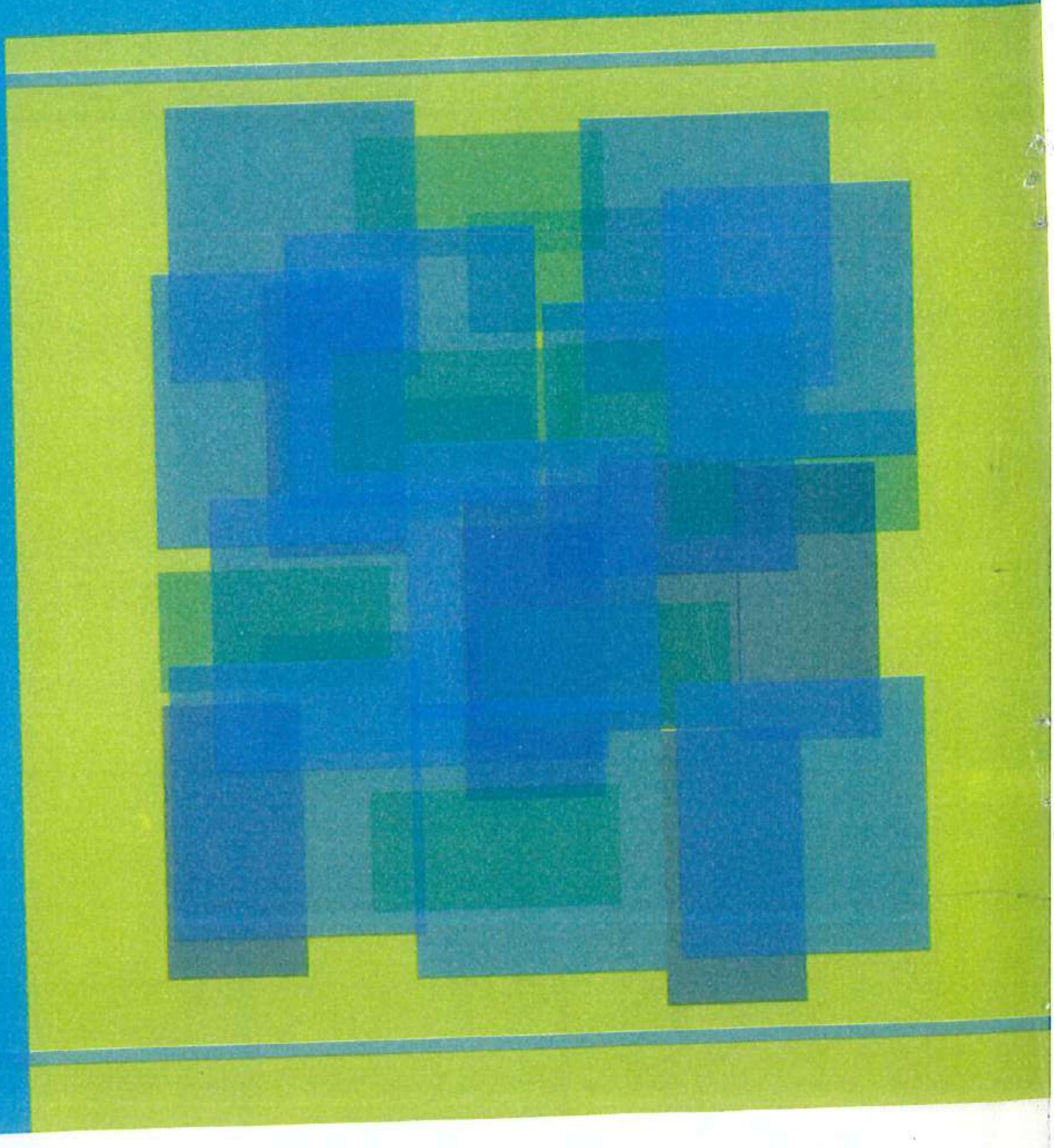
هشام إبراهيم عبد الله الخليفة

الافتراض المُسْبَق

بين اللِّسانيّات الحديثَة والمباحث اللُّغويَّة في التُّراث العَربي والإسلامي



الكتاب الجديد



الافتراض المُسْبَق

بين اللّسانيّات الحديثة والمباحث اللُّغويَّة في التُّراث العَربي والإسلامي

"الحقيقةُ أنّا إذا وَضَعْنا في بالنا ما بَدَأنا نَفهمُه بخصوص كيفيَّة حصول الافتراضات المُسبَقة والأغراض التي تُؤدِّيها، فإنَّه يَصعُبُ أنْ نتخيَّلَ كيف يُمكنُ أن توجَدَ اللغةُ الطبيعيَّةُ من دونها" - (هانز كامب)

"يبقى (الافتراضُ المُسْبَقُ)، بَعْدَ تسعينَ عامًا من ملاحظات (فريغه) بشأنه، غيرَ مفهوم إلّا جزئيًّا، ويظلُّ موضوعًا مُهمًّا لدراسة التفاعل بين علم الدلالة والتداوليَّة" - (ستيفن لفنسن)

الافتراضُ المُسْبَقُ Presupposition هو ما يَفترِضُ المتكلِّمُ صحَّتَه وصدقَه قَبْلَ أن يُصدرَ قولتَه، فهو في أغلبه استدلالٌ تداوليٌّ شأنه شأن التلويح الحواريّ implicature يولِّدُه المتكلِّمُ لا الجملةُ، وذلك بخلاف اللزوم أو الاستلزام اللذَين تولِّدُهما الجملةُ بغضِّ النظر عن قائلها.

في أثناء الأربعينَ عامًا التي أعقبَتْ كلامَ (لفنسن) المتقدِّم استحوذَ موضوعُ الافتراض المُسبَق على اهتمام اللسانيِّينَ على نحوٍ متزايد، فَوُضِعَتْ نظريّاتٌ ومقارباتٌ لتحليله، ولدراسة علاقته بعلم الدلالة semantics، وهذا موضوعُ جدلٍ طويل، لكنَّ أغلبَ العلماء يذهبون اليوم إلى أنَّه أقربُ إلى التداوليَّة منه إلى علم الدلالة. هذا هو الكتابُ الأوَّلُ الذي يُؤلَّفُ في هذا الموضوع باللغة العربيَّة. يحاولُ مؤلِّفُهُ أن يُحقِّقَ هدفَين. فهو يحاولُ أوَّلًا أن يُقدِّمَ للقارئ العربيِّ المفاهيمَ والمقارباتِ الأساسيَّةَ للافتراض المُسبَق كما ظهَرَت في اللسانيّات الحديثة في الغرب وعلى نحوٍ مكثَّفٍ ومن غير تعقيد. وهو يحاولُ ثانيًا أن يتتبَّعَ إسهامات العلماء العرب والمسلمينَ في الكشف عن الظاهرة وتحليلها وتأسيس المَنطق المناسب لها. والكتابُ هو الثالثُ للمؤلِّف ضمن مشروع (التجديد والتأصيل) الذي عمل عليه منذُ عام 1992.

موضوع الكتاب التداوليَّة

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com

دار المدار الإسلامي
توزيع حصري

ISBN 978-9959-29-731-0
9 789959 297310



هشام إبراهيم عبدالله الخليفة

أستاذ اللسانيّات في كلّيّة الآداب - الجامعة العراقيَّة.
أكملَ دراستَهُ العليا في اللسانيّات في جامعة لانكاستر في بريطانيا.
عمل خبيرًا للمناهج الدِّراسيَّة وخبيرًا لتدريب المدرِّسينَ في وزارة التَّربية.

من مؤلّفاته المنشورة:

- نَظَريَّةُ الفعلِ الكَلاميِّ: بينَ علمِ اللغةِ الحَديثِ والمَباحثِ اللغويَّةِ في التُّراثِ العربيِّ والإسلاميِّ. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- نظريَّةُ التَّلويحِ الحواريِّ: بينَ علم اللغةِ الحديثِ والمَباحثِ اللغويَّةِ في التُّراثِ العربيِّ والإسلاميِّ. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

ولديه عددٌ من البحوث اللسانيَّة المنشورة باللغتين العربيَّة والإنكليزيَّة.

وله في التَّرجمة:

- نظريَّةُ الصِّلَةِ أو المُناسَبَة: في التَّواصُلِ والإدراك. دان سبيربر وديدري ولسن. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
- معجم أوكسفورد للتداولية، ليان هوانغ. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت.

الافتراضُ المُسْبَقُ أو القَبْلي presupposition من الموضوعات الساخنة التي اجتَذَبت اللسانيِّينَ مؤخرًا على نحوٍ متزايدٍ. وهو موضوعٌ خلافيٌّ له أثرٌ مهمٌّ في رَسْم الحدود بين (التداوليَّة) و(علم الدلالة)، وله دورٌ خطيرٌ في الخطاب الإقناعيِّ السياسيِّ والإيديولوجيِّ فضلًا عن الخطاب اليوميِّ الاعتياديِّ.

وهذا هو الكتابُ الأوَّلُ الذي يُؤَلَّفُ في بابه باللغة العربيَّة. وهدفُ المؤلِّفِ من الكتاب مزدوجٌ؛ فهو يقدِّم الموضوعَ للقارئ العربيِّ مُبَيِّنًا مصطلحاته ومقارباتِ اللسانيِّينَ في تحليل الظاهرة، ثم يحاولُ بيانَ إسهامات العلماء العرب والمسلمينَ وسَبْقهم في الكشف عن هذه الظاهرة المهمَّة.

الافتراض المُسْبَق

PRESUPPOSITION

بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية
في التراث العربي والإسلامي

تأليف

هِشام إبراهيم عبدالله الخَليفة

دار الكتاب الجديد المتحدة

الافتراض المُسْبَق: بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي

تأليف: هِشام إبراهيم عبدالله الخَليفة

الطبعة الأولى

أيلول/سبتمبر 2021

موضوع الكتاب التداولية
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد فني مع جاكيت

ردمك ISBN 978-9959-29-731-0
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2021/443

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + خليوي 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + فاكس 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف 04 03 75 1 961 +/بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا شركة دار أويا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ
كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى الأستاذ عبد الخالق الراضي

أُهدي إليك هذا الكتاب ولا أعلم أين أنت أَفَوقَ الأرض أم تَحتَها، ولا أعلَمُ لك عنواناً سوى أنَّك انتقلتَ إلى البصرة، كَم كان بودِّي أن أَعودَ لأكثر من نصفِ قرنٍ إلى الماضي فألتقيكَ في (متوسطة الفجر) في الكاظمية حيثُ درَّستَنا العربية، لكي أقولَ لكَ إنَّ تلميذَك الصغيرَ، ثمرةَ جهودِك، قد «أدرَكَتهُ حِرفةُ الأدب» لكنَّه لا يَفتقرُ إلى شيءٍ سوى رُؤيةِ طَلعتِكَ وقد ارتَسَمَ عليها رِضاكَ عَنهُ.

هشام

شكر

شكري وامتناني إلى الدكتور محمود حمد سماري من جامعة (تكساس) الذي لولاه لبقي هذا الكتاب كما كانَ منذ زمنٍ بعيد، أوراقاً مبعثرةً وتعليقاتٍ على هوامشِ بعضِ الكتب وحواشيها. كما أشكرُهُ ثانياً لتنضيدِ أو رقنِ الكتابِ على الحاسبة برغم مشاغله الكثيرة. والشكر موصولٌ إلى ابنتي العزيزة زهراء لمساعدتها في الجوانب الحاسوبية واللوجستية لإعداد نسخة الكتاب وطبع الفهارس.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين. أما بعد فهذا الكتاب الثالث الذي أَلّفتُه ضِمنَ (مشروع التجديد والتأصيل) حيث حاولتُ منذ عام 1992 تعريفَ القارئ بنظرياتِ الفعليات[1] pragmatics الحديثة في الغرب ثم بيان ما يوازيها من الأفكار والمفاهيم في التراث العربي والإسلامي. فهدف المشروع كما بيّنتُ في مؤلفاتي السابقة مزدوجٌ: تعريفٌ بالجديد والدعوةُ له، ثم التأصيلُ، أي بيانُ الأصول العربية والإسلامية لذلك الجديد. وسلسلةُ كُتُبِ المشروع وُلدت تباعاً: كتابٌ يلدُ الآخرَ الذي كان يشكّل فَصلاً في الكتاب السابق له. فالسلسلة كُلّها بدأت في عام 1992 بكتاب (نظرية الفعل الكلامي) الذي وَلَدَ كتابَ (التلويح الحواري) و وَلَدَ كتابَ (الافتراض المُسبَق)، وجذورهما تعودُ إلى الكتاب الأول. ولكني في هذه المسيرة تأخّرتُ كثيراً في النشر، ومُؤخّراً هَيّأ اللهُ لي مجموعةً من الباحثين الشباب وأساتذتهم شَكّلوا عليَّ ضغطاً للإسراع بنشر أفكاري قَبلَ أن يسبقني غيري إليها، ولاسيما إذا وَضَعنا في البال أنّي في تلك الأثناء كنتُ أكشفُ عنها في كلِّ مكان وأُعيرُ مخطوطاتِ كتبي لطلبةِ الدراسات العليا وأساتذتهم وللمستشرقين وللناشرين وغيرهم. وكُنتُ قد أوضحتُ ذلك في مقدمة كتابي (نظرية التلويح الحواري). كما أني أوضحتُ منهجيتي في ترجمة المصطلحات في مؤلفاتي وترجماتي السابقة ولاسيما (معجم أوكسفورد للتداولية).

---

(1) أو كما هو شائع بـ (التداولية). تُنظر الملاحظات بشأن ترجمة المصطلح.

سأحاولُ في هذا الكتاب أن أتجنَّبَ التفصيلَ قدرَ الإمكان ولاسيما في عرض مفهومِ (الافتراض المُسبَق) presupposition كما ظَهَرَ في الأدبيات الحديثة في الغرب، وأن أكتفي بعرضٍ عام وليس شاملاً أو تفصيلياً للفكرة الأساسية، ثم في القسم الثاني أُحاولُ تتبُّعَ الأفكار الموازية في التراث العربي والإسلامي. فهدفُ الكتاب الرئيسُ التأصيلُ، لذلك رَكَّزتُ بصورةٍ كثيفة على المفاهيم التي وَجَدتُ لها أصولاً عربية وإسلامية مع عرضٍ عام وموجز للأفكار الأساسية في نظرية الافتراض المُسبَق. ولم يَكُن هدفي الرئيسُ استعراضَ التفاصيلِ الشاملة لكلّ الافكار المطروحة ضمن إطار النظرية، فإنَّ ذلك سيتطلَّبُ كتاباً ضخماً جداً وثقيلاً. وأتركُ لباحثي المستقبل أن يتناولوا تأصيل بقية تفاصيل النظرية.

كما أنّي سأستغِّلُ هذه الفرصة وأبيّنُ بإيجازٍ شديد جداً علاقةَ مشروعي بشأنِ (التجديد والتأصيل) بمشروع الحداثة وما بعد الحداثة ورؤيتي بهذا الصدد. لكن ليس قبل أن أوضِّحَ بعض الملاحظات بشأن ترجمة المصطلح.

ملاحظات بشأن ترجمة المصطلح: في البدء لا بدَّ من بعض التوضيحات بشأن ترجمتي للمصطلح اللساني والفعلياتي (التداولي) بصورة خاصة. أولاً، أُحيلُ القارئَ إلى ترجمتي لمعجم أوكسفورد للتداولية. وفي هذه الأثناء لابدَّ من توضيح ترجمتي لبعض المصطلحات الواردة في الكتاب الحالي. فمثلاً، استعملتُ مصطلحَ (الفعلِّيات) ومشتقاته لترجمة pragmatics في حين أنَّ المصطلح الذي شاعَ في العربية هو (التداولية) وهي ليست ترجمة خاطئة، لكنَّ مصطلحي أنسبُ وأدقُّ على مستوى المعنيين اللغوي والاصطلاحي. واستعملتُ أيضاً مصطلح (التلويح الحواري) لترجمة conversational implicature، في حين أنَّ المصطلح الذي شاعَ في العربية هو (الاستلزام الخطابي)؛ ولكن مما يُؤسَفُ له إنَّ هذه الترجمة خاطئة بكلِّ معنى الكلمة، وهي ليست مسألةَ أفضلية أو اختلافٍ في الاجتهاد، ففي الخطأ لا يوجدُ اجتهادٌ أو أفضليةٌ، ذلك لأنَّ الاستلزام implication، بخلاف التلويح، علاقةٌ منطقيةٌ ثابتة لا تَقبلُ الإلغاءَ دونَ أن نقعَ في التناقض. والمجالُ يضيقُ بتفصيل هذا الخطأ الشائع. لذلك أُحيلُ القارئَ إلى ترجمتي لمعجم أوكسفورد للتداولية. أما مصطلح presupposition الذي هو عنوان

الكتاب الحالي فقد كُنتُ أودُّ استعمالَ (الافتراض القَبلي) لترجمته غير أن الاستعمال السابق (الافتراض المُسبَق) قد أجيز لغوياً ولكونه أكثر شيوعاً فقد اضطررتُ للحفاظ عليه. واستعملتُ (الفعل البِكلامي) لترجمة illocutionary act فترجمتُ النحتَ (in+locution) بالنحتِ (بـ +كلامي). أما مصطلحُ (relevance) وهو عنوان لنظرية (سبيربر) و(ولسن) فقد ترجمته إلى (الصلة أو المناسبة) فجمعتُ اللفظَ المعاصرَ مع اللفظِ التراثي، ومن المؤسف أن البعض قد أشاع لفظة (الملاءمة) لترجمة المصطلح وهي «غير ملائمة»، بحيث إنك إذا بحثت على منصَّة (الغوغل) عن ترجمتي لكتاب (سبيربر) و (ولسن) لن تَجِدَ له ذِكراً بل تجدُ كُتُباً عن ما يُسمُّونه «الملاءمة». وثمة مصطلحات أوضحتُ معانيها في حينها مثل (شروط المُوَفَّقِيَّة) felicity conditions، و(المقدَّم النحوي) theme، و(المؤخَّر النحوي) rheme وعشرات غيرها أوضحتها في حينها. وفي كل الأحوال يُمكنُ الرجوعُ إلى ترجمتي لـ (معجم أوكسفورد للتداولية) فهو يحويها جميعاً وما هو أكثر من ذلك. أما مصطلح presupposition triggers فقد كنت استعمل (مُوَلِّدات الافتراض المسبق) لترجمته في مؤلفاتي، لكني وللأسف استعرتُ من أحد المعاجم المغاربية ترجمته بـ (القوادح) و(القادح) فاستعملتها في ترجمتي (لمعجم أوكسفورد للتداولية) ربما لكي أنفي عني تُهمةَ التمسُّك بالرأي. لكني اكتشفت مؤخراً أن ليس لهذا اللفظ العربي علاقة بمعنى المصطلح الإنغليزي، فعدتُ إلى مصطلحي الأصلي.

مشروع (التجديد والتأصيل) وإشكالية الحداثة:

في هذه المقدمة سأحاولُ أن أتناولَ في عُجالةٍ وباختصارٍ مشكلةَ الحداثةِ في اللغة والنقد العربيين وعلاقتها بمشروعي الذي أسميتُهُ (التجديد والتأصيل) وعملتُ عليه منذ عام 1992، على أن أتناولَ الموضوعَ بالتفصيل في كتابٍ مستقلّ مستقبلاً إن شاء الله. والسببُ وراءَ هذه العجالة والإيجاز أنّي أعتمدتُ في تأصيل (الافتراض المُسبَق) بشكلٍ أساسيٍّ على الشيخ عبد القاهر الجُرجاني ونظريته في النَّظم، ولأنَّ نسبةً كبيرةً من النقاش في مجال الحداثة في العربية كانت مُنصبَّةً على تراثِ

الجرجاني والموقفِ منه، ولأنّه تَعرَّضَ إلى هجوم قاسٍ من بعض الحداثيين المنبهرين بمنجزات الفكر الغربي، وَجدتُ من المناسب أن أتناولَ الموضوعَ في مقدمة كتابي الذي يُؤصِّلُ نظريةَ (الافتراض المُسبَق) بالاعتماد على إرثِ عبد القاهر السابق لزمانه. وبهذا يكونُ كتابي الحالي أَحَدَّ الرُّدودِ الملموسةِ والتطبيقية على المشكّكين المتقصين من منجزاتِ الثقافةِ العربية والإسلامية والداعين إلى قطيعةٍ مع الماضي.

بتأثيرٍ من تيار الحداثة modernism وما بعد الحداثة post-modernism الذي ظَهرَ في الغرب، أُثيرت جدليةٌ في الفكر العربي الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين بين الحداثة والتراث، والأصالة والمُعاصَرة، والأنا والآخَر. كانت بدايةُ الحداثة في الغرب بعد تأسيس البنيوية والسميوطيقا بتأثيرٍ من محاضراتِ (دي سوسير) de Sausseur التي أَسَّست لعلمِ اللغة العام ووَعَدَ فيها (سوسير) أنَّ البنيوية والسميوطيقا يُمكنُ أن تزوِّدانا بأنساقٍ لا تُفسِّرُ السلوكَ اللغوي فحسب، وإنما تمتدُّ إلى السلوكِ الاجتماعي مثل عادات المأكل والملبس والطقوس وما شاكل. وتبعَت ذلك محاولاتٌ عديدة من مفكرين مثل (لفي-ستراوس) Levi-Strauss و(تودروف) Todorov و(فوكو) Foucault و(بارت) Barthe ثم (دريدا) Derrida الذي أسس (ما بعد الحداثة) بعد أن تجاوز البنيوية[2].

أما في العالم العربي فيتم تَلاقُف المَوجَة الغربية بعد انتهائها في الغرب. وهكذا تَمَّ الترويجُ للمشروعِ البنيوي الحداثي في منتصف القرن العشرين، ثم بعد نكسة حزيران في عام 1967، صارَ وسيلةً لِجَلدِ الذات واحتقارِها وتعظيمِ الآخَرِ والانبهار بمنجزاته وقُوَّته وهو المُنتصِر. غير أنَّ هذا التيارَ قديمٌ في الخطاب

(2) يقول (سبيربر) و(ولسن): «إن التأريخ الحديث للسميوطيقا هو مزيجٌ من النجاح المؤسساتي والإفلاس الفكري في آن واحد. فمن ناحية، توجد أقسام ومعاهد وجمعيات ومؤتمرات ودوريات كُلّها مكرَّسة للسميوطيقا. ومن ناحية أخرى، فشلتْ السميوطيقا في أن تُنجزَ الوعودَ التي قطعتها على نفسها وفي الحقيقة لقد تم تقويضُ أسسها بشدة...». للتفاصيل ينظر كتاب (نظرية الصلة أو المناسبة) من ترجمتنا ونشر دار الكتاب الجديد المتحدة. وهذا يبيّن أن الأساس السميوطيقي والبنيوي الذي قامت عليه الحداثة قد تم تقويضه قبل أن يتلاقفه الحداثيون العرب.

العربي، فقد تبنَّاه في مَطلَعِ القرن العشرين كثيرون منهم ميخائيل نعيمة في غرباله الشهير والعقاد والمازني في ديوانهما، وثم طه حسين في (مستقبل الثقافة في مصر). وثمَّة مَن يَخلطُ بين مفهومَي (الحداثة) و(التحديث) ويشترط على رافضي الاستعمار الثقافي أن لا يستعملوا وسائلَ التكنولوجيا الحديثة لأنها صُنِعَت في الغرب، وأن يتركوا ارتداء الملابس العصرية لأنها غربية، وأن يعودوا إلى الطربوش والعمامة، وهو يرى في هذا تناقضاً غريباً في شخصية الشرقي، ناسياً أو متناسياً أنَّ بعضَ عناصر ثقافةٍ معينة قد تكتسب العالَميةَ كما في حالة الملابس الغربية التي يرتديها الناس من اليابان والصين وروسيا إلى أوربا والأمريكتين دون أن يعني ذلك تَخلِّي الشعوب عن ثقافاتها. ثم الحديثُ عن استيراد التكنولوجيا الغربية فيه تخليط بين الحداثة والتحديث. فالحداثة أمرٌ يتعلَّق بالتجديد على المستوى الثقافي، في حين أن التحديث لا يتعدَّى الاستفادة من منتجات الصناعة والتكنولوجيا الحديثة وهو لا يعني التخلِّي عن الثقافة.

ويُحصِي د. عبد العزيز حمودة في كتابه (المرايا المقعرة) مواقفَ متنوعةٍ من التراث عند النقاد العرب في العصر الحديث تَغلِبُ عليها الدعوةُ إلى القطيعة مع الماضي، مع بعض المواقف الواعية لخَطَر تلك الدعوة وبعض المواقف الداعية لمَسك العصا من الوسط. فبَعدَ الجيل الأول من المنبهرين بمنجزات الغرب الثقافية قبل موجة الحداثة والبنيوية، جاء في النصف الثاني من القرن العشرين جيلٌ اطَّلعَ على أدبيات الحداثة مثل (عز الدين اسماعيل) و(جابر عصفور) و(كمال أبي ديب) و(شكري عيّاد) و(محمد عابد الجابري) و(عبد السلام المسدي) وغيرهم كانت مواقفُهم وَسَطية وتتسم بالتوازن والاعتدال من دون القطيعة مع الماضي ولا تقديسه إلى حدّ الجمود[3]. وبعضُ هؤلاء تأثَّر بدعوة

(3) مما يؤسف له أنَّ نشرَ كُتُبي التأصيلية قد تأخَّرَ عشرات السنين بسبب تهاوُني وكَسَلِي في ذلك. ولو كان الدكتور (حمودة) قد اطلع على مؤلفاتي في تأصيل النظريات الفعلياتية (التداولية) الحديثة وبيان أصولها العربية والإسلامية، لما احتاج إلى الجهد الكبير الذي بذله في هذا السبيل ولكانت حجتُه أقوى وأوضحَ وأكثر تفصيلاً.

(ت.س. أليوت) T.S. Eliot إلى (الحِسّ التأريخي) historical sense في مقالته الشهيرة عن (الموهبة والتقاليد) Talent and Tradition.

ويتحدث د. (عبد العزيز حمودة) عن أصوات ارتفعت تستنكِر الانسلاخَ الثقافي والارتماءَ في أحضان الفكر الغربي، ومن الغريب[4] أنه يَذكُر الدكتور (مصطفى ناصف) بوصفه أَحَدَ الأصوات المُدافِعة عن التراث النقدي العربي، في الوقت الذي يتهجَّم (مصطفى ناصف) على الإمام عبد القاهر الجرجاني بقساوة ومن دون إنصاف. والمفارقةُ هي أنَّ (حمودة) يتبنَّى نَقدَ (جابر عصفور) لقراءة (كمال أبي ديب) للتراث العربي، مُمثَّلاً في عبد القاهر، ليُثبِتَ صحةَ مشروعه البنيوي وليس لتأسيس شرعية الماضي. وإذا كانت إشادةُ (أبي ديب) بمنهج عبد القاهر النقدي تَهدفُ إلى إعطاءِ شرعيةٍ للاتجاه البنيوي، فهذا يعني أنه يُجِلُّ إرثَ عبد القاهر ويَعُدُّه مرجعيةً أو معياراً تُقيّمُ المذاهبُ الحديثة بالرجوع إليه. لكن ما الهدفُ مِن تهجُّمِ (مصطفى ناصف) في (نظرية المعنى في النقد العربي) على عبد القاهر بالرجوع إلى المعايير الغربية الحديثة؟

يُمَثِّلُ (مصطفى ناصف) أنموذجاً مثالياً للحداثي المنبهر بالفكر الغربي، فهو يُحاكِمُ الجرجاني شيخ البلاغة العربية بالرجوع إلى مقالةِ (ماكس بلاك) M. Black بشأن الاستعارة، حيثُ يَذكُرُ (بلاك) ثلاثةَ مذاهب في الاستعارة هي مذهب الاستعاضَة substitution ومذهب المُقارَنة comparison (الذي يُمثِّلُ حالةً خاصة من مذهب الاستعاضة)، ثم أخيراً مذهب التَّفاعُل interaction الذي قدَّمهُ (رتشاردز) Richards في كتابه (فلسفة البلاغة). يقول (بلاك) إنَّ مذهبَ الاستعاضة يَعتمِدُ منطقَ (أرسطو) ويَفترِضُ أتباعُه أنَّ الاستعارات قابلةٌ للاستعاضة عنها بالترجمات أو التفسيرات الحَرفية، أو، حسب مذهب المقارنة، أنَّها تشبيهاتٌ محذوفةٌ أو موجزة. وحسب كلام (بلاك) فإنَّ هذا المذهبَ في الاستعارة

---

(4) للأمانة العلمية نذكر أنَّ (حمودة) أشار إلى عدم قناعته بموقف (ناصف) من الجرجاني، لكنَّه لم يُفَصِّل القولَ في ذلك، ربما لأنه لم يكن مُطَّلعاً على كتاب (ناصف) الذي ذكرتُه آنفاً.

لم يَزَل مُعتمَداً من قِبَلِ مُعظم مُنَظِّري البلاغة[5]. أما المذهب التفاعلي الذي استعاره من (ريتشاردز) فيذهبُ إلى أنّ طَرَفَي الاستعارة لا يُمثِّلان شيئين بل منظومتين دلاليتين تتفاعلان وتحافظان على فاعليتهما لِتُوَلِّدا المعنى الاستعاري الذي هو مُحصِّلةٌ لهذا التفاعُل. ويعطينا (بلاك) أمثلةً توضيحية وتحليلاً مُفصَّلاً ومُعدَّلاً لمذهب (ريتشاردز) التفاعلي لتفسير الاستعارة. وقد نقل (ناصف) تلك الأمثلة في كتابه نَصًّا بحذافيرها من دون علامات اقتباس.

ما يهمُّنا هنا أنَّ (مصطفى ناصف) كان مسروراً لاطلاعه على مقالة (بلاك) وأَخَذَ يُرَدِّدُ كلامَه ويُطبِّقُه على الجرجاني لِيُثبِتَ لنا أنَّ فلسفة الجرجاني «فلسفة رديئة» شأنُه شأن سائر البلاغيين العرب "المتأثرين بمنطق أرسطو الإستاتيكي"، ولاسيما قوانين الذاتية والوسط المرفوع والتناقض. وبحسبِ كلامِه، كان ينبغي على الجرجاني وعلى البلاغيين العرب أن يتبنوا منطقاً فرويدياً فيه دَورٌ للّاوعي وللتناقض حيث يُمكِنُ أن يكونَ الشيءُ نفسَه وغيرَه في آنٍ واحد.

إنَّ التهجُّمَ على الجرجاني لأنه لم يَفطِن إلى مقاربة (ريتشارد) و(بلاك) التفاعلية لتفسير الاستعارة يكادُ يُساوي التهجُّمَ على ابن خلدون بحُجَّةِ أنّه لم يَستعمِل مقاربةَ (آرنولد توينبي) A. Toynbee في التحدي والاستجابة في تفسير التأريخ، أو التهجُّم على محمد بن موسى الخوارزمي لأنَّه لم يَستعمِل مفاهيمَ نظرية المجموعات set theory في الرياضيات الحديثة. فهذا يعني أننا نريد أن نتحدّى أجدادَنا العظام وأن نُباهِيهم ونُفاخِرَهم بمُنجزاتِ الثقافة الغربية المعاصرة كما لو كُنّا نَحن مَن حقَّقَ تلك المنجزات. وما فَضلُنا في ذلك؟ هل الاطلاعُ على مذهب جديد واستعمالُه للنيل من منجزات أجدادنا السابقين لزمانهم بقرون عديدة يَرفعُ من قَدرِنا ويُميِّزُنا بشيءٍ ذي قيمة؟

(5) يقول ناصف في (ص84) من كتابه ناقلاً كلام (بلاك) حرفياً: «وقد ظلَّ هذا الرأيُ إلى وقتٍ حديث، مقبولاً عند مُعظَم الكُتّاب، وهُمْ في العادة نُقّادُ الأدب وكُتّابُ البلاغة». وعلى الرغم من ذلك، يُصْدِرُ (ناصف) حُكمَه على الجرجاني، الذي عاش قبل ألف عام، وعلى البلاغيين العرب بأنهم يَتَّبِعون "فلسفةً رديئة" لأنهم لم يتبنَّوا مذهبَ (ريتشاردز) التفاعلي لتفسير الاستعارة.

إنَّ الجرجاني يُعَدُّ مِنَ العالِمين ببعض المبادئ البنيوية التي بُنِيَت الحداثةُ على أساسها. وهو من أوائل المؤسِّسين للأسلوبيات stylistics اللغوية فهو لم يكُن يَعتدُّ بالنقد الانطباعي في تقييم الأدب وإنما وَضَعَ الأُسُسَ العلميةَ للأسلوبيات التي تَعتمدُ في تفسير جمالية النص على تحليله لغوياً (نحوياً ومعجمياً) ودلالياً وفعلياتيًا، وبيان المعاني الخفية في نَظمِه. وكان الجرجاني عَمَلياً في مقاربته فلم يُوغِل في التنظير المنعزل عن التطبيق. وكان أَوَّلَ مَن اعتمد مفهومَ الأسلوب بوصفه اختياراً style as choice ويَشهدُ بذلك تحليلُه الأسلوبي للآية الكريمة ((واشتعل الرأسُ شيباً)) حيث بَيَّنَ ميزةَ الأسلوب النظمي والدلالي في الآية بالمقارنة مع البدائل الأخرى مثل (اشتعلَ الرأسُ بالشيب وفي الشيب واشتعل شيبُ الرأس، إلخ)، فهو يَدخُل في التفاصيل الدقيقة للنَّظم أو ما يعبَّر عنه بالإنغليزية getting into the nitty-gritty. أما (مصطفى ناصف) فيَلُومُهُ على هذا التحليل لأنه لم يُطبِّق مذهبَ (بلاك) و(ريتشاردز) التفاعلي ليقولَ إنَّ ثمة شيئين يتفاعلان ويتنافسان في ذهن المتلقي هما النار والشيب وإنَّ معنى الاستعارة هو مُحصّلة هذا التفاعل.

وفضلاً عن ذلك كُلّه، فالجرجاني كان من أوائل المُدركين لمفاهيم نظرية (الفعل الكلامي) ونظرية (الافتراض المُسبَق) كما سنبيّن في كتابنا الحالي. كما إنه من المُرجَّح أنه كان المَصدرَ الذي اعتمدت عليه (مدرسةُ براغ) في موضوع (التقديم والتأخير) thematization ونظرية (منظور الجملة الوظيفي) (مجو) Functional Sentence Perspective (FSP) وهي مفتاح لنسبة كبيرة من حالات الافتراض المُسبَق.

وكان الجرجاني يدعو إلى وظيفية اللغة وأهمية العِلم بالوظائف اللغوية functions لتحقيق الكفاية التواصلية، وليس العِلم بمصطلحات النحو والإعراب. وهذا يقع في أساس المقاربة التواصلية communicative approach لتعليم اللغات. فهو يدعو إلى معرفة مدلول العبارات (أي الوظائف اللغوية) وليس معرفة العبارات (أي المصطلحات اللغوية). يقول (الدلائل ص321):

إنَّ الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عَرَفَ

البدويُّ الفَرقَ بين أن يقول: (جاءني زيد راكباً) وبين قوله (جاءني زيد الراكب)، لم يضرّه أن لا يعرف أنه إذا قال: (راكباً) كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) إنه حال، وإذا قال: (الراكب) إنه صفة... ولو كان عَدَمُ العلمِ بهذه العبارات يَمنعُه العلمَ بما وضعناها له وأردناه بها، لكان ينبغي أن لا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه.

يضاف إلى ذلك إسهاماتُه النظرية في مجال اللسانيات وتوصيف طبيعة اللغة واعتباطية العلاقة بين الصوت والمعنى وغيرها من الأفكار التي تمّ تقنينها عند (دي سوسير) و(تشومسكي) في اللسانيات الحديثة. وكان الدكتور محمد مندور رحمه الله قد نَبَّهَ بصورةٍ أوّلية في كتابه (النقد المنهجي عند العرب ص326) إلى أهمية عبد القاهر الجرجاني وسَبقه في وَضع الأسس لبنيوية (دي سوسير)، لكنه لم يُفصِّل في ذلك، وملاحظته كانت يتيمة ومختصرة في حينها.

أما فيما يخص رؤيتي للمشروع الحداثي وعلاقته بمشروعي الذي بدأتُه عام 1992 وأسميته مشروعَ (التأصيل والتجديد) فأقول وبإيجاز شديد وغير وافٍ إنَّ فَهمي للثقافة بصورةٍ عامّة هو أنّها مَسعًى إنسانيٌّ مشترك a common human endeavor تُشارِك فيه كُلُّ الثقافات البشرية، وهي ليست من مُنجزاتِ أمةٍ أو ثقافةٍ مُعيَّنة دون غيرها. إنها قِطعةُ موزايك فيها كُلُّ الألوان والأشكال، كُلٌّ يُسهِمُ بجزءٍ من الصورة أو النظام الكُلّي. مُقاربتي تكامُلية integrative، وليست تنافُسية competitive، أي إنَّ ثقافات العالَم مختلفةٌ ومتنوعة يُكمِّلُ بعضُها بعضاً، وهي تتصفُ بكونها تَراكُمية accumulative، وليس المطلوبُ أن تكونَ الثقافاتُ متطابِقةً أو بعضها يرتبط ببعض بعلاقة التَّبَعِية كما ظَهَرَ من أهداف العولمة التي دعت إليها أمريكا والغرب. فالعولمةُ يُمكِنُ أن تكونَ خُدعةً، استعماراً ثقافياً في ثوبٍ جديد، كما حَصَلَ في العقود الأخيرة. وقد كشفت (فرانس سوندرز) Saunders بعضَ وجوه المشروع الحداثي والثورة الثقافية ودور المخابرات المركزية الأمريكية CIA فيها في كتابها الشهير (Who Paid the Piper?) (مَن الذي دَفَعَ للعازف؟).

نحن نقول بعالمية الثقافة globularity وليس بعَولَمَتِها globalization.

فالثقافة عالَمية لكونها منظوميّة modular أو مُحَصِّلة لمجموع ثقافات العالَم وليس لأنَّ ثقافةً مُعيَّنة مُهيمِنةً على العالَم اقتصادياً وعسكرياً تُريدُ أن تُذيبَ الثقافات الأخرى أو تصبغها بصبغتها، فهذا هو الغزو أو الهيمنة الثقافية بعينها. الأنا والآخَرُ يبقيان مُتمايزَين. وهذا لا ينفي أن يكونا مُتكامِلَين. فلا داعي للخوف من الآخر والتوجُّس منه إذا وُجِد مفهومُ عالَميةِ الثقافة بالكيفية التي ذكرناها التي تستوعبُ الجميعَ سواء أكانت العلاقةُ بينهم علاقةَ تشابُه أم تنوُّع واختلاف. فالتنوع والاختلاف لا يعنيان التناقض أو التنافي. بلْ إن العلاقةَ يَجبُ أن تكونَ ديالكتيكية (جدلية) dialectic بالمفهوم الهيغلي Hegelian تتكون من قضية thesis وقضية مقابلة antithesis، ثم هناك الجمع بين القضيتين في كلٍّ جامع synthesis. وليست العلاقة أحادية الاتجاه مبنية على التقبُّل الأعمَى والتبعية.

والثقافة العربية الإسلامية في موقعٍ مُتميِّزٍ من هذه الناحية، وذلك لأن قِطارَ الثقافة العالَمية التراكُمي كان قد مَرَّ بها عَبرَ التأريخ وزوَّدته بالكثير من نفائسها وإبداعاتها التي عادت إلينا اليوم برداءٍ جديد، فخُيِّلَ إلى بَعضِنا أنها بضاعةُ الآخَر المتفضِّلِ علينا، في حين أنَّها بضاعتُنا رُدَّت إلينا. ولكن نحن أيضاً لم نَكُن متفضِّلين على الآخَر فلِلآخرِ سَهمٌ ودَورٌ، صَغُرَ أو كَبُر، في ما حقَّقه أجدادُنا. وهذا هو ما قَصدتُه من قَولي إنَّ الثقافةَ مَسعًى جماعيٌّ وليس فردياً. فهي كالكُرة تتقاذفُها الأيادي ولكلٍّ الأيادي دورٌ فيها. وكُنتُ قد بَيَّنتُ هذا الموقفَ منذ عام 1992 في كتابي (**نظرية الفعل الكلامي : بين علم اللغة الحديث والبحوث اللغوية في التراث العربي والإسلامي**)، حيثُ بَيَّنتُ الحَرَجَ الذي أحسستُ به حين أكتشفتُ سَبقَ العرب والمسلمين في اكتشاف ظواهر فعلياتية (تداولية) مثل (أفعال الكلام) قَبلَ (أوستن) و(فتغنشتاين)، و(التلويح الحواري) قبل (غرايس)، و(الافتراض المُسبَق) قبل (فريغه)، فأوضحتُ أنّي لستُ حفَّارَ قُبُورٍ ولستُ مِن مؤيِّدي شعار (العربُ أوّلُ مَن)، لكنّي وللإنصاف والأمانة التأريخية كُنتُ مُضطَراً لبيان سَبقِ العرب لأن تَجاهُلَ ذلك سيكونُ أسوأَ مِن الظهور بمظهر المُتعصِّب. ثم إنَّ المستشرقين أنفسهم كانوا قد بيّنوا سبقَ العرب كما في حالة ابن خلدون

والخوارزمي وابن الهيثم، فعَلامَ هذا التوجُّسُ مِن تَنَمُّر الحداثيين المنبهرين بالآخر (الغرب) والمحتقرين للأنا (العرب)!؟

وفي المقابل ولأجل الإنصاف، هناك بعضُ الكُتَّاب ممن يحبون أن يظهروا بمظهر من يدافع عن التراث لكنهم ليسوا بمستوى هذه المهمَّة لأنَّ دفاعَهم الأعمى كَشَفَ عن قصورهم المعرفي. فمنهم كاتب في البلاغة كَتَبَ يقول «ثم نرى (برتراند راسل) أحد كبار فلاسفة الغرب في القرن العشرين يؤلِّف كتاباً من خيرة كتبه أطلق عليه اسم (معنى المعنى) لم يزد فيه كثيراً على ما أتى به إمام البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني في فصل من كتابه (دلائل الإعجاز)». هذا الكلام يدلُّ على قلَّة علم الكاتب لأن (رسل) لم يكتب كتاباً بهذا العنوان، وإنَّما كتب عرضاً نقدياً book review في بضع صفحات لكتاب (أوغدن) و(رتشاردز) بهذا العنوان، وهذا الكتاب لا علاقة له بمصطلح (معنى المعنى) عند عبد القاهر سوى في تشابه العنوانين. والمثال الثاني على الدفاع الأعمى عن التراث العربي هو ما وَرَدَ في أحد الكتب ذات العناوين الجذابة بشأن استراتيجيات الخطاب، فهو يقارن شروط الكلام عند الماوردي في كتابه (أدب الدنيا والدين) مع قواعد (غرايس) في التلويح الحواري ناسياً أن (غرايس) وضع قواعده لتفسير التلويح الحواري في التواصل وليس لتأديب الناس وتربيتهم. فقواعد (غرايس) وصفية descriptive وليست توجيهية prescriptive وهي في أغلب الأحيان تُخالَف وتُستغَل exploited من قِبَل المتحاورين لتوليد التلويح الحواري، فهي ليست قواعد تأديبية في أصول الحوار يجب إطاعتها كما هو الحال في شروط الماوردي. إن أمثال هذه المحاولات غير المتبصرة تسيء إلى التراث ولا تحسن إليه.

يشير الدكتور (عبد العزيز حمودة) في أكثر من مكان في (المرآيا المقعرة) إلى تَنَمُّر الحداثيين العرب وإرهابهم للقارئ العربي المثقف وغير المثقف، ذلك لأنهم «أضافوا إلى غموض الفكر الحداثي وما بعد الحداثي غموضاً آخر، كان مقصوداً في حالات قليلة، وغيرَ مقصود تَرتَّبَ على سُوءِ الفَهم والنقل والترجمة عن الأصول الأجنبية في حالات كثيرة». وهكذا اختارَ المثقفُ العادي الصَّمتَ لكيلا يُتَهَمُ بالغباء والجهل والرجعية والأصولية وغير ذلك من التُّهم الإرهابية

intellectual bullying

تنمّر بلطجة شقاوة فتوة فكرية

الجاهزة. ومؤامرةُ الصَّمتِ تجاه هذا التنمُّر أو «البلطجة» الثقافية هي «ملابسُ إمبراطورٍ جديدةٍ» بحاجة إلى شَجاعةِ الطفلِ الذي كَشَفَ الكِذبةَ التي كانت تَتَضخمُ ككُرةِ الجليد. وجهودُ الدكتور (حمودة) مميّزةٌ في هذا المجال وإن كانَ في بعض الأحيان شديدَ الحماسة بسبب غيرته على الثقافة العربية. وأنا بالطبع اقتدي بالطفل الذي كَشَفَ كذبةَ مَلابسِ الإمبراطور. لكن هذا لا يمنعني من بيان دَور الحضارة اليونانية والاعتراف بإسهامها في دفع العجلة العربية عن طريق تزويد علماء العرب بأهمِّ الأدواتِ التي ساعَدَتهم في تحقيق المنجزات العظيمة، وأعني بذلك عِلمَ المنطق. فَقبلَ ترجمةِ كُتُبِ المنطق اليوناني لم تَكُن لعلماء العربية منجزاتٌ كبيرة في مجال فلسفة اللغة أو البلاغة أو اللسانيات أو حتى علم أصول الفقه، الذي أَعُدُّه مَنجَماً للتفكير الفعلياتي (التداولي) لم يكُن له أن يكون بتلك الكيفية لولا ترجمة كتب المنطق والفلسفة.

لكن من ناحية أخرى، فإنَّ المنطقَ لم يكُن سوى أداةٍ، أما ما صَنَعَ علماءُ العرب بها ففي ذلك يَعودُ إليهم فضلٌ كبير، وذلك لأنَّ اليونانيين أنفُسَهم لم يتوصَّلوا إلى ما تَوصَّلَ إليه العربُ في مجال المباحث اللسانية في أصول الفقه والبلاغة. إنَّ أغلبَ عملي ضِمنَ مشروع (التأصيل) في مجال النظريات الفعلياتية (التداولية) كان يَستندُ إلى كُتُب أصولِ الفقه والبلاغةِ وبعضِ كتب النحو. لقد سَبَقَ علماءُ العرب والمسلمين زمانَهم بقرون وتوصَّلوا، بالاستفادة من منطق أرسطو، إلى ما لم يتوصَّل إليه أرسطو نفسه. وهذا مثالٌ حيٌّ عِشتُه بتفاصيله في أثناء تنفيذ مشروعي (للتأصيل والتجديد). فنظريةُ (أفعال الكلام) المباشرة أو غير المباشرة لم تَكُن معروفةً قبل أن يكتشفَ الأصوليون والبلاغيون العرب والمسلمون أنَّ الكلامَ هو أيضاً فِعلٌ، لكنَّه فِعلٌ غيرُ فيزيائي يرتبط بالأعراف والمؤسسات الاجتماعية.. إلى آخر ذلك من التفاصيل الموجودة في مؤلفاتي. وكذلك نظريةُ (التلويح الحواري conversational implicature) بنَوعيه المعمَّم والمخصَّص لم تكن معروفةً قبل أن يتحدَّثَ الأصوليون عن أنواع الدلالة من دلالة المنطوق إلى دلالات المنطوق غير الصريح إلى دلالة المفهوم بنوعيه الموافِق والمخالِف إلى

دلالة التعريض التي يسميها البلاغيون (الإفهام بالسياق). وها أنا أُبيِّنُ في الكتاب الحالي الأصولَ العربية والإسلامية لنظرية (الافتراض المُسبَق) ومعيار (الثبات عِندَ النفي) وضرورة وجودِ (منطقٍ ثُلاثيِّ القِيَم)، كما ظهرت عند الجرجاني والقرافي والجاحظ. وهذه المفاهيم الفعلياتية لم تكُن معروفةً قبل علماء أصول الفقه والبلاغة والمنطق العرب والمسلمين.

والسؤال الآن: ما الدَّرسُ المُستَفاد من تجربتي في مشروع (التجديد والتأصيل)؟ دروسٌ كثيرة، لكنَّ الدرسَ الأهمَّ والذي يهمُّنا أكثر في سياق مشكلة الحداثة هو تأكيدُ ما ذَهبتُ إليه في بداية حديثي بشأن الحداثة، من أنَّ الثقافة الإنسانية هي مَسعًى مشتركٌ تُشارِكُ فيه كلُّ الثقافات والأمم وهي ليست مُنجَزاً خاصاً بأمّةٍ أو ثقافةٍ واحدة دونَ غيرِها. ولا يحق لثقافةٍ أن تَحتَقِرَ غيرَها أو تُقلِّل من شأنها. وكنتُ قد شَبَّهتُ حال منجزات ثقافتنا مع منطق اليونان بحال لُعبَةِ كرة القدم التي للإنكليز الفَضلُ في اختراعها ووَضعِ قواعدها، لكنَّ ذلك لم يمنع البرازيليين من التفوُّقِ عليهم في لعبها، أو كحال لعبة الشطرنج التي أسَّسها الهنود وتفوَّقَ بها الروس. إنَّ لكلٍّ حِصتَه مِنَ المُنجَز، وعلينا أن لا نُنكِرَ فضلَ أحد. هذا هو ما قَصَدتُ بمصطلح المقاربة التكامُلية لا التنافسية. وبهذا ستنتهي إشكاليةُ الأنا والآخَر. وحالما نتبنَّى هذه المقاربة سينتهي الجَدَلُ بشأن التأثُّر بثقافة الآخر بوصفه وَصمَة stigma تُوصَمُ بها ثقافةُ الأنا، إذ إنَّ التأثرَ والتأثيرَ يأخذان مَساراً ثُنائيَّ الاتجاه two-way فيه أخذٌ وعطاءٌ من الجانبين، وليس مَساراً أُحاديَّ الاتجاه one-way. والثقافةُ ليست منجزاتٌ علميةٌ وتكنولوجيا فقط، فالأقوامُ البدائيةُ في مَجاهِلِ إفريقيا أيضاً تُساهِمُ فيها كما يَظهرُ من فنونٍ وموسيقى ورسومِ تلك الأقوام، واستفادةُ (بيكاسو) مِن فَنِّ الزنوج أكبرُ دليلٍ على ذلك.

وكان من نتائج مشروع (التجديد والتأصيل) إعجابُ العالم اللساني الكبير (جَفري ليتش) Geoffrey Leech في جامعة (لانكاستر) حين أَطلعتُهُ على أحد بحوثي في تأصيل (نظرية الفعل الكلامي) فسألني عن (القرافي) في أيِّ حقبةٍ زمنية عاش. وكذلك إعجابُ العالِمين الكبيرين (دان سبيربر) و(ديدري ولسن)

بمنجزات الفكر اللساني العربي حين اطّلعا على بحثين من بحوثي التأصيلية فكتبا في مقدمة ترجمتي لكتابهما (نظرية الصلة أو المناسبة صii)، يقولان:

> إنَّ عَمَلَ الأستاذ هشام [إبراهيم] عبدالله الخليفة، ولاسيما مقالتيه البارزتين باللغة الإنغليزية[6]: (الأفعال الكلامية غير المباشرة بين علم اللغة الحديث والتراث العربي اللغوي) وكذلك (التلويح السُّلَّمي في الفعليات الحديثة والفعليات العربية التراثية) اللتين تَسنَّت لنا الفرصةُ لقراءتهما، هذا العمل يُساعِدُنا في إعادةِ النَّظَرِ في الفعليات الحديثة مِن مَنظورٍ تأريخي: فالأفكارُ المركزيةُ في الفعليات الحديثة كانت قد سَبَقَت دراستُها في التراثِ العربي اللغوي، وكانَ قد تمَّ تطويرُ أفكارٍ أساسية. **إنَّ اتخاذَ هذا المنظورِ التأريخي يَجِبُ أن يَجعلَنا أكثرَ تواضُعاً. وهو كذلك يُبَيِّنُ لنا بوضوحٍ كَم نحن جميعاً في وَضعٍ يَجعلُنا نتعلَّم بَعضنا مِن بعض.** (التوكيد من تصرفي).

الجزء الذي أكدته في النص أعلاه، فيه تأييد ضمني لرؤيتي التكاملية للثقافة بوصفها مَسعًى إنسانياً مشتركاً. وكذلك فَعَلَ العالِمُ اللساني البريطاني (يان هوانغ) Yan Huang في مقدمته لترجمتي لمعجم أوكسفورد للتداولية. وهذه الاعترافات من علماء الغرب هي من ثمار مشروع (التجديد والتأصيل).

---

(6) أشار (سبيربر) و(ولسن) إلى هذين البحثين لأني كَتبتُهما بالإنغليزية. أما كتابَيْ نظرية الفعل الكلامي ونظرية التلويح الحواري، فقد أعرَبا في تواصُلٍ شخصيّ عن أملهما في أنْ يكونا مُترجَمَين باللغة الإنغليزية يوماً ما.

القسم الأول

الافتراضُ المُسبَق في اللسانياتِ الحديثة

الفصل الأول

ما الافتراضُ المُسبَق؟

«اِشرَبي المزيدَ مِنَ الشاي»، قال الأرنبُ لـ (ألِس) بحماسة. «أنا لم أشرب شيئاً لحدّ الآن»، أجابت (ألِس) بِلَهجةٍ منزعجة، «فكَيفَ يُمكِنُ أن أشربَ المزيد؟»

(لويس كارول) (ألِس في بلاد العجائب)

الافتراضُ المُسبَق أو القَبلِي presupposition هو واحدٌ من المفاهيم الأساسية في الفعليات الحديثة modern pragmatics في الغرب. وكانت وِلادةُ هذا المفهوم على يَدِ الفلاسفة والمناطقة، فهو في الأساس مَبحثٌ منطقي. وأوّلُ مَن تحدَّثَ عنه في الأدبيات الغربية الفيلسوفُ والمنطقيُّ الألماني (غوتلوب فريغه) Gottlob Frege.

بإيجاز، الافتراضُ المُسبَق هو ما يَفترِضُ المتكلّمُ صِحّتَه وصِدقَه قَبلَ أن يُصدِرَ قَولتَه، فهو استدلالٌ فعلياتيٌّ شأنُه شأن التلويح الحواري conversational implicature يُوَلِّدُه المتكلِّمُ لا الجملةُ، وذلك على النقيض من اللزوم أو الاستلزام entailment/implication المنطقيَّين اللذين تولِّدهما الجملةُ بِغَضِّ النظر عن قائلها. لذلك فإنَّ هذين الأخيرَين هما من موضوعات الدلاليات semantics، في حين أنَّ الافتراضَ المُسبَق موضوعٌ فعلياتي pragmatic. لكنَّ الافتراضَ المُسبَق، بخلاف التلويح الحواري، لا يَعتمدُ على مبدإٍ تعاونيٍّ cooperative principle ولا قواعدَ حواريةٍ conversational maxims، وأنما يَعتمدُ على تراكيبَ

لغويةٍ ومفرداتٍ معجميةٍ في توليدِ هذا النوع من الاستدلال، تُسَمَّى بـ (مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق) presupposition triggers، سنُورِدُ لاحقاً قائمةً طويلةً ببعضٍ منها. لكن إذا كان الأمرُ كذلك، لمَ لا نَعُدُّه موضوعاً دلالياً؟ السببُ هو أنَّه يتأثرُ بالسياق لذلك فهو أقربُ إلى الفعليات، وأحياناً تَكونُ المقارنةُ بين الافتراض المُسبَق والإخبار assertion. لنتأمل المثال الآتي:

(1) صديقُ زيدٍ أهداهُ ثلاثَ رواياتٍ لتولستوي.

أ. يوجد صديقٌ لزيد.

ب. صديقُ زيد أهداه شيئاً ما.

ج. صديقُ زيد أهداه ثلاث روايات لتولستوي.

نُلاحظُ أنَّ الجملةَ (1) تفترضُ مُسبَقاً (1أ)، أي وجود صديقٍ لزيد[1]، فهي تُخبِرُ بأنه أهداهُ ثلاثَ روايات لتولستوي، والخبر في الجملة يَستلزمُ (1 ب–ج) لزوماً منطقياً أو دلالياً. لو نَفَينا الجملة (1) فإن الافتراض المُسبَق في (1 أ) سيبقى ثابتاً ولا ينتفي، في حين أنّ اللزومات (1 ب–ج) ستنتفي.

لكن في البدء، لا بُدَّ من التمييز بين استعمالَين مُختلفَين لمصطلح (الافتراض المُسبَق)، لكيلا يَحصلَ خلطٌ بينهما وهُما: أوَّلاً هناك التعبير الاعتيادي غير الاصطلاحي الذي يَرِدُ في الاستعمال اليومي كما في الأمثلة الآتية:

(2) أ. طلبتُ منه قراءةَ المقالةِ لأني أفترضُ مُسبَقاً أنَّه يُجِيدُ القراءة.

ب. طَلَبَ مِنِّي تشغيلَ المولِّدة لأنه افترَضَ مُسبَقاً أنَّ التيارَ الكهربائيَّ مقطوع.

ج. هذا الكتابُ يَفترِضُ مُسبَقاً الاطلاعَ على كتاباتِ (فريغه).

هذه وغيرُها كثيرٌ، هي أمثلةٌ على الافتراضات العامة أو الخَلفية assumptions التي نشير إليها أحياناً عند الحديث عن قضية مُعيَّنة. ثانياً: المعنى الاصطلاحي

(1) في الحقيقة إنَّ الجملة لا تفترِض مسبقاً، وإنما المتكلم هو الذي يفعل ذلك باستعماله للجملة، لكننا تعوَّدنا أن نقول تجاوزاً إنَّ الجملة تَفترِض مسبقاً.

الفني للافتراض المُسبَق ضِمنَ اللسانيات، فهو يُشيرُ إلى استدلالاتٍ فعلياتيةٍ مُحدَّدةٍ ذاتِ مواصفاتٍ معروفةٍ في الأدبيات، أهمُّها مِعيارُ «الثبات عِندَ النفي»[2] constancy under negation، أي بقاءُ صِدقِ القضيةِ التي يُعبَّرُ عنها في الافتراض المُسبَق حتى بَعدَ نفي الجملة التي يَرِدُ مُوَلِّدُ الافتراض ضمنها، كما في الأمثلة الآتية:

(3) أ. ملكةُ بريطانيا الحالية بلغت التسعين.

ب. ملكةُ بريطانيا الحالية لم تَبلُغ التسعين.

ج. توجدُ ملكةٌ لبريطانيا حالياً.

الجملة (3أ) ونفيها في (3ب) كلتاهما تفترضان (3ج) مُسبَقا ولا تخبران عنها، وإنما هما تخبرانِنا بأن الملكة بلغت التسعين أو أنها لم تبلغ التسعين. ومن هنا جاءت المقارنة بين الإخبار والافتراض المُسبَق، فالإخبار هو موضوعٌ قابلٌ للتصديق أوالتكذيب، أمّا الافتراض المُسبَق فهو تحصيل حاصل مفروغ منه سواء أكانت الجملة مثبتةً affirmative أم منفيةً negative؛ فهو يبقى كما هو ولا ينتفي بنفي الجملة التي تحتويه. ففي الجملتين (3أ، 3ب) المتكلّمُ يُسلِّمُ بوجود ملكة في بريطانيا، باعتبار ذلك معلومات قديمة old information يَعرِفُها المخاطبُ والمتكلّمُ. أمّا الخبرُ وهو كَونُ «ملكة بريطانيا بلغت التسعين» فإنه لم يبقَ على ما هو عليه ولم يَنجُ من النفي الذي أصاب الجملةَ، ذلك لأنه معلومات جديدة new information. وهذا هو المقصود باختبار «الثبات عند النفي» الذي يُستعمَل لتشخيص الافتراض المُسبَق فهو يشبه اختبار المعادن بالحامض acid test.

هذا تلخيصٌ مبسَّط لوجهة نظر (فريغه) الذي عَلَّقَ على الجملة (4):

(4) مات (كَبلَر) فقيرا. Kepler died in misery

«إنَّ كَونَ اسم العَلَم (كبلر) يُشير إلى شيء ما، هو افتراضٌ مُسبَق للخبر

---

(2) في الحقيقة هو (الثبات عند النفي والاستفهام والشرط). في المثال (3) الافتراض المُسْبَق في (3ج) ثابتٌ أيضاً عند الاستفهام: (هل ملكة بريطانيا الحالية بلغت التسعين؟) وفي جملة الشرط: (إذا بلغت ملكة بريطانيا الحالية التسعين، سنحتفل). انظر (روث كمبسن) Ruth Kempson 1975، و(كارْتُونَن) 1973.

(مات كبلر فقيراً) بصورة مساوية لكونه افتراضاً مُسبَقاً للخبر المضادّ [أي المنفي]» (فريغه)، Frege 1952: 69 .

الخلاف بين (فريغه) و(رَسِل):

أما الفيلسوفُ البريطانيُّ (برتراند رَسِل) Bertrand Russel فقد خَالَفَ (فريغه)، وعَدَّ الجملةَ السابقةَ مُرَكَّبةً من خبرَين: **أحدُهما**: الإخبار بوجود المصداق أو المَرجِع referent، المُحَال عليه باسم العَلَم proper name أو الوصفِ المُعَرَّف definite description. وهو في هذه الحالة وجودُ شخصٍ مُحدَّدٍ يَتَّصِفُ بكون اسمه (كبلر) كما في (4)، أو بكونه (ملكة بريطانيا الحالية) كما في (3)؛ **الخبرُ الثاني**: التأكيدُ أو الحُكمُ بالنسبةِ الخَبَرِيَّة بين ذلك الشخص والموت فقيراً، أو أنها (الملكة) بلغت التسعين. في عام 1905 كَتبَ (رَسِل) مقالةً عنوانها «في الدلالة الإحالية» On Denoting يَرُدُّ فيها على نظرية (فريغه) وجاء بجملته الشهيرة (5) التي لا يخلو كتابٌ في الافتراض المُسبَق منها وهي:

(5) مَلِكُ فرنسا الحالي أصلَع.

فبموجب رأي (فريغه) ورأي الفيلسوف البريطاني (بيتر ستروسن) Peter Strawson الذي يؤيده، إن هذه الجملة لا تحتملُ التصديقَ والتكذيبَ لأنَّ فيها **إخفاقاً في الافتراض المُسبَق presupposition failure**؛ إذ إنَّ عبارةَ الوصف المُعرَّف «ملكُ فرنسا الحالي» ليس لها مصداقٌ أو مَرجِعٌ تُحيلُ عليه، ففرنسا جمهوريةٌ وليس فيها مَلكٌ؛ لذلك فإنَّه لا يُمكِنُ إعطاءُ الجملةِ (5) قيمةَ صدقٍ، فالتصديق أو التكذيب غيرُ وارِدَين بشأنها. وبحسب نظرية (فريغه) و(ستروسن)، إنَّ هذه الحالةَ، أي حالة ارتفاع الصدق والكذب، تَتَطلَّبُ مَنطِقا جديدا مُغايرا للمنطق الكلاسيكي المتعارَف عليه والثُّنائي القيمة bivalent، أي المَبني على قيمتين اثنتين للصدق هما: الصدق والكذب فقط. إنَّ الافتراضَ المُسبَق نوعٌ من الاستدلال يتطلَّب مَنطِقا ثُلاثيَّ القِيَم three-valued حيث يُمكنُ أن تكونَ القضيةُ صادقةً أو كاذبةً، أو لا صادقة ولا كاذبة. أي، بحسب هذه النظرية، ثمة حاجةٌ إلى منطقٍ يَسمحُ بوجود جُمَلٍ ليس لها قيمةُ صِدق truth-valueless، وإلَّا فإنَّ المنطقَ الكلاسيكي لا يمكن أن يتعاملَ مع ظاهرةِ الافتراض المُسبَق ولا أن

يُفسِّرها. إنَّ وجودَ قيمةِ صدقٍ ثالثةٍ (الصفر أو اللاصدق واللاكذب) هو الذي يُمكِّنُنا من تفسير الجُمَل التي فيها إخفاقٌ في الافتراض المُسبَق، مثل (5).

أما (رَسِل) فبموجب نظريته الشهيرة في (الوصف المعرَّف)، هو يَعُدُّ الجملة (5) كاذبةً لأنها، بموجب تحليله المعقّد، مُركَّبةٌ من ثلاثةِ أخبارٍ هي: (أ) يوجدُ ثمةَ ملكٌ لفرنسا، و(ب) لايوجدُ أكثرُ من مَلِكٍ واحدٍ لفرنسا، و(ج) لا يوجدُ شيءٌ يتّصفُ بأنه مَلكُ فرنسا، وأنه لا يتّصفُ بأنه أصلَع. أو، بتعبير آخر، «أيّاً كانَ مَلكُ فرنسا فهو أصلع». وأن العلاقة بين (5) والخبرِ الذي يُفيدُ وجودَ مَلكٍ لفرنسا هي علاقةُ لزومٍ entailment وليست علاقةَ افتراضٍ مسبق. وبما أنَّ فرنسا جمهوريةٌ وليس فيها مَلكٌ فإن الجملةَ (5) كاذبة. وهذه النتيجةُ تلزَمُ من حساب القضايا propositional calculus. ففي القضية العطفية conjunction إذا كانت إحدى المعطوفات كاذبةً فإنَّ القضيةَ العطفيةَ كلَّها ستكون كاذبة.

وعلى العكس من ذلك، فإنَّ مذهب (ستروسن) ومِن قَبلِه (فريغه) يرى أنَّ العلاقةَ بين الاثنين هي علاقةُ افتراضٍ مُسبَق. لذلك فإن الجملة (5) ليست صادقة ولا كاذبة، لأنَّ فيها إخفاقاً في الافتراض المُسبَق الذي بُنيَت عليه. أو بتعبير آخر، أنها لا تُحيلُ على شيءٍ موجودٍ فعلاً، فليس فيها إحالةٌ reference أو مَرجعٌ بحيث يُمكنُ التحقُّقُ من صدقها أو كذبها. والتعبيرُ الشهير للإشارة إلى هذه الحالة في الأدبيات هو أن يُقال بوجود **«ثغرة في قيمة الصدق» truth-value gap** وهذا الموضوع يُسبِّبُ مشاكلَ للدلاليات semantics.

يقول (رَسِل) إن مذهبه يتميز بأنه يسمح بتفسير ما يسمى **«لَبس الحيِّز» scope ambiguity** لذلك يمكن تفسير النفي في (6) بطريقتين:

(6) مَلِكُ فرنسا ليس أصلع.

الأولى: يكون فيها حَيِّزُ النفي ضيِّقاً narrow scope ليكونَ معناها افتراضَ وجودِ ملكٍ لفرنسا والإخبارَ بأنه غيرُ أصلع، أي أنَّ النفيَ لا يَشمَلُ وُجودَ الملكِ وإنما يشمل انطباقَ صفةِ الصَلَع عليه. الطريقةُ الثانية يكون فيها حيزُ النفي واسعاً wide

scope، ليكونَ معناها إنكارَ وجودِ ملكٍ لفرنسا فضلاً عن أنه أَصلَع، والطريقةُ الثانية هي المتضمَّنة في (7).

(7) مَلِكُ فرنسا ليس أصلع، لأنه لا يوجد ملكٌ لفرنسا.

والطريقةُ الثانية هي التي يُفضِّلُها (رَسِل). فهو يقول إننا إذا أَرَدنا أن ننفي القضيةَ في (5)، فلا يجبُ أن نقولَ (6)، لأنَّ (6) تتضمَّنُ الإقرارَ بوجودِ ملكٍ لفرنسا لكننا نُنكِرُ أنه أصلع، وإنما علينا أن نقولَ أنَّه لا يوجدُ ملكٌ يَحكُم فرنسا وأنَّه إن وُجِدَ فهو ليس أصلع. وما يُشير إليه (رَسِل) هنا هو النفيُ الخارجي، إذ إنَّ هناك نوعين من النفي: الأول يُسمَّى نفيَ الجملة sentence negation أو النفيَ الخارجي external negation أو نفيَ الحيِّز الواسع wide scope ويُسمَّى أيضاً إنكاراً denial، ويُرمَز له منطقيا بالرمز (¬)[3]، أما النوعُ الثاني فهو نفيُ المحمول predicate negation أو النفيُ الداخلي internal negation أو نفيُ الحيِّز الضيِّق narrow scope ويُسمَّى أيضا بالنفي الوصفي descriptive negation، ويُرمَز له منطقيا بالرمز (~). (رَسِل) يقول باستعمال الأول في نفي (5) وذلك لأن (6) هي نفيٌ للمحمول فقط مع بقاء الموضوع، وبالتالي الإقرار بالافتراض المُسبَق المرتبط به.

لقد سيطَرَ تحليلُ (رَسِل) على المشهد الفلسفي اللغوي لمدَّةٍ خمسةٍ وأربعين عاماً إلى أن جاءَ (ستروسن) فتحدَّاه في عام 1950 في مقالته المُعَنوَنة (في الإحالة) On referring.

لقد حَصَلَ جدلٌ كثير في الفلسفة بشأنِ الافتراض المُسبَق مما يصعب تغطيتُه، والكثيرُ منه كان قَبلَ أن يُصبِحَ الموضوعُ من اهتمامات اللسانيات. فالموضوع

---

(3) اللساني الامريكي (لورنس هورن) Horn يَعُدُّ هذا نوعاً من (النفي المتا لغوي) metalinguistic negation. للتفصيل، يُنظر معجم أوكسفورد للتداولية الصادر عن دار الكتاب الجديد المتحدة 2020 من ترجمتي. والنفي المتالغوي هو نفيٌ كُلِّيٌّ يشملُ جميعَ أَوْجُه القولة حتى تَلَفُّظَ الكلمات المفردة. مثلاً، «أنا لم أدرس في (كامبردج) وإنما في (كيمبردج)». ولهذا فالنفي المتالغوي يتطلَّبُ قولةً واردةً قَبْلَهُ. فمثلاً، الجملةُ (7) تتطلب أن تَرِدَ قبلها الجملةُ (5) لكي تكوْن (7) نفياً متالغوياً للافتراض المُسْبَق المفترَض في (5)، وبخلاف ذلك لا تكوْن (7) مناسِبةً. تنظر (بيرنر) Birner (2013: 158).

استحوذَ على اهتمام الفلاسفة لِصِلَتِه بموضوع الإحالة reference والعلاقة بين الوصف أو الاسم والمُسَمَّى أو المَرجِع المُحال عليه، وهو موضوعٌ تناوله المعتزلة في التراث العربي الإسلامي، كما سنرى في القسم الثاني من الكتاب.

تمييز (فريغه) بين المعنى التَّصوُّري والإحالة:

ثُمَّ هناك التمييزُ بين المعنى التصوُّري sense والإحالة reference الذي استعمله (فريغه) وثم (ستروسن) في الردّ على التساؤل الذي أثارَه (رَسِل) بشأن الجملة (6)، وكيف تَكونُ ذاتَ معنًى وهي تَفتقرُ إلى المَرجِع أو المُحال عليه (ملك فرنسا)؟ فقد بيَّنَ (فريغه) أنَّ تلك الجملة لها معنًى تصوُّريٌّ حتى وإن كانت تَفتقرُ إلى المَرجِع؛ لكنَّ كونَها ذاتَ معنًى لا يعني أنَّ لها قيمةَ صدق. ومثال (فريغه) الشهير للتمييز بين المفهومين هو (8).

(8) نجمةُ الصَّباحِ هي نجمةُ المساء.

فإنَّ (نجمة الصباح) و(نجمة المساء) لهما مَرجِعٌ واحدٌ Bedeutung تُحيلان عليه وهو كوكب الزُّهرة Venus، لكنَّهما تُفيدان معنيين تَصَوُّرِيَين sinn مختلفين كما بيَّنَ (فريغه). فلو كان المعنيان متطابقين لكانت (8) جملةً تحليليةً (تحصيل حاصل) tautology كما في (9) أدناه.

(9) نجمةُ الصباحِ هي نجمةُ الصباح.

لكنَّ الجملةَ (8) تختلف عن (9) في أنَّها مُفيدة. فهي قد تُنبِّهُ المخاطَبَ إلى حقيقةٍ لم يكُن يُدرِكُها سابقاً من مُجرَّدِ معناها التصوُّري. فالعبارتان «نجمةُ الصباح» و«نجمةُ المساء» غيرُ مترادفتين إذن. يقول (لاينز) 1977 إنَّ العبارتين تقعان وَسَطاً بين أسماءِ العَلَم proper names والأوصافِ المُعرَّفة، فَهُما لَقَبان يُحيلان على شيءٍ فريد. وبقَدر ما هما قريبتان من أسماءِ العَلَم، يَحقُّ لنا التشكيكُ في امتلاكهما معانيَ تصوُّرية، إذ مِنَ المعروف أنَّ أسماءَ العَلَم لا تُفيدُ معانيَ تصوُّرية.

ويميِّزُ (فريغه) بين ثلاثة عوالم: (أ) العالَم المادي الخارجي المستقل عن إدراكنا له، و(ب) العالَم الذاتي ويمثِّلُ أفكارَ الفرد وتصوُّراته وحياته العقلية

والنفسية والوجدانية، و(ج) عالَم المعاني الذي يتكوَّنُ من معاني المفردات والجُمَل والقضايا المنطقية الصادقة والكاذبة ولا يَستَبعِدُ المعانيَ المتناقضةَ والمُنعَدِمَة مثل «المربع المستدير»، الذي يقول (فريغه) بإنه وإن كان غيرَ موجودٍ ومتناقضاً، لكنه موضوعٌ للتفكير موجودٌ في عالَم التفكير، نُفكِّرُ به ثم نَحكُم بعَدَم إمكان وُجوده في الواقع وبأنَّه فكرةٌ متناقضة.

وكنتُ قد ذكرتُ في أحد هوامشي على (معجم أوكسفورد للتداولية) بأنَّ الإمام الغزالي كان قد سبق (فريغه) بقرون في اكتشاف التمييز بين (المعنى التصوُّري) و(الإحالة) وهو يسميهما (الوَصف) و(الموضوع)، إذ يقول (معيار العلم ص84): «ولكن قد يَتَّحِدُ الموضوعُ، ويَتعدَّدُ الاسمُ بحسب اختلافِ اعتباراتٍ، فيُظَنُّ أنَّها مترادفةٌ، ولا تكون كذلك . . . ومن ذلك أن يدُلَّ كلُّ واحدٍ على وصفٍ للموضوع الواحد، (الصارم) و(المهند) فإنَّ أحدَهما يدُلُّ على حِدَّته [أي السيف] والآخر على (نسبته)». لكنَّ المثالَ الذي أورَدَهُ الغزالي لم يتناول الإحالة بمعنى reference وإنّما بمعنى denotation. فالأُولى مرتبطةٌ بمناسبةِ استعمالٍ معيَّن ومَرجِعٍ معيَّن، في حين أنَّ الثانية مستقلةٌ عن السياق ومرتبطةٌ بمفرداتٍ معجمية، أي هي أقرب إلى إحالة المفهوم على ما صَدَقاته بمعزل عن السياق. غَيرَ أنَّ كلام الغزالي، بخلاف كلام (فريغه)، يَتَعلَّق بالإحالة بالمعنى الثاني لا الأول، اللهمَّ إلّا إذا كانَ كلامُ الغزالي على سيفٍ مُعيَّنٍ مخصوصٍ وُصِفَ مَرةً بأنه صارم ومَرةً بأنه مهند. لكنَّ المثالَ الأكثر انطباقا على التمييز الذي اشتهر به (فريغه) هو المثال الذي أورده العَلَوي في (الطراز) (الجزء 1: 36) حيث يقول:

> الحقيقةُ في وَضعِ الألفاظ إنما هو للدلالة على المعاني الذهنية دُونَ الموجودات الخارجية. والبرهانُ على ما قلناه هو أنّا إذا رأينا شبحاً من بعيد وظَنَنّاه حَجَراً، سمَّيناه بهذا الاسم، فإذا دَنَونا منه وظننّا كونه شجراً، فإنّا نُسمِّيه بذلك، فإذا ازداد التحقيقُ بكونه طائراً، سمَّيناه بذلك، فإذا حصل التحقيق بكونه رَجُلاً سمَّيناه به. فلا تزالُ الألقابُ تَختلِفُ عليه باعتبار ما يُفهَم منه من الصُوَر. فدَلَّ ذلك على أنَّ إطلاقَ الألفاظِ إنمّا يكونُ باعتبار ما يَحصَلُ في الذهن ولهذا فإنه يختلف باختلافه.

لا شكَّ أنَّ هذا النص سابقٌ لكلام (فريغه) ليس بشأن التمييز بين الإحالة والمعنى التصوُّري فحسب، وإنما أيضا لكلامه بشأن عالم المعاني الذهني.

إنَّ مرورنا السريع بالتمييز المُتقدِّم هو لأن له علاقةً بموضوع الافتراض المُسبَق، فالافتراض المُسبَق يتطلب الإحالة على شيء موجود مُعيَّن بصورةٍ فريدة، ولاسيما في أسماء العَلَم والأوصاف المُعرَّفة، فالأوصافُ والأسماءُ قد يكونُ لها معنًى تصوُّريٌّ، لكن إذا لم تَكُن لها إحالةٌ مخصوصة مُعيَّنة فلا يوجد افتراضٌ مُسبَق بوجود شيءٍ ما.

تمييز (دونَلان) بين الاستعمالين الإحالي والوَصفي:

الموضوع أيضاً يتصل بتمييز الفيلسوف الأمريكي (كيث دونَلان) 1971 Keith Donnellan بين ما اصطَلَح عليه بالاستعمالين الإحالي referential والوَصفي attributive للأوصاف المُعرَّفة. ففي الاستعمال الإحالي ينتقي المتكلِّمُ شيئاً أو شخصاً مُعيَّناً وفريداً يصفه بصُورةٍ مُحدَّدة. أمّا في الاستعمال الوصفي، فهو يَستعمِلُ الوصفَ المُعرَّفَ للكلام على أيِّ شخصٍ أو أيِّ شيءٍ كانَ مُستَوفياً للوصف. ومثال (دونَلان) المشهور في (10).

(10) إنَّ قاتِلَ (سميث) مجنونٌ.

فهذه الجملةُ ملتبسةٌ ويُمكنُ أن تُستعمَل وتُفسَّر بطريقتين: الأُولى، التفسير القائل إنَّ الشخصَ المُعَيَّنَ (ولِنَقُل إنه جونز) الذي قَتلَ (سميث) مجنونٌ. وهذا هو الاستعمال الإحالي؛ التفسيرُ الثاني: أيًّا كانَ قاتِلُ (سميث) فهو مجنونٌ. وهذا هو الاستعمال الوصفي. ففي الاستعمال الوصفي هناك خبرٌ حتّى وإن كان الوَصفُ لا يُشير إلى شخصٍ مُحدَّدٍ أو موجود. الاستعمالان مختلفان بمعايير شروط الصدق truth conditions. لقد ذَكَرَ (دونَلان) أنَّ (رَسِل) في نظريته قد تحدَّثَ عن الاستعمال الوصفي لا الإحالي. وتقولُ (باربرا آبت) Barbara Abbott (2004) إنَّ (دونَلان) لم يُبيِّن ما إذا كان التمييزُ -الذي بَيَّنَهُ- دلالياً أم فعلياتياً. يقول (دونَلان) إنَّ بالإمكان استعمال الوصف المُعرَّف إحالياً لإصدار قَولَةٍ utterance صادقةٍ بشأنِ الشخص أو الشيء الذي يُطابِقُ الوصفَ. مثلاً، في حالةِ كَونِ (جونز) بريئاً

مِن قَتلِ (سميث) لكنَّه مجنون. لذلك رَدَّ (سول كريبكه) Saul Kripke (1977) على هذا الادعاء الخِلافي بتمييزٍ آخرَ بينَ الإحالةِ الدلالية semantic reference وإحالةِ المتكلِّم speaker's reference، وقالَ إنَّ الاستعمالَ الإحالي عند (دونَلان) هو من النوع الثاني، وهو بالتالي إحالة فعلياتية pragmatic وليست دلالية. فإحالةُ المتكلِّم هي على ذاتٍ أو كيانٍ يُريدُ المتكلّمُ أن يَتحدَّثَ عنه باستعماله لتعبيرٍ إحاليٍّ مُعيَّنٍ في مناسبةٍ معيّنة. فهو يعتمد على قَصدِ المتكلّمِ حتى وإن كانَ المتكلّمُ واهماً في التعبير الذي يستعمله؛ فقد يَستعمِلُ تعبيرَ «الممرضة» للإشارة إلى الطبيبة التي يراها. ففي حالةِ الخطأ في التشخيص، برغم أنَّ المتكلّمَ استعمَلَ تعبيرَ «الممرضة»، فإنه فِعلِيًّا أَحالَ على الطبيبةِ، وهي تُمثِّلُ إحالةَ المتكلّمِ، في حين أنَّ تعبيرَ «الممرضة» الذي استعملَه خطأً يُمثّلُ الإحالةَ الدلالية[4].

هناك سِجالٌ طويلٌ في فلسفة اللغة والمنطق بشأن هذا الموضوع، والذي يهمُّنا هو علاقته بالافتراض المُسبَق. فالافتراضُ المُسبَق، ولاسيما الذي يتولَّدُ من استعمال الأوصافِ المُعَرَّفةِ وأسماءِ العَلَم، يَفترِض وجودَ المَرجع المُحال عليه؛ وهذا لا يبدو مُنطَبِقاً على الاستعمال الوصفي الذي يَفتقرُ إلى مَرجعٍ مُحدَّدٍ وفريد. ومن هنا جاء ردُّ (دونلان) على (رسل). نكتفي بهذا العرض الموجز مع التنويه إلى أننا سنتناولُ في القسم الثاني من الكتاب تأصيلَ هذه الأفكار الفلسفية بما يوازيها من التراث في الفكر العربي والإسلامي.

(4) ينظر معجم أوكسفورد للتداولية مادة (إحالة المتكلم). لا شكَّ أن هذا الكلام على الإحالتين الدلالية والفعلياتية يُذَكِّرنا بكلام العلوي الذي اقتبسناه آنفاً من (الطراز).

الفصل الثاني

مُوَلِّداتُ الافتراض المُسبَق

بعد هذه الخلاصة المُركَّزة بشأن تأريخِ الافتراض المُسبَق وأصلِه عند الفلاسفة والمناطقة، نتوجه إلى الظاهرة نفسها في مجال اللسانيات: مميزاتها والمولِّدات اللغوية التي تُولِّدُها. فكما سبق أن بيَّنا، إنَّ الافتراضَ المُسبَق يختلف عن (التلويح الحواري) في كون الأوَّل مُرتبِطاً بتراكيبَ نحوية وألفاظٍ معجمية معيَّنة هي المسؤولة عن توليده. وبالطبع سنستعمل اختبار (الثبات عند النفي) للتحقُّق من كَونِ الاستدلال المعيَّن افتراضاً مُسبَقاً أم لا. فإذا بقي الاستدلالُ ثابتاً بعد نفي الجملة التي تحتويه فهو افتراضٌ مُسبَق وإلّا فلا. ولا بُدَّ من تَنبيهِ القاريء إلى أننا أحيانا نَنسِبُ الافتراضَ المُسبَق إلى الجُملة، في حين أننا ذكرنا سابقا أنَّ المُتكلِّمَ هو الذي يَفترِضُ مُسبَقا وليس الجُملة. وهذا تسامُحٌ في استعمال المصطلح، مع العلم أنَّ الموضوع يَعتمدُ على النظرية التي يتبنَّاها اللساني. فمنهم مَن يقول إنَّ الجُمَلَ هي التي تَفتَرِضُ مُسبَقا، ومنهم من يقول إنَّها القَولات utterances أي الجُمَل التي يُصدِرُها المتكلِّمُ في السياق.

لا بدَّ من تذكير القاريء بأن الأمثلة -التي أوردناها في المناقشات السابقة- كانَ مُوَلِّدُ الافتراض المُسبَق فيها هو الوَصفُ المُعرَّف واسمُ العَلَم[1] وهذا هو

---

(1) في المصطلح الفلسفي يُسمَّى (الحدّ الفَرْدي) singular term في مقابل (الحدّ العام) general term. فالأول يُستعمَل للإحالة على ذات مُحدَّدة معيَّنة كما في أسماء العَلَم والضمائر وأسماء الإشارة والأوصاف المعرَّفة. أما الثاني فلا يُشير إلى ذاتٍ معيَّنة أو =

المُوَلِّدُ الأكثر استعمالاً. نبدأ الآن بسرد قائمة طويلة من مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق التي اقتبسَها (لفنسن 1983) من قائمةٍ أطول تتكون من (31) مُوَلِّداً أورَدَها اللساني الفنلندي (لاوري كارتُونَن) Lauri Karttunen (د.ت). ونحن بدورنا نقتبسُها من (لَفِنسِن) ببعض التصَرُّف. سنُورِدُ النسخةَ المُثبَتةَ من الجُمَل مفصولةً عن النسخة المَنفِية بِخَطٍ مائل (/) للتحقُّق من الثَّبات عِندَ النفي. وسَنَطبعُ مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق بحروفٍ غامقة bold، ونستعمل الرمز (>>) بمعنى «يَفترِضُ مُسبَقاً»، والرمز (~>>) بمعنى «لا يَفترِضُ مُسبَقاً».

أولاً: الأوصاف المُعَرَّفة (يُنظَر Strawson 1950, 1952):

(11) (جون) شاهَدَ/لم يُشاهِد الرجُلَ ذا الرَّأسَين.

>> يُوجَدُ ثمةَ رَجُلٌ ذو رَأسَين.

ثانياً: الأفعال اليقينية Factive verbs (يُنظَر Kiparsky and Kiparsky 1971):

(12) (مارثا) **نَدِمَت/لم تَندَم** على شُربِها نبيذَ (جون) المصنوعَ في البيت.

>> (مارثا) شَرِبَت نبيذَ (جون) المصنوعَ في البيت.

(13) (فرانكنشتاين) **تنبَّهَ/لم يتنبَّه** إلى إنَّ (دراكولا) كان هناك.

>> (دراكولا) كانَ هناك.

(14) (جون) **أدرَكَ/لم يُدرِك** أنَّه كان مُذنِباً.

>> (جون) كان مُذنِباً.

(15) **كانَ مِنَ الغريبِ/لم يَكُن مِنَ الغريبِ** أنَّه كانَ فَخُوراً.

>> إنَّه كانَ فَخُوراً.

= مُحَدَّدة كما في المحمول أو المُسند الذي يُشكِّل جملةً عند إضافته إلى الحدود الفَرْدية. في الفلسفة الإسلامية يُستعمَل مصطلحُ (الشخصي أو المخصوص) للإشارة إلى المصطلح الأول (الفَرْدي).

(16) بعض المُسنَدات اليقينية الأُخرى مثل: يَعلَم أنَّ؛ يَأسَف أَنَّ؛ يَفخَر أنَّ؛ كانَ غيرَ مُبالٍ أنَّ؛ كانَ مَسروراً أنَّ؛ كانَ حزيناً أنَّ.

ثالثاً: الأفعال الاستلزامية Implicative verbs (يُنظَر Karttunen 1971):

(17) (جون) نَجَحَ/لم يَنجَح في فَتحِ الباب.

>> (جون) حاوَلَ أن يَفتحَ الباب.

(18) (جون) نَسِيَ/لم يَنسَ أن يُغلِقَ الباب.

>> كانَ ينبغي أن يُغلِقَ (جون) البابَ، أو أنَّه كانَ يَنوِي ذلك.

(19) بعض المُسنَدات الاستلزامية الأخرى مثل:

أ. اتَّفَقَ (صادَفَ) أنَّ فُلاناً فَعَلَ كذا.

>> فُلانٌ لم يُخَطِّط أو يَنوِ أَن يَفعلَ كذا.

ب. تحاشَى فلانٌ فِعلَ كذا.

>> كانَ مُتَوَقَّعاً أن يفعَلَ فلانٌ كذا، أو أنَّه عَادةً ما يفعَلُ كذا، أو يَنبَغِي أن يفعَلَ كذا، إلخ

رابعاً: أفعال تَغَيُّر الحالة Change of state verbs (يُنظَر Sellars 1954, Karttunen 1973):

(20) (جون) أَقلَعَ عن/لم يُقلِع عن ضَربِ زوجته.

>> (جون) كان يَضرِبُ زوجَتَه.

(21) (ميري) بَدَأَت/لم تَبدأ بضَربِ زوجِها.

>> (ميري) لم تَكُن تَضرِبُ زوجَها.

(22) (كسنجر) استَمَرَّ/لم يَستَمِرَّ بحُكمِ العالَم.

>> (كسنجر) كان يَحكُمُ العالَم.

(23) بعضُ (أفعال تَغيُّر الحالة) الأُخرَى: **يَشرَع؛ يُنهِي؛ يُواصِل؛ يَكُفّ؛ يُغادِر (يترُك)؛ يَدخُل؛ يأتي؛ يذهَب؛ يَصِل؛ يأخُذ.**

أ. فلانٌ أَخَذَ شيئاً ما مِن مكانٍ ما أو شَخصٍ ما.

>> كانَ الشيءُ في المكان أو عند الشخص المذكورَين.

خامساً: التَّكراريات Iteratives:

(24) الصَّحنُ الطائرُ أتَى/لم يأتِ **ثانيةً.**

>> الصَّحنُ الطائرُ أتَى مِن قَبلُ.

(25) **ستَحصَلُ**/لن تَحصَلَ على **المزيد** مِنَ الحَلوى.

>> سَبَقَ أن كُنتَ تَحصَلُ على الحَلوى.

(26) (كارتر) **عادَ**/لم **يَعُد** إلى الحُكم.

>> (كارتر) كانَ في الحُكم سابقاً.

(27) بعضُ التكراريات الأُخرى: **مَرَّةً أُخرى؛ يَعُودُ؛ يُعيدُ؛ يُكَرِّرُ؛ للمَرَّةِ الـ (ن).**

سادساً: أفعالُ الحُكم Verbs of judging (يُنظَر Fillmore 1971):

الأرجَحُ أنَّ هذا النوعَ مِنَ الاستلزام ليس افتراضاً مُسبَقاً على الإطلاق، إذ، بخِلافِ الافتراضاتِ المُسبَقة الأُخرى، لا تُنسَبُ الاستلزاماتُ إلى المتكلّمِ بقَدرِ ما تُنسَبُ إلى الفاعِل لفِعلِ الحُكم (تنظر Wilson 1975).

(28) (أغاثا) **اِتَّهَمَت**/لم **تَتَّهِم** (إيان) بالسَّرِقةِ الفكرية.

>> (أغاثا تَعتقِدُ) أنَّ السرقةَ الفكريةَ شيءٌ سيء.

(29) (إيان) **اِنتَقَدَ**/لم **يَنتَقِد** (أغاثا) لهروبها.

>> (إيان يَعتقِدُ) أنَّ (أغاثا) قد هَرَبَت.

سابعاً: **الجُمَيلات الزمنية Temporal clauses** (يُنظَر Frege 1892, 1952; Heinämäki 1972):

(30) كان (فريغه) قد تَنبَّهَ إلى الافتراضات المُسبَقة، حتَّى قَبلَ أن يُولَدَ (ستروسن).

>> (ستروسن) قد وُلِد.

(31) بينما كانَ (تشومسكي) يُثَوِّرُ اللسانيات، كانت/لم تَكُن سائرُ العُلومِ الاجتماعية مُستغرِقةً في النوم.

>> (تشومسكي) كانَ يُثَوِّرُ اللسانيات.

(32) منذ أن ماتَ (تشرشل)، اِفتقَرنا/لم نَفتَقِر إلى قائد.

>> (تشرشل) قد مات.

(33) بعضُ المولِّدات الأُخرى للجُمَيلات الزمنية:

بَعدَ؛ في أثناء، مَتَى ما؛ فيما (كما في قولنا: فيما كان يَنهضُ، زَلَّت قَدمُه).

ثامناً: (أ) **الجُمَل المُنشَطِرة Cleft sentences** (يُنظَر Halvorsen 1978; Prince 1978; Atlas & Levinson 1981):

(34) لقد كانَ/لم يَكُن (هنري) هُوَ مَن قَبَّلَ (روزي).

>> ثمة شخصٌ ما قَبَّلَ (روزي).

(ب) **الجُمَل شِبه المُنشَطِرة pseudo-cleft**:

(35) ما فَقَدَهُ/لم يَفقِدهُ (جون) هو محفظتُه.

>> (جون) فَقَدَ شيئاً ما.

تاسعاً: **الجُمَل المُنشَطِرة ضِمنيّاً باستخدام النَّبر Implicit clefts** (يُنظَر Chomsky 1972; Wilson & Sperber 1979): [الكلمات المطبوعة بالحَرف الغامق هي المَنبُورة]

(36) اللسانيات اِبتَدَعَها/لم يَبتَدِعها (تشومسكي)!

>> ثمةَ شخصٌ ما اِبتَدَعَ اللسانيات.

(37) (جون) شارَكَ/لم يُشَارِك في الأولمبياد.

>> (جون) شارَكَ في شيءٍ ما.

عاشراً: الجُمَيلات الوَصلِية اللاتحديدية non-restrictive clauses :

(38) (أ) السومريون، الذين عاشوا في جنوب العراق، اِبتَدَعُوا/لم يَبتَدِعُوا الكتابةَ المسمارية.

>> السومريون عاشوا في جنوب العراق.

(ب) (هيلاري)، التي تَسَلَّقت جَبَلَ (أفرست) في عام 1953، كانت/لم تَكُن أعظمَ المستكشفين في عصرنا.

>> (هيلاري) تَسَلَّقت جَبَلَ (أفرست) في عام 1953

أَحَدَ عشر: الشَّرطيَّة المُمتَنِعَة Counterfactual conditionals :

(39) لو كنتُ أملِكُ المالَ الكافيَ لاشتريتُ/لما اشتريتُ اليَختَ.

>> لم أَكُن أَملِكُ المالَ الكافيَ.

(40) لو كانَ يَعرِفُ الرقمَ السِّرِّيَّ، لَسَرَقَ/لما سَرَقَ الخِزانةَ.

>> لم يَكُن يَعرِفُ الرقمَ السرِّي.

أثنا عشر: الاستفهام Questions (يُنظَر Katz 1972; Lyons 1977):

(41) هل هناك أستاذُ لسانياتٍ في جامعة (كيمبرج)؟

>> إما هناكَ أستاذُ لسانياتٍ في جامعة (كيمبرج) أو ليس هناك.

(42) هل (نيوكاسل) تَقَعُ في إنغلترا أم في (أستراليا)؟

>> (نيوكاسل) تقع في (إنغلترا) أو في (أستراليا).

(43) مَن هو أستاذُ اللسانيات في جامعة (كيمبرج)؟

>> ~~شخصٌ ما هو أستاذُ~~ اللسانيات في جامعة (كيمبرج).

نَقَلنا هذه القائمةَ بتصرُّف عن (الفنسن) الذي نَقَلَها عن (كارتُونَن)، وهي تُمَثِّلُ الحالاتِ الأساسيةَ لظاهرة الافتراض المُسبَق. ويُضيفُ (الفنسن) 1983 أنَّ ثمةَ حالةً يُمكِنُ أن تُضافَ إلى القائمة هي الظَّرفُ (النحوي) adverb ولاسيَّما ظرفُ الكيفية (الحال)، الذي تُبيِّنُهُ الجملة الآتية:

(44) رَكَضَ (جون) بِبُطءٍ.

>> رَكَضَ (جون).

ويؤكِّدُ (الفنسن) أنَّنا إذا اعتمدنا مِعيارَ (الثبات عند النفي) لوَحدِه، فإنَّنا سنَضُمُّ إلى الظاهرةِ الأمثلةَ الآتية، على الرَّغم من أنها يُمكِنُ أن تُفَسَّرَ باستخدام ظواهر فعلياتية أُخرَى يَذكُرُها بين قوسين. وهو يُضيفُ علامةَ الاستفهام لعلامةِ الافتراض المُسبَق (؟) ليُبَيِّنَ أنَّها خِلافية:

(45) إغلِق/لا تغلِق البابَ.

>>؟ البابُ مفتوح. (شروط المُوَفَّقية felicity condition على فِعلِ الطَّلَب)

(46) أَنتُم/أَنتُم لَستُم الأستاذَ.

>>؟ المُخاطَب أعلَى اجتماعيا مِنَ المتكلِّم أو علاقتُه به رسمية مُتَكَلَّفة. (تلويح عرفي conventional implicature)

(47) كوكبُ (المُشتري) أكبرُ/ليس أكبر من كوكب (الزُّهرة).

>>؟ المتكلِّمُ يُؤمِن بالقضية أو الخبر الذي ذَكَرَهُ. (قاعدة النوع الغرايسية Quality maxim أو شروط المُوَفَّقِيَّة على فعل الإخبار)

مما يَجدُرُ ذكرُه أنَّ المقصودَ بالجُمَيلات اللاتحديدية هو تلك التي تُزوِّدُنا بمعلوماتٍ إضافية اعتراضية parenthetical تُوضَعُ عادةً بينَ قوسين أو فارزتين ولا دَورَ لها في تَعيين أو تَحديد المُشَار إليه بالاسم الذي تَصِفُه. لذلك فهي لا تَتأثَّرُ بنفي الجُملة. ففي (38)، الجُملةُ الاعتراضيةُ: (الذين عاشوا في جنوب العراق) لم توضَع للتمييز بين نوعين من السومريين، وإنما لِتُزَوِّدَنا بمعلوماتٍ إضافيةٍ عن

الشعب السومري. هذا هو كلام (لفنسن) (Levinson (1983: 183)، حيث يُفَرِّقُ بموجب النحو الإنغليزي بينَ نوعين من الجُميلات الوَصلية: التحديدية واللاتحديدية[2] restrictive/non-restrictive relative clauses، وهو يَقصِرُ الافتراضَ المُسبَقَ على النوعِ الثاني (اللاتحديدي). غير أنِّي وَجَدتُ كِلا النوعين من الجُميلات الوصلية يُوَلِّدان الافتراضَ المُسبَق. ففي المثال (38ب) الذي ساقَهُ (لفنسن) على النوع اللاتحديدي يَتَوَلَّد الافتراضُ المُسبَق «> > (هيلاري) تسلَّقت جَبَلَ (أفرست) عام 1953» لأنَّ الجُميلةَ الوصلية تَقَعُ بين فارزتين وهي تُزوِّدُنا بمعلوماتٍ اعتراضية إضافية لا دَورَ لها في تحديد هُويةِ (هيلاري). لكن لنَفرِض أنَّ في السياق ثمة فتاتين باسم (هيلاري) إحداهما تَسلَّقَت (أفرست) والأخرى لم تفعل، وأرادَ المتكلِّمُ أن يُحدِّد المُشارَ إليه فاستعمَلَ الجُمَيلة الوصلية نفسَها بدون الفارزتين لتكونَ الجُمَيلةُ الوصليةُ تحديديةً لاختيار إحدى الفتاتين المَدعُوَّتَين (هيلاري)، أي اختيار (هيلاري) التي تسلَّقت (أفرست) دُونَ الأخرى التي لم تفعل. ففي تلك الحالة أيضاً سيتولَّدُ الافتراضُ المُسبَق بأنَّ (هيلاري) تَسلَّقت (أفرست). فالجُمَيلةُ الوصليةُ في الحالتَين هي خارجَ حَيِّزِ النفي ولا تتأثَّرُ بنفي الجملة الرئيسة الحاضنة لها، وهذا هو معيار الثبات عند النفي[3].

أما المثال الذي أوردناه في (46) أعلاه فهو مُتَعلِّق بموضوع التأدُّب

(2) الجمل الوصلية اللاتحديدية تُسمَّى أحياناً (البَدَلية) appositive.

(3) كتبتُ إلى (لفنسن) أُنَبِّهُهُ على ما لاحظتُ بهذا الشأن وللأسف لم أَحصَلْ على جواب. ثم كتبتُ إلى النحوي البريطاني (برنارد كومري) Bernard Comrie فأجابني برسالة يؤيد فيها ما ذَهَبتُ إليه من انعدام الفَرْق بين الجميلتين الوصليتين التحديدية واللاتحديدية فيما يَخصُّ توليدَ الافتراض المُسْبَق. وما ذهبنا إليه يتوافق مع مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني، كما سنرى في القسم الثاني. لكن اللساني البريطاني (ديفد بيفر) David Beaver أخبرنا في تواصل شخصي أنه يرى أنَّ كِلَا النوعين من الجُميلات الوَصْلية يَدِينان بالافتراض المُسْبَق إلى الاسم المُعرَّف الذي يَسبِقهما، ولولاه لما حَصَلَ افتراضٌ مُسْبَق. وكلامُ (بيفر) صحيح جُزئياً، فالافتراض المُسْبَق في الجُمَيلة الوصلية يعتمد على مَعْرِفيَّةِ definiteness الاسم الذي يَسبِقُها، لكنَّهُ يختلف عن الافتراض المُسْبَق الذي يُوَلِّدُه الاسمُ المُعرَّف في أنَّ الأخيرَ هو افتراضٌ وُجوديٌ يُفيدُ وجودَ المَرجِع المُحال عليه بالاسم، في حين أنَّ الأول افتراضٌ وَصْفِيٌّ يُفيدُ اتصافَ الاسم بمضمون الجُمَيلة الوصلية.

politeness. ففي بعض اللغات هناك صيغتان من ضمير المخاطَب تُستعمَلان في التخاطُب كما في الفرنسية (أنتُم- vous) للإحترام والرَّسمية، و(أنت- tu) للأُلفَة ولرَفع الكُلفَة. وهذا التمييزُ موجودُ في كثيرٍ مِنَ اللغات ويُسَمّى: التمييز بين (ت/تم) (T/V)[4]. وقد أطلَقَ اللساني الأمريكي أدوَرد كينان Edward Keenan 1971 على هذا النوع اسم (الافتراض المُسبَق الفعلياتي) pragmatic presupposition في مقابل النوع الدلالي semantic. لكن كما يبدو أن (لَفِنسِن) عَدَّه نوعاً من الإشارية الاجتماعية social deixis بصيغة التلويح العُرفي أو الوَضعي.

علاقة الافتراض المُسبَق الفعلياتي بشروط المُوَفَّقِيّة:

التحليل الفعلياتي للافتراض المسبق، بخلاف التحليل الدلالي، لا يستعمل (شروط الصدق) truth conditions أو (قيم الصدق) لوحدها في توصيف الافتراض المسبق، وإنما يضيف إليها (شروط الموفقية) felicity conditions. ففي حين تتحدث الأولى عن صدق أو كذب الجُمَل، تتحدث الثانية عن موفقية الجُمَل أو ملاءمتها للسياق. وبالطبع بالإمكان الجمع بين الاثنتين فهما ليستا متنافيتين. من الأمثلة على الثانية التميز بين ضميري المخاطب (أنت/أنتم) المذكور آنفاً. الضميرُ الأول يُستعمَل مع الأقران لرفع الكُلفة، على العكس من الثاني الذي يَفترِضُ مسبقاً أنَّ المخاطبَ أعلى مقاماً من المتكلم. ففي هذه الحالة، استعمالُ الضمير غير المناسب للمخاطب لا يجعلُ الجملة كاذبةً (لأنه لا يخالف شرط الصدق)، وإنما يجعلها غيرَ مناسِبةٍ أو غيرَ موفَّقةٍ infelicitous لأنه يخالف شرط الموفقية الذي يفترض مسبقاً طبيعةَ العلاقة بين المتكلم والمخاطب وصيغةَ الخطاب، (أنت) أو (أنتم)، المناسِبةَ لتلك العلاقة. وحتى قواعدُ (غرايس) (maxims) فيها افتراضات مسبقة: مثلاً، أن يكونَ الكلامُ ذا صلة، وأن لا يُخبِرَ المتكلمُ بما لا يَعتقِدُ صدقَه، إلخ. في الحقيقة إنَّ أغلبَ شروط الموفقية هي افتراضاتٌ مسبقة. فمثلاً، أن تأمُرَ المخاطبَ بفتح الباب، مِن شروطه أن لا يكونَ البابُ مفتوحاً وقتَ إصدار الأمر، وأن تكونَ لك سلطةٌ على المخاطب، وأن يكونَ المخاطبُ قادراً على أداء الفعل، إلخ. و(أوستن) ذكرَ أنه حتى الخبر قد يكون غير موفق إذا كان فيه إخفاقٌ في

(4) للتفصيل يُنظَر معجم أوكسفورد للتداولية ترجمة هشام الخليفة، من نشر دار الكتاب الجديد المتحدة.

موفق إذا كان فيه إخفاقٌ في الافتراض المسبق، كأن تقول إنَّ أبناءَ (جون) الثلاثة صُلَعاء في الوقت الذي ليس عند (جون) أبناء. وهذا التحليل قد يبدو قريباً من منطق (رسل) الثنائي القيم، لكنه يختلف في أنَّ ما كان يُعهَدُ به إلى المنطق الثلاثي القيم تقوم به الآن شروط الموفقية؛ أي بَدَلَ أن نقول إن الجملة لا صادقة ولا كاذبة نقول إنها غيرُ موفقة.

فيما يخصُّ علاقة الافتراض المُسبَق بشروط مُوَفَّقِيَّةِ felicity conditions الفعل الكلامي وأنَّ بعض تلك الشروط التي ذكرها الفيلسوف (أوستن) Austin هي في الحقيقة افتراضاتٌ مُسبَقةٌ، سَبَقَ أن فَصَّلنا في هذا الموضوع في كتابنا (نظرية الفعل الكلامي: 63، 143، 208) واقتبسنا نُصوصاً من (أوستن) ومن (جفري ليتش) Geoffrey Leech. ونُضيفُ لذلك هذا النصَّ من (أوستن) (1962: 50):

> والآن للنظر في الافتراض المُسبَق: ما الذي يُقال بشأنِ القولةِ التي تُفيدُ «أن أبناءَ (جون) كُلُّهم صُلَعاء» إذا قيلَت في حين أنَّ (جون) ليس لَهُ أبناء؟ في هذه الأيام اعتادَ الناسُ أن يقولوا إنها ليست كاذبةً لأنها خاليةٌ من الإحالة أو المَرجِع؛ فالإحالة ضرورية سواء للتصديق أم التكذيب. (هل هي إذن خاليةٌ من المعنى؟ هي ليست كذلك بكُلِّ المعاني: فهي ليست مثل الجملة «الخالية من المعنَى» أو غير الصائبة نحوياً، أو الناقصة أو الهراء، الخ). الناسُ يقولون إنَّ موضوعَ [صدقِها من عَدَمِهِ] لا يُطرَحُ أساسا. هنا أنا أقولُ إنَّ القولةَ باطلةٌ ولاغية null and void.

وكما لاحظنا في الأمثلة التي نقلناها من (لَفِنسِن) آنفاً، فإنَّ بعضَ حالاتِ الافتراض المُسبَق يُمكِنُ أن تُفَسَّر بوصفها شروطَ مُوَفَّقيةٍ لأفعالٍ كلاميةٍ لا تَقتصِرُ على الخبر فقط. وللتفصيل في علاقة الافتراض المُسبَق بشروطِ موفقيةِ الفعلِ الكلامي يُنظر الملحق، ويُنظَر (لفنسن 1983) حيث يَتحدَّثُ عن فَرعٍ من شروط المُوَفَّقِيَّة هو شروط المَقدِرَة ability conditions وعلاقتها بالافتراض المُسبَق. ثم ينتهي إلى القول بأنَّ شروطَ المُوَفَّقِيَّةِ أقربُ إلى (التلويح الحواري) منها إلى (الافتراض المُسبَق). ولمناقشة الموضوعِ نفسهِ يُنظَرُ (أولوود وآخرون .(Allwood et al, 1979

الفصل الثالث

خصائصُ الافتراضِ المُسبَقِ وأنواعُه

فضلاً عن الخصيصة الرئيسة للافتراض المُسبَق وهي (الثَّباتُ عِندَ النَّفي)، يُورِدُ الباحثون في الأدبيات خصائصَ أُخرَى، منها أنَّ الافتراضَ المُسبَق يرتبطُ بالصيغة اللغوية سواء أكانت تراكيبَ نحويةً مُعيَّنةً أم مفرداتٍ معجمية مُعيَّنة. وقد لاحَظنا كِلا الخصيصتين في مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق التي استعرضناها. لِنَأخُذ، مثلاً، الجملةَ (18) التي أوردناها آنفاً حيثُ الفعلُ (نَسِيَ) هو المسؤول عن الافتراض المُسبَق، ولِنَستبدل به الفعلَ (أرادَ) كما في (48) أدناه:

(48) (جون) أرادَ/لم يُرِد أن يُغلِقَ الباب.

نُلاحِظُ الآن أنَّ الافتراضَ المُسبَق الذي يُفيدُ بأنَّه كانَ ينبغي أَن يَغلِقَ (جون) البابَ، قد اختفى بسبب تغيير الفعل مما يدُلُّ على أنَّ الافتراضَ المُسبَق يُعزَى إلى الفعل (نَسِيَ) وهو مُرتبِطٌ به، أي إنَّه قابل للانفكاك detachable بتغيير اللفظ. وهذا ما يُميِّزُ الافتراضَ المُسبَق عن التلويحِ الحواري، لأنَّ الأخيرَ غيرُ مُرتبِطٍ بألفاظٍ مُحدَّدة non-detachable، كما أوضحنا بالتفصيل في كتاب (نظرية التلويح الحواري).

مِنَ الخصائصِ المُهمَّة التي تَجعلُ الافتراضَ المُسبَق ظاهرةً فعلياتيةً وتَضَعُه خارجَ الدلاليات أنَّه قابلٌ للإلغاء أو الإبطال defeasible لكَونِه حَسَّاساً للسياق context-sensitive. فهو قد يَختفي في سياقاتٍ مُعيَّنة سواء السياق اللغوي cotext أم سياق المعلومات العامة. يُعطينا (لِفنسِن) (1983: 186) الأمثلة الآتية:

(49) (أ) بَكَت (سُو) قَبلَ أن تُكمِلَ كتابةَ أطروحتِها.

>> (سُو) أكمَلَت كتابةَ أطروحتِها.

(ب) ماتَت (سُو) قَبلَ أن تُكمِلَ كتابةَ أطروحتها.

~>> (سُو) أكملت كتابةَ أطروحتِها .

(ج) لم يَعُد (كسنجر) وزيراً للخارجية قَبلَ أن تَبدأَ الحربُ العالمية الثالثة.

~>> الحرب العالمية الثالثة بَدَأَت.

ظَرفُ الزمان (قَبلَ) في (49-أ) وَلَّدَ الافتراضَ المُسبَق، في حين أنَّه في (49-ب) و(49-ج) لم يُوَلِّد الافتراضَ نفسه. السببُ يَعودُ إلى سياق المعلومات العامة التي تُخبِرُنا أنَّ المَوتَى لا يُكمِلُون كتابةَ أطاريحهم، ولمعلوماتنا التاريخية التي تُخبِرُنا أنَّه لم تَحصَل حربٌ عالميةٌ ثالثة.

والمثالُ الآخر يَخُصُّ الفعلَ اليقينيَّ (يَعلَم) know. ففي الجُمَل التي يكونُ الفاعلُ فيها هو المخاطَب أو الشخص الثالث (الغائب)، فإنَّ الخَبَر أو المفعول به يَكُون مُفتَرَضاً مُسبَقاً (صادقاً) كما في (50-أ). لكنَّ الافتراضَ المُسبَق يختفي إذا كان الفاعلُ هو المتكلِّم والفِعل مَنفِياً. لذلك فإنَّ (50-ب) لا تَفترِضُ (50-ج) مُسبَقاً:

(50) (أ) (جون) لا يَعلَمُ أنَّ (بيل) قد جاء.

(ب) أنا لا أَعلَمُ أنَّ (بيل) قد جاء.

(ج) (بيل) قد جاء.

يقول (لَفِنسِن) إنَّ السبب يعود إلى أنَّ ما تَنفيه الجُملةُ (50-ب) هو بالذات الافتراضُ المُسبَق الذي يُفيدُ بأنَّ المتكلِّم يَعلَمُ (50-ج)، أي مجيء (بيل)؛ ومثلُ هذا النفي يَتفوَّقُ على الافتراضاتِ المُسبَقة التي تَنقُضُهُ. والمثالُ الآخر:

(51) (أ) سَيَندَمُ (جون) لدراسَتِهِ اللسانيات.

>> (جون) سيدرس اللسانيات.

(ب) إذا دَرَسَ (جون) اللسانيات، فإنَّه سيَندَم لدراستها .

~>> (جون) سيدرس اللسانيات.

نُلاحِظ أنَّ الافتراضَ المُسبَق في (51-أ) قد اختفى في (51-ب) على الرغم من وجود المُوَلِّد نفسه وهو الفعلُ اليقينيّ (يندم) في الحالتين. السببُ يَعودُ إلى أنَّه في (51-ب) جملةُ جوابِ الشرطِ لوَحدِها ستُوَلِّد الافتراضَ المُسبَق في (51-أ)، لكنَّ الجُملةَ الشرطية بأكملِها لا تُوَلِّدُه. السببُ هو أنَّ الافتراضَ المُسبَق مَذكورٌ في جُملةِ الشرط، ولذلك تَمَّ تَعليقُه وصارَ اِفتراضِيًّا.

إنَّ أمثالَ الجملةِ المُرَكَّبة في (51-ب) قد وَلَّدَ ما أَطلَقَ عليه (كارتونَن) مُشكِلة الإسقاط **projection problem**، وهي مُشكلة كلاسيكية في الموضوع، تناولَها العَديدُ من اللسانين أمثال (غازدر) (Gazdar 1979)؛ (كارتونَن & بيترز) (Karttunen & Peters 1979)؛ (لَفِنسِن) (Levinson 1983)؛ (سومز) (Soames 1989)؛ (هايم) (Heim 1992). وهي تتعلَّقُ باختفاء أو بقاء الافتراض المُسبَق في الجُملة البسيطة عِندَ إلحاقِها بجُملةٍ مُرَكَّبة. وقد فَصَّلَ (كارتُونَن) في هذا الموضوع فتحدَّثَ عن ثلاثةِ أنواعٍ من الأدوات العامِلَة operators في الافتراض المُسبَق. فهناك أولاً ما يُسَمِّيه **(السِّدادة) Plug** التي تَمنَعُ إسقاطَ الافتراض المُسبَق للجُملة المَحضُونة embedded على الجُملة الحاضِنَة matrix مثل فِعل القَول (يقول) وأفعال التوجُّه القَضَوي مثل (يعتقد) و(يظنّ) كما في المثال (52)؛ وكذلك نفي الجملة أو النفي المتالغوي كما في المثال (7) المذكور سابقاً. ونعيده هنا للتذكير

(52) (جون) قالَ (ظَنَّ، اِعتَقَدَ) إنَّ (ميري) بدأت تَضرِبُ زوجَها.

~>> (ميري) لم تكن تَضرِبُ زوجَها.

(7) مَلِكُ فرنسا ليس أصلعَ، لأنه لا يوجد مَلِكٌ لفرنسا.

وثانياً ثمَّة **(ثُقبٌ) hole**، وهو الأداة التي تَسمَحُ بإسقاطِ الافتراض المُسبَق التابع للجُملة المَحضُونة على الجملة الحاضِنة، مثل الفعل اليقيني (يَعلَم أو يَدرِي) كما في المثال (50-أ) أعلاه. وأخيراً تَحَدَّثَ (كارتُونَن) عن **(المِصفاة) filter**، وهي الأداةُ التي تَمنَعُ إسقاطَ بعضٍ، وليس كُلّ، الافتراضاتِ المُسبَقة للجُملة المحضُونة على الجُملة الحاضِنة؛ مثلاً، الرابطة المنطقية (واو العطف). والموضوع فيه تفاصيل كثيرة في الأدبيات ويَضيقُ المجال بذكرها. لبعض التفصيل

تُنظَر الأبواب الآتية في ترجمتي لـ (معجم أوكسفورد للتداولية): *شرط التصفية (للافتراض المُسبَق للجملة الشرطية)*؛ و *شرط التصفية (للافتراض المُسبَق لجملة العطف أو الاتصال)*؛ و*شرط التصفية (للافتراض المُسبَق لجملة التخيير أو الانفصال)*؛ و*تحليل الوفاء بشرط التصفية (للافتراض المُسبَق)* وغيرها من الأبواب المتعلِّقة بالافتراض المُسبَق.

أما فيما يَخُصُّ أنواعَ الافتراضِ المُسبَق، فثمة كلامٌ كثير في الأدبيات؛ وكما يقول (لفنسن 1983) يُشَكِّلُ الافتراضُ المُسبَق أكثرَ موضوعٍ كُتِبَ بشأنه في أدبيات الفلسفة واللسانيات، ربما باستثناء موضوع (الأفعال الكلامية) speech acts. نَبدأُ بتقسيمٍ عام بين النوعين الرئيسَين وهُما: الافتراض المُسبَق الدلالي semantic والافتراض المُسبَق الفعلياتي pragmatic. يَتمَحوَر النوعُ الأول حولَ النوع الوجودي existential الذي يُشكِّل الموضوعَ الأصلِّيَ للمناقشات الطويلة التي دارت في الأوساط الفلسفية بين فلاسفة مثل (فريغه) و(رسل) و(ستروسن) وغيرهم. وأكثرُها كانت تُركِّز على موضوع الإحالة reference في الأوصاف المُعَرَّفة وأسماء العَلَم أو ما يُسمَّى في التراث العربي بـ (الألقاب)، وعلاقة الاسم بالمُسَمَّى. لذلك أحياناً يُسَمَّى هذا النوعُ باسم (الافتراض المُسبَق الإحالي) referential فَضلًا عن اسم (الوُجُودي) و(الدلالي)، والمولِّدُ الذي يولِّده عادةً، كما ذكرنا، هو الأوصافُ المُعرَّفة والألقابُ أو أسماءُ العَلَم، فهذه تَفترِضُ مُسبَقاً وجودَ المَرجِع المُحال عليه، مثلاً:

(53) ملكة بريطانيا؛ مؤلفات (رسل)؛ حديقة الحيوانات؛ عشيقة (نابليون)؛ قاتل (كَنَدي)؛ (هتلر)؛ الأميرة النائمة؛ الغواصة الزرقاء؛ حزب المحافظين إلخ.

أما النوعُ الثاني (الفعلياتي) فهو لا يعتمد شروط الصدق (التصديق والتكذيب) كما أسلفنا في الفصل السابق، وإنما يعتمد شروط موفقية الفعل الكلامي. بعضُ مَن يَتبَنَّى النوعَ الثاني يرى أن المُوَلِّدات هي مؤشِّراتٌ لافتراضات مُسبَقة كامِنة أو مُمكِنة potential وهي لا تُنجَز أو تتحقَّق إلا عند استعمالها من قِبَل المتكلمين في السياقات المُعيَّنة (مثلاً، غازدر). ولِلُّغويين اتجاهاتٌ مختلفة في الافتراض المسبق الفعلياتي. (ستالنيكر)، مثلاً، يُعَرِّف النوع الفعلياتي بمعايير المعلومات المشتركة والمتبادَلة بين المتكلم والمخاطب. أما (كينان) فيعرِّفه بمعايير العلاقة بين القولة والسياق وذلك

يشمل جنس المتكلم والمخاطب وعمرهما ومنزلتهما وعلاقتهما، إلخ. وفي التحليل الفعلياتي للافتراض المسبق تُلاحَظ الأبعاد الآتية: (1) البعد النصّي والبلاغي كما في (قابلية الإلغاء) و(قابلية التعزيز أو التوكيد)، (2) البعد الأنثروبولوجي والثقافي-اجتماعي، كما في المعلومات المشتركة وشروط الموفقية، (3) البعد النفسي كما في طرح الموضوعات المشتركة حيث يَصِحُّ التلميح allusion والحذف ellipsis المفهومان من المخاطب.

يَعتمِدُ (يول 1996) تقسيمَ الافتراض المُسبَق إلى أنواع بحسب نوعِ المُوَلِّدات التي تُوَلِّدُه وهذا ما فَعَلَه كثيرٌ غيره. فأوّلاً هناك النوعُ (الوجودي) الذي تولِّده الأوصافُ المُعرَّفة كما في المثال (11) المتقدم. ثم هناك النوعُ (اليقيني) أو (التصديقي) factive، وهو الذي يتمثَّل في الأمثلة (12-16) آنِفاً وما شابهها من المُسنَدات اليقينية. وثمة نوعٌ لم يَذكُره (لفنسن) هو النوعُ (اللايقيني) أو (اللاتصديقي) non-factive وهو الذي تُوَلِّده الأفعالُ من هذا النوع مثل: (يَحلَم) و(يَتَخيَّل) و(يَتَظاهَر) التي، كما يُفهَمُ مِن اسمِها، تُوَلِّدُ افتراضاً مُسبَقاً بعَدَم الصدق، كما في الأمثلة الآتية:

(54) (جون) يَتَظَاهَرُ بأنه خائف.

>> (جون) ليس خائفاً.

(55) لقد تَخَيَّلَ أنه في بلادِ الأندلس.

>> هو لم يَكُن في بلاد الأندلس.

(56) (جون) حَلَمَ بأنَّه إمبراطور.

>> (جون) ليس إمبراطوراً.

أما النوعُ (المُمتَنِع) فهو الذي تُوَلِّدُه الشَّرطِية المُمتَنِعة counterfactual conditional كما في (39-40) آنفاً. والنوعُ (المعجمي) lexical هو الذي تُوَلِّدُه مفرداتٌ معجمية كثيرة ومتنوعة تَشمَلُ عِدَّةَ مجموعاتٍ مما أوردناه في قائمة المُوَلِّدات، مثل مجموعة الأفعال الاستلزامية في الأمثلة (17-19) المتقدِّمة آنفاً؛

ومجموعة (أفعال تَغيُّر الحالة) في (20-23) آنفاً؛ ومجموعة (التكراريات) في (24-27) آنفا؛ ومجموعة (أفعال الحُكم) كما في الأمثلة (28-29) المتقدِّمة أعلاه. لكن إذا كان الافتراضُ المُسبَق اليقيني (التصديقي) يرتبط بألفاظٍ معيَّنة، لماذا إذن لم نَضُمَّهُ إلى الصِّنف المعجمي؟ يقول (يول 1996) إنَّه في النوع المعجمي يُوَلِّدُ المولِّدُ افتراضاً غيرَ مذكورٍ في الجملة، في حين أنه في النوع اليقيني يُوَلِّد المولِّدُ افتراضاً مُسبَقاً بصِدقِ المعلومات المذكورة بَعدَه. أي إنَّ الفرقَ هو بين ذِكرِ المعلومة المفترَضة أو عدم ذِكرِها كما هو واضحٌ من الأمثلة التي أوردناها.

أما الافتراضُ المُسبَق التركيبي (البِنيَوي) structural فيُغَطِّي الجُمَيلات الزَّمَنية temporal clauses في الأمثلة (30-33) آنفا، وكذلك الجُمَل الاستفهامية كما في الأمثلة (41-43) المتقدمة. هذه وغيرُها من التراكيب النحوية تُوَلِّدُ الافتراضَ المُسبَق بصِدقِ جزءٍ مِنَ الجملة التي تَرِدُ فيها. ففي الجُمَل الاستفهامية التَّصَوُّرية wh-questions، مثلاً، يَكونُ دَورُ المتكلِّم واضحاً جداً في إيجاد الافتراض المُسبَق، لذلك فهو افتراضٌ مُسبَق فعلياتي بامتياز؛ وهو كثيراً ما يُستَغَلُّ في الخِطاب الجَدَلي.

الافتراض المُسبَق الفِئَوي:

وأخيراً يتحدَّثُ (أولوود وآخرون) Allwood et al 1979 عن نوعٍ من الافتراض المُسبَق أسمَوهُ (الفِئَوي) sortal or categorical وهو أيضاً يَتطلَّبُ مَنطِقاً ثُلاثياً فيه حالةُ اللاصدق واللاكذب. وهذا النوعُ يَعتمِدُ على مفهوم (قيود الانتقاء) selectional restrictions الذي ابتدعه (تشومسكي)، وهو يُقيِّدُ اختياراتِ المفردات المعجمية مع المفرداتِ الأُخرَى في التراكيب النحوية. فمثلاً (57 أ-ب) تُوَلِّدان الافتراضَين المسبقين اللذين يليانهما بموجب المفهومَين الدلاليين للرجل والمرأة ومعلوماتِنا عن العالَم، التي تقول إنَّ مِن شأنِ الرجل (أو الحيوان عموماً) مَلَكَةَ البَصَر، أي أن يكونَ مُبصِراً أو أعمى. وكذلك إنَّ من شأنِ المرأة (أو أنثى الحيوان عموماً) أن تَحملَ وتُنجِبَ أو تكونَ عاقراً. ويُلاحَظُ أنَّ الجملتين في حالتَي الإثباتِ والنفي

تُحافظان على الافتراض المسبق، أي هما تنجحان في اختبار الثبات عند النفي، سواء أكانَ النفيُ نحوياً (أعمى/ليس أعمى) أم مُعجَميا (أعمى/مُبصِر).

(57) (أ) هذا الرجل أعمَى/ليس أعمَى.

>> مِن شأنِ الرجل أن يُبصِر.

(ب) هذه المرأة عاقِر/ليست عاقراً.

>> مِن شأنِ المرأة أن تَحملَ وتُنجِبَ.

لكن لنتأمَّل الجُملتين (58أ-ب):

(58) (أ) مَنَارَةُ الحَدباء تتنفَّس.

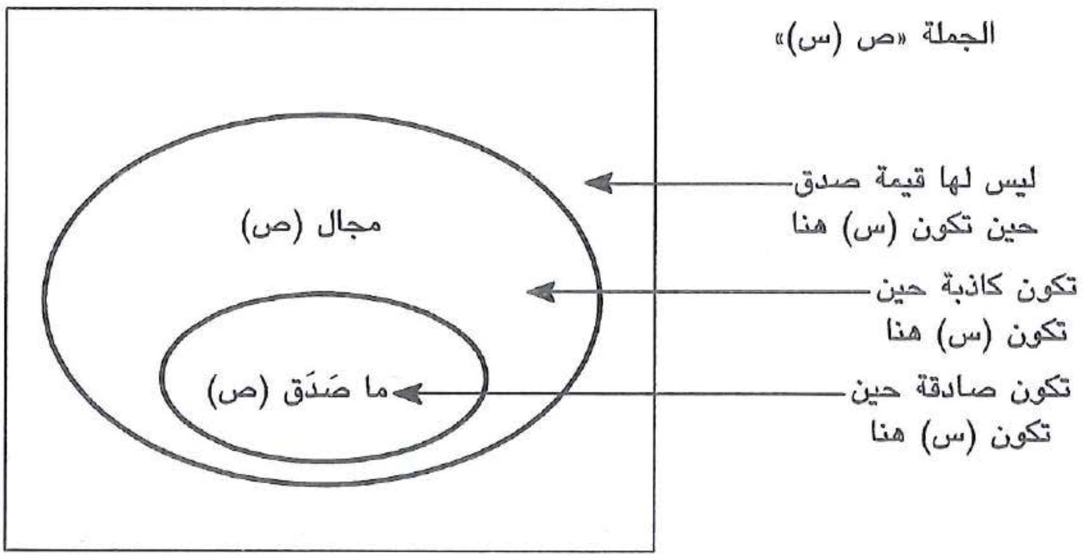
>> مِن شَأنِ المَنارَة أن تتنفَّس.

(ب) هذا الرجل حامِل.

>> من شأنِ الرَّجلِ أن يكونَ حاملاً.

هل هاتان الجملتان صادقتان أم كاذبتان؟ قد يَحِقُّ لنا أن نقولَ إنهما لا تمتلكان قيمةَ الصدق، أو هُما لا صادقتان ولا كاذبتان. وهُما في ذلك مِثلَ (مَلِكُ فرنسا الحالي أصلع)، فصفةُ التنفُّسِ تَفترِضُ مُسبَقاً أن الموصوفَ أو الفاعلَ عنده جهازٌ تنفُّسي ومِن طبيعته أن يَتنفَّس، وكذلك صفةُ (الحامِل) تَفتَرِضُ مُسبَقاً أنَّ الذاتَ الموصوفةَ أُنثى وليست ذَكَراً ومِن شأنها، في العادة، أن تكونَ حامِلاً. وبناءً على ذلك، فإنَّ في (58 أ-ب) إخفاقاً في الافتراض المُسبَق. يقولُ (أولوود وآخرون) إنَّ بإمكاننا أن نَصِفَ أمثالَ هذه الحالات باستخدام مفهوم (مَجَال المَحمُول predicate domain)، وهو عبارةٌ عن مجموعةِ الأفرادِ الذين مِنَ المَعقُولِ أو المُفيدِ أن نَصِفَهم بذلك المحمول. وهذا بالطبع يَحصَلُ حتَّى في حالة المحمولِ المُضَاد. فمثلا، قولُنا إنَّ فُلاناً أَعمَى يَفترِضُ مُسبَقاً أنَّ مِن شَأنِ فلان مَلَكَةَ البَصَر، وإن كانَ فاقِداً لها؛ ومِن هنا غرابَةُ قَولِنا (الحَجَرُ أعمَى) لأنَّ مَلَكَةَ البَصَر ليست مِن شَأنِ الحَجَر.

وبِلُغَةِ نظريةِ المجموعات set theory نقولُ إنَّ مَجالَ الجُملةِ القائلة «إنَّ (س) مُبصِرٌ» يُمثِّل مجموعةَ كُلِّ الأشياءِ التي يُمكِنُ أن تُبصِرَ أو مِن شأنِها مَلَكَةُ البَصَر حتى وإن كانت عمياء (وهذا يختلف عن ماصَدَق مَلَكَةِ البَصَر والذي يَشمَل مجموعةَ كُلِّ الأشياء التي تُبصِر فِعلاً، أي في الواقع وهذا يستثني العمياء). وهكذا، فبِلُغَةِ المنطق إنَّ الجملةَ «ص (س)» تَفترَضُ مُسبَقاً أنَّ (س) تَقعُ في مَجال (ص). وبتحليلِ إخفاقِ الافتراض المُسبَق الذي يُؤدِّي إلى ثلاثِ قِيَم صِدقٍ، نَحصَلُ على ثلاثِ جُمَلٍ تُمثِّلُ القِيَم الثلاث كما في الشكل (1).



الشكل (1)

وبهذا يُمكِنُ أن نَعُدَّ شرطَ وجودِ المُسند إليه أو موضوعَ المحمول قَيداً على مَجال المحمول. فمثالُ الحالة الأولى التي يكون فيها الموضوعُ خارجَ مجالِ المحمولِ قولُنا: «الحَجَرُ أعمَى»؛ ومثالُ الحالة الثانية، التي يكونُ فيها الموضوعُ في مَجالِ المحمولِ ذِهناً لكنَّه ليس مِن مصاديقه قولُنا: «المَعَرِّي مُبصِرٌ»؛ والحالةُ الثالثة التي يكون فيها الموضوعُ مِن مصاديقِ المحمولِ خارِجاً، قَولُنا «المَعَرِّي أعمَى». ويبدو لي أنَّ هذا الموضوعَ يتعلّق بشروط موفقية الفعل الكلامي أيضاً.

(لمزيد من التفاصيل ينظر: Keenan (1971); Kempson (1975); Allwood et al (1979)).

الفصل الرابع

استغلالُ الافتراضِ المُسبَقِ في الخِطاب الجَدَلي والسِّياسي

هذا من الموضوعات المُهِمَّة والتي تستحقُّ البحثَ على مستوى الدراسات العُليا، ولكنِّي سأتناول الموضوعَ بإيجازٍ شديد وأتركُ المجالَ لباحثي المُستقبَلِ للتفصيل فيه. ففي الخطابِ الجَدَلي التَّنافُسي يَعمَدُ المتكلِّمون إلى استعمالِ تراكيبَ ومُوَلِّداتٍ تُولِّدُ الافتراضَ المُسبَق بحيث تكونُ آراؤهم الخِلافية التي يَذكُرُونها مُفترضَةً مُسبَقاً ومُسَلَّماً بها ومفروغاً منها وأنَّ المخاطَبَ يُقِرُّ بصِدقها. وهذا واضحٌ في حالة الجُمَلِ الاستفهامية والعِباراتِ الاسمية والجُمَيلاتِ الوَصلية اللاتحديدية. يقول (شورت) (Short 1981: 186):

> بما أنَّ بِنيَةَ المعلوماتِ في الجُملة مُنَظَّمَةٌ بصورة تَدعو المُتلقِّي إلى تَحَدِّي ما تُخبِرُ به الجُملةُ وليس ما تَفترِضُه مُسبَقاً، فإنَّ كُتَّابَ النثرِ الإقناعي أحياناً يَضَعُون القضايا المَشكوكَ فيها [الخِلافيَّة] في الأجزاءِ المُفترَضةِ مُسبَقاً مِنَ الجُملة (مثلا، في الجُمَيلات الاسمية والوَصلية) لِكَي يَخدعوا المُستمِعَ لقبولها من دُونِ تفكير.

وهذه الميزةُ في الافتراض المُسبَق كثيراً ما تُستَغَلُّ في الخِطابِ السياسي وفي وسائلِ الإعلام لإقناع المخاطَبِ بوجهَةِ نَظَرِ المُتكلِّم؛ وهي تُستعمَل كذلك في الخِطابِ القضائي في المُحاكَمات لغَرَض التَّجريم. فالاستفهام

التَّصَوُّري[1] (الذي لا يُجابُ بالنفي أو الإيجاب) فيه افتراضٌ مُسبَقٌ بصِدقِ الجُزءِ المُستَفهَمِ عنه كما في المثالين الآتيين:

(59) كَم مرةً التَقَيتَ المَجني عليه قَبلَ حُصُولِ الجريمة؟

>> المخاطَبُ التَقَى المَجني عليه قبل حصول الجريمة.

(60) أين أَخفَيتَ الأموالَ المسروقة؟

>> المخاطَبُ أَخفَى الأموال المسروقة.

يُزوِّدُنا (يول 1996) بمثالٍ مشابِهٍ يَكُونُ فيه أَحَدُ الأشخاصِ شاهِداً في موضوعِ حادثِ تَصَادُمِ سيارةٍ فيُسألُ السؤالَ الآتي:

(61) كَم كانت سُرعَةُ السيارةِ عندما تجاوَزَت الضوءَ الأحمر.

>> السيارةُ تجاوَزَت الضوءَ الأحمر.

ففي هذه الحالة، إذا أجابَ الشاهدُ عن السؤال (61) بأيِّ جوابٍ تقديريٍّ يَخُصُّ السرعةَ، فإنَّه يكُونُ قد اِلتَزَمَ بالافتراض المُسبَق القائل بأنَّ السيارةَ تجاوَزَت الضوءَ الأحمر، على الرغم مِن أنَّه في لَحظَتِها لم يُلاحِظ إن كانت قد تجاوَزَت الضوءَ الأحمرَ أم لا. وهكذا فإنَّ مِثلَ هذه الافتراضاتِ المُسبَقة تَجعَلُ ما يَعتقِدُه المتكلِّمُ يبدو كما لو كان هو ما يَعتَقِدُهُ المخاطَبُ أيضاً.

وهذا يُستَغلُّ كثيراً في وسائل الإعلام وهو موضوعٌ ساخنٌ يَستحِقُّ البحثَ، إذ إني كثيراً ما أَلحَظُ استغفالَ المُخاطَبِ بالطريقة التي ذَكَرَها (شورت) آنفاً، وبصورةٍ خَفيَّة بحيث تَنطَلي على المخاطَبِ والمستمع. ففي وسائل الإعلام نَسمَعُ ونقرأُ عباراتٍ مثل (التفافُ الشعب حول القيادة السياسية) و(المنجزات العديدة للحكومة الرشيدة) و(مؤامرات الأعداء وتَخَرُّصاتهم) و(انتصارات الجيش الوطني

(1) الاستفهام التصوُّري wh-question يكون عادةً باستعمال كلمات الاستفهام مثل (أين، متى، مَن، كيف، إلخ) في حين أن الاستفهام التصديقي yes/no question يكون جوابه بنعم أو لا فقط.

على الإرهابيين) و(حق إسرائيل في الدفاع عن النفس)، ومئات غيرها من العبارات الاسمية والأوصاف المُعَرَّفة التي تُوَلِّدُ الافتراضات المُسبَقة بأنَّها صادقة، في حين أنَّها قد تكُونُ أكاذيبَ يعتنقُها المذيعُ أو مُحرِّرُ الأخبار الذي يُمثِّلُ وجهة نَظَرِ القناة التلفزيونية أو الصحيفة الإخبارية. وأحياناً قد تَتَنَكَّرُ في زيِّ السؤال، كأن يَسألُ المذيعُ أحدَهم (ما رأيُك بانتصارات الجيش الوطني على الإرهابيين؟) في سؤال يَحمِلُ جَوَابَه معه، في حين أنه قد يُشير بعبارة «الإرهابيين» إلى الشعب الثائر على ظُلم النِّظام وقد لا يَكون للانتصارات المزعومة وجود حقيقي. وأحياناً قد تَنطَلي هذه الافتراضاتُ المُسبَقة على مُذيعِ القناة التلفزيونية المخالِفة التي تتبنّى وجهةَ النظرِ المُعاكِسة، فيَستعمِلُ التعبيرَ نفسَه عند نَقلِ كلامِ النظامِ فيقول «الإرهابين» ولا يضيف عبارة تُلغي الافتراضَ المُسبَق مثل «على حَدِّ زعمه» أو «حسب وَصفِه» أو «على حسب تعبيره أو قَولِه» وما إلى ذلك منَ العبارات أو الاحتراسات hedges، أو أن يضعها بين مُزدَوجَين هوائيَين[2] ليُبرِّيءَ نفسه من الافتراض المُسبَق الذي تُولِّده العبارة. ومن الأمثلة الحقيقة في أثناء الحرب الباردة كانت الصحافة الأوربية تتحدَّثُ عن «التهديد السوفيتي لأوربا»، وكان الإعلام السوفيتي يتحدث عن «المطامع الأمبريالية» و«الدعم الأمبريالي» للأنظمة المستبدة؛ في حين يُنكِرُ كِلا الطرفين الافتراضَ المُسبَق الذي تُولِّدُه عبارةُ الطَرَفِ الآخر.

وبالطبع قد تكون الافتراضاتُ المُسبَقة صادقةً ولا جدالَ فيها. فمثلاً، حين نتحدَّث عن «الغزو الأمريكي للعراق» و«إثارة الحرب الطائفية» و«تفكيك مؤسَّسات الدولة» و«تسليم العراق إلى إيران على طَبَقٍ من فضة»... إلخ. فهذه أسماءٌ وأوصافٌ مُعرَّفة تَفترِضُ مُسبَقاً حقائقَ قد لا يُنكِرُها أيُّ طَرَفٍ بِمَن فيهم الطرف المُنَفِّذ للأفعال المفترضة مُسبَقاً.

يتناولُ (رتشاردسن) (Richardson 2007: 63) في كتابه (تحليل الصحف)

---

(2) أيْ أنْ يَرسم في الهواء بحركةِ أصابع يديه الفوارزَ المزدوجةَ للاقتباس في أثناء نُطْقِهِ بالعبارة. وهذه كلها أنواع من الاحتراسات hedges التي تُستعمَل لِنفي مسؤولية المتكلِّم أو التزامه بما يقول.

Analysing Newspapers موضوعَ استغلالِ الافتراض المُسبَق سياسياً، ويُعطِي مثالاً من برنامج على إذاعة BBC يسأل فيه المذيعُ المسؤولَ السؤالَ الآتي في الأيام التي سبَقَت غَزوَ العراق في 2003:

(62) هل تعتقد أن الهجوم العسكري هو الطريقة الفُضلَى لإنهاء عُدوانيَّة العراق وميوله الحَربية؟

هذا السؤالُ يَفترضُ مُسبَقاً الافتراضَ الكاذِبَ بأنَّ العراقَ عدوانيٌّ ويُريدُ الحربَ، الناتجَ عن استعمال الوَصف المُعرَّف أو العبارة الاسمية «عدوانيَّة العراق وميوله الحَربية». وهذا أيضاً ينطبق على عباراتٍ اسمية مثل أسلحة العراق للدمار الشامل» و«تهديد العراق لأوربا وأمريكا». . . إلخ.

إنَّ الاستماع إلى نشرة الأخبار السياسية أو برامج الجدل السياسي أو قراءة الصحف لدقائق معدودات فقط تُزوِّدُ القارئَ أو المستمعَ بعشرات الأمثلة على استغلال ظاهرة الافتراض المسبق في الخطاب الجدلي لغرض إقناع المستمع أو خداعه لكي يتقبل وجهة نظر المتكلم، وهذا موضوع مهم جداً ليس في الفعليات فحسب وإنما في (تحليل الخطاب النقدي) critical discourse analysis أيضاً.

وكنتُ قد بيّنتُ في (عبدالله) 1989 دَورَ الافتراض المُسبَق عند تحليلي الفعلياتي pragmatic analysis لمسرحية (رَجُل لكلِّ أَوَان) A Man for All Seasons للكاتب المسرحي البريطاني (روبرت بولت) Robert Bolt. المسرحيةُ تتناولُ الصراعَ بين الكنيسةِ مُمَثَّلَةً بـ (سير توماس مور) والدولةِ مُمَثَّلَةً بالملك (هنري الثامن) الذي يُرسِل (كرومويل) و(نورفوك) ليُجبِرا (مور) على أداءِ القَسَم بالموافقة على قرارِ الملك بالطلاق والزواج. لكن عِندَ (مور) إعتِراضات على القَسَم:

(63) (مور): . . . إنَّ تخمينَ إعتِراضاتي مَسألةٌ صغيرة.

(كرومويل) [بسرعة]: أنتَ عِندَكَ اعتراضاتٌ على القرار؟

(نورفوك) [مَسرُوراً]: حَسَناً نَحنُ نَعلَم بذلك يا (كرومويل)!

(مور): كلا سيِّدي، أنتُم لا تَعلَمُون. بإمكانكم أن تفترِضوا أنَّ لَدَيَّ اعتراضات. لكن كُلُّ الذي تَعلَمُونَه أنِّي لن أُقسِمَ [على القرار]. رُبَّما لمُجَرَّد الالتذاذ بإرباكِكُم.

إنَّ (مور) رجلُ قانون، وكانَ حَذِراً جداً في تصريحاته لكي يتجنَّبَ الفِخَاخَ التي كانت تُنصَبُ له. وفي هذه المحاورة كادَ أن يَبتَلِعَ الطُّعمَ لأنه استعمَلَ عبارة (اعتراضاتي) التي حاوَلَ المُحقِّقون أن يأخذوا اعترافاً منه بوجودها (أي، الاعتراضات). إنَّ استعمالَه للوصف المُعَرَّف (اعتراضاتي) يُوَلِّدُ افتراضاً مُسبَقاً بأنَّ عنده اعتراضات، كما أسرَعَ (كرومويل) لتأكيده. ثم إنَّ (نورفوك) باستعماله الفِعلَ اليقيني (التصديقي) (نَعلَم) يُؤكِّدُ الافتراضَ المُسبَق بوجود اعتراضات (مور). لكنَّ (مور) يَتنبَّهُ إلى الموضوع فيَستَدرِكُ مُحاوِلاً إلغاءَ الافتراضِ المُسبَق عن طريق النفي لكن الافتراض المُسبَق، كما بَيَّنا سابقاً، يَتميَّز بالثبات عند النفي. غير أن (مور) ينجح في (تعليق) suspension الافتراض المُسبَق بَدَلاً من إلغائه cancellation، فكيف تَسَنَّى له ذلك؟ التفسير هو أنه استعمَلَ الفعل (يَعلَم) استعمالاً خاصّاً بوَصفِهِ شِبهَ يقيني semi-factive. فبحسب (كويرك) Qurik 1987 يُمكِنُ استعمالُ الفعل (يَعلَم) بطريقتين: تَتبَعُه في الطريقة الأولى جُمَيلةٌ تبدأ بكلمة (أن) المصدرية وهذه تُوَلِّدُ الافتراضَ المسبق بصدقِ الخبر الذي يليها. وفي الطريقة الثانية تتبعه جُمَيلةٌ تبدأ بكلمة (إذا) الشرطية بحيث يكُونُ تأويلُ كلامِه بمعنَى (أنتمُ لا تَعلَمُون فيما إذا كانَت عِندي اعتراضات)، وهذا يُعَلِّق الافتراض المُسبَق. والمجال يضيق بتفصيل هذه التحليلات (لتفصيل أكثر ينظر عبدالله 1989 Abdulla).

وفي الختام لا بُدَّ من الإشارة في عجالة إلى أنَّ الافتراض المسبق يُستعمل كثيراً في الألغاز والأحاجي لخداع المخاطب كأن يقول لك أحدُهم «أنت الذئبُ الذي أَكَلَ يوسف (ع)»، فتنزعج ثم يُبادِرُك قائلاً «لكنَّ يوسف لم يأكله الذئب»؛ أو أن يسألك «في أيِّ يد كان الرسول (ص) يحمل مُصحَفَه؟ في اليمنى أم اليسرى» لكن هنا أيضاً افتراضٌ مسبق غير صادق بوجود مصحف مكتوب في

زمن الرسول (ص). أو كما في (الوَهم الدلالي) semantic illusion الذي يُسمّى (وَهم موسى) Moses illusion حين تُسأل «كم حيواناً من كُلِّ نوعٍ أخذَ موسى معه إلى الفُلك؟»، فتُجيب «اثنان»، لكن الحقيقة هي أن (نوحاً) ولَيس (موسى) هو من أخذ الحيوانات إلى الفُلك[3]. الخدعة تكمن في وَضعِ المعلومة الكاذبة في الجزء المفترض مسبقاً لتشتيت الانتباه، كما يَحصَلُ في الخطاب السياسي والتنافسي.

وكذلك لا بدَّ من الإشارة الموجزة إلى أهمية الافتراض المسبق في لغة الإعلانات عن السلع. ففي صياغة الإعلان، كثيراً ما تُستعمَل مولِّدات الافتراض المسبق مثل الأفعال اليقينية والأسئلة التصوُّرية وغيرها من المولِّدات لإقناع المخاطب بصورة خفية لشراء السلع. والأمثلة على ذلك كثيرة، كأن يبدأ الإعلان بالسؤال: «لماذا يرغب الجميع باستعمال معجون الأسنان الفلاني؟ للتفاصيل ينظر (فيركلف) Fairclough 1989 و(سمبسن) Simpson 1993.

(3) للتفصيل يُنظَر (معجم أوكسفورد للتداولية) من نشر دار الكتاب الجديد المتحدة.

الفصل الخامس

تطورات نظرية الافتراض المُسبَق

تَقدَّمَ العديدُ من اللسانين والفلاسفة بمقاربات أو تحليلات مُتنوِّعة لظاهرة الافتراض المُسبَق. فيما يأتي سَنَمُرُّ على بعضها مروراً سريعاً وموجزاً لضيق المجال، ونَتركُ للقاريء المستزيد الرجوعَ إلى التفصيلات في الأدبيات المتوافرة باللغة الإنغليزية وذلك لنُدرَةِ المصادر بشأن الموضوع بالعربية. وتَشملُ هذه المقارباتُ للافتراض المُسبَق مُقارَبةَ (مشكلة الإسقاط) projection problem التي تقدَّمَ بها (كارتونَن) (Karttunen 1973)، وقد مَرَرنا بها بإيجاز آنفاً، و(مقاربةَ الإلغاء) cancellation التي تَقدَّمَ بها (غازدَر) (Gazdar 1979). وهناك (مقاربةُ التكييف) accommodation التي طوَّرَتها (آيريني هايم) (Heim 1982, 1983) بعد الفيلسوف (ديفيد لويس) David Lewis، ومقاربةُ (نظرية الصلة أو المناسبة) relevance theory (لسبيربر) و(ولسن) Sperber & Wilson. سنعطي القاريءَ فكرةً موجزة جداً عن هذه المقاربات.

مقاربة الإلغاء **Cancellation**:

واضِعُ هذه المقاربة اللساني البريطاني (جيرَلد غازدَر) والفكرةُ الأساسيةُ فيها هي أنَّ الافتراضَ المُسبَق قابِلٌ للإلغاء cancellable، ذلك لأنَّ ما يُولِّدُه مُوَلِّدُ الافتراض المُسبَق هو افتراضٌ مُسبَقٌ كامِنٌ أو مُمكِنٌ فحسب. فإذا لم يَتمَّ إبطالُه أو إلغاؤه بوساطة عواملَ لغويةٍ أو غيرِ لغويةٍ، فإنَّه سيَتحوَّلُ إلى افتراضٍ مُسبَقٍ حقيقي. وللتمييز بين نَوعَي الافتراض المُسبَق الكامِن أو المُمكِن potential

والمُتحقِّق actual، يَستعملُ (غازدر) الشارِحة في كتابةِ الأوَّل هكذا pre-supposition[1]، في حين لا يَستَعمِلُ الشارِحةَ في كتابةِ الثاني presupposition. وهكذا فبحسب رَأي (غازدَر)، إنَّ كُلَّ افتراضٍ مُسبَق مُهَدَّدٌ بالإلغاء سواء عن طريق السياق اللغوي والمعلومات العامة أَم عن طريق الإلغاء اللغوي الصريح بإضافةِ عبارةٍ تُبطِلُه. والمثالُ على الحالة الثانية هو أنَّ النطقَ بجُملةِ (ملك فرنسا ليس أصلع) يُمكِنُ أن يُوَلِّدَ الافتراضَ المُسبَقَ الكامِنَ بأنه يُوجَدُ لفرنسا مَلِكٌ. لكنَّ هذا الافتراضَ الكامِنَ أو المُمكِنَ يَتِمُّ إلغاؤه إذا ألحَقنا بالجملة السابقة جُملةً تَنقُضُه هكذا: (مَلِكُ فرنسا ليس أصلع-إذ لا يوجَدُ مَلِكٌ لفرنسا). ومالَم يَحصَل هذا الإلغاءُ فإنَّ الافتراضَ المُسبَق الكامِنَ يتحوَّلُ إلى افتراضٍ مُسبَقٍ حقيقي. وهذا التحليلُ من (غازدر) يُنقِذُنا من مشكلةِ التناقض الذي تُوقِعُنا فيه التحليلاتُ الأخرَى لجُملةٍ مثل (ملكُ فرنسا لا وُجودَ له)؛ فالعبارةُ الاسميةُ (ملك فرنسا) تُولِّدُ الافتراضَ المُسبَق بوجوده، في حين أن الجُملةَ تُفيدُ عَدَمَ وُجودِه. ولِتَمثيل الحالةِ الأُولى، أي الإلغاء بسبب السياق اللغوي والمعلومات العامة، نُذَكِّر بالأمثلة المتقدِّمة في (49-أ) و(49-ب) و(49-ج) حيث إنَّ معلوماتِنا عن العالَم تُخبِرُنا أنَّ المَوتَى لا يكملون كتابةَ أطاريحهم؛ ولولا هذه المعلومات لتَحقَّقَ الافتراضُ المُسبَق بأنَّ (سُو) أكمَلَت كتابةَ أطروحتِها. والافتراضُ المُسبَق (الحربُ العالمية الثالثة بَدَأَت) لا يَتحقّقُ لأنَّ معلوماتِنا التأريخية تَنقُضُهُ؛ فنَحنُ نَعلَم أنَّه لم تَحصَل حربٌ عالميةٌ ثالثة.

مقاربة (سبيربر و(ولسن):

مقاربةُ (سبيربر) و(ولسن) للافتراض المُسبَق هي مقاربة فعلياتية، إذ هُمَا لا يَعُدَّانِه ظاهرةً مستقلةً، وإنَّما هو من جُملَة التأثيراتِ التي يُوَلِّدُها المتكلِّم حين يَستعمِلُ البِنيَة النحوية والتَّنغِيمَ مُسترشِداً بمبدأ الصِّلة أو المناسَبة principle of relevance

---

(1) (غازدر) استعمَلَ الوسيلةَ نفسَها في رَسْم الكلمات للتفريق بين ما أسماه التلويحَ المُمْكِن أو الكامِن im-plicature (بوضع شارحة)، والتلويح المُتَحقِّق implicature (من دون شارحة في رسم الكلمة).

ليُبيِّنَ علاقةَ الجُملةِ التي يُصدِرُها بالسياقِ والمعلوماتِ الخلفية. فمَبدَأُ الصِّلَة أو المناسَبة والافتراضاتُ السياقية تُساعِدُ المتكلِّمَ في اختيار تَرتيبِ الكلمات في الجملة وفي التَّنغِيم ليُبيِّنَ أيّ اللزوماتِ يُمَثِّلُ البُؤرَةَ أو المعلوماتِ الجديدةَ وأيّها مُفترَضٌ مُسبَقا وقديم. ومعلومٌ أنَّ اللزومات entailments المُرتَبِطة مَنطِقياً بالجُملة تكُونُ مُرَتَّبةً بحسبِ أهميَّتِها في تَفسيرِ المعنَى المقصود في السياق. فمثلاً الجملة (64) لها اللزومات التي تليها (أ- ز):

(64) (جون) سَرَقَ ثلاثةَ جياد.

أ. شخصٌ ما سَرَقَ ثلاثةَ جياد.

ب. (جون) فَعَلَ شيئاً ما لثلاثةِ جياد.

ج. (جون) سَرَقَ عَدَداً ما مِنَ الجياد.

د. (جون) سَرَقَ ثلاثةَ أشياء.

هـ. (جون) سَرَقَ شيئاً ما.

و. (جون) فَعَلَ شيئاً ما.

ز. شيءٌ ما حَدَثَ.

نُلاحِظُ في اللُّزومات (64 أ- ز) أنَّ في كُلّ واحدٍ منها شيئاً مُنَكَّراً. ففي (أ) هو الشَّخصُ الفاعلُ الذي عَوَّضَ عن (جون)، وفي (ب) هو الفِعلُ الذي عَوَّضَ عن (سَرَقَ)، وفي (ج) هو العَدَدُ الذي عَوَّضَ عن (ثلاثة) وهكذا دواليك. إنَّ ترتيبَ هذه اللزومات وأهميتَها يتأثران بصورةٍ مباشرة بالجوانب الفونولوجية وبالذات النَّبر stress. فالنَّبرُ يُعِيدُ ترتيبَ اللزوماتِ رافِعاً بعضَها إلى مَوقِعِ البُرُوزِ prominence، وخافِضاً مَرتَبَةَ بَعضِها إلى أدوارٍ صُغرَى في الخَلفية. وبهذا يَتَغيَّرُ تفسيرُ الجُملة، وكُلَّما زادت طرائقُ النَّبرِ وتَنوَّعَت، زادَ عَدَدُ تفسيراتِ الجُملة. إذا أخذنا الجملةَ (64) نفسَها وكَرَّرناها، وفي كُلِّ مَرَّةٍ نَضَعُ النَّبرَ على أَحَدِ مُكَوِّناتها

سنَحصَلُ على (65): (لبيان موضع النَّبر طبعنا الكلمات المنبورة بالحرف الغامق).

(65) (أ) (جون) سرق ثلاثة جياد.

(ب) (جون) سرق ثلاثة جياد.

(ج) (جون) سرق ثلاثة جياد.

(د) (جون) سرق ثلاثة جياد.

على الرغم من أن الجُمَل في (65) تَشتركُ في اللزومات، إلّا إنَّ كلَّ واحدةٍ منها تُناسِبُ سياقاً مختلفاً ولها تفسيرٌ مختلفٌ، وتقييمُ اللزومات فيها مختلف من حيثُ البروز. وفي الحقيقة، إن كُلَّ واحدةٍ من الجُمَلِ تَصلُحُ جواباً عن سؤالٍ مختلف. فالجملة (65أ) هي جوابٌ عن السؤال عن الفاعل، و(65ب) جوابٌ عن السؤال عن الفعل وهلم جراً، أي إنَّ المتكلّمَ يَستعمِلُ النبرَ في كُلِّ مرة ليبيّنَ أيّ لزومٍ هو لزومُ خلفيةٍ background entailment وأيّها هو لزومُ صدرٍ foreground entailment. ففي (65أ)، الافتراضُ المُسبَق هو أنَّ شخصاً ما سَرَقَ ثلاثة جياد، وفي (65ب) هو أنَّ (جون) فَعَلَ شيئاً ما للجياد الثلاثة. وبهذا المعنى فإنَّ الافتراضَ المُسبَق هو لزوماتُ الخلفية.

ولأنَّ علومَ العربيةِ تَفتَقِرُ إلى النَّبرِ، فإنَّ دَورَ النَّبرِ أُوكِلَ إلى التَّقديم والتأخير، كما سنُبيِّنُ في القسم الثاني. وفي الإنغليزية تُؤدِّي التراكيبُ المُنشَطِرةُ الدَّورَ نفسَه الذي يُؤديِّه النَّبرُ كما في (66 أ-ب) التي تُوازي (65 أ-ب):

(66) (أ) إنَّ (جون) هو الذي سَرَقَ ثلاثةَ جياد.

(ب) إنَّ ما فَعَلَهُ (جون) هو أنَّه سَرَقَ ثلاثةَ جياد.

هذا جانبٌ مُهمٌّ من جوانب مُقاربة (سبيربر) و(ولسن) رَكَّزنا عليه لأنَّ له صِلَةً بما سنُورِدُه في القسم الثاني من الكتاب من الدَّور السابق لزمانه الذي أَدَّاه الجُرجاني في (دلائل الإعجاز) باستخدام مفهوم (التقديم والتأخير) الذي يُعَوِّضُ

عن النَّبر. إنَّ هذه المقاربة التي تُرَكِّز على دَور النَّبر في الافتراض المُسبَق لها عَلاقةٌ بتمييزات مثل التمييز بين الموضوع والتَّعليق topic/comment والمَعلُوم والجديد given-new، والتمييز بين الشَّكل البارِز والأَرضيَّة figure-ground في علم نفس الغشتالت Gestalt وغيرِها من المفاهيم المُماثلة[2].

مقاربة التكييف Accommodation:

فيما تَقدَّمَ ذَكَرنا أنَّ الافتراضَ المُسبَق هو المعلوماتُ أو القضايا المُسَلَّمُ بها مِن قِبَلِ المتكلِّم والمخاطَب بوصفها معلوماتٍ مشتركةً shared knowledge مُتَّفَقاً عليها وغيرَ خِلافية. وهذه هي حالُها قَبلَ أن يَنطِقَ المتكلِّمُ الجُملةَ؛ لذلك فإنَّ المتكلِّمَ يضعُها في الجُزءِ المُسَلَّم به من الجملة، فهو لا يُخبِرُ بها وإنما يَستَعمِلُها بوصفها أَرضيةً يُذكَر الخَبَرُ على خَلفِيَّتها. لذلك فإنَّ بعضَ اللسانيين الذين يَتَبَنَّون المقاربةَ الفعلياتيةَ للافتراض المُسبَق ساوَوا بينه وبين المعلومات المُسَلَّم بها في السياق. لكن المُفترَض مُسبَقاً لا يُساوي دائماً المعلوماتِ المُتَّفَق عليها بين المتكلّم والمخاطَب. يقولُ الفيلسوفُ البريطاني (غرايس) (Grice 1981:274):

> مِنَ الطبيعي جداً أن أقولَ لأَحَدِهم، في أثناء مناقشتنا لحفلةٍ موسيقية: «إنَّ ابنَ عَمِّ خالَتِي ذَهَبَ إلى تلكَ الحفلة، في الوقت الذي نَعلَمُ جيداً أنَّ مِنَ المُحتمَل جِدّاً أنَّ الشخصَ الذي أتحدَّثُ مَعَه لا يَعلَم حتَّى أنَّ ليَ خالةً، فَضلاً عن أنَّ لها ابنَ عَمٍّ. لذلك يَجِبُ أن يكُونَ الافتراضُ ليس أنَّها يَجبُ أن تكونَ معلوماتٍ مُشترَكةً وإنما معلومات غَير خِلافية بمعنى أنها شيءٌ نتوقَّعُ من المخاطَبِ أن يَتَقَبَّلَه مِنَّا [إذا لم يكُن عالِماً بها من قَبلُ]. (التوكيد لي)

إنَّ الفكرةَ التي عَبَّرَ عنها (غرايس) هنا هي واحدةٌ من أهمِّ الأفكار في الافتراض

(2) تُنظَر المفاهيم المذكورة في الأبواب الخاصَّة بها في ترجمة معجم أوكسفورد للتداولية من نشر دار الكتاب الجديد المتحدة.

المُسبَق الفعلياتي. فالمعلوماتُ في الافتراض المُسبَق ليست بالضرورة مَعلُومةً سابقاً، وإنما يَكفي أن تكُونَ غيرَ خِلافية ويَسهلُ على المستمع تَقبُّلُها. وقَبلَ (غرايس) أكَّدَ (غازدَر) Gazdar 1979 أنَّ الافتراضَ المُسبَق لا يَجِبُ أن يكُونَ مُساوِياً لِمَا هو مفترَضٌ في السياق، لكن يَجِبُ، في الأقلّ، أن يكونَ مُتوافِقاً معه. أما (لويس) (Lewis 1979) فهو الذي أسَّسَ ما يُسَمَّى بتحليل التكييف accommodation analysis للافتراض المُسبَق، حيث يتم تَقبُّلُ الافتراضاتِ التي تولِّدُها الصيغةُ اللغوية من دُون مُقاوَمة، وحتَّى وإن لم تَكُن مِنَ المعلوماتِ المتبادَلة، ما دامَ في الإمكان تكييفُها أو إدماجُها بالمعلوماتِ الموجودةِ مُسبَقاً. يقول (لويس) (Lewis (127 : 1979 «إذا قِيلَ في وَقتٍ مُعَيَّنٍ (وق) شيءٌ يتطلَّبُ قبُولَ الافتراضِ المُسبَق (ام)، وإذا لم يَكُن (ام) مُفترَضاً مُسبَقاً قَبلَ (وق)، ففي تلك الحالة -مع بقاءِ الأمورِ الأُخرَى على حالِها- فإنَّ (ام) سيُصبِحُ موجُوداً»؛ أي أنَّ بالإمكان إدخالَ الافتراض المُسبَق بوَصفِه معلوماتٍ جديدةً. إنَّ هذه المقاربةَ الديناميكيةَ كانت موجودةً عِندَ (ستالنيكر) (Stalnaker 1974) فيما أُطلَقَ عليه (الأرضيةَ المشتركة) common ground؛ وكذلك عِندَ (هانس كامب) Hans Kamp في نظريته الشهيرة (نظرية تمثيل الخطاب) (نتخ) Discourse Representation theory DRT. ومِنَ المحاولاتِ في هذا المجال، مُحاوَلةُ (بيرتن-روبرتس) (1989) Burton-Roberts فهو يَعُدُّ الافتراضاتِ المُسبَقةَ التزاماتٍ خَفِيَّةً، ولكَونِها خفيةً فهي ليست عُرضَةً للنقاش، وذلك على العكس مِنَ الأخبار assertions التي تُمثِّلُ التزاماتٍ صريحةً تتعرَّضُ للنقاش أو الإنكار. وطَرحُ القضايا بوَصفِها التزامات خفيَّةً أو صريحةً هو مِن عَمَلِ المتكلِّم، لذلك فالافتراضُ المُسبَق الناتجُ منها هو من النوع الفِعلياتي.

أما (آيريني هايم) (1992 ,1983) Irene Hiem صاحبةُ نظريةِ (تغيير السياق) context change، فهي تَعُدُّ معنَى الجملة هو قابليَّتُها لتغيير السياق. وهذا يَشملُ الافتراضَ المُسبَق الموجود في الجملة. وإمكانيةُ تغييرِ السياق هذه هي القُدرَةُ الكامِنة للجملة، عِندَ النُّطقِ بها، على التغيير الديناميكي للبيئة أو السياق الذي تُستعمَلُ فيه. وهي تَشملُ أنساقَ التغيير الذي تُحدِثُه الجملةُ في الحالةِ المعلوماتية أو المعرفية للمتحاوِرين.

وفيما يَخُصُّ التكييفَ يقولُ (لفنسن) Levinson (2000). إنَّ فكرتَه الأساسية هي وجودُ شروطٍ موفقيةٍ وقيودِ استعمالٍ محدَّدةٍ بوضوح على استعمالِ تعبيراتٍ مُعيَّنة. مثلاً، الأوصافُ المعرَّفةُ والأسماءُ أو الألقابُ مثل الشخصِ الفلاني أو الشيءِ الفلاني، بحيث يكُونُ استعمالُها مُوَفَّقاً فقط عندما تُزَوِّدُنا الأرضيةُ المشتركةُ أو السياقُ بذلك الشخص أو الشيء بارزاً وبشكلٍ فريد. وعلَى خَلفيَّةِ هذا الاستعمال المتوقَّع، يُمكِنُ فيما بَعد تكييفُ الاستعمالاتِ غير النظامية واستيعابُها من قِبَلِ المستمعِ المتعاوِن. ولنأخُذ المثالَ الآتي من (غازدر) Gazdar (1979:106) الذي يُصدِرُه متكلِّمٌ تأخَّرَ على الاجتماع:

(67) أنا آسفٌ لتأخُّري، فقد تَعطَّلَت سيارتي.

>> المتكلِّمُ يَملِكُ سيارةً وهو جاءَ بوساطةِ السيارة.

فكما في النص الذي اقتبسناه من (غرايس) آنفاً، حتى وإن لم يكُن أيٌّ مِنَ المُستمِعين يَعلَمُ سابقاً بالافتراض المُسبَق في (67)، فإنَّهم سيَتقبَّلُون ذلك الافتراضَ من دُون إعاقة؛ أي إنَّهم سيُكيِّفون السياقَ ويُوسِّعونه ليشملَ كَونَ المتكلِّم يَملِكُ سيارةً وأنَّه أتَى بوساطتها. أي إنَّ هذا الافتراضَ أُضِيفَ إلى سياقِ الخِطاب كما لو كانَ موجودًا هناك. وبالطبع فإنَّ ثمة قيوداً على التكييف، منها أنَّ ما يَتِمُّ إدماجُه بالسياق يَجِبُ أن لا يكُونَ خِلافِيا، وأن يتَّفقَ مع ما موجود قَبلَهُ في السياق. لذلك يقول (لفنسن) Levinson (1983:205) لِنَفرِض أنَّ المتكلِّمَ نَطَقَ الجملة (68) بدلاً من (67):

(68) أنا آسفٌ لتأخُّري، فقد تَعَطَّلت سيارةُ الإطفاءِ التابعةُ لِيَ.

>> المتكلِّمُ يَملِكُ سيارةَ إطفاءٍ وهو جاءَ بوساطة سيارةِ الإطفاء.

في هذه الحالة سيكونُ مِنَ الصعبِ تكييفُ السياقِ لقبُول الافتراض المُسبَق في (68) بسبب معلوماتنا عن العالَم التي لا تَتَّفِقُ مع الاعتقاد بأنَّ الإنسانَ الاعتيادي يَملِكُ سيارةَ إطفاءٍ وأنَّه يذهبُ إلى الاجتماعات بوساطتها.

وهكذا إذا كان بإمكان الافتراضِ المُسبَق أن يُخبِرَنا بمعلوماتٍ جديدة عن

طريق التكييف، فإنَّه في حالة التكييف يُمكِنُ أن يكُونَ نوعاً خاصاً مِنَ التلويح الحواري باستغلالِ قواعدِ (غرايس) الحِوارية maxims وربَّما يكُونُ هذا وراءَ كلامِ (غرايس) الذي اقتبسناه آنفاً.

تُميِّزُ (هايم) بين نوعين من السياق مُرتبِطَين بنوعين من التكييف: (1) السياقُ الشامل global context الذي يَتِمُّ فيه تقييمُ سلسلةٍ من الجُمَل والجُمَيلات، (2) السياقُ المَحَلِّي local context الذي يَتمُّ فيه تقييمُ أجزاءِ الجملة. الأوَّلُ يُولِّدُ التكييفَ الشاملَ، والثاني يولِّدُ التكييفَ المحلِّي. ويُطلِقُ (سومز) Soames (1989) على الأوَّل (التكييفَ بالأمرِ الواقع) de facto، وعلى الثاني (التكييفَ الشرعيَّ) de jure. ففي الأول يَتمُّ تكييفُ مُخالَفاتِ مُتطلَّباتِ الافتراض المُسبَق عن طريق تعديل الحقائق لتُناسِبَ المُتطلَّبات؛ في حين أنه في التكييف الشرعي يتم تعديل المُتطلَّبات لتُناسِبَ الحقائقَ، لنتأمل الجملة (69).

(69) مَلِكُ فرنسا ليس أصلع.

>> يوجَدُ مَلِكٌ لفرنسا.

ففي التكييفِ الشاملِ (الأمر الواقع) نُعَدِّلُ السياقَ الأصليَّ إلى سياقٍ جديدٍ يُوجَدُ فيهِ مَلِكٌ لفرنسا، وبالتالي يَتمُّ الاحتفاظُ بالافتراضِ المُسبَق، فيكُونَ المعنَى أنَّ لفرنسا مَلِكاً وأنَّه ليس أصلع. أمَّا في التكييفِ المحلِّي (الشرعي)، فَنعمَلُ العَكسَ فنَخرُج بالتفسيرِ القائلِ أن ليس صادقاً أنَّ لفرنسا مَلِكاً وأنَّه أصلع. لكن متَى نَستَعمِلُ التكييفَ الشاملَ ومتَى نستعملُ التكييفَ المحلي؟ بحسب رَأي (هايم)، الأَصلُ هو تفضيلُ التكييف الشامل ما لَم يَكُن هناك في السياق ما يَنقُضُه كما في المثال (70).

(70) (جون): أنا لا أملكُ كلباً.

(ميري): ذلك أَفضَل. في الأقل إنَّكَ لن تحتاجَ أن تأخُذَ كلبَكَ في نُزهةٍ يومياً.

~>> (جون) يملكُ كلباً

فهنا لا يُمكِنُ استعمالُ التكييفِ الشامل لأنَّه سيُوَلِّدُ افتراضاً مُسبَقاً يَنقُضُهُ كلامُ (جون) الذي يؤكِّدُ أنه لا يملكُ كلباً. لكنَّ كلامَ (هايم) لم يَسلَم من النقد. فقد أوردَ (سومز 1989) و(كادمن) Kadmon 2004 وآخرون أمثلةً تنقض استنتاجَ (هايم) بأفضلية التكييفِ الشامل.

الموضوعُ فيه تفاصيل كثيرة ومُجادلات لا تنتهي، لذلك يَختِمُ (لفنسن) Levinson (1983: 225) الفصلَ الخاصَّ بالافتراض المُسبَق من كتابه قائلاً: «يَبقَى الافتراضُ المُسبَق، بَعدَ تسعين عامًا من ملاحظات (فريغه) حَولَ الموضوع، ليس مفهوماً للآن إلا بصورةٍ جُزئية، ويَبقَى أساساً مُهِمًّا لدراسةِ كيفية التفاعل بين الدلاليات والفعليات».

يقول (سومز) Soames (1989:556, 606): «إنَّ الافتراضَ المُسبَق قد لا يكونُ ظاهرةً واحدةً لها تفسيرٌ واحدٌ، وإنما هو مَجالٌ لقضايا مُترابطةٍ تتضمَّنُ تَفاعُلَ مبادىءَ دلاليةٍ وفعلياتيةٍ عديدة». ولذلك «فإنَّ نظريات الافتراض المُسبَق هي ليست دلاليةً بحتة ولا فعلياتيةً بحتة، وإنما تتطلَّبُ إدماجَ كِلَا النوعَين من المعلومات». أما (لفنسن 1983) فلا يُؤيِّد نظريةً تتعاملُ مع الافتراض المُسبَق على أساسِ الألفاظ (المُوَلِّدات) واحدة فواحدة، وإنما هو يَدعُو إلى نظريةٍ تَتَنَبَّأُ بالافتراضات المُسبَقة من المحتوى الدلالي للمُوَلِّدات بوساطة مبادىءَ فعلياتيةٍ عامّة. إنَّ العلاقة بين الافتراضات المُسبَقة ومعاني المولِّدات ليست اعتباطيةً، وذلك بخلاف التلويحات العُرفية conventional implicatures. لذلك ثمة أمَلٌ بوجودِ نظريةٍ بالمواصفات التي يَطلبُها (لفنسن)، ذلك لأنَّه حتَّى في اللغاتِ المختلفةِ الأصلِ، يبدو أنَّ الألفاظَ التي تولِّدُ الافتراضاتِ المُسبَقة تكُونُ متوازيةً بالقَدرِ الذي يَسمَحُ به النَّحوُ والدلالياتُ في تلك اللغات.

ملاحظات ختامية:

لاحَظنا مما تَقدَّمَ أنَّ موضوعَ الافتراض المُسبَق قد جاءَ من الفلسفة إلى اللسانيات. وهو موضوعٌ كانَ ومازال مَصدرَ جَدَلٍ كبير وآراءٍ مختلفة بشأنِ مَصدَرِه وأنواعِه، ولاسيّما أنه يَقِفُ علَى الحُدود بينَ الدلاليات والفعليات، وعلَى الحُدود

بينَ التلويح واللزوم. وأنواعُه مُتفاوِتةٌ، لكنَّ النوعَ الأساسيَّ الذي اكتُشِفَ أوَّلَ مَرَّةٍ ودارَ حَولَهُ النقاشُ بينَ الفلاسفةِ هو الافتراضُ المُسبَق الوُجودي، الذي يَفترِضُ وُجُودَ الشيءِ أو الشخصِ الذي يُشِيرُ إليه الوَصفُ المُعَرَّفُ واسمُ العَلَم أو اللَّقَبُ (في المصطلح التراثي). وهذا، في العادة، يَفترِضُ مُسبَقاً وُجُودَ مَرجِعٍ مُحدَّدٍ وفريدٍ unique[3] يَفتَرِضُ المتكلِّمُ أنَّه مِنَ المعلوماتِ المُشتَرَكة بَينَهُ وبينَ السامعِ في السياق. وأُشدِّدُ هنا على فَرَادَة uniqueness المَرجِع، فقد يكون الوصفُ المُعرَّفُ اسمَ جنسٍ generic noun ففي تلك الحالة، لا يُفتَرَضُ وُجودُ شيءٍ أو اسم فَرِيدٍ في السياق. وبالتالي لن يَحصَل الافتراضُ المُسبَق بوجود الذات الفريدة المُعيَّنة والمعروفة من قِبَلِ المتكلِّم والمخاطَب في السياق، كما في المثال (71).

(71) القِطُّ البَرِّيّ حيوانٌ مُفترِس.

فَهُنا الوصفُ المُعرَّفُ (القِطُّ البَرِّيّ) لا يُشيرُ إلى قِطٍّ مُعيَّنٍ في السياق يَعرِفُه المتكلِّم والمخاطَب مُسبَقاً، وإنما هو حديثٌ عن (الجِنس الحيواني)، فهو اسمُ جِنس. بالطبع، حين تَناوَلَ اللسانيون الموضوعَ اكتشفوا أنواعاً كثيرةً تَعتَمِدُ على التراكيبِ النحوية والمفرداتِ المعجمية. سنُرَكِّزُ هنا وكذلك في القسم الثاني مِنَ الكِتاب على النوع الوُجُودي وبعضِ الأنواع مِثل تلك التي تَتَوَلَّدُ من التركيب المُنشَطِر والنَّبر والتقديم والتأخير، ومن الألفاظِ المعجمية كالنوع الذي سَمَّاهُ (أولوود وآخرون) (النوعَ الفِئَوي) لأنَّ هذه الأنواع هي التي تناوَلها اللغويون في التراث العربي الإسلامي، مادامَ هدفُنا الثاني بَعدَ عَرضِ الأفكارِ المعاصِرة التي ظَهَرَت في الغَرب (التجديد) هو بيانُ إسهاماتِ العَرَبِ فيها (التأصيل)، كما فَعَلنا في كتابَي (نظرية الفعلِ الكلامي) و(نظرية التلويح الحواري) ضِمنَ مشروعِنا (التجديد والتأصيل). كما سأُسهِمُ بطرحِ بعض آرائي الخاصَّة حيثما كانت لي ملاحظات.

سأبدأُ بِطَرح بعضٍ من ملاحظاتي؛ فقد لاحَظتُ في الاستعمالِ اليوميِّ، ولاسيما في الخِطاب السياسي، استعمالاً للأوصافِ المُعَرَّفةِ والعباراتِ الاسمية

(3) ينظر الهامش في بداية الفصل الثاني بشأن (الحدّ الفردي) term و(الحدّ العام) general term.

مِن دُونِ أن يكُونَ ثمة افتراضٌ مُسبَقٌ بوُجُودِ المَرجِع الذي تُحِيلُ عليه، على الرغم من أنَّ الأوصافَ المُعرَّفَةَ هي من مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق الوجودي. وهذا يَحصَلُ في أَغلَبِ الحالاتِ عِندَ الحديث بشأنِ المستقبل. وهذه بعضُ الأمثلة الحقيقية التي صادَفَتني في الواقع:

(72) الهجومُ الإيرانيّ ستكُونُ له عواقِبُ وَخِيمَة.

(73) شُكراً لعَدَمِ التدخين.

(74) أَخِي المُواطِن، تَسدِيدُكَ مُستحقاتِ الإيجارِ يُساهِمُ في إنقاذِ الأيتام والمُعوزِين.

(75) ((قُل يَومَ الفَتحِ لا يَنفَعُ الذينَ كَفَرُوا إيمانُهم))

(76) ((يَتَوَارَى مِنَ القَومِ مِن سُوءِ ما بُشِّرَ بِهِ))

وهناك عَشَراتٌ بل مئاتُ الأمثلةِ تُصادِفُنا في كلِّ يوم في الصَّحافَةِ وعلى شاشاتِ التلفزيون وفي النصِّ المُقدَّس مثل الأمثلةِ (72-76). فَفِي (72) الرئيسُ الأمريكي لا يَتَحدَّثُ عن هجوم حاصِلٍ موجودٍ قَبلَ النُّطق بالجُملةِ، وإنما يَتحدَّثُ عن هجومٍ تُخَطِّطُ له إيران. فهو لا يَملِكُ وُجُوداً خارجياً في الواقع، وإنَّما له وُجودٌ ذِهنِيّ بوَصفِه شيئاً مُخَطَّطاً له أو وَشِيكاً في المستقبل القريب. وكذلك المثال (73) وهو إعلانٌ نُصادفُه في الأماكنِ العامَّة. فالعِبارةُ الاسمية (عَدَمُ التَّدخِين) لا تُشِيرُ إلى شيءٍ حاصِل أو مُطَبَّقٍ في السياق، وإنما تُمثِّلُ ما يَرجُو كاتِبُ الإعلان أن يُطَبَّقَ في المستقبل. وكذلك الأمرُ في (74) وهو إعلانُ وزارةِ الأوقاف لمُستأجِري بنايات الأوقاف يَحُثُّهم على تسديد الإيجار في المستقبل، وهو لم يَحصَل قَبلَ النُّطقِ بالجُملة. أما (75) فهي آيةٌ من سورة (السَّجدَة) وهي أيضاً لا تَتحدَّثُ عن إيمانٍ موجودٍ سابقاً بوصفه واقِعاً معروفاً عند المتكلّم والمستمع، وإنما تتحدَّثُ عن إيمانٍ قد يَحصَلُ في المستقبل بِدَليلِ أنَّهم كافرون ليس لهم إيمان. فالمتوقَّعُ أن يُقالَ (لا يَنفعُ الذين كفروا كُفرُهم) لكنَّه، عَزَّ وجَلّ، يتكلَّمُ على إيمانِهم المُتوقَّعِ يومَ الفَتح. وأخيراً فإنَّ (76) من سورة النحل تَختَلِفُ عن سائرِ الأمثلة، إذ فيها عبارةٌ اسمية مُعَرَّفة بالإضافة تَفتَرِضُ مُسبَقاً أنَّ الخَبرَ

الذي يُفيدُ ولادةَ أُنثَى هو خَبَرٌ سَيءٌ. وهذا بالطبع من وجهة نَظَرِ الكافر في العَصرِ الجاهلي. فهذا الافتراضُ المُسبَقُ غيرُ مُعتَرَفٍ به من قِبَلِ القرآن الكريم، لكنَّه وَرَدَ بوصفه افتراضا مُسبَقاً حُكمِيّاً يَحكِي رَأيَ الكافر، أي على حَدِّ زَعمِهِ، كما لو كانت العبارةُ كلاماً مَحكِياً موضوعاً بين معقوفين. وهي في هذا تختلف عن سائر الأمثلة. هذا فضلاً عن المفارقة بين كلمة (سوء) وكلمة (بُشِّرَ) التي تولِّدُ الافتراض المسبق المعجمي بأنَّ الخَبَرَ خَبَرٌ مُفرِح.

بالطبع، بالإمكان النُّطقُ بالجُمَل (72-74) بَعدَ تَحقُّقِ المَرجعِ المُشَار إليه بالافتراضات المُسبَقة في الخارج واقِعاً. أي، بَعدَ حُصُولِ الهجوم الإيراني، وبَعدَ الالتزام بعَدَمِ التدخين، وبَعدَ تسديد المستحقات. وفي تلك الأحوالِ سيكُونُ الافتراضُ المُسبَق فيها نِظامياً (إحالياً) كما في الحالات والأمثلة التي أَورَدناها آنفاً. لكن ما أَوَدُّ أن أتناوَلَه هنا هو الاستعمالُ في حالةِ انعِدامِ المُشار إليه وعَدَمِ تَحقُّقِه قَبلَ النُّطقِ بالجُمَل. فكيفَ يُمكِنُ تَفسِيرُ هذه الحالاتِ وتَحليلُها؟ هل هي تَقَعُ ضِمنَ الحالات التي تَناولَتها المقارباتُ والتحليلاتُ التي استعرضناها آنفاً؟

لِنَبدأ أوَّلاً بتحليلِ التكييف. في هذا التحليل، كما لاحظنا سابقاً، يقومُ المخاطَب بتوسيعِ سياق الخطاب وتحديثه ليُضِيفَ إليه الوجودَ السابِقَ للمَرجِعِ الذي تُحيلُ عليه العبارةُ الاسميةُ فيتقبَّلَ الافتراضَ المُسبَقَ كما لو كانَ المَرجِعُ موجوداً بوَصفِه معلوماتٍ مُشتَركةً بينَ المتكلِّم والمخاطَبِ على الرغم من أنَّه لم يَكُن كذلك، كما في المثال (67) الذي نُعيدُه في أدناه، حيثُ المخاطَبُ لم يكُن يَعلَمُ أنَّ المتكلِّمَ يَملِكُ سيارةً قَبلَ النُّطقِ بالجملة.

(67) أنا آسفٌ لتأخُّري، فقد تعطَّلت سيارتي.

>> المتكلِّمُ يَملِكُ سيارة.

لكنَّ هذا لا يَنطبِقُ على الأمثلةِ التي أَوردتُها في (72-75) إذ الحديثُ في أمثلتي هو ليس بشأنِ شيءٍ موجودٍ لم يكن المخاطبُ يَعلَمُ به، وإنما بشأنِ شيءٍ غيرِ موجودٍ حالياً، لكنَّ المتكلِّمَ يَتوقَّعُ حصولَه أو تحقُّقَه في المستقبل. فهذا التحليلُ لا يُفسِّرُ أمثلتي.

وإذا جئنا إلى التمييز بين الاستعمالِ الوَصفي في مقابل الاستعمال الإحالي الذي جاءَ به الفيلسوفُ (دونلان)، فهل يُمكِنُ أن نقولَ إنَّ أمثلتي هي من حالاتِ الاستعمالِ الوصفي للأوصاف المُعرَّفة؟ الجوابُ: ليس تماماً. ففي الاستعمال الوصفي، بحسب المثال الذي أعطاه (دونلان)، يكُونُ المَرجِعُ مُتحقِّقاً لكنَّه ليس مَعرُوفاً بصورةٍ محدَّدةٍ وفريدة، وإنَّما هو من نوع (أيّاً كانَ x، فهو y)، وبالتالي فهو لا يَنطَبِقُ تماماً على أمثلتي في (72- 75) لأنَّها تتحدثُ عن مَرجِعٍ غيرِ موجود وَقتَ التَّكلُّم، وإنما قد يوجَدُ في المستقبل. فهو شيءٌ غيرُ حاصلٍ، في حين أنَّ الأمرَ يختلفُ في حالةِ الاستعمالِ الوَصفي. يقول (دونَلان) (Donnellan (1971: 102 :

> لتوضيحِ التمييز، في حالة الجُملة المفرَدة، تأمَّل الجملةَ: «قاتِلُ (سمِث) مجنونٌ». اِفرِض أوّلاً أننا نأتي ونَرَى (سمث) المسكينَ مقتولاً بصورةٍ بشعة. وبسببِ الطريقةِ الوحشية للقَتل ولأنَّ (سمث) كانَ أكثرَ شخصٍ محبوبٍ في العالَم، فإننا نقولُ «إنَّ قاتِلَ (سمث) مجنونٌ». لِكَي أُبَسِّطَ الحالةَ، سأَفترِضُ بأننا بالمعنى الاعتيادي لا نَعرِفُ مَن الذي قَتَلَ (سمث) (برغم أنَّ ذلك في النهاية ليس مُهمّاً بالنسبة للقضية). هذا هو ما سأُطلِقُ عَلَيه الاستعمالَ الوصفيَّ للوصفِ المُعرَّف.

إذن، في حالة الاستعمال الوَصفي، يكُونُ الفعلُ قد حَصَلَ، لكن ليس هناك تحديدٌ لشخصٍ بِعَينه (بصورةٍ فريدة) بوَصفِهِ الفاعل. وهذا، بحسب كلام (دونلان)، ليس مُهِمًّا أو جوهرياً سواء عرفنا أم لم نَعرِف القاتلَ. المُهمُّ هو أنَّ أيَّ شخصٍ، مهما كان، قامَ بهذا الفِعلِ، فهو مجنون. أي إنَّ القاتلَ موجودٌ لكنَّه غيرُ محدَّدٍ وغيرُ معروف من قِبَل المتكلّم والمستمع. لكنَّ هذا التعريفَ أو التحليل لا يَنطبِقُ على الأمثلةِ التي أتيتُ بها في (72-75). فلو كانَ (دونلان) قد قال إنَّ الاستعمالَ الوصفيَّ يعني «أنه مَن تُسوِّلُ له نفسُه قَتلَ (سمث) في المستقبل فهو مجنون»، لكانَ قريباً من أمثلتي. إنَّ (دونلان) كانَ يتحدَّثُ عن حالةٍ مغايرةٍ لحالةِ أمثلتي. فهو كان يتحدَّثُ في سياق الجَدَلِ الحاصلِ بشأن جُملةِ (مَلِكُ فرنسا الحالي أصلع): هل هي كاذبة كما قالَ (رسل) أم فيها فَجوةُ صِدقٍ truth gap،

أي إنَّها غيرُ قابلةٍ للتقييم من ناحية الصِّدق truth valueless كما قال (ستروسن) و(فريغه)؟ وبَعدَ مناقشةٍ تُعَدُّ مِنَ المناقشاتِ المثيرة للاهتمام في الفلسفة، يَخلُصُ (دونلان) (1971:109) Donnellan إلى النتيجة الآتية.

> وخِتاماً تَوَصَّلتُ، إذن، إلى أنَّه لا نظريةُ (رسل) ولا نظريةُ (ستروسن) تُمثِّلُ تفسيراً صحيحاً للأوصاف المُعرَّفة- أمَّا نظريةُ (رسل) فلأنَّها تَتجاهَلُ الاستعمالَ الإحاليَّ بصورةٍ تامَّة، وأما نظريةُ (ستروسن) فلأنَّها أخفقت في التمييزِ بينَ الاستعمالين الإحالي والوصفي، وخَلَطتِ الحقائقَ بشأنِ كُلٍّ واحدٍ منهما (مع بعض الأشياءِ غيرِ الصادقة).

وكما سَبَقَ أن بيّنتُ فيما يخصُّ أمثلتي (72-75)، إنَّ الجُمَلَ أنفُسَها يُمكِنُ أن تُستعمَلَ في سياقين مُختلِفين لتدُلَّ على حالتين مختلفتين: ففي السياقِ الذي يكونُ فيه الهجومُ الإيراني قد حَصَلَ فِعلاً تختلفُ دلالةُ (72) عنها في السياق الذي لا يكونُ فيه الهُجومُ حاصِلاً وإنما هو مُخطَطٌ له أن يَحصلَ في المستقبل. كذلك يُبيِّنُ (دونلان) أن جُملتَهُ الشهيرةَ بشأن قاتِل (سمث) يُمكِنُ أن تُستعمَلَ بطريقتين: تارةً للإحالة على شخصٍ مُحدَّدٍ وفريدٍ في السياق، والمتكلّمُ يحيلُ عليه حتَّى وإن كان واهِماً ومعلوماتُه غير دقيقة، وأُخرَى للإشارةِ إلى أيِّ شخصٍ كان قد قامَ بالعمل. أي، في الحالةِ الأُولَى مِنَ المُفترَض أن يَعرِفَ المتكلّمُ الشخصَ المعيَّنَ، وفي الحالةِ الثانية لا يَعلَمُ مَن هو، لأنَّه يَتحدَّثُ بصورةٍ عامة. ولو كانَ (دونلان) قد ذَكَرَ في الحالة الثانية (أي، الاستعمال الوصفي) بأنَّ المتكلّمَ لا يَجهلُ هُويَّةَ القاتِلِ فحسب وإنَّما هو يَجهلُ أيضاً أنَّ الجريمةَ قد حَصلَت، أو أنَّ الجريمةَ لم تَحصل في الحقيقة وإنما المتكلّمُ يَتحدَّثُ بشكلٍ افتراضيٍّ بشأن مَن تُسوِّلُ له نَفسُه قَتلَ (سمث) في المستقبل، لكانَ تحليلُ (دونلان) للاستعمالِ الوصفي قريباً من تفسيرِ أمثلتي في (72-75). لكنَّه، كما ذكرنا، كانَ يتحدَّثُ في سياقٍ مُحدَّدٍ، هو الخلافُ بينَ (رسل) و(ستروسن) بشأن قيمةِ الصِّدق في جُملةِ «ملك فرنسا».

والآن نتحوَّلُ إلى (مقاربة الإلغاء) التي طَوَّرَها (غازدر) لنرَى إن كانت هي الحَلُّ لتفسيرِ الأمثلة في (72-75). فكما سبقَ أن بَيَّنا أنَّ (غازدر) يَرَى كُلَّ الافتراضاتِ المُسبَقة لا تَعدُو أن تكونَ افتراضاتٍ مُحتمَلةً قد تَتحقَّقُ إذا لم يَحصَل ما يؤدِّي إلى إلغائها سواء في السياقِ اللغوي أم السياقِ غيرِ اللغوي. وقد أورَدنا آنفاً أمثلةً على ذلك مِن (غازدر) و(لفنسن) عِندَ الكلام على مقاربةِ الإلغاء. وربما يبدو تحليلُ (غازدر) هو الأقرَبُ لتفسير الأمثلة (72-75)، إذ بالإمكان أن نَعُدَّ ما تُولِّدُه الأوصافُ المُعرَّفة في تلك الجُمَلِ افتراضاً مُسبَقاً كامِناً أو مُمكِناً وليس مُتحقِّقاً، وهو سيَتَحوَّلُ إلى افتراضٍ مُسبَق متحقِّقٍ بعد أن يَتحقَّقَ ما تُشيرُ إليه تلك الأوصاف، أو إذا لم يَحصل ما يُلغِي ذلك الافتراض. غيرَ أنَّ ما وراءَ تلك الأمثلةِ هو أنَّ المتكلّمَ يتكلَّمُ كما لو كان المَرجِعُ الذي يُشيرُ إليه موجوداً، ولكن ليس وجوداً مادياً، بل وجودٌ ذهنيّ في ذِهنِ المتكلّم. ولكن لا بُدَّ أن نَترُكَ مساحةً لوجودِ الفارِقِ بين الإحالَةِ reference والمعنى التصوُّريّ sense. فهل الافتراضُ المُسبَق المتولِّدُ من عِبارةِ (نجمة الصباح) هو نَفسُه المتولِّدُ من عِبارة (نجمة المساء)؟ أو كما في مثال (هوسيرل) Husserl، هل الافتراضُ المُسبَق المتولِّدُ من عِبارةِ (المُنتصِرُ في مَعركةِ ينا) هو نَفسُه المتولِّدُ من عبارةِ (المُنهزِم في معركةِ وترلو)؟ فالمَرجِعُ في مثال (فريغه) هو كوكبُ الزُّهَرَة، وفي مثال (هوسيرل) هو (نابليون) على الرغم من اختلاف المعنَى التصوُّري أو الذِهني عِندَ المتكلّم أو المستمع أو عند كِلَيهما.

فَضلاً عن ذلك، هناك أوصافٌ مُعرَّفةٌ قابلةٌ للجَدَل في الخطابِ السياسي، كما في عِبارةِ (التهديد السوفيتي لأوربا)، فقد يُنكِرُ الإتحادُ السوفيتي أنّه يُهدِّدُ أوربا، ويقول إنَّ الافتراضَ المُسبَق لا أساسَ له؛ وهذا واضحٌ في الخطاب السياسي والجَدَلي، كما ذَكَرنا سابقاً. وذلك فضلاً عن العباراتِ الاسمِيَّة في عالَمِ المعاني عند (فريغه)، حيثُ يُسمَحُ بوجود الأشياءِ المتناقِضَة والمستحيلة بوصفها موضوعاتٍ فكرية.

ومِنَ الظواهرِ التي لاحظتُها في اللغة الاعتيادية مما يُخالِفُ القواعدَ والمنطقَ لكنَّها تُستعمَلُ بشكلٍ مقبولٍ ولا اعتراضَ عليها، استعمالُ التَّفضِيل في ما ليس فيهِ الصفةُ المفضَّلةُ، وهو ما أَطلقَ عليه (كروز) D.A. Cruse في كتابه (الدلاليات المعجمية) Lexical Semantics اسمَ (التفضيل الكاذب)

pseudo-comparative، كأن نقول: (زيدٌ أَطوَلُ من عمرو). فهذا لا يَفترِضُ مُسبَقًا أنَّ زيداً طويلٌ ولا أنَّ عمراً طويلٌ، فقد يكونُ كلاهما قصيراً. وكذلك قولُه تعالَى في سُورَةِ التَّوبَة ﴿لو خَرَجوا فيكُم ما زادُوكُم إلّا خَبَالاً﴾: فظاهِرُه يُوحِي بوُجودِ افتراضٍ مُسبَق بأنَّ المسلمينَ خُبلٌ، أي فاسِدُو العقل، حاشاهم[4]. وهذا أيضا نوع من التفضيل الكاذب. ولهذا السبب لم يُدرج (كارتُونَن) التَّفضيلَ في قائمةِ مُوَلِّداتِ الافتراض المُسبَق، لكنَّه كانَ بإمكانه أن يَذكُرَهُ ويُميِّزَ بين التفضيل الكاذب والتفضيل الصادق. وقد فَصَّلتُ في هذه الفكرة مِن (كروز) في أَحَدِ هوامشي في ترجمتي لـ (معجم أوكسفورد للتداولية) وأعيده هنا استكمالاً للفائدة.

يُقسِّم (كروز) D. A. Cruse في كتابه (الدلاليّات المعجميَّة) التضاد على ثلاثة أنواع ونوع فرعي هي: التضاد القُطبِي (المُدرَّج) polar (gradable)، والمُتداخِل overlapping، والثبات (الثابت) equipollent، والعَدَمي (المنفي) privative. وهذا التقسيم يتبع معايير مُعقَّدة وخفية منها صِيغ التفضيل comparative للصِّفات المُتضادة، وهل هي صِيغُ تفضيلٍ صادقٍ true comparatives أم تفضيلٍ كاذبٍ pseudo-comparatives. فالصِّفةُ (ثقيل) مثلًا لها تفضيلٌ كاذب. فإذا قلنا جُملةَ (هذا الصندوقُ خفيفٌ) يُمكن أن نضيف إليها (لكنَّه أَثقَلُ من ذلك الصندوق) في حين أنَّنا لا نستطيع أن نضيف للجُملة الأُولى (لكنَّه ثقيل). فصِيغةُ التفضيل (أثقلُ) المذكورة آنفًا هي تفضيلٌ كاذب للصِّفة (ثقيل) لأنَّها لا تعني (ثقيلٌ بدرجة كبيرة) وإنَّما (وزنُه أكبر). أمّا التفضيلُ الصادق فهو كما في كلمة (حارّ). فإذا قُلنا جُملةً مثل: (اليومَ الجوُّ بارد) لا يُمكن أن نضيف (لكنَّه حارّ) كما لا يُمكن أيضًا أن نضيف (لكنه أحرُّ من أمس) بِخِلاف التفضيل الكاذب في حالة (أثقل). وانطلاقًا من هذا المِعيار يتبيَّن لنا أنَّه في التضاد القُطبي (المُدرَّج) ثمَّة تفضيلٌ كاذب في كِلَا الصِّفتين المُتضادتين كما في الصِّفتين (قصير) و(طويل). إذ يُمكن أن نقول

(4) وهذا يذكِّرنا بالنص الإستهلالي الذي اقتبسناه من كتاب (**أَلِس في بلاد العجائب**) وبدأنا به الفصل الأول حيث تَستغرِبُ (أَلِس) قولَ الأرنب لها «اشربي المزيد من الشاي» لأنَّ قولَه يُفترِضُ مسبقاً أنَّها كانت قد شربت بعضَ الشاي قَبْلَ ذلك، في حين أنها لم تكنْ قد شربت شيئاً.

(هو طويل لكنّه أقصر من الآخر) وكذلك (هو قصير لكنّه أطول من الآخر). أمّا في التضاد المُتداخل فيكون لإحدى الصِّفتين المُتضادتين تفضيل كاذب لكن الأُخرى لها تفضيل صادق. كما في الصِّفتين المُتضادتين (ذكي) ذات التفضيل الكاذب و(غبي) ذات التفضيل الصادق. إذ يُمكن أن نقول: (زيد غبي لكنه أذكى من عمرو) لكن لا يُمكن القول: (زيد ذكي لكنّه أغبى من عمرو). أمّا في تضاد الثبات (الثابت) فثمّة تفضيل صادق لِكِلَا الصِّفتين المُتضادتين إذ لا يُمكن أن نقول: (الجو حار لكنّه أبرد من أمس) كما لا يُمكن قول: (الجو بارد لكنه أحر من أمس). أمّا التضاد العَدَمي (المنفي) فهو فرع من التضاد المُتداخل كما في الصِّفتين (نظيف) و(وسخ) اللّتين تتصفان بِصِفة التكامل الدلالي complementaries لكنّهما من التضاد العدمي. فالصِّفة (وسخ) لها تفضيل كاذب بخلاف الصِّفة (نظيف) إذ من المقبول أن نقول: «القميص ما زال وسخًا لكنّه أنظف ممّا كان سابقًا» لكن ليس من المُستساغ أن نقول: «القميص ما زال نظيفًا لكنّه أوسخ ممّا كان سابقًا». وبمُوازاة مِعيار التفضيل ثمّة مِعيار السؤال باستعمال (كم + الصفة) (How long is it?). والسؤال (كم طوله؟) يبيِّن أنَّ صِفة (الطول) غير مُنحازة impartial أي ليس فيها إقرار بكون الشيء المُستفهَم عنه طويلًا، في حين أنَّ صفة الحرارة أو البرودة مُلتزِمة committed إذ السؤال (كم هي بُرودة الماء؟) يَفترِض مُسبَقًا أنَّ الماء بارد. والموضوع له عَلاقة بموضوع الوَسم marking.

لا شك أنَّ لهذا الموضوع صلةً وثيقةً بمفهوم الافتراض المسبق، فكما هو واضح من الأمثلة المتقدِّمة، إنَّ التفضيل الصادق يولِّدُ افتراضاً مسبقاً بثبوت الصفة موضوع التفضيل للموصوف في المثال (77)، وذلك بخلاف التفضيل الكاذب كما في المثال (78). (علامة الاستفهام تعني أنَّ الافتراض المسبق ليس ثابتاً):

(77) زيد أغبى من عمرو.

>> زيد غبي.

(78) زيد أذكى من عمرو.

>> ؟ زيد ذكي.

القسم الثاني

الافتراضُ المُسبَق
في التُّراثِ العربي والإسلامي

الفصل السادس

استغلالُ الافتراضِ المُسبَقِ في الخِطاب الجَدَلي والسِّياسي

الافتراض المسبق الوجودي في التراث العربي والإسلامي

ملاحظة عامة

في القسم الأول من الكتاب حاولنا أن نُعطِي فكرةً عامّةً وموجزة عن الافتراض المُسبَق، ما هو وما مولِّداتُه وأنواعُه وعلاقتُه بالفلسفة والدلاليات والفِعليات، واستعرَضنا بإيجاز بعضَ المقارباتِ لتفسيره. وكُنَّا انتقائيين بَعضَ الشيء في التركيز على بعضِ الجوانبِ أكثر من غيرها. وكانَ يَحدُونا في ذلك هدفُنا الثاني مِن تأليف الكتاب، وهو بيانُ مُنجَزاتِ العلماء في التراث العربي والإسلامي بهذا الخصوص. وهنا سنُبيِّنُ إسهاماتِ العلماءِ العرب والمسلمين الذين اِطَّلعنا على بعض أعمالِهم مِمَّن كانوا علَى وَعي ودِرايةٍ بفكرةِ الافتراض المُسبَق، وإن لم يُسَمُّوها بهذا الاسم. ونترك لباحثي المستقبل مُهمَّةَ المزيدِ من الاستقصاء والبحث في الموضوع بَعدَ اِطِّلاعهم على الفكرة الأساسية وتفاصيلِها في كتابنا هذا الذي حَرَصنا، هذه المرّة على أن يكُونَ مُختصَرًا ومُحَفِّزاً لباحثي المستقبل لمواصَلَةِ المَسيرَة في مشروعِنا (مشروع التجديد والتأصيل) الذي أثمَرَ إلى حدٍّ الآن كتابَين هُما: (نظرية الفعل الكلامي) و(نظرية التلويح الحواري) وبعض البحوث المنشورة بالإنغليزية فَضلًا عن الكتابِ الحالي إن شاءَ الله.

الافتراض المُسبَق الوجودي:

نتناولُ فيما يأتي بعضَ أمثلةِ الافتراض المُسبَق الوجودي مِنَ التراث العربي، لأنَّ هذا النوع هو الأكثرُ شيوعاً وهو النوعُ الذي تَمَحوَرَ حولَه المصطلحُ في النقاشات الفلسفية التي أَسَّسَت لمفهوم الافتراض المُسبَق في الغرب. وكما سَبَقَ أن فَعَلتُ في مؤلفاتي السابقة، سأقتبسُ نصوصاً كثيرةً وطويلةً من التراث لكي أَدَعَ النصوصَ تتكلَّم عن نَفسِها قَبلَ مقارنتِها بما يُوازيها مِنَ الأمثلة التي استعرضناها من الأدبيات الغربية؛ وكذلك لِكَي يُلاحِظَ القارئُ العلاقةَ الواضحةَ بين الاثنين قبل أن نُبيِّنَ ونُحلِّلَ ونُقارِنَ بينَهما. أَغلَبُ هذه النصوص التي سنُورِدُها في كتابنا تَعُودُ إلى شيخ البلاغة العربية الإمام عبد القاهر الجرجاني. فهو الأكثرُ وَعياً لظاهرة الافتراض المُسبَق في التراث العربي والإسلامي.

ولكن لِنَبدأ بمثالٍ بسيطٍ مِنَ البلاغي ابن الأثير، وهو يُعطينا مثالاً على الافتراض المُسبَق الوجودي الذي يَتمُّ إلغاؤه تَطبيقاً لمقاربةِ (غازدَر) في الإلغاءِ بسببِ تعارُضِهِ مع معلوماتِنا السياقية غيرِ اللغوية. يقول في (المثل السائر ص65):

> في عَكسِ الظاهر: وهو نَفيُ الشيءِ بإثباتِه، وهو من مُستطرَفات عِلم البيان، وذاك أنك تذكُرُ كلاماً يَدُلُّ ظاهِرُه أنه نَفيٌ لصفةِ موصوفٍ، وهو نَفيٌ للموصوفِ أصلًا. فمِمَا جاءَ منه قَولُ علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وَصفِ مَجلِسِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لا تُنثَى فَلَتَاتُه)) أي لا تُذاعُ سقطاتُه، فظاهرُ هذا اللفظ أنّه كانَ ثَمَّ فَلَتَاتٌ غيرَ أنَّها لا تُذاعُ؛ وليس المُرادُ ذلك، بل المُرادُ أنَّهُ لم يَكُن ثَمَّ فَلَتَاتٌ فتُنثَى، وهذا أغرَبُ ما توسعَّت فيه اللغةُ العربيةُ؛ وقد وَرَدَ في الشِّعرِ كقولِ بعضِهم ((ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنجَحر)). فإنَّ ظاهِرَ المعنَى من هذا البيت أنَّه كانَ هناك ضَبٌّ لكنَّه غيرُ مُنجَحِر، وليس كذلك، بل المعنَى أنه لم يكُن هناك ضَبٌّ أصلاً. (التوكيد لي)

يُلاحَظُ أنَّ الأفكارَ مُتطابِقةٌ على الرغم من أنَّ المصطلحات مختلفة. فابن الأثير يَستعمِل مصطلحَ (نفيٌ لصفةِ الموصوف) ويَقصِدُ نفيَ الخبر، وهو يَستعمِلُ تعبيرَ (نَفيٌ للموصوفِ أصلاً) ويَقصِدُ نفيَ الافتراضِ المُسبَق. يقول ابن الأثير: إنَّ هذا النوعَ قليلُ الاستعمالِ لصعوبةِ فَهمِه، إلَّا إذا وُجِدت قَرينةٌ خارجةٌ عن دلالةِ لَفظِهِ علَى مَعنَاه» أي قرينةٌ سياقيةٌ غَيرُ لغويةٍ، ولا يُفهَمُ المُرادُ منه بغيابِ القَرينة. يقول (ص66):

> وسأوضح ذلك فأقول. . . فإنَّ مفهومَ هذا اللفظِ أنَّه كانَ هناك فَلَتاتٌ إلا أنَّها تُطوَى ولا تُنشَر...، ولا يُفهَم منه أنَّه لم يَكُن هناك فلتاتٌ إلاَّ بقرينةٍ خارِجةٍ عن اللفظ، وهي أنَّه قد ثَبَتَ في النفوس، وتقرَّرَ عِندَ العقول، أنَّ مجلسَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم مُنَزَّهٌ عن فلتاتٍ تَكُونُ به، وهو أَكرَمُ من ذلك وأَوقرُ؛ فلمَّا قِيل: ((إنَّه لا تُنثَى فَلَتَاتُه))، فَهِمنا منه أنَّه لم يكُن هناك فلتاتٌ أصلاً؛ وأمَّا قولُ القائلِ ((ولاترَى الضبَّ بها يَنجحِرُ)) فإنَّه لا قرينةَ تُخصِّصُه حتى يُفهَم منه ما فُهِمَ مِنَ الأول، بل المفهوم أنَّه كان هناك ضَبٌّ ولكنَّه غَيرُ مُنجحِر. (التوكيد لي)

لكنِّي اعتقدُ أنَّ ابن الأثير واهِمٌ في تحليله لقول الشاعر (ولا تَرَى الضبَّ بها ينجحِرُ). والنتيجة التي توصَّل إليها في الحالتين مع القرينة ومن دون القرينة التي يتحدَّث عنها غير صائبة، لأنَّ استعمالَ الاسم المعرَّفِ (الضبّ) هنا لا يُشيرُ إلى ضَبٍّ مُعيَّنٍ أو فريدٍ بِعَينه وإنما إلى جِنس الضبّ. فهو اسمٌ عام وليس شخصياً أو مخصوصاً أو هو حدٌّ عام وليس فردياً بالمصطلح المنطقي. لذلك فهو ليس من مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق. وهو يُشبِهُ (الأسد) و(الفقير) في قولنا (يخشاه الأسدُ) و(يلجأ إليه الفقيرُ)، فليس المقصودُ أسداً معيناً ولا فقيراً معيناً بل جنس الأسُود وجنس الفقراء. ولا يُوَلِّدُ الكلامُ افتراضاً مسبقاً إلا إذا كانت ثمَّ قرينةٌ تُشيرُ إلى فَردٍ مخصوصٍ معلوم في السياق المخصوص. ولم يُشِر ابنُ الأثير إلى مِثلِ هذه القرينة.

ثم يواصِلُ ابن الأثير كلامَه فيُعطي أمثلةً أخرَى، ولا أظنُّ القارئَ يَشُكُّ في

أنَّ هذه أمثلةٌ على الافتراض المُسبَق الكامِن الذي لم يتحقّق لوجودِ قرينةٍ سياقية تَنقُضُه بحسبِ تعبير (غازدر)، كما في الأمثلةِ المتقدِّمة في (7) و(49-ب، ج).

في هذا المثال من ابن الأثير وفي كل الأمثلة التي سنقتبسها من الإمام الجرجاني ومن القرافي وغيرهما من علماء السلف، لابُدَّ من تَنبيه القارئ إلى استعمال اِختِبارِ (الثَّبات عِندَ النفي) للتحقُّق مِن وُجودِ الافتراض المُسبَق. وليس ثمة داعٍ لأُذَكِّرَ القارئَ في كُلِّ مثالٍ بأن يَستَعمِلَ هذا الاختبارَ للتحقُّقِ من الافتراضِ المُسبَق. فمثلاً، القول الذي أورَدَهُ ابنُ الأثير في الأَصلِ مَنفيٌّ (لا تنثى فلتاته) وهو يُوَلِّدُ الافتراضَ المُسبَق بوجودِ الفلتاتِ، لكنَّ الافتراضَ المُسبَق يُلغَى بسَببِ القرائن السياقية التي تُنَزِّهُ الرسولَ (ص) ومَجلِسَه عن الفلتات.

والآن إذا جِئنا إلى الإمام عبد القاهر الجُرجاني، نَرَى فكرةَ الافتراضِ المُسبَق موجودةً في كُلِّ مكانٍ في كتابه (دلائل الإعجاز) ولاسيَّما في بابِ (التقديم والتأخير) وأبوابِ (الإسناد الخَبَري) وغَيره. ولكن لِنَبدأ بتحليله لخُطُورَةِ الافتراضِ المُسبَق الوجودي الذي تحاشاه القرآنُ الكريم في قوله تعالى: ﴿وجَعَلُوا للهِ شُرَكاءَ الجنَّ﴾ [الأنعام 100]. يقول (ص221):

ومثالُ ذلك قَولُه تعالَى: ﴿وَجَعَلُوا للهِ شُرَكاءَ الجنَّ﴾. ليس بِخافٍ أنَّ لتقديمِ (الشُّرَكاء) حُسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب أنتَ لا تَجِدُ شيئاً منه إن أنتَ أخَّرتَ فقُلتَ: وجَعَلوا الجنَّ شُركاءَ لله... بيانُه أنَّا وإن كُنَّا نَرَى جُملَةَ المعنَى ومَحصُولَه أنَّهم جَعلوا الجنَّ شُركاءَ وعَبَدُوهم مع الله تعالَى، وكانَ هذا المعنَى يَحصَلُ مع التأخير حُصُولَه مع التقديم، فإنَّ تقديمَ (الشُركاء) يُفيدُ هذا المعنى ويُفيدُ معه معنًى آخَرَ، وهو أنّه ما كانَ يَنبَغي أن يكُونَ للهِ شريكٌ لا مِنَ الجِنِّ ولا من غَيرِ الجنِ. وإذا أُخِّرَ فقيل: جَعَلُوا الجنَّ شُركاءَ لله، لم يُفِد ذلك ولم يَكُن فيه شيءٌ أكثَرَ مِنَ الإخبارِ عَنهم بأنَّهم عَبَدُوا الجنَّ مع الله تعالَى؛ فأمَّا إنكارُ أن يُعبَدَ مع الله غيرُه وأن يكُونَ له شريكٌ مِنَ الجنِّ وغَيرِ الجنِّ، فلا يَكُونُ في اللَّفظِ مع تأخيرِ (الشُرَكاء) دليلٌ عليه.

لا شَكَّ أنَّ ما يَتكلَّمُ عليه الشيخُ عبد القاهر الجرجاني هو الافتراض المُسبَق الوجودي، والذي يُوَلِّدُه في هذه الحالة هو العبارةُ الاسمية (شُركاءَ لله) التي تفترض مُسبَقاً وجودَ المَرجِع الذي تُحِيلُ عليه بحيث يكُونُ وجودُه تحصيلَ حاصلٍ مَفرُوغاً منه. ولكنَّ الشيخَ تَعمَّقَ في تفاصيل التقديم والتأخير التي تُرافِقُ استعمالَ العبارةِ الاسمية لِكَي يُبيِّنَ لنا الفَرقَ بين المعنيَين المختلفَين، إذ إنَّ أَحَدَهُما يَفترِضُ مُسبَقاً وُجودَ شريكٍ للَّه تعالَى والآخَرُ يُنكِرُ ذلك على الرغم من أنهما متساويان في شروط الصِّدق truth conditions، كما يظهر من الجزء الذي أكَّدتُه. وهذا يدلُّ على أن الافتراض المسبق هو استدلال خارج شروط الصدق. يقول (ص222):

> وإذا كانَ التقديرُ في (شُرَكاءَ) أنَّه مفعولٌ به أوَّل و(الله) في مَوضِعِ المفعول الثاني، وَقَعَ الإنكارُ على كَوْنِ شُرَكاءَ الله تعالَى على الإطلاق من غَيرِ اختصاصِ شيءٍ دُونَ شيء، وحَصَلَ من ذلك أنَّ اتخاذَ الشريكِ من غَير الجنِّ قد دَخَلَ في الإنكار دُخولَ اتخاذِه من الجنّ، لأنَّ الصفةَ إذا ذُكِرَت مُجرَّدةً غيرَ مُجراةٍ على شيءٍ، كانَ الذي يَعلَقُ بها مِنَ النفي عاماً في كُلِّ ما يَجُوزُ أن تكُونَ له تلك الصفة. فإذا قُلتَ: (ما في الدار كريمٌ)، كُنتَ نَفَيتَ الكينونةَ في الدارِ عن كُلِّ مَن يكُونُ الكَرَمُ صفةً له. وحُكمُ الإنكار أبداً حُكم النفي. (التوكيد لي)

أَعتقدُ أنَّ ما يُشيرُ إليه الشيخ في الجزء الذي أكَّدتُه هو قاعدةٌ معروفة في علم (أصول الفقه) في باب (الإطلاق والتقييد)، وهي تَنصُّ على أنَّ النَّكِرَةَ في سياقِ النفي تُفِيدُ الإطلاقَ؛ وهذه هي حالُ كلمةِ (شُرَكاء)، لكنَّها لو جاءت مُضافَةً إلى لفظِ الجلالة، لكانت مُرَكَّباً تقييدياً أو وَصفاً مُعَرَّفاً يُوَلِّدُ افتراضاً مُسبَقاً بوجودِ شُرَكاء لله جَلَّ وعَلا. وهذا يؤكِّد وعي الجرجاني أنَّ الافتراض المسبق لا يتولَّد من الاسم العام أو المطلق وإنما من الاسم المخصوص أو الفردي المعيَّن. يقول:

> وإذا أَخَّرَ فَقِيلَ: (وجَعَلوا الجنَّ شُركاءَ لله)، كانَ الجنُّ مفعولاً أوَّلاً و(الشركاء) مفعولاً ثانياً. وإذا كانَ كذلك، كانَ (الشركاء) مخصوصاً غيرَ مُطلَقٍ مِن حيثُ كانَ مُحالاً أن يَجرِي خَبَراً على الجنِّ ثم يكُونُ عاماً فيهم وفي غَيرِهم. وإذا كانَ كذلك، إِحتمَلَ أن يكُونَ القَصدُ بالإنكار إلى الجنِّ خصوصاً وأن يكونوا شُركاء دُونَ غَيرِهم، جلَّ اللهُ وتعالَى عن أن يكونَ له شريكٌ وشبيهٌ بحال. (التوكيد لي)

ثم يُبيِّنُ الجرجاني أنَّ الأسلوبَ القرآني الذي يَتجنَّبُ ما يُوَلِّدُ الافتراض المُسبَق بوجودِ شركاء، جاءَ من دُون زيادةٍ في الألفاظ وأَنَّك لو أَرَدتَ أن تُعبِّرَ عن تلك الفائدة بأسلوبٍ صريح «لاحتَجتَ إلى أن تَستأنفَ كلاماً نَحوَ أن تقُول: (وجَعلوا الجنَّ شُركاءَ لله وما ينبغي أن يكُونَ للهِ شريكٌ لا مِنَ الجن ولا من غَيرِهم)». وهذا بالطبع كلامٌ ثَقيلٌ وفيه إطنابٌ بِخلافِ أسلوبِ الآية الكريمة.

وقَبلَ أن نُغادِرَ هذا المثالَ من الشيخ عبد القاهر لا بُدَّ من التنويه إلى أنَّه كانَ علَى الشيخ أن يُقارِنَ قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجنّ﴾ بقول القائل: (وجعلوا الجنَّ شركاءَ اللهِ) حيث تكونُ كلمةُ (شركاء) مُضافاً ولفظُ الجلالة مضافاً إليه، فتكونُ العبارةُ الاسمية مَعرِفَةً أو وَصفاً مُعَرَّفاً بمصطلح (رسل)، وهو مِن مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق. أما الصيغةُ التي قارَنَ بها الشيخُ الآيةَ القرآنيةَ الكريمة، وهي (وجعلوا الجنَّ شركاء لله)، فالعبارةُ الاسميةُ فيها نَكِرَةٌ وليست معرفةً حسب عِلمي؛ إذ ثَمَّةَ فرقٌ بينَ أن نَقُولَ (كتابُ محمد) و(كتابٌ لِمحمد). فالعبارةُ الأُولَى مَعرِفةٌ بالإضافة، والعبارةُ الثانية (المُنَوَّنة) نَكِرَةٌ موصوفةٌ بالجار والمجرور[1]. لذلك بَذَلَ الشيخُ جهداً كبيراً في سبيل توضيح ما يَرمي إليه، ولو أنَّه قارَنَ الآيَةَ الكريمة بمثلِ العبارةِ الأُولَى (أي، المضاف والمضاف إليه)، لكانَ الافتراضُ المُسبَقُ بوجودِ الشركاءِ واضحاً دُونَ لَبسٍ، تعالَى اللهُ عَمَّا يُشرِكُون. فالنكرةُ تُعدُّ (حَدّاً عامّاً) في حين أنَّ المضافَ إلى معرفةٍ مُعيَّنةٍ يُعَدُّ (حَدّاً فردياً) أو (شخصياً ومخصوصاً) يُشيرُ إلى شركاء مُعيَّنين مُفتَرَضِين مُسبَقاً ومعلومين في السياق من قِبَلِ المستمعين (يُنظَر تمييزُنا بين المصطلحَين في القسم الأول).

لقد سَلَكَ الشيخُ الطريقَ الأصعبَ لبيان الكيفية التي تَجنَّبَ بها الأسلوبُ القرآنيُّ توليدَ الافتراض المسبق بوجود شركاءَ لله تعالى. وبهذا الطريق الصعب بيَّنَ الشيخُ براعتَه اللغوية بصورة أكبر، إذ إنَّ ما قالَه صحيحٌ كُلُّه، وهو لا يتناقض مع مضمون طريقتنا المختصرة في تفسير الاختلاف بين الأسلوب الذي يُولِّدُ

(1) ينظر عباس حسن (1964) الجزء الثالث ص15.

الافتراض المسبق والأسلوب الذي لا يُولِّدُه. فما تَنسُبُه الآيةُ الكريمةُ للمشركين هو بالضبط الافتراضُ المسبقُ المتولِّدُ من استعمال الوصف المعرَّف بالإضافة (شركاءُ اللهِ)، كما يظهر من الجملة في (1) وافتراضها المسبق:

(1) جعلوا الجنَّ شُركاءَ اللهِ.

>> للهِ شرَكاء.

فما ورد في الآية الكريمة هو فضحُ الخبر الخفي واستنكارهُ، ذلك الخبر الذي كان سيُسَلَّمُ به كتحصيلٍ حاصل لو استعمَلنا الوصفَ المعرَّف بالإضافة.

وبالطبع لن يُخامرَنا الشكُّ ولو لِلَحظةٍ واحدة بأنَّ العلَّامة الجرجاني لم يَكُن غافلاً عمَّا ذَكَرناه آنفاً، إذ إنَّ أغلب التأصيل الذي سنقوم به في كتابنا يَعُودُ إليه وإلى كتابِه (دلائل الإعجاز)؛ لكنَّ الشيخَ كانَ مُنشغِلاً ببَيانِ أهميةِ التقديم والتأخير في تَوليدِ المعاني والاستدلالات الخَفِيَّة في النص. وخيرُ دليلٍ على كامِلِ وَعيهِ بظاهرةِ الافتراض المُسبَق المتولِّدِ مِنَ الوَصف المُعرَّفِ هو تَحليلُهُ السابِقُ لزمانه للافتراض المُسبَق الوجودي في الآيتين الكريمتين ﴿وقالتِ اليهودُ عُزَيرٌ ابنُ اللهِ﴾ [التوبة 30] و﴿ولا تقولوا ثلاثة، انتهوا خيرٌ لكم﴾ [النساء 171]. ونظراً لطولِ تحليل الجرجاني لهاتين الآيتين الكريمتين (حوالي ثمان صفحات 287-294)، فإنِّي سأَقتبسُ كلامَه بالصورةِ الموجزةِ التي نَقَلَه بها (ابنُ الزَّملكاني) المتوفَى عام 651 هجرية في كتابه (التبيان في علم البيان)، وإذا احتجنا إلى التفاصيل نَعُودُ إلى النص الأصلي في (دلائل الإعجاز).

وفي النصِّ الآتي يُبيِّنُ عبد القاهر بشكلٍ لا يَقبَلُ الشكَّ إدراكَهُ لظاهرةِ الافتراض المُسبَق وخصائصه الأساسية التي وَرَدَت في الأدبيات الحديثة. فهو يُؤكِّدُ خصيصةَ (الثبات عند النفي)؛ ويُؤكِّدُ عَدَمَ إمكانيةِ تكذيبِ الافتراض المُسبَق لأنَّه ليس خَبَراً بل هو «اسمٌ أو صفةٌ» على حدِّ تعبير الشيخ، ولأنَّه يكُونُ خارجَ (مَدَى النفي). يتناولُ عبد القاهر الإشكالَ الذي سَبَّبهُ البعضُ في قراءةِ قوله تعالى: ((وقالتِ اليهودُ عُزيرٌ ابنُ الله) حيثُ حَذَفُوا التنوينَ من كلمةِ (عُزَيرٌ) بحيث جَعَلوا (ابنُ الله) صفةً للعُزَير وليس خَبَراً. وهذا يُؤدِّي إلى الشِّركِ بالله تعالَى، لأنَّ

الصفةَ مع الموصوفِ تُشَكِّلُ ما يسميه (رسل) (الوَصفَ المُعرَّف) وهو من مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق الوجودي الذي لا يَقبَلُ التكذيبَ ويُثبِتُ وُجودَ المَرجِع المُشار إليه وهو في هذه الحالة (عُزَيرُ ابن الله) أو العزير بوصفه ابن الله، تعالَى الله عَمَّا يُشرِكون. أمَّا إذا جَعَلنا (ابن الله) خَبَراً، فهو سيكُونُ قابِلاً للتكذيب. ويَنطَلِقُ عبدُ القاهر من هذا المِثَال لِيُبيِّنَ الافتراضَ المُسبَق وخصائصَه ومعاييرَه. يقول ابن الزملكاني (التبيان: 156) ناقِلاً كلامَ عبد القاهر حَرفياً:

> ومِنهم مَن قالَ: حُذِفَ التنوينُ لكَونِ (الابن) صفة. وعلى هذا في الكلامِ محذوفٌ. فقِيلَ إنَّه مبتدأٌ تقديرُه (هو عُزير ابن الله)، تعالَى الله عمَّا يُشركون. وقِيلَ إنَّه خبرٌ تقديرُه (معبود)، وهو قولٌ من التحقيق على مفاوز. وبيانُه أنَّكَ إذا قُلتَ حكايةً عن إنسانٍ إنَّه قال: (زيد بن عمرو سَيِّدٌ)، ثم كذَّبته فيه، لم تكُنِ مُنكِراً كَونَه زيداً بنَ عمرو ولكن أن يكُونَ سَيِّداً. وكذلك إن قالَ: (زيد الفقيه قد قَدِم)، فقُلتَ: (كَذَبتَ)، لم تكُن مُنكِراً قولَه (زيد الفقيه)، بل قولَه (قد قَدِم). فالتصديقُ والتكذيبُ أبداً ينصَرِفان إلى آخِرِ الخبر دُونَ الصِّفَة. يُنبِئُكَ بصحةِ ذلك أنكَ تقولُ: (ما جاءني زيد الظريف) فتَصرِف النفيَ إلى المجيء دونَ الظرافة، بل يبقَى (الظريفُ) ثابتاً في النفي ثُبُوتَه في الإيجاب، ولأنَّ مِن شَأنِ الصفة أن تكُونَ ثابتةً عِندَ المخاطَب ثبوتَها عند المتكلّم وإلاّ لَمَا حَصَلَ بها التمييزُ. إذا عرفتَ ذلك ظَهَرَ لك أنَّ جَعلَ (الابن) صفةً في الآية مُؤدٍ إلى أمرٍ عظيم، وهو إخراجُه عن موضعِ الإنكارِ إلى موضعِ الثبوتِ، تعالى الله عن ذلك . . . (التوكيد من تصرفي)

لا شَكَّ أَنَّ الجرجاني يتكلَّمُ كما لو كانَ أَحَدَ اللسانيين المعاصرين، لا يُميِّزُ بَينَهُ وبَينَهُم سِوَى المصطلح. فهو يَستعمِلُ مصطلحَ (الوَصف) أو (الصِفَة) للإشارة إلى ما يُسَمِّيه (رسل) (الوَصفَ المُعَرَّف) أو إلى المَرجِع المُحال عليه بالوصف المُعَرَّف لأنَّ هذا الأخيرَ هو الذي يُولِّدُ الافتراضَ المُسبَق بوجودِ المَرجِع المُشار إليه، أو هو الخَلفِيَّة أو الأَرضِية المُسَلَّم بها التي يُورَدُ الخبرُ الذي في المقدِّمة

على خلفيتها foreground. وكما بيَّنا في القسم الأول، فإنَّ مَوضِعَ الأوَّل (الوَصف المُعرَّف أو الاسم الموصوف) هو مَوضِعُ الثبوُت، وإنَّ مَوضعَ الثاني (الخَبَر) هو مَوضِعُ الإنكار أو التصديق. وهذا هو التمييزُ المعروف في الأدبيات بين (الافتراض المُسبَق) و(الخبر)، وهو الذي أشارَ إليه (شورت) في النص الذي اقتبسناه في القسم الأول، إذ يُستَغَلُّ مَوضِعُ الثبوتِ في النصوص الجَدَلية لمحاولةِ إقناعِ الخَصمِ بوجهةِ نَظَرِ المتكلِّم وذلك بِوَضعِها في موضعَ الثبوتِ من الجُملة.

ومن الواضح أيضاً أنَّ الجرجاني يُؤكِّدُ إدراكَهُ للميزة الأساسية للافتراض المُسبَق وهي الثَّباتُ عِندَ النفي constancy under negation حيثُ يَقولُ إنَّ (الظرافة) أو (الظريف) يَبقَى «ثابتاً في النفي ثبوتَه في الإيجاب». وهو هنا يَتحدَّثُ عن ما يُقابِلُ الافتراضَ المُسبَق المتولِّدَ من الجُمَيلة الوَصلِية relative clause التي يُمكِنُ التعويضُ عنها بالصفة. فقَولُكَ (جاءني زيدٌ الظريفُ) يُعوِّضُ عن قولك (جاءني زيدٌ الذي هو ظريفٌ أو يَتَّصِفُ بالظرافة). وهنا لا بُدَّ من تنبيه القاريء إلى أنَّ الشيخَ لا يتحدَّثُ عن الافتراض المُسبَق الوجودي، وإنما عن الافتراض المُسبَق الخاصِّ بالصفةِ دُونَ الاسم المَوصوفِ وإن كانَ موجوداً في التعبيرِ المولِّد للافتراض المسبق. ففي التعبير (زيدٌ الظريفُ) نوعان مِنَ الافتراض المُسبَق: الأوَّلُ وُجُوديٌّ وهو يُشيرُ إلى وُجودِ شخصِ زيدِ الظريف، والآخَرُ وَصفِيٌّ وهو اِتِّصافُ زيدٍ بالظرافة؛ وكلاهما افتراضان مُسبَقان موجودان في الجملة ولا ينتفيان بِنَفيِها. سنتناولُ النوعَ الثاني (الوَصفي) بالتفصيل في قسم مستقلٌ تحت عنوان (المُرَكَّب التقييدي والمُرَكَّب الإخباري)؛ وسنرَى هناك أنَّ سعدالدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني وعصام الدين الإسفراييني اعتمدوا على كلامِ الجرجاني الذي نُورِدُه من (دلائل الإعجاز). وهنا نَوَدُّ أن نَرجِعَ إلى التفصيل الموجود في النصِّ الأصلي (دلائل الإعجاز ص288-289) يقولُ الجرجاني:

> والإثباتُ والنفي يتناولان الخَبَرَ دُونَ الصفة. يَدُلُّكَ على ذلك إنَّكَ تَجِدُ الصفةَ ثابتةً في حال النفي كثُبوتِها في حال الإثبات فإذا قُلتَ: (ما جاءني زيدٌ الظريفُ)، كان الظرف ثابتاً لزيدٍ كثُبوتِه إذا قُلتَ: (جاءني زيدٌ الظريف)؛ وذلك أن ليس ثُبُوتُ الصفةِ للذي هي صفةٌ له بالمتكلّم وبإثباته

> لها فتنتفي بِنَفيه، وإنما ثبوُتها بنفسِها ويَتقرَّرُ الوُجودُ فيها عِندَ المخاطَب مثله عند المتكلِّم. (التوكيد من تصرفي)

قد يُوهِمُ الكلامُ الذي أكَّدناهُ آنفاً بأنَّ الشيخَ يتبنَّى التفسيرَ الدلاليَّ وليس الفعلياتيَّ للافتراضِ المُسبَق، ذلك لأنَّ ظاهِرَ كلامِه يُفيدُ أنَّه ليس المُتكلِّمُ هو مَن يَنفِي ويُثبِتُ الصفةَ، وبالتالي فإنَّ الافتراضَ المُسبَقَ ليس مِن عَمَلِ المتكلِّم أو مقاصدِه. لكنِّي أرَى إنَّ الشيخَ رُبَّما يُرِيدُ أن يُؤكِّدَ خَصيصةً أُخرَى معروفة من خصائص الافتراض المُسبَق ألَا وهي اِعتمادُهُ على المعلوماتِ المُشتَرَكةِ في السياق بين المتكلِّم والمخاطَبِ أو أنَّ المتكلِّمَ يَفتَرِضُ أنها معلوماتٌ مُشترَكة، وهذا ما يقصِدُه الشيخُ في قوله (وإنما ثُبوتُها بِنفسِها ويتقرَّرُ الوجودُ فيها عِندَ المخاطب مثله عند المتكلِّم). وهذا الكلام قد يوحي برفض (مقاربة التكييف) للافتراض المسبق كما سنلاحظ في الاقتباس القادم.

ثم يَستَمِرُّ الشيخُ في تفسيرِ ما قالَهُ آنفاً فيبيِّنُ أنَّه يتكلَّمُ على ما يُقابِلُ الجُمَيلة الوَصلِية وهو الوَصفُ الذي يُفِيدُ في إزالَةِ اللَّبسِ عن طريقِ تخصيص العام أو تقييد المُطلَق، يقول (دلائل الإعجاز ص289):

> لأنَّه إذا وَقَعَتِ الحاجةُ في العِلمِ إلى الصفة، كانَ الاحتياجُ إليها من أَجلِ خِيفَةِ اللَّبس على المخاطَب. تفسيرُ ذلك أنَّكَ إذا قُلتَ: (جاءَني زيد الظريف)، فإنك إنما تَحتاجُ إلى أن تَصِفَه بالظريف إذا كانَ فِيمَن يَجيءُ إليكَ واحدٌ آخَرُ يُسمَّى زيداً؛ فأنتَ تخشَى إن قُلتَ: (جاءني زيد) ولم تَقُل: (الظريف) أن يَلتَبِسَ على المخاطب فلا يدري أهذا عَنَيتَ أم ذاك. وإذا كانَ الغَرَضُ من ذِكرِ الصفةِ إزالةَ اللَّبس والتبيين، كانَ مُحالاً أن تَكُونَ غَيرَ معلومةٍ عند المخاطَب وغيرَ ثابتةٍ لأنه يُؤدِّي إلى أن تَرُومَ تبيينَ الشيء للمخاطَبِ بوَصفٍ هو لا يَعلَمُه في ذلك الشيء، وذلك ما لا غايةَ وراءَه في الفساد. وإذا كانَ الأمرُ كذلك كانَ جَعلُ (الابن) صِفَةً في الآيةِ مُؤدِّياً إلى الأمر العظيم، وهو إخراجُه عن مَوضِعِ النفي والإنكار إلى مَوضِعِ الثُّبوتِ والاستقرار. (التوكيد لي)

يبدو من الجزء الذي أكَّدناه مِنَ النصِّ أعلاه أنَّ الشيخَ يَرفُضُ (مقاربةَ التكييف) للافتراض المُسبَق التي تَقدَّمَ ذِكرُها في القسم الأول، ذلك لأنَّه يَعُدُّ مُشتَرَكِيَّةَ المعلوماتِ بينَ المتكلِّم والمستمعِ شيئاً واجِباً تَستَحيلُ مُخالَفتُه، لكنَّا لاحَظنا عِندَ التعرُّضِ لمقاربةِ التكييف أمثلةً عديدةً من (غرايس) و(لويس) و(هايم) وغيرهم يَفترِضُ فيها المُتكلِّمُ أشياءً ليس للمخاطَبِ سابِقُ عِلم بها مما يَدفَعُ المخاطَبَ إلى تكييفِ السياقِ وضَمِّها إليه كما لو كانَت موجودةً سابقاً. لكن بالطبع هذه فكرة حديثة جداً لا نَتوقَّعُها من شخص عاش في القرن الخامس الهجري.

وفي السطورِ التي تَلِي الاقتباسَ السابِقَ يتناولُ الشيخُ الرأيَ القائل بجواز الوصفية في (الابن) «وذلك يقتضي أن يكونوا قد عَرَفُوا في الآيةِ تأويلاً يَدخُلُ به (الابنُ) في الإنكارِ مع تقدير الوَصفية». وهذا الرأيُ قريبٌ جداً من تحليلِ الإلغاء عِندَ (غازدر). فالوصفيةُ تَجعَلُ (الابنَ) مُفترَضاً مُسبَقاً ثم يَدخُلُ في الإنكار، أي يُلغَى الافتراضُ المُسبَق لأنَّه وَرَدَ على لسان اليهودِ وهو إدعاءٌ منهم. وهذا الافتراضُ المُسبَق الكامِنُ يُلغَى ولا يَتحقَّقُ لأنَّه يصطدمُ بمعلوماتِنا التي تُفيدُ أن ليسَ للهِ ابنٌ. يقول الشيخُ إنَّ هذه القراءةَ مُمكِنةٌ لكن لا ضرورةَ لها إلا على هذا التأويل الذي يَنسِبُ لليهود الغُلُوَّ والجهلَ. يقول (ص289) «فليس يَتَّجِهُ أن يكونَ الابنُ صفةً ثم يَلحَقُه الإنكارُ مع ذلك، إلا على تأويلٍ غامضٍ، وهو أن يُقال: إنَّ الغَرَضَ هو الدلالةُ على أنَّ اليهودَ قد بَلَغَ مِن جَهلِهم ورُسُوخِهم في هذا الشِّرك أنَّهم كانوا يذكُرُون عُزيراً هذا الذِكرَ».

والمثالُ الآتي الذي يناقشُه الشيخُ عبد القاهر من نوع الافتراض المُسبَق الوجودي وليس الوَصفي، فهو يَتعلَّقُ بقوله تعالى: ﴿ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لَكُم﴾. فقد ذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّ (ثلاثة) هي خَبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه (آلهتُنا ثلاثة). وفي هذا تَسليمٌ بوجودِ آلهةٍ لَهُم بسببِ الافتراضِ المُسبَق المتولِّدِ من الوصف المُعَرَّف (المضاف والمضاف إليه) وهو عِبارةُ (آلهتُنا). ويَرَى الشيخ أنَّه لِكَي نَتجنَّبِ التسليمَ بوجودِ آلهةٍ لَهُم يَجِبُ أن يكونَ التقديرُ أنَّ (ثلاثة) صِفَةٌ لمبتدأ مُنكَّرٍ، وأنَّ الخَبَرَ هو عبارةُ (لَنَا) أو (في الوجود). ولأجلِ الاختصار نقتبس كلام الشيخ بالصيغة المختصرة التي نَقَلَها ابنُ الزملكاني في (التبيان: 157):

ومِمَّا هو مِن قَبيلِ ما نَحنُ فيه قولُه تعالى: ﴿ولا تقولوا ثلاثةٌ، انتهوا خيراً لكم﴾. فَذَهَبوا إلى أنَّ (ثلاثة) خَبَرُ مبتدأ، والتقديرُ: (آلهتُنا ثلاثة)، وليس بمستقيم لإيهامه إثباتَ الآلهة، لأنَّ النفيَ إنما يَرِدُ على المعنى المُستفادُ مِنَ الخَبَر لا على المبتدأ. فإذا قُلتَ: (ما زيدٌ مُنطلِقاً)، لم تَنفِ معنى (زيد) بل معنى (منطلق)، فيَلزَمُ مِنَ الآية أن تكُونَ قد نَفَيتَ كَونَ الآلهةِ ثلاثةً، ولم تَنفِ كونَها آلهةً، كما تقول: (ليس أُمرَاؤنا ثلاثة). (فالوَجهُ أن تَجعَلَ ((ثلاثة)) صفةً لمبتدأ تقديرُه: (ولا تقولوا لَنا آلهةٌ ثلاثة أو في الوُجودِ آلهةٌ ثلاثة)). . . وعلى تقديرِهم يَلزَمُ أن يكونوا قد نَفَوا عِدَّةَ الآلهةِ لا وُجودَهم. فإن قُلتَ: فنفيُ الوجودِ عن آلهةٍ ثلاثةٍ يَجُوزُ معه وُجودُ إلهين إذ لا يَنفي ذلك كما تقولُ: (ليس لنا أُمَرَاءُ ثلاثةُ لكن لنا أميران)، قُلتُ: لكن قَولُك (آلهتُنا) يُوجِبُ ثُبوتَ آلهة. وقولُنا: (ليس لنا آلهةٌ ثلاثة) لا يُوجِبُه فإن قُلتَ: كما لا يُوجِبُه لا ينفيه، قُلتُ: إن لم يَنفِهِ فقد نَفَاهُ ما بَعدَهُ من قَولِه: (إنما اللهُ إلهٌ واحد)). (التوكيد من تصرفي)

إنَّ ما يُشيرُ إليه بقوله إنَّ نَفيَ الوُجودِ عن آلهةٍ ثلاثةٍ يَجُوزُ مَعَهُ وُجودُ إلهَين إذ لا ينفي ذلك، هو تلويحٌ معمَّمٌ مِنَ النوع السُّلَّمي scalar implicature حَصَلَ فيه قَلبٌ للسُّلَّم scale inversion بسببِ النفي. فمثلاً قولُكَ: (ليس عندي ثلاثةُ كُتُبٍ) يُلَوِّحُ سُلَّمياً بوجود كتابين أو كتابٍ واحد. ومن خصائص التلويح أنَّه قابلٌ للإلغاءِ بسهولة، فتَقُولُ: (ليس عندي ثلاثةُ كُتُبٍ ولا كتابين)[2]. وحديثُ الشيخ عن نَفي التلويح بوجودِ آلهةٍ بوساطة قوله تعالى: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ واحد﴾ هو مثالٌ على إلغاءِ التلويح بوساطة السياق المَقالي أو اللغوي.

يبيِّن الشيخُ في الاقتباسِ المتقدِّم الفَرقَ بَينَ الاسمِ المُعَرَّفِ سواء بالإضافة كَمَا في (آلهتِنا) و(أُمَرَاؤنا) أم بالعَلَمِيَّة مثل (زَيدٌ)، وبَينَ الاسمِ المُنَكَّرِ مثل (آلهة) و(أمراء). فالأوَّلُ مِن مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق الوجودي الذي يُسَلِّمُ بوجودِ

(2) لتفاصيل أنواع التلويح وخصائصها يُنْظَر كتابنا **نظرية التلويح الحواري** الفصل الثالث.

المَرجع المُشار إليه، في حين أنَّ النوعَ الثاني ليس كذلك. لكنَّ الشيخ لا يَستعمِلُ مصطلح (الاسم المُعَرَّف) بل يَستعملُ المصطلحَ الإعرابي (المبتدأ) للإشارةِ إلى الأوّل. غيرَ أنَّ المقصودَ واضحٌ من الأمثلةِ التي يَسُوقُها. فهو يَتَحدَّثُ عن الافتراض المُسبَق الوجودي دُونَ شَكّ. وفي النصِّ الأصلِيّ للجرجاني بَعدَ هذا الاقتباس مناقشةٌ وتحليلٌ على دَرَجَةٍ عاليةٍ مِنَ الحَذَق لوجهةِ نظرِ مُخالِفيه يُبَيِّنُ فيها الشيخُ أنَّ الافتراضَ المُسبَق أقوَى مِنَ التلويح الحواري المُعَمَّم. فإذا حَصَلَ تناقضٌ بَينَ مَدلولَيهما فإنَّ مدلولَ الأوَّلِ هو الذي يَسُودُ ويُلغَى مَدلولُ الثاني أو يَختَفي. لكنَّ المجالَ يَضيقُ بالدخولِ في هذه التفاصيل. ونكتفي بهذا الاقتباسِ القَصِيرِ المُكَمِّلِ للاقتباسِ السابِق (التبيان ص157-158).

> فإن قُلتَ: كما تَنفِي الاثنينيَّة فكذلك تنفي الثلاثة، فَلِمَ كانَ تَقديرُك أولَى؟ قلتُ: يَلزَمُ من تقديرهم ثُبُوت آلهة غايته أنَّه أَتَى بَعدَهُ ما يَنقُضُه فيقضي ذلك إلى المناقضة، وليس تقديرُنا يقضي إلى إثباتِ إلهين يَنقُضُه ما بَعدَه، ومن ثَمَّ صَحَّ: (ولا تقولوا لنا آلهةٌ ثلاثة ولا إلهان) كقولك: (ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان) ولا يَصحُّ على تقديرِهم [ولا يَصحُّ لهم أن يقولوا: (ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثة ولا إلهان)]. فإن قُلتَ: إنَّه حكايةٌ عن الكُفَّار فلا يَلزَم إثباتُ آلهةٍ، كما تَقولُ: (إنَّ مِن دِينِ النصارى أن يقولوا الآلهةُ ثلاثة)، قُلتُ: صَدرُ الآيةِ يُبطِلُ هذا . . . وقولُهُ: (ولا تقولوا) في معنَى: (ولا تَعتقِدوا)، والاعتقادُ يَتعلَّقُ بالخَبَرِ لا بالمُخبَرِ عنه، كما تقول: (لا تعتقدوا أنَ الأُمراءَ ثلاثةٌ)، فهذا نَهيٌ عن اعتقاد كَونِ الأُمراءِ على هذه العدَّة [وليس نَهياً عن الاعتقاد بوجودِ أُمَرَاء].

الإضافتان بَينَ القوسين المربعين من النصِّ الأصلي (دلائل الإعجاز ص293-294). مَن كانَ يُجادِلُ الشيخَ عبد القاهر كانَ يَدَّعي أنَّ نَفيَ تَعَدُّدِ الآلهةِ يَجُوزُ بموجب كِلَا التقديرين للمحذوف، أي التقدير الذي قالَ به الشيخُ والتقدير الذي قالَ به المُجادِل. لكنَّ الشيخَ يَردُّ بأنَّ تقديرَه باستعمالِ الاسم المُنَكَّر (آلهة) لا يُوَلِّدُ افتراضاً مُسبَقاً بوُجودِ آلهةٍ، في حين أنَّ تقديرَ المُجادِل باستعمالِ الاسم

المُعرَّفِ بالإضافة (آلهتُنا) يُوَلِّدُ ذلك النوعَ مِنَ الافتراض المُسبَق الوجودي. وبالتالي فإذا أرادَ المُجادِل نَفيَ وُجُودَ الآلهةِ سواء الثلاثة أم الاثنين عن طريقِ إلغاءِ التلويح السُّلَّمي في تقديرِه بقوله: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا إلهان)، وَقَعَ في التناقُضِ لأنَّه يَنفي ما يُثبِتُه في الجُملَةِ نفسِها. فالاسمُ المُعرَّفُ (آلهتُنا) يَفترِضُ مُسبَقاً وُجُودَ آلهةٍ في حين أنَّ هَدَفَ المُجادِل مِنَ الجُملَةِ هو نَفيُ وُجودِ آلهةٍ مُتعدِّدة. أما تقديرُ الإمامِ عبد القاهر فلا يُؤدِّي إلى تَنَاقُضٍ لاستعمالِهِ الاسمَ المُنَكَّرَ (آلهةٌ) في تَقديرِه (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان).

وأَوَدُّ أن أُنبِّهَ إلى الحُجَّةِ التي استعملها المُجادِل بقوله إنَّ الآيةَ هي حِكايةٌ لقول الكُفَّارِ فلا يَلزَمُ منها إثباتُ وُجودِ آلهة، أي باستعمالِ مصطَلحِ (كارتُونَن) فإنَّ فِعلَ القَولِ أو الحِكايةِ هو (سَدَّادةٌ) plug وليس (ثُقباً) hole، لذلك لا يَحصَلُ إسقاطٌ projection للافتراضِ المُسبَق من الجُملَةِ المحضونةِ (المَحكِيَّة) إلى الجُملةِ الرئيسة (الحاضنة). لكنَّ الشيخ كانَ مُقنِعاً. ومِنَ الأَمثلةِ المُثيرةِ للاهتمام على الافتراض المُسبَق الوُجُودي ما ذَكَرَهُ الإمام عبد القاهر بِشَأنِ بيتِ المتنبي: (عجباً له حفظ العنان بأنمُلٍ + ما حِفظُها الأشياءَ مِن عاداتِها) حيثُ بَيَّنَ أنَّ في البيتِ خَطَأً وذلك أنَّه كانَ ينبغي أن يَقُولَ: (ما حِفظُ الأشياءِ مِن عاداتِها)، فيُضيفَ المَصدرَ إلى المفعولِ به فلا يَذكُر الفاعِلَ. والسببُ كما يقولُ الجرجاني (دلائل الإعجاز ص424):

> ذاك لأنَّ المعنَى على أنَّه يَنفِي الحِفظَ عن أنامِلِه جُملَةً، وأنَّه يَزعمُ أنه لا يَكُونُ منها أَصلاً، وإضافتُه الحِفظَ إلى ضميرها في قوله: (حفظُها الأشياء) يَقتَضي أن يكُونَ قد أَثبَتَ لها حِفظاً. ونَظِيرُ هذا أنَّكَ تَقُولُ: (ليس الخُروجُ في مِثلِ هذا الوقتِ مِن عادَتي)، ولا تَقُولُ: (ليس خُرُوجِي في مِثلِ هذا الوقتِ من عادتي). وكذلك تَقُولُ: (ليس ذَمُّ الناسِ مِن شَأني)، ولا تَقُولُ: (ليس ذمِّي الناسَ مِن شأني)، لأنَّ ذلك يُوجِبُ إثباتَ الذمِّ ووُجودَه مِنكَ... ذاك أنَّ إضافة المَصدَرِ إلى الفاعِلِ يَقتَضي وُجُودَه وأنَّه قد كانَ مِنه. (التوكيد لي)

إن ما يُشِيرُ إليهِ الجرجاني آنفاً هو ما مَرَّ ذِكرُهُ في القسم الأول من الكلام علَى الافتراض المُسبَق الوجودي من أنَّ مِن شروطِه أن يكُونَ المَرجِعُ المُحال عليه بالاسم أو العِبارة الاسمية حَدًّا فَردِياً[3] singular term وليس حَدًّا عاماً general term. فحِفظُ الأشياءِ وذمُّ الناسِ والخُروجُ هي حُدُودٌ عامَّةٌ وليست فَردِيةً أو مُعَيَّنةً لكن عِندَ إضافتِها إلى المَمدوحِ أو المتكلِّم تُصبِحُ كذلك، فتُوَلِّدُ الافتراضَ المُسبَق بوُجودِ المَراجِع التي تُشِيرُ إليها.

(3) الحَدُّ الفَرْدي في المنطق الإسلامي يُسمى (الحدّ الشخصي أو المخصوص) في مقابل الحدّ العام.

الفصل السابع

المُرَكَّب التَّقييدي والمُرَكَّب الإخباري

(الأوصافُ قَبلَ العِلم بها أخبارٌ، والأخبارُ بَعدَ العِلمِ بها أوصاف)

(عُلَماءُ العربية)

ثُنائيَّةُ الخَبَرِ assertion والافتراضِ المُسبَق presupposition في اللسانياتِ الحديثة لها ما يُوازيها في التُّراث اللغوي العربي والإسلامي وهُما (المُرَكَّب الإخباري) و(المُرَكَّب التَّقييدي). ففي المُرَكَّب الإخباري ثمَّة ما يُسَمَّى النِّسبةَ الأساسيةَ أو الكُلِّيَّة. أمَّا في المرَكَّب التقييدي فثمةَ نِسبةٌ جُزئية أو فَرعِية لا يَتَوقَّفُ عليها المعنَى الأساسي للجُملة، وإنمَّا هي تُفيدُ التقييدَ أو التخصيصَ أو الحَصرَ، لذلك يُطلِقُ بعضُ الأصوليين على المركَّب الخَبَري اسمَ (الجُملة التامَّة) في حين أنَّ المركَّب التقييدي هو (جُملة ناقِصة) لا يَحسُنُ السكوتُ عليها. فمثالُ الأوَّل جملةُ (زيدٌ طويلٌ)، ومثالُ الثاني (زيدٌ الطويلُ). ففي الأوَّل حَصَلَ الحُكمُ على زيدٍ بالطُول، أي إسنادُ أو نِسبَةُ الطولِ إليه، أي إنَّ النسبةَ الأساسيةَ يَحسُنُ السكوت عليها لأنَّها خَبَر. أمّا في الثاني، فالذي حَصَلَ هو تقييدُ وتَخصيصُ زيدٍ بالطُول على وَجهِ الوَصفِ وليس على وَجهِ الإخبار، فلا يَحسُنُ السكوتُ عليه لأنَّ المستمعَ عِندَ سماعِهِ المرَكَّبَ التقييديَّ (زيدٌ الطويلُ) سيقول: (ماذا بِشأنِه؟)[1]. خُلاصةُ

(1) هذا يذكّرُنا بقصةِ الإعرابي الذي سَمعَ المؤذّنَ يقول: (أشهدُ أنّ مُحمَّداً رسولَ الله) =

القَولِ إنَّ مصطلحَ (المرَكَّب التقييدي) هو بالضبط ما أطلق عليه (رسل) اسمَ (الوصف المُعرَّف) المسؤول عن حُصُولِ الافتراضِ المُسبَق الوجودي، لأنَّ المتكلّمَ لا يَستعملُه إلّا إذا كانَ المَرجِعُ الذي يُحيلُ عليه موجوداً ومعروفاً بصورةٍ متبادلة بينَ المتكلمِ والمستمع. لكنَّ الذي يَطَّلِعُ على المناقشاتِ التي كانت دائرةً في التراث العربي بشأن المرَكَّب الخَبَري والمرَكَّب التقييدي يُؤخَذُ بالدهشة مِنَ الشَبَه في الأفكار مع الفارِق الزَّمَنِي الكبير. وفَضلاً عن سَبقِ العَرَبِ في تأسيسِ هذه المفاهيم فإنَّ لَهمُ بعضَ الأفكارِ والمُوَلَّدات للافتراض المُسبَق لم تَرِد في الأدبيات الحديثة في الغرب، كما سنُلاحِظُ مِنَ النصوصِ التي سنقتبسها من التراث. لكنَّ الذي يَسترعِي الانتباهَ في النص الذي يتحدَّثُ عن المرَكَّب الإخباري والمرَكَّب التقييدي أنه لا يُركِّزُ على الافتراضِ المُسبَق الوجودي، وإنَّما يتحدَّثُ عن الافتراض المُسبَق الوَصفي المتولِّد من ما يُقابِل الجُمَيلات الوَصلية (الموصولة)، كما في المثالين في (38) المذكورين آنفاً في القسم الأول.

لكن قَبلَ أن نَقتبسَ النصوصَ لِنتأمَّل المثالين الآتيين اللذين سيَرِدان في النص الذي سنقتبسه. الجملتان الآتيتان فيهما أوصافٌ وَرَدَت في أسلوبِ النداءِ تارةً وفي أسلوبِ الخَبَرِ تارةً أُخرَى: (سنتبع الأسلوبَ نفسَه في النفي والإثبات وعلامة الافتراض المُسبَق التي استعملناها في القسم الأول).

(2) أَقبِل/ لا تُقبِل يا زيد الفاضل.

>> زيدٌ شخصٌ فاضل.

= بالنصب [بفتح اللام]، فأنكَرَ وقال: (صَنَعَ ماذا؟). أنكَرَ عن غيرِ عِلْم أنَّ النصبَ يُخرِجُ [رسول الله] عن أنْ يكون خَبَراً، ويجعلُه والأولَ في حُكْمِ اسم واحِدٍ، وأنَّه إذا صارَ والأول في حُكْم اسم واحِدٍ، أُحتيجَ إلى اسمٍ آخَر أو فِعلٍ حَتى يكُوْن كلاماً وحتى يكوْنَ قد ذكر ما له فائدة (يُنظر عبدالقاهر الجرجاني **دلائل الإعجاز**: 321).

(3) أَقبَلَ/لم يُقبِل زيدُ الفاضلُ.

>> زيدٌ شخصٌ فاضلٌ.

الجملتان (2، 3) تَشتَرِكان في الافتراض المُسبَق الوَصفي، أي (فاضِليّة زيد) أو (زيدٌ شخصٌ فاضلٌ)، وكذلك في الافتراض المُسبَق الوجودي أي (وُجُود زيد) أو (يُوجدُ شخصُ زيدِ الفاضل). لكن كما أَسلَفنا فإنَّ النصَّ الذي سنَقتبِسُه يُرَكِّزُ على النَّوعِ الأوَّل (الوصفي وليس الوجودي).

وهذه في الحقيقة تُقابِلُ ماوَرَدَ في أدبياتِ الموضوع المعاصِرة تحتَ بابِ الجُمَيلاتِ المَوصُولة غير المُحَدِّدة non-restrictive clause، وهي جُمَيلات اِعتراضية لا تُحدِّدُ أو تُقيِّدُ الاسمَ الموصوفَ بل تُعطِي معلوماتٍ إضافية عنه. وكما بَيَّنا سابِقاً حينَ تناوَلنا نصَّ الشيخ عبد القاهر بشأن (زيد الظريف)، فإنه قد رَكَّزَ في مثاله على الافتراض المُسبَق الوَصفي لا الوجودي. وذلك النص من عبد القاهر هو الذي أَلهَمَ سعدَ الدين التفتازاني والسيدَ الشريف الجرجاني وعصامَ الدين الإسفراييني في كلامِهم الذي نَقَلَهُ التهانويُّ في النصِّ الذي سنقتبسُه الآن. لذلك كانَ تركيزُهُم على الافتراض المُسبَق الوَصفي دون الوُجُودي على الرغم من أنَّ كِليهما موجودان في عبارتَي (زيد الظريف) و(زيد الفاضل). فلامُ التَّعريف قد جَعَلَت نِسبةَ الفَضلِ إلى زيد أمراً مفروغاً منه ومعروفاً عند الجميع. لهذا فإنَّ المتكلّم حِينَ يُنادِي زيداً بقوله: (يازيدُ الفاضل)، فإنه بذلك يَمدَح زيداً باستخدامه الافتراض المُسبَق المتولّد من هذه الصيغة بحيث يبدو ذلك كأنَّه تحصيلُ حاصل مفروغٌ منه ومعلومٌ للجميع حتى وإن لم يَكُن زيدٌ فاضلاً في الحقيقة. وكانَ المُبَرِّدُ (الكامل ج2 ص120) على وَعيٍ تامٍّ بدَور المُرَكَّب التقييدي في تَوليد الافتراض المُسبَق. يقول «إذا قُلتَ: (جاءني عبدُالله الفاسِقُ الخبيثُ)، كُنتَ عَرَّفتَه بالخُبث والفُسق؛ وهذا أَبلَغُ في الذمِّ أن يُقيمَ الصفةَ مقامَ الاسم». وهذا بالطبع يَرتَبِطُ بموضوع (شروط المُوَفَّقِيَّة) للفعل الكلامي. يقولُ التهانوي ناقِلاً آراءَ التفتازاني في (المُطوَّل على التلخيص) والسيد الشريف في (حاشيته على المُطوَّل) والإسفرايني في (الأطول) بَعدَ مناقشة لآراءِ المعتزلة كالنظّام والجاحظ، ما نَصُّه (الكشاف ج 4: 838):

> إعلَم أنَّ المشهورَ فيما بَينَ القوم أنَّ احتمالَ الصِّدقِ والكَذبِ من خَواصِّ الخَبَر لا يَجرِي في غَيرِه من المُركَّبات المُشتَمِلة على نِسبَة. وذَكَرَ بعضُهم أنَّه لا فَرقَ بينَ النِسبَةِ في المركَّب الإخباري وغَيره إلّا بأنَّه إن عَبَّرَ عنها بكلام تامٍّ يُسمَّى خَبَراً وتَصديقاً كقولنا: ((زيدٌ إنسانٌ أو فَرَسٌ)) وإلَّا يُسمَّى تقييدياً وتَصَوُّراً كما في قولنا: ((يا زيدُ الإنسان أو الفَرَس)). وأياً ما كانَ فالمُركَّب إما مُطابِق فيكون صادِقاً أو غيرُ مطابِق فيكون كاذِباً. فـ((يا زيدُ الإنسان)) صادِقٌ و((يا زيدُ الفَرَس)) كاذِبٌ و((يا زيدُ الفاضِل)) مُحتَمِلٌ. ورَدَّهُ المحقِّقُ التفتازاني بما حاصِلهُ أنَّه إن أرادَ هذا البعضُ أنه لا فَرقَ بَينَهما أصلاً فليس بصحيح لوجوب عِلم المُخاطَبِ بالنِّسبةِ في المُركَّب التقييدي دُونَ الإخباري حتَّى قالوا إنَّ الأوصافَ قَبلَ العِلم بها أخبار كما إن الأخبارَ بَعدَ العِلم بها أوصاف. وإن أرادَ أنَّه لا فَرقَ بينَهما بحسبِ احتمالِ الصِّدقِ والكذبِ فكذلك، لِمَا ذَكَرَهُ الشيخُ من أنَّ الصِّدقَ والكذبَ إنَّما يَتوَجَّهان إلى ما قَصَدَ المتكلِّمُ إثباتَه أو نفيَه، والنِّسبةُ الوَصفيةُ ليست كذلك. ولو سُلِّمَ فإطلاقُ الصدقِ والكذبِ على المركَّبِ الغيرِ تامّ مُخالِفٌ لِمَا هو المُعتَمَدُ في تَفسيرِ الألفاظِ، أعنِي اللغةَ والعُرفَ. وإن أرادَ تَجديدَ اصطلاحٍ فلا مُشاحَّةَ فيه. (التوكيد لي)

لا شكَّ أنَّنا في غنَى عن تكرار ما أوضحناه سابقاً بشأن الأجزاء التي أكدناها. يضاف إلى ذلك أن التفتازاني أنكر على "البعض" تبنيهم لمذهب (رسل) القائل بإمكانية تكذيب أو تصديق الافتراض المسبق. قَبلَ البدء بتحليل هذا النصِّ لا بُدَّ مِنَ التَّنبِيه إلى الاستخدام الدقيق للمصطلح عند السيد السَنَد ولاسيما التمييز بينَ الإشعارِ (أي الإخبار والإبلاغ باعتباره مقصوداً أصلياً) والإشارة (وهي ليست المقصودَ الأصليَّ مِنَ الكلام وإنَّما لُزومٌ تَبَعِيٌّ)، وكذلك الفَرق بينَ الفِعلَين (يُشعِر) و(يُشِير). فالخَبَرُ يُشعِرُ بالشيء في حين أنَّ الافتراضَ المُسبَق يُشِيرُ إليه.

> قال السيِّدُ السَنَد: والحقُّ أن يُقالَ إنَّ النِسَبَ الذِّهنية في المُرَكَّبات الخَبَرية تُشعِرُ من حيثُ هيَ هيَ بوقوع نِسَبٍ أُخرَى خارِجةٍ عنها، فلذلك احتَمَلَت عند العقل مُطابَقتَها ولا مُطابقتها، وأمَّا النِسَبُ في المُرَكَّبات التقييدية، فلا إشعارَ لها مِن حيثُ هيَ هيَ بوقوعِ نِسَبٍ أُخرَى تُطابِقُها أو لا تُطابِقُها بل

رُبَّما أَشعَرَت بذلك من حيثُ إنَّ فيها إشارةً إلى نِسَبٍ خَبَرِية. بيانُ ذلك أنكَ إذا قُلتَ ((زيدٌ فاضلٌ)) فقد اعتَبرتَ بينَهما نِسبةً ذهنيةً على وَجهٍ تُشعِرُ بِذاتِها بوقوعِ نِسبَةٍ أُخرَى خارِجَةٍ عنها، وهي أنَّ الفَضلَ ثابتٌ له في نَفسِ الأمرِ لكنَّ تلك النسبةَ الذهنيةَ لا تَستَلزِمُ هذه الخارجية استلزامًا عَقلِياً. فإن كانت النسبةُ الخارجيةُ المُشعَرُ بها واقِعةً كانت الأُولَى صادقةً وإلّا كاذبة. وإذا لاحَظَ العَقلُ تلك النسبةَ الذهنيةَ من حيثُ هي هي، جَوَّزَ معها كِلَا الأمرَين على السواء وهو معنَى الاحتِمال. وأما إذا قُلتَ: ((يا زيدُ الفاضلُ)) فقد اعتَبَرتَ بينَهما نسبةً ذهنيةً على وجهٍ لا تشعر مِن حيثُ هيَ أنَّ الفَضلَ ثابتٌ في الواقِع بل مِن حيثُ إنَّ فيها إشارةً إلى معنى قولك: ((زيدٌ فاضل)) إذ المُتَبادِرُ إلى الأفهامِ أن لا يُوصَفَ شيءٌ إلاّ بما هو ثابِتٌ له. فالنسبةُ الخبريةُ تُشعِرُ من حيث هي بما يُوصَفُ باعتباره بالمُطابَقةِ واللامُطابَقةِ أي الصِّدق والكذب. فهيَ من حيثُ هيَ مُحتمِلَةٌ لهما، وأمَّا التقييديةُ فإنها تُشِيرُ إلى نِسبةٍ خَبَرِية، والإنشائيةُ تَستلزِمُ نِسَباً خَبَرِية. فَهُما بذلك الاعتبار تَحتمِلان الصِدقَ والكذب وأمَّا بحسبِ مَفهومَيهِما فلا. (التوكيد لي)

منَ النصِّ الذي تقدَّمَ يتبيَّنُ أنَّ اللغويين العرب لم يُدرِكوا فِكرةَ الافتراض المُسبَق وحَسب، وإنَّما هُم أيضاً سَبَقوا الخِلافاتِ التي حَصَلت بين (ستروسن) و(رسل). فـ (رسل) كما سَبَق وبيَّنا كانَ يَعُدُّ الافتراضَ المُسبَق نوعاً مِنَ الخَبَرِ أو التصريح الذي فيه تَعلُّقُ نِسبةٍ بينَ مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه على وَجهِ الحِكايةِ والإشعارِ والإبلاغ. وهكذا يَعُدُّ (رسل) الأسماءَ المُعرَّفة أو الموصوفةَ في الأمثلةِ التي ذكرناها أخباراً. فمُجَرَّدُ استعمالنا لعِبارةِ «مَلِكُ فرنسا الحالي» أو «زيدٌ الفاضلُ» في الجُمَلِ المذكورة يَعني أنَّنا نُخبِرُ ونُؤكِّدُ وُجودَ مَلِكٍ منسوبٍ إلى فرنسا ووجودَ شخصٍ اسمُه زيدٌ ونُخبِرُ أو نُشعِرُ باتصافِه بصفةِ الفَضل أو نِسبَةِ الفَضلِ إليه. ولهذا قال (رسل) بأنَّ الجُملة التي تَدورُ حولَ ملك فرنسا لها معنًى، بالتالي فهي كاذبة. أما (ستروسن) فقد عَدَّ وجودَ مَلِكٍ لفرنسا في حال الواقع شَرطاً ضرورياً لِكَي

يتسنَّى لنا الحُكمُ بصدقِ أو كذب الجُملة. أمَّا إذا كانت هذه العبارةُ لا تُشيرُ إلى شيءٍ موجودٍ في حال الواقع، فهي في هذه الحالة خاليةٌ مِنَ المعنَى لأنَّها مَبنيَّةٌ على افتراض مُسبَق باطِل. ولهذا، فهيَ تُمَثِّلُ حالةً ثالثةً، أي هي لا تَحتمِلُ التصديقَ أو التكذيبَ لأنَّها لا صادقة ولا كاذبة.

وكما يَبدو جَلياً من النصِّ فإنَّ مجموعةَ اللغويين الذين أشارَ إليهم التهانوي بقوله «وذَكَرَ بعضُهم..» هم أقرَبُ إلى رأي (رسل) في اعتبار الاسم الموصوف أو الاسم المُعرَّف خَبَراً. وقد عَبَّرَ هؤلاء عن الرأي نفسِه ولكن بِلُغَةٍ ومصطلحاتٍ أُخرَى حين قالوا إنَّه لا فَرقَ بينَ النِسبَةِ في المُرَكَّب الإخباري والمُرَكَّب التقييدي. وهذا الأخيرُ هو ما يقابِلُ الاسمَ الموصوفَ أو المُعرَّفَ في مصطلح (رسل). ولهذا فقد ذَهَبوا إلى رأيٍ مشابهٍ لرأي (رسل) حينَ قالوا إنَّ المركَّبَ التقييديَّ يَحتمِلُ المطابقةَ وعدمَ المطابقة ومن ثم يَحتمِلُ الصدقَ أو الكذب. فمثلاً قَولُنا «زيدٌ الإنسان..» صادقٌ، وقولُنا «زيدٌ الفرس..» كاذبٌ. وهذا الأخيرُ يُشبِه في استحالَتِهِ عبارة «ملك فرنسا الحالي» التي عَدَّ (رسل) الجملةَ التي وَرَدَت فيها كاذبةً للسببِ نفسه.

أمّا آراءُ سعد الدين التفتازاني والآخرين الذين ذَكَرَهم التهانوي فهيَ أقربُ إلى رأي (ستروسن) وأستاذِه الألماني (فريغه). ولكي نُوضحَ الشَّبَه في طريقة التفكير لا بُدَّ مِن إزالةِ الغُبارِ عن مُصطلحِ لغويينا العرب وتوضيحِ ما يَرمُون إليه. فالتفتازاني حينَ يَرُدُّ على الذين يُساوون بينَ المركَّبِ الخَبَري والمُركَّب التقييدي، يَحتجُّ للتفريقِ بين الاثنين «بوجوب **عِلم المخاطَب** بالنِسبةِ في المُركَّب التقييدي دون الإخباري، حتَّى أنهم قالوا **إنَّ الأوصافَ قَبلَ العِلم بها أخبارٌ كما إنَّ الأخبار بَعدَ العِلم بها أوصافٌ**..» وليس هناك أروَعُ من هذا الوَصفِ لِمَا يُسَمَّى في اللسانيات المعاصِرة بالافتراض المُسبَق. فهذا الأخيرُ قد سُمِّيَ كذلك لأنَّ المتكلمَ يَفترضُ مُسبَقاً وُجُودَ المُسَمَّيات التي يُشِيرُ إليها باستخدامِ الأسماءِ المُعرَّفة وكذلك اتصافها بالصفاتِ المنسوبةِ لها. والتفتازاني أيضاً يَعُدُّ عِلمَ المخاطَب بهذه الأشياء تحصيلَ حاصلٍ مفروغاً منه. لهذا فهذه المعلومات لم تَعُد أخباراً كما كانت في البدء، قبل أن تُصبحَ معلوماتٍ مَفرُوغاً منها. ولأنَّ هذه المركبات التقييدية أو

الوَصفية غيرُ تامَّة ولم يُقصَدُ من النِّسبَةِ فيها حكايةُ المُطابَقةِ أو عَدَمِها، فهي لا تَحتمِلُ التصديقَ أوالتكذيب.

والتفتازاني في هذا كأنَّه يَرُدُّ علَى (رسل) بالذات، ذلك أنَّ (رسل) هو الذي قالَ باطلاقِ الصدقِ والكذبِ على هذه المُركَّبات غيرِ التامَّةِ فَعَدَّ عبارة «ملك فرنسا الحالي» خَبَراً كاذباً مِثلَما عَدَّ ''البَعضُ'' الذين ذَكَرَهُم التفتازاني عبارةَ «زيدٌ الفَرَسُ» كاذبةً. والتفتازاني بهذا يُشيرُ إلى شيءٍ كان مَعروفاً قَبلَه وقد تَناوَلَه السكَّاكي عِندَ حديثه حَولَ تعريفِ الخَبَرَ وحُدودِه. فمِنَ الحدودِ الشائعة التي ذكرها السكاكي الحَدُّ القائلُ إنَّ الخَبَرَ هو الكلامُ المُفيدُ بنَفسِهِ إضافةَ أمرٍ مِنَ الأمورِ إلى أمرٍ من الأمور نَفياً وإثباتاً. وقد رَدَّ السكاكي على هذا التعريف بقوله في المفتاح (ص345): «والحَدُّ الثاني أوجَبُ أن يكُونَ قَولُنا في بابِ الوَصف (الغُلامُ الذي لِزيد أو ليس لِزيد) خَبَراً لكَونِهِ كَلَاماً على قَولِ صاحِبه ومُفيداً بِصَريحِه إضافةَ أمرٍ وهو (الغُلام) إلى أمرٍ وهو (زيد) بالإثباتِ في أَحَدِهما والنفي في الآخَر مَعَ اِنتفاءِ كَونِهِ خَبَراً بدليلِ اِنتفاءِ لازِمِ الخَبَرِ وهو صِحَّةُ إحتمالِ الصِّدقِ والكذبِ...». يُلاحَظُ أن المثال الذي أورَدَه السكاكي هو جُمَيلة وَصلية مساوية للوصف المعرَّف بالإضافة (غلام زيد).

أما السيدُ السَنَد فقد بَيَّنَ بتحليلٍ رائع أنَّ مَكمَن الفَرقِ بين الخَبَرِ والافتراض المُسبَق هو أنَّ المُرَكَّبات الخَبَرية تُشعِرُ (أي تُبلِغُ أو تُنبِيءُ) مِن حيثُ هيَ هيَ (أي إنَّ هَدَفَها الأساسَ هو هذا الإشعارُ) بوقوعِ النِسَبِ الخارجية. أما النِسَبُ في المُرَكَّبات التقييدية، فلا إشعارَ لها مِن حيثُ هيَ هيَ (أي إنَّ هَدَفَها الأساسَ هو ليس الإشعارُ أو الحِكايةُ أو الإبلاغُ) بوقوعِ النِسَبِ الخارجيةِ، بل إنَّها رُبَّما أشعَرَت المخاطَبَ بذلك مِن حيثُ إنَّ فيها إشارةً إلى نِسَبٍ خَبَرية. ويَقصِدُ بالإشارةِ الافتراضَ المُسبَقَ المقصودَ بهذا النوع من التلويح الذي يَتولَّد عن الأسماء المُعرَّفة، عِلماً أن (غرايس) قد عَدَّ الافتراضَ المُسبَق صنفاً من أصناف التلويح (انظر باخ وهارنِش: Bach & Harnish (1979) ص166). ثم أن الأصوليين قد استخدموا مصطلحَ (الدلالة بالإشارة) في سياقٍ آخرَ كاسمٍ للدلالة التي يُتَوَصَّلُ إليها بشَكلٍ عَرَضِيٍّ منَ النصِّ لأنَّها ليست الهَدَفَ الأصلِيَّ (الأساسيَّ) مِن سَوقِ الكلام، بخِلافِ الحال في دلالة العِبَارة.

وخلاصةُ القول إنَّ أغلَبَ اللغويين المذكورين في نَصِّ التهانوي يَرَون أنَّ مغزَى الخَبَر أو التصريح هو أن يُشعِرَ أو يُبلِغَ بوُقُوع النسبة بينَ المسند والمسند إليه. أما الافتراضُ المُسبَق فهو يُشِيرُ إلى وُقُوع تلك النسبة عن طريقِ الاسمِ المُعرَّفِ «إذ المُتَبَادِرُ إلى الأفهام أن لا يُوصَفَ شيءٌ إلَّا بما هو ثابِتٌ له». والمقصودُ في قوله «يُوصَفِ» أي يُوصَفُ باستخدامِ اسمٍ مُعرَّفٍ. بَقِيَ أن نُعَدِّلَ تعديلاً بَسيطاً في كلام التفتازاني. فهو قد تحدَّثَ عن «وُجُوب عِلم المُخاطَبِ بالنِسبَةِ في المُرَكَّب التقييدي»، وكانَ الأصحُّ والأجدَرُ أن يَقولَ إنَّ المُرَكَّب التقييدي يَفترِضُ مُسبَقاً عِلمَ المخاطَبِ مِمَّا يَجعلُ الأمرَ يَبدو في كُلِّ الأحوال وكأنَّه تحصيلُ حاصلٍ مفروغٌ منه ومَعلُومٌ من قِبَلِ الجميع وبضِمنِهِم المُخاطَب. ولكن هذا لا يَعني بالضرورة أنَّ المخاطَبَ يَعلَمُ بالنسبةِ المفتَرَضةِ فَضلاً عن أن يَعتقدَ بها. فمثلاً حديثُكَ عن «انتصارات نابليون العظيم..» لا يَعنِي بالضرورةِ أنَّ المخاطَبَ يَعلَمُ بحصول هذه الانتصاراتِ فَضلاً عن أنَّه قد لا يُشارِكُكَ الرأيَ في زَعمِك أنَّ نابليون عظيم[2].

لكنَّ هذا لا يَمنَعُ أنَّكَ تَفترِضُ هذه الأشياءَ مُسبَقاً كما لو كانت معلوماتٍ مُشتركةً ولا تَحتمِلُ الجَدَلَ لِكَي تُجبِرَ مخاطَبَكَ على الاقتناعِ أو التَّسليمِ بها بصورةٍ لا يَشعُر بها. ولذلك يَكثُرُ استعمالُ الافتراض المُسبَق في الخطاب السياسي الجَدَلي لغرضِ التضليلِ والاقناعِ كما يقولُ (شورت) (1981: ص168) في النصِّ الذي اِقتبسناه في القسم الأوَّل. ولا بُدَّ من التَّذكير أيضاً (بمقاربة التكييف) التي قال بها (لويس) و(هايم) حيثُ يُمكِنُ للمتكلم أن يَفترضَ مُسبَقاً أشياءَ لا يَعلَمُها المخاطَب على أَمَلِ أن يَقومَ المخاطبُ بتكييفِ السياق وتعديله لِيَضُمَّ الافتراضَ الجديد إلى معلوماته كما لو كان موجوداً ومعروفاً مُسبَقاً. لكن التفتازاني بالطبع كان يتحدث عن التعريف المعياري standard للافتراض المُسبَق حين قالَ بوجوبِ عِلمِ المخاطَب. وهو في كلِّ الأحوال سابقٌ لزمانه في هذه الأفكار.

السيِّدُ السَنَد قارَنَ بَينَ النِسبَةِ في المُرَكَّب الإخباري والمُرَكَّب التقييدي والإنشاء.

---

(2) والمثل القرآني مُخاطَبةُ قوم موسَى له ﴿وقالوا ياأيها الساحرُ أدعُ لنا ربَّك﴾ فيه افتراضٌ مُسْبَق أنَّ موسى ساحرٌ، وهو ما يرفضه موسى (ع).

أما الإنشاءُ فيستلزمُ النسبةَ الخبريةَ أو يُوجِبها لأنه يُوجِدُها كما في حالة الأفعال الكلامية وهي الاسم الغربي المعاصر لمفهوم الإنشاء(3) . فالمُرَكَّبُ التقييدي والمرَكَّبُ الإنشائي لايحتملان التصديق أو التكذيب بخلاف المُرَكَّب الإخباري. وكذلك عصام الدين الإسفراييني في شرحه (الأطول على التلخيص) يَستعمِلُ إمكانيةَ التصديق أو التكذيب مِعياراً للتمييز بينَ المُرَكَّب الإخباري وما سواه. لكن، على الرغم من ذلك، فإنَّ المركَّبَ التقييدي أقرَبُ إلى الإخبار منه إلى الإنشاء، وهذا ما أغرَى (رسل) إلى تكذيبِ جُملَةِ (ملك فرنسا أصلع) على اعتبار أنَّ المُرَكَّب التقييدي (ملك فرنسا) يُخبِرُ بوجودِ مَلِكٍ لفرنسا أو أنَّه كان خَبَرَاً قَبلَ العِلم به، كما في الشِّعار الشهير في التراث اللغوي العربي. غير أنَّ السيدَ السند والعصامَ الإسفراييني كانا يتحدثان بشأن مُرَكَّبٍ تقييدي استُعمِلَ لإنشاء المدح وهو قول القائل (زيدٌ الفاضل...). أما إذا كان الوَصفُ أو القَيدُ محايداً وغيرَ حُكمِي، فلا يَحصَل في تلك الحالةِ إنشاءٌ، كما في قولنا (الأمطارُ الموسمية...) أو (زيدٌ الرياضي...).

ومِنَ المعاصِرين يَنقُلُ مصطفى جمالُ الدين (1980: ص245) كلامَ (العراقي) في تقريراته المُسَمَّاة (بدائع الأفكار) في التمييز بينَ النِسبتَين في المُرَكَّب الإخباري (الجُملَة التامَّة) والمُرَكَّب التقييدي (الجُملَة الناقِصة)، فيقول:

> العراقيُّ يُشِيرُ إلى فَوارِقَ بَينَهما أهمُّها: أنَّ الجُملةَ التامَّة تُعَبِّرُ عن إثباتِ نِسبَةٍ بين شيئين، أما الجملةُ الناقِصَة فتُعبِّر عن النِسبَةِ الثابتة بينهما، بمعنى أنَّ المتكلم بجُملةِ (زيدٌ العالِمُ.. قائمٌ) أو (هذا.. زيدٌ العالِمُ) فهو يَتحدَّثُ عن نِسبةٍ بين العِلمِ وزيد كانت قد ثَبَتَت مِن قَبلُ، ولأنَّها ثابتةٌ ومعلومةٌ فقد جَعَلَها قَيداً للمُسنَد إليه. . . وهذا في رأيه هو معنَى القولِ المَعروف: (الأوصافُ قَبلَ العِلمِ بها أَخبارٌ، والأخبارُ بَعدَ العِلم بها أَوصافٌ). يُريدُ أنَّ الوَصفَ (عالِمٌ)، مثلاً، قَبلَ العلم بنسبته إلى مبتدأ يَقَعُ (خَبَراً) في جُملةٍ اسمية مثل (زيدٌ عالِمٌ)، لكنَّه بَعدَ العِلمِ بنسبته إليه، فإنَّ هذا الخَبَرَ يَقَعُ (نَعتاً) للمبتدأ مثل: (زيدٌ العالم مُوجودٌ). (التوكيد من تصرفي)

(3) ينظر كتابنا نظرية الفعل الكلامي.

يُلاحَظُ في الاقتباس استعمالُ مصطلحَي (إثبات النسبة) وهو معنى الخبر، و(النسبة الثابتة أو ثبوت النسبة) وهو معنى الافتراض المسبق. والمقصودُ بالأوَّلِ إيجادُ النسبة الخَبَرية، وبالثاني افتراضُ وُجُودِها، أي كَونُها موجودةً من قَبلُ، وهذا هو معنَى الافتراض المُسبَق وهو معنى قولهم الشهير «الأوصاف قَبلَ العلم بها أخبار، والأخبار بَعدَ العلم بها أوصاف».

وما دُمنا قد تناولنا الموضوعَ بشيءٍ من التفصيلِ واستعمَلنا في الأمثلةِ افتراضاتٍ مُسبَقةً وَرَدَت في أُسلوبِ النداء، فلا بَأس أن نُشيرَ باختصارٍ إلى أنَّ ابنَ الشَّجَري كان قد أبدَى بعضَ الملاحظات في أماليه مما له صلةٌ بحالة الافتراض المُسبَق الذي يَتولَّدُ من استعمال الأسماء أو الأوصاف المُعَرَّفةِ في أسلوب النداء بالذات. ويبدو من ملاحظات ابنِ الشجري أنَّه يرَى أنَّ بعضَ حالاتِ النداء هي نوع من الخبر، وهذه هي الحالاتُ التي يَرِدُ فيها الاسمُ الموصوفُ (المنادَى) لِوَحدِه دُونَ أيِّ فعلٍ كلامي آخَرَ في الجُملة. وبما أنَّ المتكلمَ في هذه الحالة يَقتصرُ على ذِكرِ الاسمِ الموصوف المنادَى لوَحدِه دون أيِّ شيء آخَرَ فإنَّ ابنَ الشجري يَعُدُّ ذلك الاسمَ الموصوف المنادى فِعلاً كلامياً تامَّاً. أي، هو في هذه الحالة لا يُعَدُّ مُجَرَدَ إشارةٍ عَرَضية لشخصٍ موصوفٍ وصِفَتِه يُفتَرَضُ وجودُهما مُسبَقاً كمُسَلَّماتٍ أو تَحصيل حاصلٍ مفروغٍ منه، ضِمنَ فعلٍ كلاميٍّ رئيس، بل الاسمُ نفسُه، في هذه الحالة، يُصبِحُ الفعلَ الرئيس وغالباً ما يكونُ للذمِّ أو المدحِ حَسبَ الاسم أو حسب الصفة المَنسُوبة إليه.

وابنُ الشجري كما يبدو يَعُدُّ أفعالَ المدح والذم نوعاً منَ الخَبَرِ (لكن المجال يضيق في هذا التفصيل). لهذا فهو يَعُدُّ الاسمَ الموصوفَ أو المُرَكَّب التقييدي في هذه الحالة خَبَراً قَصدُه حِكايةُ نسبةِ المسندِ إلى المسندِ إليه على وَجهٍ منَ الوُجُوهِ كالمدح أو الذمِّ كما في قولِهم «يا فارسَ الهيجا» أو «يا مُستَحِلَّ الحَرَام»[4]. وهو يَستثني من هذا الكلام نداءَ اسم العَلَم غيرِ الموصوف، إذ لن تكونَ في هذه الحالةِ نسبةٌ لعَدَمِ وُجودِ صفةٍ يُقصَدُ توكيدُها للموصوف كما في

(4) هذان المثالان أخذهما ابنُ الشجري من الجرجاني في دلائل الإعجاز.

قَولكَ: «يا زيدٌ». أما نداءُ الصفةِ لوَحدِها ففيهِ نِسبةٌ لأنَّ الموصوفَ مُقَدَّرٌ وإن لم يُذكَر لأنَّه المنادَى فقَولُكَ لزيدٍ «يا فُسَق» يُساوِي قَولَك «يا زيدُ الفُسَق». يقول ابن الشجري في أماليه (ج1: 254-273):

وقد أَدخلَ قومٌ النداءَ في بابِ الأمر فقالوا إذا قُلتَ: «يا رَجُل» فكأنكَ قُلتَ: «تَنَبَّه». وليس هذا القولُ بشيءٍ، لأنك إذا قُلتَ «يا زيد» لم تَقُل قد أَمَرتُه. وقال بعضُهم: النداءُ خَبَرٌ من وَجه وغيرُ خَبَرٍ من وَجه. فإذا قُلتَ: «يا فُسَق» فهذا خَبَرٌ لدخولِ التصديقِ والتكذيبِ فيه فلذلك أَوجبَ الفقهاءُ الحَدَّ على القاذِفِ بهذا اللفظ.. فإذا قُلتَ: «يا زيدُ» فليسَ بخَبَرٍ لامتناعِ التصديق والتكذيب فيه . . .

وقد وَجَدتُ للنداءِ وُجُوهاً أكثرُها لا تُخرِجُه عن كونِه نداءً. فمِن ذلك أنَّ نداءَكَ لله سبحانه في قولك: «يا الله يا رحمن يا رحيم» إلى غيرِ ذلك مِن أسمائه الحُسنَى وصفاتِه العُلَى يكونُ خُضوعاً وتضرُّعاً وتعظيماً. وقد يَقتصِرُ على ألفاظِ المدحِ للمدعو إذا كان قَصدُكَ تعظيمَه ومرادُكَ مدحَه، كقولِكَ «يا سيدَ الناس، ويا خَيرَ مطلوبٍ إليه، ويا فارسَ الهيجاء» تريد: أنت سيد الناس، وأنت خير مطلوب إليه، وأنت فارس الهيجاء. فيكونُ نداؤه بذلك داخِلاً في الخَبَر، كما يكونُ نِداؤكَ للهِ جَلَّت عظمتُه إقراراً مِنكَ بالربوبية. وبحسب ذلك يكون النداءُ ذمّاً للمنادَى وتقصيراً به وزَرياً عليه كقولك: «يا فُسَق، ويا خُبَث ويا أبخلَ الناس ويا مُستَحِلَّ الحَرام». وما أشبه هذا مما تقتصرُ عليه ولا تَذكُر معه شيئاً غيرَه كما اقتصرتَ على نداءِ الممدوح بما ناديته. فالنداءُ في هذا الوَجهِ داخلٌ في حَيِّزِ الخَبَرِ . . .»

إن هذه الأمثلة ليست أخباراً مَحضَة بل استُعمِلَت لإنشاءِ المدح أو الذم؛ استُخدِمَ فيها الافتراضُ المُسبَق لتَوكيدِ ثُبوتِ نسبةِ الصفاتِ إلى المَوصوفين كتحصيلِ حاصلٍ مفروغٍ منه. ومِنَ الأجدَر وَصفُ القَولاتِ مثل «يا زيدُ الفُسَق» بأنَّها غيرُ موفقة infelicitous عِندَ عَدَمِ مطابَقتِها للخارِج، و«ويا زيدُ الفَرَس» بأنَّها

باطلة null and void لأنّها مَبنِيَّةٌ على افتراض مُسبَق باطِلٍ وهو وجودُ شخصٍ هو زيدٌ وفَرَسٌ في آنٍ واحد. فالافتراض المُسبَق ليس خَبَراً مِنَ الناحيةِ الشكلية، فهو لا يَقصِدُ حكايةَ النسبةِ بل يعُدُّها منَ المُسَلَّمات. ويجدُرُ الذِكرُ أنَّ الافتراضَ المُسبَق استُخدِمَ في هذه الحالة كقِناعٍ لإخفاء الخَبَر المُستخدَم لإنشاء الذمِّ أو غيرِ ذلك من الأفعال. وفي كلِّ الأحوال، فدلالةُ الاسمِ على المُسَمَّى في الافتراض المُسبَق هي دلالةُ إشارةٍ وليست دلالةَ عِبارةٍ، إذا استعمَلنا المصطلحَ الأصولي. فحتَّى لو كانَ المقصودُ من «يا زيدُ الفاضلُ» هو الإخبارُ «أنَّ زيداً فاضلٌ»، فإنَّ هذا الإخبارَ قد حَصلَ عن طريقٍ غيرِ مُباشِر، كما لو لم يَكُن هو الهدفُ الرئيس من الكلام. أي، إنَّه حَصَلَ عن طريقِ الخروجِ على خلاف مقتضَى الظاهِر، كما يقولُ السكّاكي. فالظاهِرُ هو النداءُ، لكنَّ الفعلَ الحقيقيَّ أو المغزَى الفِعليَّ هو المدحُ أو الذمُّ أو الإغراءُ.. إلخ. يقولُ السكّاكي في المفتاح (ص147): «أمّا إذا قُلتَ لِمَن أَقبَلَ عليكَ يَتظلَّم ((يا مظلوم))، اِمتنعَ توجيهُ النداءِ إلى طَلَبِ الإقبالِ لحصولِهِ، وتَوَجَّهَ إلى غَيرِ حاصلٍ مثل زِيادةِ الشكوَى بمعونةِ قرينةِ الحال، وتَوَلَّدَ منه الإغراء. . .».

الفصل الثامن

إخفاقُ الافتراضِ المُسبَق

بَينَ الجاحِظِ والقَرَافي وبَينَ (رَسِل) و(ستروسِن)

التاريخ يُعيدُ نَفسَه History repeats itself. هذه العبارةُ الشهيرة موجودةٌ في خَلفيَّةِ كُلِّ مؤلفاتي في مَجالِ اللسانيات ضِمنَ مشروعِ (التجديد والتأصيل). فالتجديدُ هو التأصيلُ، والتأصيل هو التجديد: ما هو جديدٌ بالنسبةِ لنا كانَ موجوداً في الأصلِ عِندَنا فغَابَ عنَّا، أو بالأحرَى نَحنُ غِبنَا عَنهُ، فلا جديدَ تحتَ الشمسِ. إنها الأفكارُ نُفسُها بِلباسٍ مختلفٍ، أو كما يقولُ المَثَلُ الإنغليزي (الخَمرةُ القديمةُ نفسها في زُجاجاتٍ جديدة) The same old wine in new bottles.

ما أوَدُّ قولَه هو أنَّ المناقشاتِ الفلسفية والمنطقية التي حَصَلَت في القرن العشرين بين (رسل) من جهة، و(فريغه) و(ستروسن) من جهة أُخرَى هي بضاعتُنا القديمةُ رُدَّت إلَينا. فموقفُ (فريغه) و(ستروسن) هو انعكاسٌ لموقفِ الجاحظ ومَن تَبِعَهُ مِنَ المعتزلة مِمَن قالوا بالمنطق الثُّلاثيِّ القِيَمِ، حيثُ تُوجَدُ الواسطةُ بَينَ الصِّدق والكذب، وهي حالةُ اللاصِدق واللاكذب الخالية من قِيمَةِ الصِّدُق truth-valueless، وذلك حينَ يَنعدِمُ المَرجِعُ المُحالُ عليه في الجُملة. أما مَوقِفُ (رسل) فهو صَدًى لموقفِ الجُمهور من مُخالِفِي الجاحِظِ، ومنهم القَرَافي، الذين ذَهَبوا إلى أنَّ الجُملةَ التي تَفتَقرُ إلى وُجودِ المَرجِعِ المُحالِ عليه، يَصدُقُ اِنتفاؤها

لأنَّها «سالبةٌ لانتفاءِ الموضوع» كما يقولون في المنطق العربي؛ وذلك حَسبَ المثالِ (7) الذي أوردناه من (رسل) ونعيده هنا للتذكير:

(7) مَلِكُ فرنسا ليس أَصلَع، لأنَّه لا يُوجَدُ مَلِكٌ لفرنسا.

أما الجُملةُ المُوجَبةُ ذاتُ الموضوعِ المُنتَفي فهي، كما يقولُ المناطقة المُخالِفون للجاحظ جُملةٌ كاذبةٌ لأنَّها تتضمَّنُ خَبَراً يُفيدُ وُجودَ موضوعٍ هو غيرُ موجودٍ في الواقع. وهذا هو ما أَعاد اكتشافَه (رسل) بَعدَ المناطِقة العربِ بقرون عديدة. والمسألةُ، كما ذكرنا سابقاً، تتعلّقُ بحَيِّزِ النَّفي والفَرق بينَ (النَّفي الخارجي) ذي الحَيِّز الواسعِ و(النفي الداخلي) ذي الحَيِّزِ الضَّيِّق. وكما لاحظنا سابقا، قالَ (رسل) بالنفي الخارجي الواسع الحَيِّز كما في الجملة (7)، وذلك بِخِلافِ النفي الضيِّقِ الحَيِّز الذي قالَ به (ستروسن)، ذلك الذي يُؤدِّي إلى نَفي المَحمولِ فقط مَعَ بَقاءِ الموضوع، ومِن ثَمَّ الإقرار بالافتراض المُسبَق المُرتَبِط به. قَبلَ أن نَستشهِدَ بالقرافي والمناطقةِ السابقين، نُورِدُ نَصًّا واضِحاً وبسيطاً من أَحَدِ المُعاصرين، وهو الشيخ محمد رضا المظفر. وهو بالتأكيد يُلَخِّصُ وينقلُ كلامَ الأقدَمِين بأسلوبٍ واضحٍ. يقول (المنطق ج2: 137):

إنَّ [القضية] الحَملِيةَ المُوجَبةَ هي ما أفادت ثُبوتَ شيءٍ لشيءٍ. ولا شكَّ إنَّ ثبوتَ شيءٍ لشيء فرعٌ لِثبوتِ المُثبَتِ لَهُ؛ أي إنَّ الموضوعَ في الحَمليةِ الموجَبةِ يَجِبُ أن يُفرَضَ مَوجُوداً قَبلَ فَرضِ ثُبوتِ المحمول له، إذ لولا أن يكونَ موجوداً لما أمكنَ أن يُثبَتَ له شيءٌ، كما يقولون في المَثَل: «العَرشُ ثمَّ النَّقش». فلا يُمكِنُ أن يَكُونَ «سعيدٌ» في مِثلِ «سعيدٌ قائمٌ» غَيرَ موجودٍ، ومع ذلك يُثبَتُ له القيام. وعلَى العكسِ من ذلك، السالِبَةُ فإنَّها لا تستدعي وُجودَ موضوعِها، لأنَّ المعدومَ يَقبَلُ أن يُسلَبَ

عنه كُلُّ شيءٍ. ولِذا قالوا: «تَصدُقُ السالبةُ بانتفاءِ الموضوع». فيَصدُقُ نحو: «أبو عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم يَنَم ولم يَتَكَلَّم... وهكذا»، لأنّه لم يُوجَد، فلَم تَثبُت له كُلُّ هذه الأشياء قَطعاً، فيُقال لمثلِ هذه السالبةِ «سالِبةٌ بانتفاءِ الموضوع». والمقصودُ من هذا البيان أنَّ الموجَبةَ لا بُدَّ مِن فَرضِ وجودِ موضوعِها في صِدقِها وإلّا كانت كاذِبة. ولكنَّ وُجودَ موضوعِها تارةً يَكُونُ في الذهنِ فقط، فتُسمَّى «ذهنية» مثل: «كلُّ اجتماع النقيضين مُغايرٌ لاجتماعِ المِثلَين»؛ «كلُّ جَبَلِ ياقوتٍ ممكنُ الوجود». فإنَّ مفهومَ اجتماعِ النقيضَين وجَبَلِ الياقوت غيرُ مَوجودَين في الخارِج، ولكنَّ الحُكمَ ثابِتٌ لهُما في الذهن.

لا أظن القارئَ به حاجةٌ لمزيدٍ من التوضيح، فهذا الكلامُ لا يختلفُ في شيءٍ عمَّا قُلناه من أنَّ الجملةَ الموجبةَ حين يكُونُ موضوعُها غيرَ موجودٍ تكُونُ كاذبةً كما في جملة (رسل) الشهيرة (5)، وذلك بخلافِ الجملةِ السالبةِ حينَ يكونُ موضوعُها معدوماً، فهي تكونُ صادقةً لأنّها «سالِبةٌ لانتفاءِ الموضوع». فالجملة (7) التي احتجَّ بها (رسل) هي سالِبةٌ لانتفاء الموضوع.

والآن نَستكمِلُ صورةَ المنطقِ المعياري الثُّنائيِّ القِيَم كما وَرَدَت عند المناطقةِ في التراث العربي والإسلامي الذين نَقَلَ عنهُم الشيخُ المظفر، وهم كُثر. ابن سينا، مثلاً، يُميِّزُ بينَ القضيةِ السالبة البسيطة والموجبة المَعدُولَة وفقاً للصنف الذي ينتمي إليه المحمول. فالقضية تكُونُ بسيطةً إذا كانَ محمولُها مُحَصَّلاً. والاسمُ المُحَصَّلُ هو الاسمُ الذي يتألَّفُ من لفظةٍ واحدةٍ مثل: عادِل، عالِم، جاهِل. والقضيةُ تكونُ معدولةً إذا كان محمولُها غيرَ مُحَصَّلٍ، وهو الاسمُ المَسبُوق بالسَّلبِ مثل: لا عادل، غير عالم، لا جاهل. يقول ابنُ سينا (العبارة: ص82):

إنَّ السالِبةَ البسيطة أَعمُّ من الموجَبة المعدولية، في أنَّها تَصدُق على المَعدومِ من حيثُ هو معدوم، ولا تَصدُقُ الموجبةُ المعدولية على ذلك. فإنه يَصدُق أن يُقالَ: «إنَّ العنقاءَ ليس هُوَ بصيراً»، ولا يَصدُق أن يُقالَ: «إنَّ العنقاءَ يُوجَدُ غَيرَ بصيرٍ». هذا على أنَّ العنقاءَ اسمٌ يَدُلُّ على معنًى في الوَهم، ولا وجودَ له في الأعيان.

وقبلها في (العبارة ص79) يقول:

إنَّ حقيقةَ الإيجاب هو الحُكمُ بوجودِ المحمولِ للموضوع، ومستحيلٌ أن يُحكَمَ على غير الموجود بأنَّ شيئاً موجوداً له، فُكلُّ موضوعٍ للإيجاب فهو موجود إمَّا في الأعيان وإمَّا في الذهن. فإنَّه إذا قالَ قائلٌ: «إنَّ كُلَّ ذي عشرين قاعدة كذا، فإنَّه يعني بذلك أنَّ كُلَّ ذي عشرين قاعدة يوجَد كيف كان، فهو كذا؛ ليس معنًى ذلك أنَّ كُلَّ ذي عشرين قاعدة من المَعدُومِ يوجَدُ له في حال عَدَمِه أنَّه كذا. فإنَّه إذا كانَ مَعدوماً فصفاتُه مَعدُومَة؛ إذ ليس يَجُوز أن يكونَ معدوماً وصفاتُه موجودة. وإذا كان معدوماً فكيف يُحكَمُ بأنَّه يوجد إلَّا عندَ قومٍ يهوشون انفسهم فيجوِّزون أن يكونَ للمعدومِ صفاتٌ حاصِلة ولا تكون موجودةً ويكونُ الحاصلُ عندَهم غيرَ الموجود... فأمَّا الأشياء التي لا وجودَ لها بوَجهٍ، فإنَّ الإثباتَ الذي رُبَّما استُعمِلَ عليها حينَ يُرَى أنَّ الذهنَ يَحكُمُ عليها بأنها كذا، معناه أنَّها لو كانت موجودةً وجودَها في الذهن لكانَ كذا؛ وهذا كما يقال إنَّ الخلاءَ أبعاد.

المهمُّ في كلامِ ابن سينا هو أنَّه يُشيرُ إلى الوجودِ الذِّهني. فالوجود إمَّا يكونُ في الأعيان أيِ في الواقع العَيني أو يكونُ في الأذهان. والوجودُ الذهني يَشمَلُ حتَّى الأشياءَ المعدومةَ التي لا وجودَ لها في الواقع العيني كالمُتناقِضات والكواذب، إذ لا يوجدُ في الواقع شكلٌ له عشرون قاعدة ولا يوجدُ عَنقاءُ بل هذه مُرَكَّباتٌ ذهنية. وهذه الفكرةُ أعادَ إحياءَها (فريغه) تحتَ اسم (المعاني الذهنية) التي تشملُ حتَّى المتناقضات مثل المُربَّع الدائري مما رَفَضَه (رسل).

وكلامُ ابن سينا أَخَذَه من (أبي نصر الفارابي) في (شرح العبارة) وقد رَدَّدَه من بَعدِه المناطقةُ العرب والمسلمون كالقزويني في الرسالة الشمسية وشراحها مثل سعد الدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني وعبد الحكيم السيالكوتي وعشرات غيرهم من المناطقة. والأمرُ نفسُه يَصدُقُ على (شروح المطالع)، و(شروح السُلَّم) وكُلُّها كُتبٌ في المنطق.

الآن إذا جِئنَا إلى شهاب الدين القرافي (ت 684هـ) لوَجَدناه يناقشُ ويلخِّص رأيَ جمهورِ المناطِقة ورأيَ الجاحظ والمعتزلة بشأنِ طبيعة الصدقِ والكذب في الخَبَر وهو، كما يبدو، يَنحازُ إلى رأي الجمهور المعياري الذي يقول بانعدامِ الواسطة بينَ الكذب والصدق. لنَستمِع إليه (معجم الفروق ج1: ص25):

(تنبيه) قَولُنا في حَدِّ الخَبَر إنَّه المُحتمِلُ للتصديق والتكذيب إنما يَصِحُّ على مذهبِ الجمهور الذين لا يشترطون في حقيقة الكذب القَصدَ إليه بل يكتفون بعدم مطابقته للمُخبَرِ عنه في نَفسِ الأمر. وقال الجاحظُ وغيرُه: يُشترَط في حقيقةِ الكذبِ القَصدُ إليه وعدمُ المطابقة. فعلَى رأيِ هؤلاء يَنقسِمُ الخبرُ إلى صدقٍ وهوالمُطابِق، وكذبٍ وهو غيرُ المُطابِق الذي قُصِدَ إلى عَدَمِ مطابقته، وإلى ما ليس بصدقٍ ولا كذبٍ، وهو غَيرُ المُطابِق الذي لم يُقصَد إلى عدم مطابقته .فهذا القِسمُ الثالثُ لا يكونُ عندَهم صِدقاً ولا كذباً ولا يحتملهما مع إنَّه خَبَر. فيصيرُ الحَدُّ غيرَ جامعٍ عندَهم فيكون فاسداً. لنا: قولُه عليه الصلاة والسلام ((كفَى بالمرءِ كذباً أن يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِع)) فجَعَلَه، إذا حَدَّثَ بكُلِّ ما سَمِعَه، كاذباً لأنَّه فيه غَيرُ مطابقٍ في الغالب وإن كانَ لم يَعرفه حتَّى يقصِدَ إليه. فدَلَّ ذلك على عَدَم اعتبارِ القَصد في الكذب، وقولُه عليه الصلاة والسلام ((مَن كَذَبَ عليّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مَقعَدَه مِنَ النار)) مَفهُومُه[1] إنَّ مَن كَذَبَ غَيرَ مُتعمِّدٍ لا يَستحِقُّ

---

(1) يقصد بالمفهوم هنا (مفهومُ المُخَالفة) ويعني انتفاء الحكم عند انتفاء القيد، وهو موضوعٌ مُهِمٌّ في أصول الفقه. وقد بَيَّنتُ في كتابي (نظرية التلويح الحواري) أنَّ (مفهومَ المخالفة) هو الأب الشرعيُّ للتلويح الحواريّ المُعَمَّم generalized conversational implicature في الفعليات الحديثة، للتفصيل ينظر كتابنا.

النار. فدلَّ ذلك على تصوُّرِ حقيقةِ الكذبِ من غير قَصدٍ إليه وهو المطلوب.

ثمَّ يَذكُرُ القرافي احتجاجَ أتباعِ الجاحظِ بقوله تعالى: ﴿أَفتَرَى على الله كذباً أم بِهِ جِنَّة﴾ للرَدِّ على دُعاةِ المَنطِق الثنائيِّ القِيَم، فيَرُدُّ على احتجاجهم (الفروق ج1: ص26):

> اِحتجُّوا بقوله تعالَى ((أَفتَرَى على الله كذباً أَم به جِنَّة)) فقسَّمَ الكُفَّارُ قولَه عليه الصلاة والسلام إلى الكذب وإلى الجنون الذي لا يُتَصَوَّرُ معه القَصدُ مع اعتقادِهم عَدَمَ المطابقة في القِسمَين، فدّلَّ ذلك على أنَّه لا يُسمَّى كذباً إلَّا إذا قَصَدَ لِعَدَمِ مطابقته. والجوابُ: لا نُسلِّمُ أنَّهم قَسَّموا قوله عليه الصلاة والسلام إلى مُطلَقِ الكذب والجنون، بل إلى الافتراء وهو أَخَصُّ مِنَ الكذب. فإنَّ الكذبَ قد يكونُ مُختَرَعَاً من جهة الكاذِب لم يَسمعه مِن غَيره، فهذا هو الافتراء. وما تَبعَ فيه غيرَه لا يُقالُ له افتراء. فَهُم قسَّموا الكذبَ إلى نوعَيه المُفتَرَى وغيرِه، لا إنَّهم قَسَّموا الكلامَ إلى الكذبِ وغيرِه، فلا يَحصَلُ مقصودُ الخَصم.

وابنُ الشَّاطّ في حاشيته المُسمَّاة (إدرارُ الشروق على أنواءِ الفُرُوق)، يُعلّقُ على كلام القرافي تعليقاً يَدُلُّ على حَذَقٍ وعُمقِ التفكير. فهو لا يُسَلِّمُ برأي القرافي بصورةٍ مُطلَقة وإنما على تَقديرِ أَنَّ المقصودَ في المسألةِ هو القَطعُ لا الظَّنُ. وهو يُميِّزُ تمييزاً دقيقاً بين مفهومَي التصديق والتكذيب من ناحية، ومفهومَي الصِّدق والكذب من ناحيةٍ أخرى. لكنَّ المجالَ يَضيقُ بهذه المناقشة العميقة.

والقرافي يَعقدُ فَصلاً في فُرُوقه يتناولُ فيه مسائلَ منطقيةً عميقة تَتعلَّقُ بالخَبَر، منها مسألةٌ تَهمُّنا جداً لأنها تتعلَّق بالجِدال المنطقي بشأنِ إخفاقِ

الافتراض المُسبَق. الشيءُ المُهِمُّ في هذه المناقشة أنّها تُوَسِّعُ مصاديقَ المَنطقِ الثلاثيِّ الذي إبتدعَهُ الجاحظ. فالجاحظُ أعطى أمثلةً على حالةِ اللاصِدق واللاكذب بالأشخاص الذين يَتكلَّمون مِن دُونِ قَصدِ الكَذِبِ أو الصِّدق. أما مناقشةُ القرافي المُهِمَّةُ فقد اِنصَبَّت على الحالةِ التي يكُون فيها مَرجعُ الموضوع مَعدُوماً، وهي من أهمِّ حالاتِ القِيمة الثالثةِ، أي حالة اللاصدق واللاكذب التي تَهمُّنا في مبحثِ الإخفاقِ الذي يُصيبُ الافتراضَ المُسبَق. التأريخُ يُعِيدُ نفسَه. لِنَستَمِع إلى القرافي يُفَصِّل في المسألةِ المذكورة (الفروق ج 1: ص53):

المسألةُ الأُولَى: إذا قالَ (كُلُّ ما قُلتُه في هذا البيت كذب)، ولم يَقُل شيئاً في ذلك البيت. قِيلِ هذا القولُ يَلزَمُ منه أَمران مُحالان عَقلاً. أحدُهُما اِرتفاعُ الصِدقِ والكذبِ عن الخَبَر، وهُما خصيصةٌ مِن خصائصه، وارتفاعُ خصيصةِ الشيء عنه مَعَ بَقائه مُحَال. بيانُه أنَّ هذا الخَبَرَ لا يَكونُ صِدقاً لأنَّ الصدقَ هو الخَبَرُ المُطابِق، والمطابَقةُ أَمرٌ نِسبيٌّ لا يَكونُ إلّا بَينَ شيئَين ولم يَتقدَّم له في هذا البيتِ خَبَرٌ [قولٌ] آخَرُ حتَّى تَقعُ المطابقةُ بينَه وبينَ هذا الخَبَرِ فلا يكونُ صِدقاً. وأمَّا أنَّه ليس بكذبٍ فلِأنَّ الكذبَ هو عَدَمُ المطابقةِ بينَ الخَبَرِ والمُخبَرِ عنه، وعَدَمُ المطابقةِ بينَ الشيئين فرعُ تَقَرُّرِهما ولم يَتَقدَّم في هذا البيتِ خَبَرٌ [قولٌ] صِدقٌ حتَّى يكونَ الإخبارُ عَنهُ بأنَّه كذبٌ كذباً؛ فلا يَكونُ هذا الخَبَرُ صِدقاً ولا كذباً، وهو مُحَالٌ، لأنَّه خَبَرٌ والخَبَرُ لا بُدَّ أن يكونَ صِدقاً أو كذباً. والمُحَالُ الثاني أنَّه يَلزَمُ من هذا الخَبَرِ اِرتفاعُ النقيضَين وارتفاعُهما مُحالٌ عَقلاً لأنه خَبَرٌ، والخَبَرُ لا بُدَّ أن يكُونَ صِدقاً أو كذباً. بيانُه أنَّ الصدقَ عِبارَةٌ عن المُطابقةِ، والكذبُ عِبارَةٌ عن عَدَمِ المُطابقة، والمطابقةُ وعَدَمُها نَقيضان؛ وقد تَقدَّمَ أنَّ هذا الخَبَرَ ليس بصِدقٍ ولا كذبٍ فيكُون النقيضان قد ارتَفَعَا عنه، وهو مُحال. وهذا الإشكالُ مِنَ الأسئلةِ الصَّعبةِ الدقيقةِ التي يحتاجُ الجوابُ عنها إلى فِكرٍ دقيقٍ ونَظَرٍ عويص. (التوكيد والإضافات لي)

كانَ اللهُ في عَونِ المُفكرين العرب من أمثال الجاحظ والقرافي. فلو كنتُ مُعاصِراً لَهُم لقُلتُ لهم إنَّهم كانوا يُضيعُون وَقتَهم في بحثِ مسائلَ افتراضية لا طائلَ منها. أمَّا الآنَ وقد اِطَّلعتُ على مناقشاتِ (رسل) و(ستروسن)، فإنِّي لأَفخَرُ بأولئك المفكرين العرب وبسَبقهم في هذه المسائلِ المُهمَّةِ في تَحديدِ طبيعةِ الافتراض المُسبَق[2].

لغايةِ الآن القرافي يَعرِضُ المسألةَ كما كانَت تُناقَشُ في مَجالِسِ النَّظَرِ، ولم يُبدِ رَأيَه في الموضوع. لكن يبدو من عَرضِه للمسألةِ أنَّه أَرِسطِيُّ الهوَى بامتياز. فهو يَستعمِلُ مصطلحاتِ المنطقِ الصُّوري الثنائيِّ القِيَم مثل اِستحالة اِرتفاع النقيضَين أو الواسِطة بَينَ الصدق والكذب. والآن إذا استَعضنا عن العبارة الاسمية (كلُّ ما قُلتُه في هذا البيت) بالعبارة الاسمية (مَلِكُ فرنسا الحالي)، وإذا استَعضنا عن الخَبَر أو المُسند (كَذِبٌ) بالخَبَر أو المُسند (أصلَع)، لَحَصَلنا على عَرضٍ مُعَمَّقٍ للمشكلة الفلسفية والمنطقية نفسها التي كانت مَحَلَّ نزاعٍ بينَ (رسل) و(ستروسن). فالمَرجِعُ الذي يُحِيلُ عليه الموضوعُ أو المُسنَدُ إليه مَعدُومٌ أي هو مجموعة فارغة empty set في كِلتا الجُملتين: جُملة القرافي المَغمُورَة التي لم يَسمَع بها أَحَدٌ، وجُملة (رسل) المشهورة والمُكَرَّرة في كُتُبِ المنطق واللسانيات الحديثة. ففي جُملةِ القرافي، افتَرَضَ القرافيُّ نفسه أنَّ الناطِقَ بالجُملة لَم يَسبِق له أن قالَ شيئاً في ذلك البيتِ،

---

(2) وهذا يؤكِّدُ ما ذهبتُ إليه في المقدِّمة من أنَّ الثقافةَ مَسعىً بَشَريٌّ مُشترك يَتميَّزُ بالتكامُلية والتراكُمية والتفاعُلية والتآزُر synergy وفيه أخذٌ وعطاءٌ بينَ الثقافات، وهو أيضاً يؤكِدُ ما ذَهَبَ إليه (سبيربر) و(ولسن) في مقدمتهما لترجمتي لكتابهما (نظرية الصلة أو المناسَبة) حيثُ بيَّنَا بوضوحٍ «كَمْ نَحنُ جميعاً في وَضْعٍ يجعلُنا نتعلَّم بعضنا من بعض...». الحقيقةُ هي أنَّه لولا اِطِّلَاعي على النظريات اللسانِّية الغربية الحديثة لما تَنَبَّهتُ إلى مُنْجزاتِ عُلماءِ السَلَف السابقةِ لهذه النظريات. ففي هذه الحالة أفادَنا التجديدُ في عمليةِ التأصيل. وهذه الحالةُ تُقابِلُ الحالةَ التي تحدَّثَ عنها (جابر عصفور) حينَ انتقدَ (كمال أبا ديب) لما وَصَفَه بأنَّه محاوَلتُه لاستغلال تراث الجرجاني «ليُثْبِت صحةَ مشروعِه البنيوي وليس لتأسيسِ شرعيةِ الماضي». لكنّي لا أرى في ذلك ضيراً. فالثقافةُ كما بيَّنتُ تفاعُلية تتحرَّك في الاتجاهين: تأسيسُ شرعية الماضي باستخدام الحاضر كما أفعل أنا في كتبي، وكذلك تأسيسُ شرعيةِ الحاضرِ باستخدام الماضي. ما أَوَدُّ أنْ أقولَه هو إنَّ العمليةَ ليست أحادِيَّة الاتجاه بل ثنائية فيها أخذٌ وعطاء.

لذلك فإنَّ المَرجعَ المُحالَ عليه بعبارةِ (كُلُّ ما قُلتُه في هذا البيتِ) مَعدُومٌ ولا وُجودَ له في الواقع شأنُه شأن المَرجع المُحال عليه بعبارة (مَلِكُ فرنسا الحالي) في سياقٍ يَعلَمُ فيه الجميعُ بأنَّ فرنسا جُمهورية وليس فيها مَلِكٌ يحكمها، أو شأنه شأن المرجع المحال عليه بعبارة (أوستن) (أبناء جون كلّهم) في سياق نعلم فيع أن ليس عند (جون) أبناء، (أوستن 1962: 50)، كما ذكرنا سابقاً. والآن ما هو الجوابُ عن هذه المَسألةِ العَويصةِ التي بَسَطَها القرافي للبحث؟ وهل إجاباتُ المناطقةِ العربِ عنها أيضاً تُشبِهُ الإجابات التي خَرَجَ بها فلاسفةُ القَرنِ العشرين؟ لِنَستمِع إلى القرافي يَعرِضُ لنا جوابَه عن المسألةِ مع ذِكرِ الأسباب المسوِّغَة لجوابه. يقول في (الفروق ج 1: ص54):

> والجوابُ: إنّا نَختارُ أنَّ هذا الخَبَرَ كذبٌ. وتقريرُهُ أنَّ الكذبَ هو القولُ الذي ليس بمُطابِقٍ، وعَدَمُ المُطابَقةِ يَصدُقُ بطَريقَين: أحدُهما أن يُوجَدَ في نَفسِ الأمرِ المُخبرُ عنه على خِلافِ ما في الخَبَر كَمَن قالَ: (زيدٌ قائم) وهو ليس بِقائم. فهذا كذبٌ لأنَّه قَولٌ غيرُ مُطابِق. وثانيهما أن لا يوجَدَ في نفسِ الأمرِ شيءُ البتّة فيَصدُقُ أيضاً عَدَمُ المطابقة لعَدَمِ ما يُطابِقُه الخَبَر لا لِمُخالفتِهِ لما وُجِد، كما أنَّ اللهَ تعالَى لو خَلَقَ زيداً وَحدَه في العالَم، صَدَقَ عليه أنَّه لم يوافِقْ أَحَداً في معتقَدِه وأنَّه لم يُخالف أَحَداً في معتقَدِه. فإنَّ الموافقةَ والمخالفةَ لِلغَيرِ فَرعُ وُجُودِ ذلك الغَيرِ، فإذا لم يُوجَد ذلك الغَيرُ، انتفت الموافَقةُ له والمخالَفةُ كذلك. نقولُ ههنا: لمَّا لَم يُوجَد خَبَرٌ آخَرُ في هذا البيت، صَدَقَ على هذا الخَبَر، وهو قولُه (كلُّ ما قُلتُه في هذا البيتِ كذبٌ) أنّه غيرُ مطابقٍ لانتفاءِ ما تَقَعُ المطابقةُ مَعَهُ، فهو كذبٌ جَزماً. وكذلك ينبغي لكَ أن تَفهَمَ مِن قَولِنا أنَّ الكذبَ هو القولُ الذي ليس بمُطابِقٍ، هذا المَعنَى العامَّ الذي يَصدُقُ بطريقتين وُجِدَ شيءٌ يُخالِفُه الخَبَرُ أو لم يُوجَد شيءٌ البتّة. غيرَ أنَّ غالِبَ الاستعمالِ هو القِسمُ الأوَّلُ والمَذهبُ المشهورُ أنَّه لا واسِطةَ بَينَ الصِدقِ والكذبِ بناءً على هذا المعنَى العام. (التوكيد لي)

يَتَّضحُ من النصِّ المتقدِّم أنَّ القرافي يُؤيِّدُ موقفَ (رسل) بقولِه إنَّ هذا الخَبَر كاذب، بل الأصح أن نقول إنَّ (رسل) هو الذي يؤيد موقف القرافي. وهو

يَتحدَّثُ عن نوعَين من عَدَمِ المُطابَقة أو الانتفاء، الأوَّلُ حِينَ يكونُ المُسندُ غَيرَ موجودٍ في المُسندِ إليه في الخارِج على وَجهِ الحقيقةِ فتكون النِسبَةُ أو الإسنادُ كاذِباً كقولِنا (زيدٌ قائمٌ) وهو ليس بقائمٍ في الحقيقة. أمَّا الثاني فهو ما يَحصَلُ في حالةِ القضيةِ السالِبَةِ بانتفاءِ المَوضُوع، حيثُ يَحصَلُ الانتفاءُ لانعدامِ الموضوع المُسنَدِ إليه، أو بتعبيرٍ أدقّ، لانعدامِ المَرجِعِ المُحالِ عليه بالموضوع أو المُسنَدِ إليه، وقد تَقدَّمَ تفصيلُ ذلك آنفاً. وعَدَمُ المطابقةِ في الحالةِ الأُولَى يكونُ بالفِعل وهو في الحالة الثانية بالقوة[3].

ولِنَستَمِع الآن إلى أحدِ شُرَّاح القرافي مِنَ المتأخرِّين، وهوالشيخ محمد علي بن الحسين المالكي (ت 1367هـ) وهو يُعلِّق في حاشيته المُسَمَّاة (تهذيب الفُرُوق والقواعد السنية) على كلامِ القرافي وشارِحه ابن الشاط، فيقول (ج1، ص51-52):

> (المسألةُ الأُولَى) قد قَدَّمنا أَنَّ الصِّدقَ مطابقةُ النِّسبَةِ الكلامية للنسبةِ الخَارِجية، والكذبَ عَدَمُها. وقد وَقَعَ الخِلافُ في المُرادِ بعَدَمِها. فَذَهَبَ الأصلُ إلى أنَّ المُرادَ عَدَمُ المطابقةِ بالفِعل بأن يُوجَدَ في نَفسِ الأمرِ المُخبَر عنه على خِلافِ ما في الخَبَرِ كَمَن قالَ: (زيدٌ قائمٌ) وهو ليس بقائم، أو بالقوة بأن لا يوجد في نَفسِ الأمرِ شيءٌ البتَّة فيَصدُق أيضاً عَدَمُ المطابقة لكن لا لمُخالفتِه لما وُجِدَ كما في الأول، بل لِعَدَمِ ما يطابِقُه الخَبَرُ نَظَراً إلى أنَّ السالِبَة تَصدُقُ مع عَدَمِ وُجُودِ الموضوعِ، فافهم. وذَهَبَ الفخرُ الرازي وغيرُه إلى أنَّ المُرادَ عَدَمُ المطابقةِ بالفِعل. قال ابنُ الشاط وهذا هو الأَصَحُّ. وثَمَرَةُ الخِلافِ أنَّ مَن قالَ... وكذلك إذا قالَ: (كلُّ ما قُلتُه في هذا البيت كذب) ولَم يَقُل شيئاً في ذلك البيتِ قَبلَ هذا القَول،

(3) المصطلحان (بالفِعْل) **really** و(بالقوة) **potentially** يُستعمَلان في الفلسفة الإسلامية بالمعنى الأرسطي. فمثلاً نَواةُ التَّمْرِ هي نَواةٌ بالفعل (أيْ الواقع) ونَخلةٌ بالقوة (أيْ بالقُدرة الكامِنة فيها).

> يكونُ كلامُهُ هذا كذباً على الأوّل، ولا صِدقاً ولا كذبا على الثاني. فَعَلى الثاني تَثبتُ الواسِطةُ ويكونُ في الأخبار ما ليس بِصِدقٍ ولا كذب. ويَبطلُ حينئذٍ حَدُّ الخَبَرِ أو رَسمُه بما مَرَّ من أنه القولُ الذي يَلزَمُه الصدقُ أو الكذبُ لأنه غيرُ جامعٍ لعَدَمِ شمولِه الواسِطة. (التوكيد لي)

وبعد هذا، ألَا يحقُّ لنا أن نتساءلَ فيما إذا كان (فريغه) و(ستروسن) و(رسل) قد اطلعوا على كلام أتباع الجاحظ من المعتزلة الذي نقله القرافي وشراحه؟ المُهِمُّ في هذا الكلام أنَّ المعتزلة وابنَ الشاطّ والمالكي، بخِلافِ القرافي، يَسمَحون بوُجودِ قيمة الصِّدقِ الثالثة، أي حالة اللاصدق واللاكذب، وهي ما يُعَبِّرون عنها بإثباتِ (الواسِطة)، أي الواسِطة بَينَ الصِّدق والكذب. وبَعدَ ذلك يَذهبُ القرافي وشارِحاه ابنُ الشاط والمالكي إلى تفاصيل وتحليلات منطقية في مُنتَهى الدِّقة مما قد يَندُرُ أن تَجِدَ لها مَثيلاً حتّى في كُتُبِ المنطق الحديثة في الغرب. وذلك مما لا نُريدُ أن نُثقِلَ به علَى القارئ، وعلى مَن أرادَ الاستزادة الرجوع إلى فُرُوقِ القرافي وشروحِه، ونذكر أخيراً مقارنة مذهبي الجاحظ والجمهور التي يُلخِّصُها المالكي حيثُ يقول (ص53):

> وما تقدَّم مِنَ الاكتفاءِ في حقيقةِ الكذب بعدمِ المطابقة للمُخبَرِ عنه على كلا القولَين وإن لم يقصد إلى عدم مطابقته هو مذهبُ الجمهور. وذهب الجاحظُ وغيرُه إلى أنَّ حقيقةَ الكذبِ يُشترَطُ فيها القصدُ إليه وعَدَمُ المطابقة. فالخَبَرُ على رَأي هؤلاء ثلاثةُ أقسام: صدقٌ وهو المطابَقة، وكذبٌ وهو غَيرُ المطابَقة الذي قُصِدَ إلى عَدَم مطابقتِهِ، وواسطةٌ بينَهما وهو غَيرُ المُطابِق الذي لم يُقصَد إلى عَدَمِ مُطابَقَتِهِ. وهذا القِسمُ لا يَلزَمُه عِندَهم صِدقٌ ولاكذبٌ، فلا يَشمَلُه تعريفُ الخَبَر السابق.

إنَّ اهتمامَ الجاحظِ المعتزلي بمفهومَي القَصد بوصفِهِ معياراً في تَحديدِ الصدقِ والكذبِ هو نتيجةٌ طبيعية لاهتمامِ المعتزلةِ بهذا المفهوم الأساسي في فِكرِهم، ولقد نَبَّهتُ الباحثين إلى الاهتمام بفِكرَةِ القَصدِ عِندَ المعتزلة. فالفعلياتُ

المعاصِرة تكادُ تكونُ كُلُّها مبنيةً على مفهوم قَصدِ المتكلم واستدلالِ المُستمِع على ذلك القَصد. وأمَّا تصنيفُ الجاحِظ للأخبار بموجب اعتقادِ المتكلمِ فسنتناولُه في قسمٍ منفصل.

قبل أن أختم هذا القسم لا بدَّ من التنويه إلى أنَّ الموضوع به حاجة إلى الاستقصاء التاريخي لغرض التأصيل ضمن الثقافة العربية نفسها. فالقرافي العبقري كان تلميذاً لشيخيه عزالدين بن عبد السلام، وابن الحاجب، ولا نعلم كم من أفكاره التي ذكرتها في مؤلفاتي يعود إلى شيخيه. ثم إنَّ الجاحظ عَرَف المنطقَ الثلاثي لكن بصورة ضيقة تتعلق بالإرادة فقط، ولم يَعرِف الحالة التي ينعدمُ فيها الموضوع المُحال عليه. وهذه الحالة ربما كانت من اكتشاف المعتزلة الذين جاءوا من بعده.

والآن نختمُ بمقارنة بين المذهبين المنطقيَّن الثُّنائيّ القِيَم والثُّلاثيّ القِيَم عند الغربيين والعرب كما في الجدول في الشكل (3) والجُمَل (4-7) في أدناه:

(4) (أ) مَلِكُ فرنسا أصلع.

(ب) مَلِكُ فرنسا ليس أصلع. (نَفيُ الحيِّز الضيِّق)

>> يوجد مَلِكٌ لفرنسا

(5) مَلكُ فرنسا ليس أصلع لأنه لا يُوجَدُ مَلِكٌ لفرنسا. (نَفيُ الحيِّز الواسع) (النفي المتالغوي) (صادق لانتفاء الموضوع)

(6) (أ) كلُّ ما قُلتُه في هذا البيت كَذِبٌ.

(ب) كُلُّ ما قُلتُه في هذا البيت ليس كَذِباً. (نَفيُ الحيِّز الضيق)

>> ثمة أشياء قالَها المتكلِّمُ في هذا البيت

(7) كُلُّ ما قُلتُه في هذا البيتِ ليس كذباً لأنّي لم أَقُل شيئاً في هذا البيت. (نَفيُ الحيِّز الواسع) (النفي المتالغوي) (صادق لانتفاء الموضوع)

الشكل (2)

جدول المقارنة بين المنطقَين الثُّنائي والثُّلاثي في الغرب وعند العرب

الجملة	الموضوع (المولد للافتراض)	الافتراض المُسْبَق	المعلومات السياقية	حُكْم المذهب المنطقي
				منطق ثنائي (رسل): الجملة كاذبة
مَلِكُ فرنسا الحالي أصلع	مَلِكُ فرنسا الحالي	يوجد مَلِكٌ لفرنسا حالياً.	فرنسا جمهورية ليس لها مَلِكٌ	منطق ثلاثي (ستروسن): الجملة لا صادقة ولا كاذبة بل فيها اخفاق في الافتراض المسبق
				منطق ثنائي (القرافي) والجمهور: الجملة كاذبة
كلُّ ما قُلْتُه في هذا البيت كَذِبٌ	كلُّ ما قُلْتُه في هذا البيت	ثمة أشياء قالَها المتكلِّمُ في هذا البيت	المتكلِّمُ لم يَقُلْ شيئاً في هذا البيت	منطق ثلاثي (الجاحظ ابن الشاط والمالكي): الجملة لا صادقة ولا كاذبة بل فيها إخفاق في الافتراض المسبق

الافتراض المُسبَق وقِيَمُ الصِّدق في التُّراث العربي:

سَبَقَ أن تناولتُ موضوعَ الصِّدقِ والكذبِ في القَولات الخَبَرية في كتابي (نظرية الفعل الكلامي) في الفصل التاسع (التصديق والتكذيب في القولات الخبرية) بالتفصيل حيثُ وَضَّحتُ تقسيماتِ المعتزلة للخَبَر وركَّزتُ على تقسيم النظَّام وتقسيم الجاحظ للخَبَر والمعايير التي استعملاها لذلك الغرض. وما كُتِبَ في هذا الموضوع والمناظرات التي حَصَلَت بشأنه تتطلَّبُ كِتاباً مُستقلاً. وحِينَ استعرضتُ الموضوعَ هناك ذكرتُ أنّي تناولتُه بإيجاز لضيقِ المجال(4)؛ وأنا الآن حينَ أُراجِعُ ذلك الفصلَ أجدُه طويلاً ومُفصَّلاً وأحِسُّ بالحاجة إلى الاختصار لغَرَض الكتاب الحالي. إنَّ المناقشات التي دَارَت بشأنِ الموضوع كانت على مستوىً عالٍ من الفنيةِ والحَذَقِ وكأنَّكَ تَقرأُ كتاباً فلسفياً مُعاصِراً. ولا يخلو كتابٌ من كُتُبِ المنطق العربي أو البلاغة العربية من هذا المبحث. لقد تناولتُ الموضوعَ في ذلك الكتاب من زواية (نظرية الفعل الكلامي) والمعاييرِ المستخدَمةِ في تقسيم الأفعالِ الكلاميةِ بما فيها الخَبَر؛ فقد سَبَقَ اللغويون العرب (سيرل) Searl في اِعتماد تلك المعايير أو الأبعاد (على حدِّ تعبير سيرل) وبخاصةٍ البُعد الأوَّل (علاقةُ الفعل الكلامي بالعالَمِ الخارجي)، والبعد الثاني (الوضع النفسي الذي يُعبِّرُ عنه ذلك الفعلُ، مثل الاعتقاد والإرادة والنِّيَّة).

لقد أبدَعَ المناطقةُ العرب في هذا الموضوع (قِيَم الصدق في الخَبَر)، فكانوا أوَّلَ مَن ابتدَعَ المنطقَ الثلاثيَّ القِيَم حيثُ أضافوا القيمةَ الثالثةَ (قيمةَ الصِّفر أو اللاصدق واللاكذب) التي لم تكُن معروفةً قَبلَهم. فما طَالَب به (فريغه) و(ستروسن) كانَ العربُ قد أنجزوه وأشبَعُوه نقاشاً قَبلَهما بقرون عديدة. وكانَ المثالان اللذان قُتِلا بَحثاً ونِقاشاً في هذا الخصوص هما الآيتان الكريمتان ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نَشهدُ إنك لرسولُ الله والله يعلم إنك لرسولُه والله يَشهدُ إنَّ المنافقين لكاذبون﴾ [المنافقون: 1] و﴿أفترى على الله كذباً أم به جِنّة﴾ [سبإ 8].

(4) ينظر كتابي نظرية الفعل الكلامي.

فيما يأتي سأقتبس بإيجاز بعضاً مما ذكرته في الفصل التاسع من كتابي (نظرية الفعل الكلامي) فقد أَعطيتُ الموضوع حقَّه في ذلك الكتاب ولا داعي لإعادة البحث فيه من جديد. وكان تقسيم الجاحظ هو الأفضل والأشمل والأكثر منطقية، وهو الذي يَشتمِلُ على القيمةِ الثالثة للصدق. أما أستاذُه ابن سيّار النظَّام فهو قد اِقتَصَرَ في معيارِ صدقِ الخَبَر على البُعدِ الثاني من أَبعادِ (سيرل)، وهو البُعدُ النفسي الذي يُعبِّرُ عنه المُتَكلِّمُ؛ وفي حالةِ الخَبَر هو إمَّا الاعتقاد أو عَدَمُه. أي إنَّ اهتمامَ النظَّام بالبعدِ الثاني كانَ على حِسابِ اهتمامِه بالبُعد الأول، أي علاقة الكلام بالعالَم الخارجي. فهو يَقولُ إنَّ صِدقَ الخَبَر هو مطابقتُه لاعتقادِ المتكلم (المُخبِر) بِغَضِّ النظَر عن كونِ ذلك الاعتقاد صواباً أو خطأً. أما الكذبُ فهو عَدَمُ مطابقته لاعتقادِ المتكلم بِغَضِّ النظر عن مطابقته للواقع أيضاً. وهكذا فمن النتائج الغريبة التي تؤدِّي إليها آراءُ النظَّام أنَّ قولَنا (السماءُ تحتنا) -مُعتقِدين ذلك- صِدقٌ، وقولَنا (السماءُ فوقنا) -غيرَ مُعتقِدين ذلك- كذبٌ. وكما يبدو أنَّ النظَّامَ عَدَّ البُعدَ الثاني من أبعادِ (سيرل)، أي الوضع النفسي للمتكلم، عَدَّهُ بديلاً عن البُعدِ الأوَّل، أي علاقةُ الكلامِ بالخارج.

والنظَّامُ في رَأيه هذا خالَفَ ما كان مشهوراً ومعمولاً به. فرَأيُ الجُمهور كانَ أنَّ صِدقَ الخَبَر يَعني مطابقةَ حُكمِه للخارج. فصِدق الخَبَر على ذلك هو مطابقةُ نِسبتِهِ الكلامية للنسبةِ الخارجية سواء أَطابقت الاعتقادَ أم لا. وعلى هذا التفسير لا يَخرُجُ خَبَرُ الشاكِّ عن الصادِق والكاذب، بخِلافِه على تفسيرِ النظَّام، لأنَّ التفسيرَ الأوَّل يقتصرُ على مُطابقةِ الواقع الخارجي بِغَضِّ النظَر عن اعتقادِ المتكلم أو عَدَمِ اعتقادِه أو شكِّه.

وتفصيلُ هذا التفسير الأوَّل الذي قالَ به الجمهورُ أنَّ قولَنا: (محمدٌ قائم) له ثلاثُ نِسَبٍ، كما يقول شُرَّاحُ التلخيص، الأُولَى (نسبةٌ كلامية) وهي ما يَدُلُّ عليه الكلام؛ والثانيةُ (نسبةٌ ذهنية) وهي ما يَحصَلُ في الذهنِ من النسبةِ الكلامية، والثالثةُ (نسبةٌ خارِجية) وهي النسبةُ التي بينَ الطرَفين في الواقع. فمطابقةُ النسبةِ الكلامية للنسبة الخارجية صِدقٌ؛ وعَدَمُ مطابقتها كذب[5].

(5) لقد فَصَّلَ بعضُ شُرّاحِ التلخيص في النسبة الذهنية. يقول الدسوقي في حاشيته على شرح التفتازاني (ص167): «وقولُه الحاصِلَة في الذهن يَشملُ الكواذبَ عَمْداً لأنَّ الذهنَ =

والمُرادُ بالاعتقاد، حسبَ مفهومِ النظّام، هو الحُكمُ الذهنيُّ الجازِم أو الراجِح فيعمُّ العِلمَ أو الظّنَّ. أما الشكُّ فهو واسِطة بَينَ الكذب والصدق؛ إذ لا اعتقادَ للشاكّ. وعلى هذا لا يتحقَّقُ انحصارُ الخَبَر في الصدق والكذب لوجودِ الواسِطة، وهي خَبَرُ الشاكّ؛ اللهُمَّ إلّا أن يُقالَ إنّه كاذب لأنّه إذا اِنتفَى الاعتقادُ صَدَقَ عَدَمُ مطابقته للاعتقاد. هذا والكلامُ المشكوك فيه يَرَى البعضُ أنّه ليس خَبَراً، لأنّه لا نِسبةَ له في الاعتقاد، فهو خارِجٌ عن المُقسَّم وهو الخبر. (ينظر إيضاح القزويني ج1: ص80).

وكانَ النظّامُ قد احتجَ بقولِهِ تعالَى: ((واللهُ يَشهدُ إنَّ المنافقين لكاذبون)) فقد كذَّبهم في قَولِهم ((إنَّك لرسولُ الله) مع مطابقته للواقع، لأنّه لم يُطابِق اعتقادَهم، فقد كانوا مُنافِقين. ويُحاولُ التهانوي (الكشاف ص838) أن يُعطي تَفسيراً خاصّاً لمفهومِ الاعتقادِ كما استعملَه النظّامُ ليُجَنِّبَه الاعتراضاتِ وذلك بتناوله الفلسفي المُعمَّق للموضوع مما لا يتَّسعُ المجالُ لتفصيله. ويَحتجُّ النظّامُ أيضاً بأنَّ مَن اِعتقدَ أمراً فأخَبَرَ به، ثم ظَهَرَ أنَّ خبرَه غيرُ مطابِق للواقع، لا يُعَدُّ كاذباً وإنَّما يُعَدُّ مُخطِئاً. وقد رُويَ عن عائشة (رض) أنّها قالت في مَن شأنُه كذلك: (ما كَذَبَ

= يتصوَّرُ النسبةَ الكاذبةَ ولو كانتْ مستحيلةً». ويتحدث في (ص168) عن النسبة الذهنية «التي حُكِم فيها على أفرادِ الموضوع التي لا تَحَقُّقَ لها في الخارج بأنْ كانتْ كلُّها ذهنية أو بعضها ذهني وبعضها خارجي. فالأولَى كقولنا (شَريكُ الباري مُمتنِع)، والثانية كقولنا (ما سِوَى الواجب تعالَى مُمكِن) لأنَّ أفرادَ ما سِوَى الواجبِ يشمل المستحيلَ العادي كبَحْرٍ من زئبق، ولا وُجودَ له إلّا في الذهن لان القضايا الذهنية لا يَصحُّ فيها قَطْعُ النظر عن الذهن إذ لا وجودَ لها إلّا فيه ولا وجودَ لها في خارج الأعيان». وجواباً عن السؤال: إذا كانت الأمورُ الاعتبارية لا وجودَ لها في الخارج فما الفرقُ بينَ الصادق منها والكاذب؟ يقول (ص169): «الفرقُ أنَّ الاعتبارَ الكاذبَ لا مستنَد له بل هو أمرٌ ينتزعُه الذهنُ كبُخلِ الكريم وكَرَم البخيل، والاعتبارُ الصادق يستند للأمور الخارجية كأبوَّة زيدٍ لعمرو». والدسوقي المتوفى عام 1815 كان ينقل كلام أستاذه العَدَوي المتوفى عام 1775. الآن أودُّ أنْ أطرحَ سؤالاً للبحث: ما علاقةُ أنواع النِسَبِ الثلاثة عند شُرّاح التلخيص بالعوالِم الثلاثة عند (فريغه)؟ إليس عالَمُ المعاني عِنْدَ (فريغه) موازياً للنسبة الذهنية عند الشرّاح؟ كِلاهُما لا يَستبعِدُ المعانيَ المتناقضة والمنعدمة مثل المُربَّع المستدير وشريك الباري تعالَى وكَرَم البخيل وغير ذلك من المتناقضات والمستحيلات والكواذب. إنْ لم يكُنْ (فريغه) قد اِطَّلعَ عَلى شروح التلخيص فهو في الأقلِّ مسبوقٌ من قِبَلها، إذ إنه توفي عام 1925 في حين أنَّ الدسوقي والعدوي توفيا في 1815 و1775 على التوالي.

ولكن وَهِمَ). وقد رُدَّ على النظَّام استدلالُه هذا بأنَّ المنفيَّ هو تَعمُّدُ الكذبِ وليس الكذبَ نفسه، وذلك بدليل أنَّنا نُكَذِّبُ الكافرَ إذا قالَ (الإسلامُ باطِل) مع صُدُورِ هذا القَولِ عن عقيدة، وأنَّنا نُصَدِّقُه إذا قال (الإسلامُ حقٌّ) مع عَدَم اعتقادِه ذلك.

وكذلك رُدَّ على النظَّام احتجاجُه بالآية الكريمة من عِدَّة وُجُوه. (أوَّلُها) إنَّ التكذيبَ يَقعُ في الشهادةِ لا في المشهود. أي إنَّ كذبَهم يَقعُ في قَولِهم (نَشهَدُ) وليس في (إنَّك لرسولُ الله) لأنَّهم في الحقيقةِ لا يَشهَدون بذلك؛ و(الثاني) هو أنَّ التكذيبَ في تسميتِهم إخبارَهم شهادةً، لأنَّ الشهادةَ لا تكونُ شهادةً إلَّا إذا وافقت الاعتقادَ؛ و(الثالث) هو أنَّ التكذيبَ يَقعُ في قولِهم (إنك لرسولُ الله) عِندَ أنفسهم لاعتقادِهم بخلافِ ذلك. أي إنَّ التكذيبَ في المَشهودِ به، لكن لا في الواقع بل في زَعمِهم الفاسدِ (للتفصيل ينظر شروح التلخيص ج1: ص176، الإيضاح ج1: ص87، و(قصاب) 1989: ص53).

إنَّ هذه المناقشاتِ ذاتُ صلةٍ وَثيقةٍ في فلسفةِ اللغة بما يُسمَّى (شروط الموفَّقية) في نظريةِ (الفعل الكلامي) عند (أوستن) و(سيرل). وأهمُّ هذه الشروط في نَظَرِ النظّام، كما اِتضحَ آنفاً، هو (شرطُ صِدقِ النِّية) sincerity condition أو (شرط الاعتقاد) حسب المصطلح التراثي. وقد ذَكَرنا شيئاً عن علاقةِ شروطِ المُوَفَّقِيَّة بالافتراضِ المُسبَق في القسم الأوَّل. فَضلاً عن ما ذكرناه في كتابِنا بشأن تمييز (جون لاينز) 1977 بين (قَولِ الحقيقة أو الصدق) telling the truth وبين (قَولِ ماهو صادِق) saying what is true. فالأوَّل يرتبط بصدق النِّية، في حين أنَّ الثاني يَعنِي قَولَ ما هو صادِق مصادَفَةً بِغَضِّ النَظَر عن صِدق النية أو الاعتقاد. ولتفاصيل ذلك يُرجَع إلى كتابنا (نظرية الفعل الكلامي) الفصل التاسع.

الجاحِظ مُؤسِّسُ المَنطق الثُّلاثي القِيَم[6]:

أستوعبَ الجاحظُ في تقسيمه لأنواعِ الخَبَر وقِيَم الصدق ما كان معروفاً قَبلَه بل زادَ عليه تفصيلاً وإيضاحاً؛ فقالَ بوجودِ حالةٍ ثالثة تتوسَّط بينَ الصدق

(6) هذا القسم منقول من الفصل التاسع من كتابي نظرية الفعل الكلامي مع بعض التعديلات الطفيفة.

والكذبِ تَضمُّ أكثرَ حالاتِ عدم موفقية الفعل الكلامي التي ناقشها اللغويون. فصارَ لَديهِ سُلَّمٌ مُتدرِّجٌ، يُمثِّلُ الصدقُ طرفَه الأعلَى، ويمثِّلُ الكذبُ طرفَه الأسفل، وتمثِّلُ حالاتُ عَدَمِ المُوَفَّقِيَّة مواقعَ مختلفةً بينَ هذين الطَرَفين. فقد جاءَ الجاحظُ فأنكرَ على أستاذِه النظّام رأيَه في انحصارِ الخَبَرِ في الصدقِ والكذبِ فقط. فقسَّم الخَبَرَ على ثلاثةِ أقسامٍ هي: **(أولاً)** الصادِق و**(ثانياً)** الكاذِب و **(ثالثاً)** غير الصادق ولا الكاذب **.فالصادق** هو الذي يُطابِقُ الواقعَ مع الإعتقادِ بأنَّه مطابق. والكاذب هو الذي لا يُطابِقُ الواقعَ مع الإعتقادِ بأنَّه غيرُ مطابق. أما الذي **ليس بصادقٍ ولا كاذب** فهو يَنقسِمُ على أربعةِ أنواع بموجب التباديل الآتية:

أ. الخَبَرُ المُطابِقُ للواقع مع الاعتقادِ بأنَّه غَيرُ مطابق.

ب. الخَبَرُ المطابِقُ للواقع بدُونِ اعتقادٍ أَصلاً.

جـ. الخَبَرُ غيرُ المطابق للواقع مع الاعتقادِ بأنَّه مطابق.

د. الخَبَرُ غيرُ المطابق للواقع بدُونِ اعتقادٍ أصلاً.

واحتجَّ الجاحظُ لرأيه بقوله تعالَى ﴿أفترى على اللّهِ كَذِباً أم بِهِ جِنَّةٌ﴾ فإنَّ الكفَّار حَصَرُوا دَعوَى النبي (ص) الرسالةَ في الافتراءِ والإخبارِ حالَ الجنونِ، بمعنَى إمتناع الخُلوِّ، وليس إخباره حالَ الجنون كذباً، لجَعلِهم الافتراءَ في مقابلَتِه، ولا صِدقاً، لأنَّهم لم يَعتقدوا صِدقه. فثبتَ أنَّ من الخَبَرِ ما ليس بصادقٍ ولا كاذبٍ. وأُجيبَ عنه بأنَّ الافتراءَ هو الكذبُ عن عَمدٍ. فهو نوعٌ من الكذب؛ فلا يَمتنِعُ أن يكونَ الإخبارُ حالَ الجنونِ كذباً أيضاً، لجوازِ أن يكُونَ نوعاً آخَرَ مِنَ الكذبِ، وهو الكذبُ لا عَن عَمد؛ فيكونُ *التقسيمُ للخَبَر الكاذِب، لا للخَبَرِ مُطلقاً*؛ والمعنَى: أفترَى أم لم يفترِ؟ وعبّر عن الثاني بقوله: ((أم به جِنَّة؟)) لأنَّ المجنونَ لا إفتراءَ له. أنظر (التفتازاني: المطول ص41) و (القزويني: الايضاح ص87-88).

ومن خلالِ تقسيمِ الجاحظِ هذا يُمكِنُنا أن نُصنِّفَ مثالَ سيدتنا عائشة (رض) على أنه من النوع (جـ). أي أنَّ خَبَرَ الرجلِ الذي تَحدثت عنه هو مِنَ النوع غيرِ المُطابِق للواقع مع الإعتقادِ بأنَّه مُطابق. أي أنَّه كانَ يَعتقدُ بصِدق خَبَره لذلك

وَصَفَتهُ بالواهِم. أمّا مثالُ المنافقين في الآية الكريمة ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نَشهدُ إنك لرسولُ اللّه واللّه يعلَمُ إنك لرسوله واللّه يَشهدُ إنَّ المنافقين لكاذبون﴾، فهو مِنَ النوع (أ) في التقسيم أعلاه. ذلك لأنَّ خَبَرَ المنافقين مطابِقٌ للواقع مع اعتقادِ المنافقين بأنَّه غيرُ مطابق.

أما النوعان المتبقيان (ب، د) فَهُما من إضافاتِ الجاحظ لتغطيةِ حالاتِ الصدقِ أو الكذبِ في كلامِ مَن ليس له اعتقاد أَصلاً، كالمجنونِ أو الطفلِ غير المُدرِك. وقد عَدَّ الجاحظُ هذه الحالاتِ الأربع كلّها من القسم الثالث من أقسام الخبر (أي غير الصادق ولا الكاذب)، وذلك لأنَّ أيًّا منها لابُدَّ أن يَفتقِرَ الى أَحَدِ شَرطَي المُوَفَّقِيَّة (المطابَقة مع الخارج أو الاعتقاد) أو الى كِلَيهما. وبالمناسبة نُشيرُ الى أن الغزالي في (المستصفى) والآمدي في (إحكام الأحكام) قد أشارا الى تأكيد المعتزلة على شرط الوَعي والقَصد في إنجاز الفعل الكلامي وذلك في معرض تناولهما لمباحث الأمر. وقد ذكرا أن ما أسماه المعتزلة بشرط (إرادة الصيغة) جاء احترازاً من الكلام الذي يَرِدُ على لسان المجنون أو النائم أو الحاكي.. وما شاكل.

لكن ما يؤخذ على الجاحظ هو أنَّه وإن كانَ مَن اكتشفَ المنطقَ الثلاثيَّ القِيَم، إلّا أنَّ فَهمَه للحالة الثالثة (حالة اللاصدق و اللاكذب) كان ضيِّقاً ومحدوداً بمعيار القصد والاعتقاد فقط، كما في حالة المنافق والمجنون والطفل غير المدرك. وهذا الموضوع انتظر قروناً إلى أن جاءَ القرافي وشراحه الذين ذكروا توسيعَ أتباع الجاحظ للحالة الثالثة بالحديث عن حالةِ إخفاقِ الافتراض المُسبَق بسبب انعدام المرجِع المحال عليه بالاسم أو الوصف المُعَرَّف كما في الجملة (كلُّ ما قُلتُه في هذا البيت كذب) في حال لم يَقُل المتكلمُ شيئاً في ذلك البيت. هذه الجملة التي سَبَقَت جملةَ (رسل) (ملك فرنسا أصلع)، والله أعلم إن كانَ (رسل) قد استوحاها من القرافي وشراحه[7].

(7) في الحقيقة إنَّ القرافي وشراحَه يَنْسِبُون هذا الاكتشافَ إلى أَتباع الجاحظ ممن سبقوهم من دون ذِكْرِ أسمائهم. المرجَّح أنهم من مفكري المعتزلة، وأترك لباحثي المستقبل =

وعلى ضوء آراء (باخ وهارنيش 1979) فإن كل أنواع الخبر في تقسيم الجاحظ تُعَدُّ أفعالاً كلامية، ما عدا النوعين (ب) و (د)، فهي ليست أفعالاً كلامية لعدم وجود الاعتقاد أو القصد فيها أساساً. أي ليست فيها دلالةٌ تصديقية على حدِّ تعبير الأصوليين. أما البقية فهي أفعالٌ كلامية لكن أُسيءَ استعمالُها. أي هي غيرُ موفَّقة بشكل أو بآخر، ماعدا القسم الأول، أي الصادق، فهو فعلٌ ناجح وموفق. وكان (أوستن) (1962 ص136) قد بيَّنَ أنَّ الفعل الكلامي الخَبَري شأنُه شأن بقية الأفعال الكلامية قد يتعرَّضُ الى إساءة الاستعمال نتيجةَ الإخلال ببعض شروط المُوَفَّقِيَّة، فيُنجَزُ الفعلُ الكلامي في هذه الحالة ولو بصورة غير موفَّقة. لكنَّه أحياناً قد يَفشلُ كُلِّياً فيكونَ باطلاً أو لاغياً (null and void) إذا أخلَّ ببعض شروط المُوَفَّقِيَّة الأخرى.

وبعد أن يتناول حالات عدم موفقية فعل التصريح الخبري، يطرح (أوستن) (1962) سؤالاً حول إمكانية إبطال أو إلغاء ذلك الفعل الخبري بحيث يفشل ولا يُسمَّى تصريحاً أو خَبَراً. ويُجيبُ بوجود مثل هذه الحالات. ويَضرِبُ مثلاً الجُمَل التي تُبنَى على افتراضٍ مُسبَق فاشِل كقولنا: (مَلِكُ فرنسا أصلع). وهذا مبنيٌّ على افتراضٍ مُسبَق باطِل ألا وهو أنَّ هناك مَلِكاً يَحكم فرنسا حالياً، مع علمنا أنَّ فرنسا جمهورية وليست مملكة. ويَعُدُّ (أوستن) هذا الخبرَ أو التصريحَ المفترض باطلاً بالطريقة نفسها التي يبطل فيها قَولي (بِعْتكَ شيئاً لكنِّي لا أُملِكُ ذلك الشيءَ). فالعقودُ حينَ تشيرُ الى أشياء ليس لها وجود حقيقي تُصبح باطلةً ولاغية. وبالطريقة نفسها التي سبق أن ذكرناها يُبينُ (أوستن) أنَّ الخبرَ أو التصريح يَفشلُ إذا لم يكُن المتكلمُ في موقعٍ يؤهِّلُه للتصريح. فأنا لستُ في موقع يؤهِّلُني مثلاً للتصريح بعدد الموجودين في الغرفة المجاورة. وكلامي في هذه الحالة لن يكون تصريحاً بل تخميناً أو حدساً.

= التحقُّق التاريخي من هُوية المقصودين. أتوقع أنَّهم أبو علي وأبو هاشم الجُبَّائيَين أو ربَّما القاضي عبد الجبار أو أبو الحسين المعتزلي. رحمَ اللهُ (يحيى بن أبي كثير) حينَ قال: (لا يُسْتطاعُ العِلْمُ براحةِ الجسم) كان من المَفروض أن أقوم أنا بهذا الاستقصاء.

وهكذا يتبينُ أنَّ المعتزلة قد سبقوا زمانهم في إدراك هذه المسائل المتعلِّقة بالخَبَر وعلاقته بالاعتقاد والعالَم الخارجي. إذ كانَ الرأيُ الوحيدُ السائدُ هو أنَّ الخبرَ إما مُطابِق للخارج، فهو صادق، أو غيرُ مطابِق فهو كاذب عملاً بالمنطق الأرسطي الثنائي القيم، قبل أن يكتشف المعتزلة المنطق الثلاثي القيم. وقد تأثَّر البلاغيون والأصوليون فيما بعد بهذه الآراء حين تنالوا موضوعَ الخبر والإنشاء، وذلك ظاهرٌ من (الإيضاح) و (شروح التلخيص) و(فروق) القرافي وغيرِها. وكانت معالجتُهم على جانب كبير من العمق الفلسفي والمنطقي مما يضيق المجال لبسطه بالتفصيل وعلى المستزيد الرجوع الى المصادر التي استشهدنا بها.

الفصل التاسع

الجُرجاني: التَّقديم والتَّأخير والجُمَل المُنشَطِرة والنَّبر

هذا الموضوع يكادُ يُشكّل الجزءَ الأكبرَ من كتابنا هذا، كما هو الحال فيما يَخُصُّ (التقديم والتأخير) في كتاب الإمام عبد القاهر (دلائل الإعجاز)، ذلك الكتاب الذي شَكَّلَ المصدرَ الرئيسَ للنصوص التي اقتبسناها ونقتبسُها. ويبدو لي أنَّه رُبَّما كان المصدرَ الرئيس الذي أفادَ منه أتباعُ (مدرسة براغ) Prague School وبخاصةٍ (جوزيف فاتشك) Josef Vachek و (يان فيرباس) Jan Firbas، في مجال النحو (النظم) syntax (والدلاليات) semantics و(الأسلوبيات) stylistics وبالذات في صياغة نظرية (مَنظُور الجُملة الوظيفي) (مجو)[1] functional sentence

---

(1) نظريةُ (منظور الجملة الوظيفي) تتناول تحليلَ القَوْلات utterances أو النصوص بمعايير المعلومات التي تحتويها وتقييم الدَّور الدلالي الذي تؤدِّيه أجزاءُ القولة في المعنَى الكُلِّي للقولة. ولتقييم المستويات المختلفة للإسهام الذي تؤدِّيه تلك الأجزاءُ ضِمْنَ بِنْية الجُملة أو القولة تَمَّ تطويرُ مفهوم (الديناميكية التواصلية) communicative dynamism ولاسيما باستخدام مفهومَي المُقَدَّم (النحوي) theme والمُؤخَّر (النحوي) rheme. فالمقدمَ (النحوي) هو أولُ مكوِّنٍ أساسي من مكونات الجملة مثلاً. (المعلِّم ألقَى الدرسَ) فالمعلمُ هو المقدَّم. وعبارة (ألقَى الدرسَ) هي المؤخَّر الذي يحوي أكبَر قدرٍ من المعلومات الجديدة بخلافِ المقدَّم. أما تقديمُ أَحَدِ عناصر الجملة لجَعْلِه المقدَّمَ النحويَّ فيُسمَّى (التقديم) thematization أو topicalization كما في قولنا (المعلِّمُ، أرجوكَ أنْ تحترمَه). وكان عبد القاهر على وَعْيٍ تامٍّ بهذه العملية، كما سنُبين في قسم (تقديم ذِكرِ المُحَدَّث عنه) قريباً، ومثالُه استعمال (عبدُ الله ضربتُه) بدلاً من (ضَربتُ عبدَالله).

perspective (FSP)، وهذا موضوع يستحق البحث، أعني تأثير عبد القاهر في مدرسة براغ.

لقد جمعتُ هذه الموضوعاتِ الثلاثةَ في عنوانٍ واحد للعلاقةِ القوية التي تربطُ فيما بينها. فهي جميعاً ترتبطُ بموضوعِ البُؤرَة focus والتَّبئير focalization وموضوع بِنيَة المعلومات في الجملة information structure. فما يُسَمِّيه عبد القاهر (التقديم والتأخير) يُقابِلُ ما يسمَّى في اللسانيات الغربية topicalization وthematization، وهذان المصطلحان مُشتقَّان من التمييزين المعروفَين: التمْييز بين (المُقَدَّم النحوي) و(المُؤَخَّر النحوي) theme وrheme، والتمييز بين الموضوع والتَّعليق topic و comment، وهما يرتبطان بالتمييز بين المَعلُوم (القديم) والجديد "old" given و new. وهذه التمييزاتُ لها أسماء ومفاهيمُ أخرَى في الحقول المعرفية الأخرى. ففي الفلسفة يكونُ الحديثُ عن التمييز بين (الموضوع) و(المَحمُول) subject و predicate[(2)]. وهي ترتبط أيضاً بالتمييز المعروف في علم نفس (الغشتالت) Gestalt بين (الشَّكل) و(الأرضية/الخَلفِية) figure و ground.

وهذه المفاهيمُ بعضُها نفسيٌّ وبعضها فلسفيٌّ وبعضها نحويٌّ كُلُّها تَنعكِسُ على بِنيَة المعلومات في الجملة فتَدفعُ ببعض مُكَوِّنات الجملة إلى الخَلفية لتكونَ معلوماتٍ قديمةً ومُسَلَّماً بها من قِبَل المتخاطِبين في السياق، في حين يَتمُّ إبرازُ بعض المكوِّنات إلى المقدِّمة لتُشكِّلَ الخَبَرَ أو المعلومةَ الجديدة التي تُذكَر على خَلفيةِ المعلومات القديمة المُسَلَّم بها والتي تُشَكِّلُ الافتراضَ المُسبَق.

في البدءِ لا بُدَّ مِن بعض التَّعريفات بالمصطلح. فالجُملة المُنشَطِرة cleft sentence هي تَركيبٌ مَوسُومٌ marked، أي هي تُمثِّلُ عُدُولاً عن التركيب المُعتاد، تُشطَرُ فيه الجُملةُ المفردةُ وتُقسَمُ على قِسمَين مُنفصلَين لكُلٍّ واحدٍ منهما فِعلُه (النحوي) verb الخاصُّ به، ويُستخرَجُ المُكَوِّنُ المُبَأَّرُ focalized من مَوقعِه

(2) للتفصيل حول هذه الثنائيات ينظر معجم أوكسفورد للتداولية من ترجمتي ونشر دار الكتاب الجديد المتحدة.

المنطقي ويَتُمُّ إبرازُه كما في المثال (34) في القسم الأول. وهذا يُوَلِّد افتراضاً مُسبَقاً أَطلقَ عليه بعضُ اللسانيين اسمَ (الافتراض المُسبَق المُنشَطِر) cleft presupposition. فمثلا، الجملةُ الاعتيادية غيرُ المُنشَطِرة (8) يُمكِنُ أن تُشطَرَ بطرائقَ عديدةٍ كما في (8أ، ب، ج) لِتُولِّدَ الافتراضاتِ المُسبَقةَ المذكورة بَعدَ كُلِّ جملة:

(8) (جون) اِشترَى سيارةً أمس.

أ. لقد كان (جون) هُوَ مَن اشترَى سيارةً أمس.

>> ثمةَ شخصٌ ما اشترَى سيارةً أمس.

ب. لقد كانت سيارةً هي ما اشتراهُ (جون) أمس.

>> (جون) اشترَى شيئاً ما أمس.

جـ. لقد كان أمسِ حِينَ اشترَى (جون) سيارة.

>> (جون) اشترَى سيارةً في وقتٍ ما.

وهذه الصِّيَغُ المختلفةُ للانشطار تؤثِّر في توزيع التوكيد أو التَّبئير في الجُمَل، وهي تُوازي التوكيدَ التنغيميَّ في الجمل المنطوقة. وفي الإنغليزية تبدأُ الجُمَلُ المُنشَطِرةُ عادةً بالضمير غير العاقل (it) وهو في هذا الاستعمال فيه شيءٌ مِنَ الشبَه بضميرِ الشَّأن في النحو العربي مع الفارق، وذلك لأنَّ (it) مشتركةُ الإحالة co-referential مع العُنصُر أو المكوِّنِ المُراد إبرازُه أو توكيدُه في الجملة، في حين أنَّ ضميرَ الشأن أو ضميرَ القصة يُشيرُ إلى الجملةِ كُلِّها.

وثمةَ نوعٌ مِنَ الجمل يُسمَّى شِبهَ مُنشَطِر pseudo-cleft وهو يُشبهُ النوعَ المُنشَطِر لكنَّ الاختلافَ هو أنَّ الجملتَين الناتجتَين مِنَ الإنشطار تكونُ إحداهُما جملةً رئيسةً والأُخرَى ثانويةً تابعة. وفي العادة تبدأُ الجملةُ شبهُ المنشطرة بإحدَى الكلماتِ الميمية WH-words مثل what (ما) و who (مَن) وغيرها، ويَرِدُ العنصرُ المؤكَّدُ في غَيرِ المُنشَطِرة في نهايةِ الجملة، بخِلافِ الجملة المُنشَطِرة كما في (9أ)، إلَّا إذا حَصَلَ قَلبٌ للجملة inversion كما في (9ب):

(9) (جون) اشترَى سيارةً أمس.

(أ) ما اشتراه (جون) أمس كان سيارة.

>> (جون) اشترَى أمس شيئاً ما.

(ب) سيارةٌ هي ما اشتراه (جون) أمس.

>> (جون) اشترَى أمس شيئاً ما.

لا بُدَّ من التذكيرِ بأنَّ الافتراضات المُسبَقة المتولِّدةِ من الجمل المتقدِّمة تتميز بالثبات عِندَ نَفي الجملة، وهذا هو الاختبار المعتمد لتشخيص الافتراض المُسبَق.

ونُذكِّر أيضاً بأنَّ الانشطارَ أو شِبهَ الانشطار يوازي النَّبرَ التَّبايُني contrastive stress في الوظيفة، وهي إبرازُ أو توكيدُ عنصرٍ مُعيَّن من عناصر الجملة دُونَ غيرِه، وهذا يرتبطُ بالجمل التي أوردناها في (64-66) عند الكلام على مقاربة (سبيربر) و(ولسن) ودَورِ التنغيم فيها.

سَبَقَ أن بيَّنا في القسم الأول علاقةَ الجمل المُنشَطِرة وشبه المُنشَطِرة، والمُنشَطِرة ضِمنياً بالافتراض المُسبَق، فهي من مولِّداته. ومصطلحُ (المُنشَطِرة ضِمنياً) implicit clefts المقصودُ منه استخدامُ النَّبر. وهذه المفاهيمُ مُهِمَّةٌ جداً تكاد تُشكِّل نصفَ حالاتِ الافتراض المُسبَق في الاستعمال اليومي. ويُلاحَظ أنَّ موضوعَ الجملِ المُنشَطِرة وشِبه المُنشَطِرة هو فرعُ موضوعِ (التقديم والتأخير) مُضافاً له (ضمير الفَصل) في النحو العربي. ولأنَّ ظاهرةَ النَّبرِ ظاهرةٌ صوتية phonetic غيرُ موجودة في قواعد اللغة العربية، كانت الاستعاضةُ عن النَّبر بالتركيب النحوي كما في (التقديم والتأخير) و(ضمير الفَصل) و(طُرُق القَصر) مثل (إنما) وغيرها.

وضميرُ الفَصل في العربية هو الوسيلةُ التي تُؤدِّي وظيفةَ الانشطارِ في الإنغليزية، لذلك فإنِّي قد استعملتُه في ترجمةِ الجُمَلِ المُنشَطِرة مِنَ الإنغليزية إلى العربية. لذا فهو يَستحِقُّ وَقفةً عنده. النحويون الكوفيون يُسمُّونه بأسماء أخرَى مثل

(العِماد) و(الدِّعامة) لكنَّ تسميةَ البصريين هي الأشهَر والأنسب، فهُم سَمَّوه (ضمير الفصل) لأنَّه يَفصِل في الأمر فيُزيلُ الإبهام فيدلُّ على أنَّ الاسمَ بعدَه هو خَبَرٌ للمبتدأ الذي قَبلَه وليس صفةً له. وهو يُفيد معنَى الحَصر والتخصيص أو القَصر. وهو يُفيدُ التوكيدَ حِينَ لا يوجَدُ إبهام. وحِينَ يقولُ النحويون العرب أنَّه يُزيلُ اللَّبس بينَ الخَبَرِ والصفة فَهُم يَقصِدون أنَّ الإتيانَ به يُزيلُ اللبس الواقِعَ على الكلمةِ ويَجعلُها خَبَراً وليست صفةً للمبتدأ الذي يَسبِقُه. كما في قولنا: (الشجاعُ الناطِقُ بالحق يَبغِي رضا الله) حِينَ نَستعمِلُ ضميرَ الفصل فنقول: (الشجاعُ هو الناطقُ بالحقِّ يبغي رضا الله) صارَت كلمةُ (الناطق) خَبَراً وليست صفةً[3]. هذه هي المُهمَّة الأساسية لضمير الفَصل حسب كلام النُّحاة. لكن له مُهمَّة أُخرَى عندما يَقعُ بَينَ ما لا يَحتَمِلُ شَكَّا ولا لَبساً فيكونُ الغرضُ منه مجرَّد تَقويةِ الاسم السابِق وتأكيده بالحَصرِ كما في قوله تعالَى: ((وكُنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم)) و((كُنَّا نحن الوارثين)). لكنَّ الوظيفةَ الأَهمَّ لضميرِ الفَصل هي إزالةُ الشكِّ المُحتمَل عِندَ المخاطَبِ بشأنِ هُويَّةِ أيِّ عُنصُرٍ من عناصرِ الجُملة سواء أكانَ الفاعلَ أم المفعولَ به أم المبتدأ. . . إلخ، وذلك عن طريق توكيدِ ذلك العُنصر ووَضعِه في البُؤرَة على خَلفيةِ العناصرِ الأُخرَى التي تَتراجَعُ إلى مَوقعِ الأشياءِ المَعلومةِ أو المفترَضةِ مُسبَقاً. وهنا لا بُدَّ من التَّنبيه إلى أنَّ المفترَضَ مُسبَقاً في الجمل المُنشَطِرة لا يَقعُ في نهايةِ الجملةِ دائما، بل أحياناً يَحصَلُ قَلبٌ كما في الجملة (12) أدناه.

(3) ينظر عباس حسن (النحو الوافي ج1)، أعتقد أن مقاربة النحويين باستخدام مصطلحات الإعراب مثل المبتدأ والخبر غَيرُ موفَّقة وتُسبِّبُ الكثيرَ من التخليط والتشويش، ولاسيما في غياب ظاهرة النبر من قواعد العربية. وربما كان مصطلحا (المسند) و(المسند إليه) أفضل. فإذا نحينا مصطلحات الإعراب الجامدة جانباً، فبالإمكان النظر إلى هذه الجملة نفسها بصورة مختلفة إذا وضعناها في سياقٍ حَصَلَ فيه نقاشٌ بشأن هوُية الناطق بالحق مَن يكُوْن؟ في تلك الحالة سيكون (الشجاع) هو المعلومة الجديدة كما لو قلنا: (زيد هو الناطق بالحق). وبالعكس يمكن النظر إلى الجملة من الزاوية الأخرى في سياق حَصَلَ فيه نقاشٌ بشأنِ هُوية الشجاع، مَن يكُوْن؟ ليكوْنَ (الناطقُ بالحق) هو المَعلومةُ الجديدة كما لو قُلنا: (الشجاعُ هو زيد). أيْ بالمصطلح البلاغي ثمةَ (قَصْرُ صفةٍ على موصوف) وثمة (قَصْرُ موصوفٍ على صفة). النحاةُ تعاملوا مع الموضوع بصورةٍ جامدة وشكلية، لذلك كانَ موقفُ الجرجاني منهم موقفَ الناقد.

والموضوع في كُلِّ الأحوال يتعلَّقُ بالنَّبر في اللغاتِ التي فيها تلك الظاهرةُ الصوتية. وإلَّا فإنَّ التركيزَ البُؤري (التَّبئير) يتَّخِذُ وسائل متنوِّعة كالتقديم والتأخير وضميرِ الفَصل والتراكيب المُنشَطِرة كما في (10-12):

(10) (زيدٌ) هُوَ مَن سَرَقَ اللوحة.

(11) اللوحةُ هِيَ ما سَرَقَه (زيد).

(12) ما سَرَقَه (زيدٌ) هُوَ اللوحة.

أي إنَّ ضميرَ الفَصل يُفيدُ في الفصل بشأنِ هُويَّة الفاعِل أو المفعول به... إلخ حينَ يكونُ ثمَّةَ شَكٌّ في ذلك في السياق، فيستعملُ المتكلمُ ضميرَ الفَصل للحَصر ولتَوكيد الهُوية. وهذه وظيفةٌ فعلياتية تُعوِّضُ عن النَّبر المفقود في العربية. وهي تُساعِدُ التقديمَ والتأخيرَ في مُهمَّة التعويضِ عن ذلك النَّقص. وليست المُهمَّةُ الأساسيةُ هي الفَصلُ بينَ كونِ الكلمةِ التي تَليه صفةً للمبتدأ أو خَبَراً له. وهذه هي وظيفةُ التركيبِ المُنشَطِر وشِبه المُنشَطِر في اللغة الإنغليزية. والدليل على ذلك أني اضطررتُ إلى استعمال ضمير الفصل عند ترجمتي للجمل المُنشَطِرة وشبه المُنشَطِرة من الإنغليزية إلى العربية.

الافتراض المُسبَق والتقديم والتأخير عند الجرجاني:

أولاً: في الجُمَل المُثبَتة:

والآن قَبلَ أن نَقتبِسَ النصوصَ الطويلةَ من الإمام عبد القاهر الجرجاني، نُلاحظُ أنَّه رَكَّزَ على صُوَرٍ مختلفةٍ لجُملةِ (زيدٌ مُنطَلِقٌ) بحيث في كُلِّ مَرَّةٍ يتولَّدُ افتراضٌ مسبقٌ مختلف نتيجةً للتقديمِ والتأخير والتعريفِ والتنكير. وهو يُفَسِّرُ الافتراضَ المُسبَق تفسيراً فعلياتياً pragmatic عن طريق توصيفِ السياقِ الذي تُعَبِّرُ عنه الجملة أو تُولِّدُه. وبالطبع هو يَذكُرُ الافتراضَ المُسبَق المتولِّدَ مِنَ الجُملة بوَصفهِ جزءًا مِنَ السياق الذي يُولِّدُ الجملة. فالسياقُ ليس مفهوماً جامِداً، وإنَّما قد يُولِّدُه المتكلمُ أو يتكلَّم كما لو كانَ مَوجوداً لأغراضِ إقناعيةٍ في الخِطابِ الجَدَلي كما

سَبَقَ أن بَيَّنا. وهو يُسمِّي هذا النوعَ من الافتراضِ المُسبَقِ (المَوهُومَ) يَقصِدُ (الادِّعائي). وهو يَحصَلُ حينَ تُريدُ أن تُخرِجَ الكلامَ في صورةِ تَوَهُّم أو إيهام. وطريقةُ الجرجاني في التعبير عن الافتراض المُسبَق هي أن يَذكُرَ أنَّ المخاطَب في السياق المُعيَّن كانَ «عَرَفَ أنَّ انطلاقًا قد كانَ»، وأنَّ المتكلمَ «يُثبِتُ فِعلاً قد عَلِمَ السامعُ أنّه كان» وأنَّه «مَعلومٌ على جِهَةِ الوُجُوب»، وما شاكَلَ من تلك الطرائق المختلفة للتعبير عن ما اصطُلِحَ عليه في اللسانيات الحديثة باسم (الافتراض المُسبَق) وهو الذي يَستنِدُ إلى المعلوماتِ المشترَكة بين المتكلم والسامعِ كما لاحظنا سابقا. يقول (كارتُونَن) (1974) إنَّه بموجب المقاربة الفعلياتية، فإنَّ الافتراضَ المُسبَقَ لجملةٍ ما، يُعيِّنُ أو يُحدِّدُ نوعَ السياقاتِ التي يُمكِنُ أن تُقالَ الجملةُ فيها بصورةٍ مُوفَّقةٍ felicitously، وهذا بالضبط هو ما يَفعلُه الإمامُ الجرجاني عِندَ تَوصيفِهِ لأنواعِ السياقاتِ للجُمَلِ التي يُقارِنُ بَينَها في النصِّ الآتي. يقول الجرجاني (الدلائل: 136) مُبَيِّناً الفَرقَ بينَ الخَبَرِ والافتراضِ المُسبَق:

ومن فُروقِ الإثباتِ أنكَ تقولُ: (زيدٌ منطلِقٌ) و(زيدٌ المنطلِقُ) و(المنطلِقُ زيدٌ)، فيكونُ لكَ في كُلِّ واحدٍ من هذه الأحوال غَرَضٌ خاصٌ وفائدةٌ لا تكونُ في الباقي وأنا أفسِّرُ لكَ ذلك. اِعلَم أنكَ إذا قُلتَ: (زيدٌ منطلقٌ): كانَ كلامُك مع مَن لم يَعلَم أنَّ انطلاقاً كانَ لا مِن زيدٍ ولا مِن عمرو، فأنتَ تُعلِمُه أنّه كانَ من زيدٍ دُونَ غيرِه. والنكتة أنَّكَ تُثبِتُ في الثاني، الذي هو (زيدٌ المنطلقُ)، فِعلًا قد عَلِمَ السامعُ أنه كان، ولكنَّه لم يَعلَمه أنّه لزيدٍ فأفدتَه ذلك. . . وتمامُ التحقيقِ أنَّ هذا كلامٌ يكونُ معكَ إذا كُنتَ قد بُلِّغتَ أنه كانَ مِن إنسانٍ انطلاقٌ من مَوضِعِ كذا في وَقتِ كذا لغَرَضِ كذا، فجوَّزتَ أن يكونَ ذلك كانَ مِن زيد. فإذا قيلَ لك: (زيدٌ المنطلقُ)، صارَ الذي كانَ معلوماً على جِهَةِ الجَوازِ معلوماً على جهةِ الوجوب. ثم إنَّهم إذا أرادوا تأكيدَ هذا الوُجوب، أدخلوا الضميرَ المُسَمَّى فَصلًا [ضميرَ الفَصل] بينَ الجُزئَين فقالوا: (زيدٌ هُوَ المنطلِقُ). (التوكيد من تصرفي)

هذا الكلامُ السابق لزمانه مِنَ الإمام لا يَختلفُ عن مقاربة (سبيربر) و(ولسن) في التركيز على التَّبئيرِ واعتبارِ القراءاتِ المختلفة للجُملة تُمثِّلُ إجاباتٍ عن أسئلةٍ مُتخيَّلةٍ عنها بحيث تكونُ بِنيَةُ الجملةِ والافتراضُ المُسبَق المتولِّدُ منها نتيجةً للإجابةِ عن سؤالٍ مختلفٍ في كُلِّ مرة. يُلاحَظُ في نهاية الاقتباس إشارةُ الإمام إلى استعمال ضميرِ الفَصل لتأكيدِ الافتراض المُسبَق وهو أقربُ إلى الجُمل المُنشَطِرة. ثم يتشعب الجرجاني ويسترسل في كلامه على الموضوع. وفضلاً عن الأفكار المتقدِّمةِ آنفاً والسابقةِ لزمانها، يُفاجِئُنا الجرجاني باستعماله اختباراً سابقاً لزمانه يَهدفُ إلى التمييزِ بينَ الخَبَرِ والافتراضِ المُسبَق. (على القارئ، أن ينتبه إلى الفرق بين مصطلح الخبر في مقابل الافتراض المسبق والخبر في مقابل المبتدأ). لنَستمع إليه وهو يُوضِّحُ الاختبار (الدلائل: 137):

> ومِنَ الفَرق بين المسألتين -وهو ما تَمَسُّ الحاجةُ إلى مَعرفتِه- أنكَ إذا نَكَّرتَ الخبرَ، جازَ أن تأتيَ بمبتدإٍ ثانٍ على أن تُشرِكَه بحرفِ العَطفِ في المعنى الذي أخبرتَ به عن الأوَّل؛ وإذا عرَّفتَ لم يَجُز ذلك. تفسيرُ هذا أنكَ تقولُ: (زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو)؛ تُريدُ (وعمرٌو منطلقٌ أيضاً)، ولاتقولُ: (زيدٌ المنطلقُ وعمرٌو). ذلك لأنَّ المعنَى مع التعريفِ على أنكَ أردتَ أن تُثبِتَ انطلاقاً مخصوصاً قد كانَ مِن واحدٍ، فإذا أثبتَّه لزيدٍ لم يَصحَّ إثباتُه لعمرو. ثم إن كانَ قد كانَ ذلك الانطلاقُ مِن اثنين فإنَّه ينبغي أن تجمعَ بينَهما في الخبر فتقول: (زيدٌ وعمرٌو هُمَا المنطلقان) لا أن تُفرِّقَ فتُثبِتَه أوَّلاً لزيدٍ ثم تجيء فتُثبِتَه لعمرو. . . (التوكيد لي)

إنَّ مثلَ هذا الاختبارِ العقلاني المَبني على التَّحليلِ العلمي لا يوجَدُ إلَّا في بحوثِ اللسانياتِ الحديثة[4]. ويُلاحَظُ تركيزُ الجرجاني على مَخصُوصِيَّة المَرجع وفَردِيتة

(4) وبالفعل لم يَتوصَّل اللسانيون الغربيون إلى هذا الاختبار وهذا التحليل السابق لزمانه إلَّا في القرن الحادي والعشرين، كما سنوضِّح عند الكلام على المُوَلَّدات الصلبة والمُوَلَّدات اللينة عند اللسانية (دورِتْ آبش)، وكذلك عند اللسانية (باربرا أبت) واستعمالها لاختبار الجرجاني وأمثلة تكاد تكون مطابقة لأمثلته.

uniqueness في الافتراض المُسبَق، لذلك لا يُمكِنُ إشراكُ عمرٍو فيه بَعدَ إثباتِه لشخصِ زيد. ثم يتناولُ الإمامُ استعمالاتٍ متنوِّعة للتعريف بالألف واللام على معنَى الجِنس على وَجهٍ يختلفُ عن مُقتضَى الظاهر وذلك لأنَّه يُستعمَلُ بحيث يَقصُرُ المتكلمُ جنسَ المعنى على الشخصِ المُخبَرِ عنه لقَصدِ المُبالَغة: (الدلائل: 138).

وذلك قولك: (زيدٌ هُوَ الجواد) و(عمرٌو هُوَ الشجاع)، تُريدُ أنَّه الكامل، إلا إنكَ تُخرِجُ الكلامَ في صورةٍ تُوهِمُ أنَّ الجُودَ أو الشجاعةَ لم توجَد إلا فيه، وذلك لأنكَ لم تَعتدَّ، بما كانَ مِن غيره لقُصورِه عن أن يَبلُغَ الكمال، فهذا كالأوَّلِ في امتناعِ العَطفِ عليه للاشتراك، فلو قلتَ: (زيدٌ هو الجوادُ وعمرٌو)، كان خَلفاً مِنَ القول.

وكلامُ الشيخ مبدأٌ عامٌّ ينطبِقُ على سائر اللغاتِ الأُخرَى من غَيرِ العربية. فلو تَرجَمنا الجُملةَ الأخيرةَ في النص المتقدِّم إلى الإنغليزية فقُلنا: (It is Zaid who is generous and Amr) لكانَ أيضاً خَلفاً مِنَ القول. فلو كان كلاهما جواداً لوَجَبَ جَمعُهما في خَبَرٍ واحد فنقول: (It is Zaid and Amer who are generous). ويُلاحَظُ أيضاً أنَّ الشيخَ استعملَ ضميرَ الفَصلِ بصورةٍ كثيفة في النصَّين المتقدِّمين، وهو موضوعٌ مهمٌّ يستحقُ أن نَقفَ عندَه لكن ليس قبلَ أن نُكمِلَ كلامَ الجرجاني على الفَرق بينَ جُملتَي (المُنطَلِقُ زيدٌ) و(زيدٌ المُنطَلِقُ) استكمالاً للموضوع الذي بَدَأَه، وذلك بَعدَ أن استطردَ في موضوعِ المعاني المختلفة للألف واللام (التعريف)[5]. يعيبُ الجرجاني على النحويين تَسويتَهم بينَ المعرِفَتَين إذا وَقَعَتا مبتدأً وخبراً، وقولَهم إنَّ المعنَى لا يختلفُ إذا تقدَّمَ أحدُهُما وتأخَّرَ الآخرُ، يقول (الدلائل: 144):

---

(5) يبدو أنَّ كتابَ دلائل الإعجاز هو بالأصل محاضرات أو أمالي كانَ يُمليها الجرجاني على تلاميذه، ذلك لأنَّه يفتقرُ إلى التنظيم وفيه استطرادات اعتراضية ثم العودة لاستئناف موضوع النقاش فيما بعد. وفيه كثيرٌ من التكرار، فهو يحتاج إلى إعادة تنظيم بحسب الموضوعات.

وأمّا قولُنا : (المنطلقُ زيدٌ) والفَرقُ بينَه وبينَ (زيدٌ المنطلقُ)، فالقول في ذلك أنك وإن كُنتَ ترى في الظاهر أنّهما من حيثُ كونِ الغرض في الحالين إثباتُ انطلاقٍ قد سَبَقَ العِلمُ به لزيدٍ، فليس الأمرُ كذلك، بل بَينَ الكلامين فَصلٌ ظاهرٌ، وبيانُه أنكَ إذا قُلتَ: (زيدٌ المنطلقُ)، فأنتَ في حديثِ انطلاقٍ قد كانَ وعَرَفَ السامعُ[6] كونَه إلّا أنه لم يَعلَم أمِن زيدٍ كانَ أم مِن عمرو؟ فإذا قُلتُ: (زيدٌ المنطلقُ)، أَزَلتَ عنه الشكَّ وجعلتَه يَقطعُ بأنه كانَ من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيلِ الجوازِ. وليس كذلك إذا قدَّمتَ (المنطلق) فقُلتَ: (المنطلقُ زيدٌ)، بل يكونُ المعنَى حينئذٍ على أنكَ رأيتَ إنساناً ينطلقُ بالبُعد منكَ فلم يَثبُت ولم تَعلَم أزيدٌ هو أم عمرٌو، فقالَ لك صاحبُك: (المنطلقُ زيدٌ)[7]، أي هذا الشخصُ الذي تَراهُ هو زيد. . . فمتَى رأيتَ اسمَ الفاعلِ أو صفةً من الصفات قد بُدِيءَ به فجُعِلَ المبتدأ وجُعِلَ الذي هو صاحبُ الصفةِ في المعنى خَبَراً، فأعلَم أنَّ الغَرَضَ هناك غيرُ الغرضِ إذا كان اسمُ الفاعل أو الصفة خَبَراً كقولكَ: (زيدٌ المنطلقُ). . . وإذا كانَ هذا كذلك ثم جِئتَ بمَعرِفَتَين فجَعلتَهُما مبتدأً وخَبَراً، فقد وَجَبَ وجوباً أن تكونَ مُثبِتاً بالثاني معنًى للأوَّل. فإذا قُلتَ: (زيدٌ أخوكَ)، كُنتَ قد أَثبتَّ بـ (أخوك) معنًى لـ (زيد)، وإذا قدَّمتَ وأخَّرتَ فقُلتَ: (أخوكَ زيدٌ)، وَجَبَ أن تكونَ مُثبِتاً بـ (زيد) معنًى لـ (أخوك).

كلامُ الجرجاني واضحٌ وما أكَّدناه في النصِّ يُمثِّلُ المفترض مُسبَقاً. وهو يُبيِّنُ لنا الفروقَ الدقيقة في الافتراض المُسبَق في حالَتَي التقديم والتأخير، ففي كُلِّ واحدةٍ من الحالَتين يَحصَلُ افتراضٌ مُسبَق مختلفٌ في سياقٍ مَعرِفي مختلف (حسبَ الحالة المَعرِفية للمتكلم والمخاطب). وهذا ما رَكَّزَ عليه (سبيربر) و(ولسن) في مقاربتهما للموضوع. ثم يبدو لي أنَّ الشيخَ في هذا النص يُؤسِّسُ لما اِصطَلحَ عليه

(6) أيْ عُرِفَ مِن قَبْلِ الكلام. أما في (المنطلقُ زيدٌ) فالانطلاق كان من الكلام.

(7) لأنَّ القاعدةَ أنكَ تبتديءُ بالأعرفِ، فالذي تَراه منطلقاً أعرفُ عندكَ من زيد لأنه مُشخَّصٌ أمامَ عينيكَ تُشيرُ إليه وهو منطلقٌ وأنت تَجهلُ أنه زيدٌ. (من هامش نسخة الدرس)

البلاغيون من بَعدِه بالتمييز بَينَ (قَصرِ الصِفَة علَى الموصُوف) و(قَصرِالموصوفِ على الصِفَة). وهذا هو شأنُه في أغلبِ المصطلحات والمفاهيم التي وَرَثَها منه السكَّاكي وشرَّاح تلخيص مفتاحِه من بَعدِه.

ضميرُ الفَصل والجُمَل المُنشَطِرة:

والآن لا بُدَّ لنا من الوقوف عِندَ ضميرِ الفَصل، وهو من أدواتِ القَصرِ في البلاغة العربية، وهو يُؤدِّي وظيفةَ (النَّبر التَّبايُني) الموجودة في الإنغليزية، كما في قوله تعالى بشأن المنافقين ((وإذا قِيلَ لهم آمنوا كما آمَنَ الناسُ قالوا أنُؤمِنُ كما آمَنَ السُّفهاء، أَلَا إِنَّهم هُمُ السفهاء ولكن لا يعلمون)) (سورة البقرة، الآية 13). فاستعمالُ ضميرِ الفَصل هنا للتوكيدِ والقَصرِ رَدّاً على اتهام المنافقين للمؤمنين بأنَّهم السُّفهاءُ، فاستَوجَبَ استعمال ضمير الفَصل بوظيفةِ النَّبر التَّبايُني بمعنَى: لا بل إنَّكُم أنتُم السفهاءُ وليس المؤمنون كما تَدَّعُون. وهذا (قَصرٌ إضافي) من نوع (قَصرِ القَلب) بالمصطلح البلاغي لأنَّ المخاطَبَ يَعتقدُ العَكس. وهذه هي وظيفةُ النَّبرِ التَّبايُني حيثُ يكونُ النَّبرُ الرئيسُ على ضَميرِ الفَصلِ (هُم) أو(أنتُم). وهذا النَّوعُ مِنَ القَصر والنَّبر يَحصَلُ في سياقٍ يَفترِضُ مُسبَقاً وُجودَ مَن يتَّصِفُ بالصِفَةِ أو المُسنَدِ وحصولَ جدلٍ بشأنِ مَن يكُون ذلك الذي يَستَحِقُّ الوَصفَ أو قَصرَ الوَصفِ عليه على وَجهِ المُبالَغة، كما في الآية الكريمة السابقة (13) من سورة البقرة.

لكن ههنا إشكالٌ يَحتاجُ إلى تفسير، وهو أنَّ الآيةَ السابقةَ للآيةِ المذكورة، أي الآيةُ (12) تحتوي أيضاً على ضمير فَصلٍ لكن مِن دُونِ السياق المقالي الذي افترضنا أنَّه يُسوِّغُ استعمالَه. يقول سبحانه وتعالى ((وإذا قِيلَ لهم لا تُفسِدوا في الأرض قالوا إنَّما نَحنُ مُصلحون (11) ألا إنَّهم هُمُ المُفسِدون ولكن لا يشعرون (12))). ففي الآية (11) لم يَتَّهِم المنافقون المؤمنين بأنَّهم مُفسِدون لِكَي يُرَدَّ عليهم بأنَّهم هُمُ المفسدون (وليس المؤمنون كما يَدَّعون). أي إنَّ ضَميرَ الفَصلِ هنا، بخِلافِ ضميرِ الفَصل في الآية (13)، ليس تبايُنياً contrastive، فهو لا يُفيدُ، مثلاً، أنَّ (زيداً) هو الذي فَعَلَ كذا أو بحال كذا وليس (عمرو). في الآية

(13) اِتَّهَمَ المنافقون المؤمنين بأنَّهم سُفَهاء، فكانَ الرَدُّ على المنافقين ألَا إنَّهم هُمُ السُفَهاء ولكن لا يعلمون. أما في الآية (12) فإنَّ المنافقين لم يتَّهموا أحداً بالفساد وإنَّما اكتفوا بالادعاء بأنَّهم مصلحون. فلماذا كان الردُّ عليهم باستعمالِ ضميرِ الفَصل الذي يُفيدُ في العادة بأنَّهم هُمُ المُفسدون (وليس مَن اتَّهموهم بالفساد)؟

بَعدَ الاطلاع على بعضِ أمثلةِ ضَميرِ الفَصل في القرآن الكريم، قد يبدو أنَّ استعمالَ ضميرِ الفَصل في العربية لا يُفيدُ دائماً (قَصرَ القلب) التبايُني الذي يُفيدُه التركيبُ المُنشَطِر في الإنغليزية. والموضوعُ في النهاية يؤول إلى النَّبر. وبما أنَّ قواعدَ العربيةِ تَفتقرُ إلى النَّبر فَضلاً عن النَّبر التبايُني، لذلك لم يَقترن استعمالُ ضميرِ الفَصل بهذه الوظيفةِ بصورةٍ مُطَّرِدَة. فمثلاً أحصيتُ عَشرَ مَرَّاتٍ وَرَدَت فيها جُملةُ (أولئك هُمُ الخاسِرون) في القرآن الكريم لم تُفِد منها وظيفةَ (قَصرِ القَلب) التبايُني سِوَى مَرَّتَين اثنتين هُمَا الآية (13) في سورة البقرة المذكورة آنفاً، والآية (92) من سورة الأعراف ((الذين كَذَّبوا شُعيباً كانوا هُمُ الخاسرين)) لأنَّها وَرَدَت رَدَّاً على قَول الكافرين مِن قَومِ شعيب: ((لئن اتبعتم شُعيباً إنَّكم إذاً لخاسرون)). ففي هذا السياق أفادَ ضميرُ الفَصلِ (قَصرَ القَلب) التبايُني الذي تُفيدُه التراكيبُ المُنشَطِرة في الإنغليزية، ومن ثمَّ وَلَّدَ الافتراضَ المُسبَق. أمَّا في اللغة العربية العامية فللنَبرِ دَورٌ مُهِمٌ وواضحٌ في بيانِ البؤرةِ في الكلام وبالتالي توليد الافتراض المُسبَق كما يحصل في اللغة الإنغليزية.

قد يبدو أن ضمير الفصل في الآية (12) من سورة البقرة رُبَّما لا يُفيدُ التوكيدَ التبايُني لأنَّ هذه الوظيفةَ ليست مُطَّرِدةً دائماً مع استعمالِ ضميرِ الفَصلِ الذي يُمكِنُ أن يُستعمَل لأداءِ وظيفةِ الرَّابِطة copula أو فِعلِ الكينونة verb to be كما في اللغة الإنغليزية. ففي الإنغليزية حينَ يُستعمَلُ الرابِطُ (فعلُ الكينونة) من دُونِ النَّبرِ عليه، يكُونُ مُجَرَّدَ رابطٍ بينَ الموضوعِ (المُسنَد إليه) والمحمول (المُسنَد). وكذلك الامرُ في ضميرِ الفَصلِ الذي يُستعمَلُ أحياناً بديلاً عن الرابط في اللغة العربية لأنَّها تَفتقِرُ إلى ذلك الرابط، إذ بالإمكان تركيبُ جُملةٍ من مبتدإٍ وخَبَرٍ من دُونِ الحاجةِ إلى الرابط فنقولُ مثلاً: (الثيوقراطيةُ نظامٌ يكونُ فيه الحُكمُ

بيد رجال الدين) أو نَستعملُ الرابطَ فنقول: (الثيوقراطيةُ هِيَ نظامٌ يكون.. إلخ). وبهذا الاستعمال لا يُفيدُ ضميرُ الفصلِ ما يُفيدُه التركيبُ المُنشَطِر في الإنغليزية من معاني (قَصرِ القَلب) التبايُني. فضميرُ الفَصلِ هنا يُقابلُ الرابطَ (is) في الإنغليزية و(هست) في الفارسية و(أستين) في اليونانية وهو بهذا يُفيدُ ما يُسمَّى في البلاغةِ العربية (قَصرَ التَّعيين). والفلاسفةُ المُسلمون كانوا على أتمِّ الوَعي بهذه الحقائق فقد أكَّدَ ذلك أبو نصر الفارابي في كتابه (الحروف)، وكذلك فَعَلَ مِن بَعدِه ابنُ سينا في كتاب (العبارة: ص39). يقول الفارابي (كتاب الحروف: 111-112):

ويَستعملونها في الدلالة على رباطِ الخَبَرِ بالمُخبَر عنه، وهو الذي يَربطُ المحمولَ بالموضوع متى كانَ المحمولُ اسماً أو أرادوا أن يكونَ المحمولُ مُرتبطاً بالموضوع ارتباطاً بالإطلاق من غَيرِ ذِكرِ زمان... وليس في العربية منذ أوَّلِ وَضعِها لفظةٌ تَقومُ مقامَ (هست) في الفارسيةَ ولا مقامَ (استين) اليونانية ولا مقامَ هاتين اللفظتين في سائر الألسنة... فبعضُهم رأى أن يَستعملَ لفظةَ (هُوَ) مكانَ (هست) بالفارسية و(أستين) باليونانية. فإنَّ هذه اللفظة قد تُستعمَلُ في العربية كنايةً[8] في مثل قولهم (هُوَ يَفعلُ) و(هُوَ فَعَلَ). ورُبَّما استعملوا (هُوَ) في بعض الأمكنةِ التي يَستعمِلُ فيها سائرُ أهل الألسنة تلكَ اللفظةَ المذكورةَ [هست]. وذلك مثل قولنا (هذا هو زيد)، فإنَّ لفظة (هُوَ) بَعيدٌ جداً في العربية أن يكونوا قد استعملوها ههنا كنايةً. كذلك (هذا هُوَ ذاكَ الذي رأيته) و(هذا هُوَ المتكلمُ يومَ كذا وكذا) و(هذا هُوَ الشاعرُ)، وكذلك (زيدٌ هُوَ عادلٌ) وأشباه ذلك.

(8) علماء أصول الفقه والفلاسفة المسلمون يطلقون اسم (الكناية) على الضمائر. يقول التهانوي (الكشاف ج2: 1384) «ويُطْلَقُ (الكناية) أيضاً على الضمير لأنه يكنى به عن متكلم أو مخاطَبٍ أو غائبٍ تقدَّم ذِكرُه»: فالمقصود هنا هو ليس المصطلح البلاغي وإنَّما الضَّمير بالمصطلح النحوي. ويُلاحَظُ إنَّ حديثَ الفارابي انصبَّ على ضميرِ الفَصْل الغائبِ المُفردِ المُذكَّرِ (هو)، لكنْ بالطبع كلامُه يَصْدُقُ على كلِّ ضمائرِ الفَصْل بالصِيَغ الأخرَى.

يَتَبيَّنُ من كلام الفارابي أنَّ لضميرِ الفَصلِ استعمالين: الأوَّلُ هو بِوَصفه كنايةً أو ضميراً يُشيرُ إلى شخصٍ، والثاني هو بوصفه رابطةً أو رابطاً copula مثل فِعلِ الكينونة في الإنغليزية أو الفارسية أو اليونانية. والاستعمالُ الأوّل بوصفه ضميراً هو الذي يُمكِنَ أن يكون توكيداً تَبايُنياً بالمعنى الذي يُفيدُهُ التركيبُ المُنشَطِر في الإنغليزية، أو بمعنَى (قَصر القَلب) بحسبِ المصطلح البلاغي العربي. والآن ما هو جوابُ تساؤلِنا بشأن الآية (12) من سورة البقرة؟ الجوابُ يأتي من موضوع القَصر في البلاغة العربية. ففي البلاغة العربية يُقسَّم القَصرُ الإضافيُّ على ثلاثةِ أنواع بحسبِ حالةِ المخاطَب. فمثلاً، إنكَ إذا قُلتَ (الحكيمُ المتنبي لا البحتري)، فإن كانَ المخاطَبُ يعتقدُ اشتراكَ المتنبي والبحتري في الحِكمة، كانَ القَصرُ (قَصرَ إفرادٍ)، وإن كانَ يَعتقدُ عَكسَ ما تقولُ، كانَ القَصرُ (قَصرَ القَلب)، وإن كانَ المخاطَبُ مُتردِّداً لا يَدري أيّهما الحكيم، كانَ القَصرُ (قَصرَ تعيينٍ). مِنَ الواضح جداً أنَّ القَصرَ في الآيةِ (13) من سورة البقرة هو (قَصرُ قَلبٍ) لأنَّ المنافقين كانوا يَعتقِدون عَكسَ ما تَقولُ الآيةُ الكريمة. أمَّا الآيةُ (12) فهي أيضاً (قَصرُ قَلبٍ) لكنَّها جاءت على وَجهِ المبالَغة في الرَّدِّ على قَولِ المنافقين الواردِ في الآية (11)، حيثُ استعمَلوا (قَصرَ الإفرادِ) حِينَ قالوا ((إنَّما نحنُ مُصلِحون)) باستعمالِ أداة القَصر (إنَّما)، فكان رَدُّ القرآن الكريم مُبالغاً في كَونِهم مُفسِدين وقَصرِهم على الإفسادِ (قَصرَ قَلبٍ). يقولُ السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على (كشَّافِ الزمخشري ج1 ص181):

> وأمَّا وُجهُ المبالَغةِ في تعريف الخَبَر وتوسيط الفَصل [أي ضمير الفَصل]، فقَد قِيلَ الأوَّلُ يُفيدُ حَصرَ المسندِ إليه على المسند، والثاني يُفيدُ تأكيدَ الحَصر. وهذا وإن كانَ مناسباً لردِّ دعواهم الكاذبة، فإنَّهم لمَّا قَصَروا أنفسَهم على الإصلاح قَصرَ إفراد، ناسَبَ في رَدِّهم أن يُقصَروا على الإفساد قَصرَ قَلبٍ: أي هُم مقصورون على الإفساد لا حَظَّ لهم في الإصلاح، لكن يردُّ عليه أنَّ تعريفَ الخَبَر بلام الجِنس يُفيدُ حَصرَه في المبتدإ كما هو مذكورٌ في المفتاح والمشهورُ في الاستعمال، وإنَّ ضميرَ الفَصلِ يُفيدُ هذا الحَصر أيضاً أو يؤكِّده...

والموضوعُ بعد ذلك فيه تفاصيلُ كثيرةٌ يَضيقُ بها المجال، وللاستزادة تُنظَرُ حاشيةُ السيد الشريف الجرجاني على كشَّاف الزمخشري. إنَّ تصنيفَ أنواعِ القَصرِ بحسبِ مَوقفِ المخاطَبِ هو اِلتِفاتة فعلياتية اِنفَرَدَ بها البلاغيون العربُ وسَبَقوا بها زمانَهم، وهذا موضوعٌ يستحقُّ البحثَ والاهتمام.

وفي الخِتَام، لا بُدَّ من ملاحَظَةٍ مُهمَّةٍ تَصلحُ لموضوعِ بحثٍ مُهمٍّ، ألَا وهي أنّي لاحَظتُ أنَّ ترجماتِ القرآن الكريم إلى الإنغليزية كثيراً ما تَتَجاهلُ ضميرَ الفَصلِ ومعنَى القَصرِ الذي يُفيدُه، فلا يُتَرجَمُ بما يُقابلُه مِنَ التركيبِ المُنشَطِر وشبهِ مُنشَطِر، وهذا تقصيرٌ في نَقلِ المعنَى مِن جانبِ المترجمين. ففي الترجمات المتوافرة لم أَجِد مَن استعمَلَ التركيبَ المُنشَطِر أو شِبهَ المُنشَطِر لترجمةِ الآيات (12، 13) من البقرة و(92) من الأعراف بل اِكتفوا بالقَول «they were the...». واِنفَرَدَ (عبدُالله يوسف علي) باستعمالِ التركيبِ المُنشَطِر في ترجمة الآية (92) من سورة الأعراف. وبعض المترجمين استعمل الضميرَ الانعكاسي للتوكيد فقالوا: «they were themselves the...»، وهيَ ترجمةٌ لا بأسَ بها لكنَّ التركيبَ المُنشَطِر أو شبهَ المُنشَطِر هو الأنسبُ في هذه السياقات. وهذا الموضوعُ مفتوحٌ للاستقصاءِ والبحث؛ فالقرآنُ الكريم مَليءٌ بالتراكيب التي فيها ضميرُ فَصلٍ وقَصرُ قَلبٍ التي تَسوجِبُ ترجمتُها استعمالَ التراكيبِ المُنشَطِرة أو شِبه المُنشَطِرة مثل الآية ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هُمُ الظالمين﴾ (الزخرف 76).

ثانياً: الافتراضُ المُسبَق في الجُمَل المَنفية:

قَبلَ البَدءِ لا بُدَّ من التذكير بأنَّ من خصائصِ الافتراض المُسبَق ليس الثبات عندَ النفي فحسب، وإنَّما عندَ الاستفهامِ أيضاً، كما أوضَحَت (كمبسن 1975: 175). لذلك فإنَّ الإمام الجرجاني تناولَ الحالَتين بالتفصيل في مَوضعَين مُنفصلَين في (الدلائل ص87، 96). وكذلك سنَفعلُ نَحن. سنتناولُ الافتراضَ المُسبَق في الجُمل المنفية في هذا القِسم، وفي الجمل الاستفهامية في القِسم القادم. تناوَلَ الجرجاني الاستفهامَ قبلَ النفي لكنَّنا سنبدأُ بحالةِ النفي لأنَّها المِعيارُ الأشهرُ في أدبياتِ الافتراض المُسبَق. يقولُ الإمام عبد القاهر (الدلائل ص 96):

وإذ قد عرفتَ هذه المسائلَ في الاستفهام، فهذه مسائلُ في النَّفي. إذا قُلتَ: (ما فَعَلتُ)، كنتَ نَفيتَ عنكَ فِعلاً لم يَثبُت أنّه مَفعولٌ؛ وإذا قُلتَ: (ما أنا فَعَلتُ)، كُنتَ نفيتَ عنكَ فِعلاً ثَبَتَ أنَّه مَفعول. تفسيرُ ذلك أنَّكَ إذا قُلتَ: (ما قُلتَ هذا)، كُنتَ نَفَيتَ أن تكونَ قد قُلتَ ذاك وكُنتَ قد نُوظِرتَ في شيء لم يَثبُت أنّه مَقُولٌ. وإذا قُلتَ: (ما أنا قُلتُ هذا)، كُنتَ نَفَيتَ أن تكونَ القائلَ له وكانَت المناظرَة في شيءٍ ثَبَتَ أنّه مَقُول. وكذلك إذا قُلتَ: (ما ضَرَبتُ زيداً)، كُنتَ نَفَيتَ عنكَ ضَربَهُ ولم يَجِب أن يكونَ قد ضُرِبَ، بل يَجُوزُ أن يكونَ قد ضَرَبَهُ غَيرُك وأن لا يكونَ قد ضُرِبَ أصلاً. وإذا قُلتَ: (ما أنا ضَرَبتُ زيداً)، لم تَقُلهُ إلاَّ وزيدٌ مَضرُوبٌ، وكان القصدُ أن تَنفي أن تكونَ أنتَ الضارِب. (التوكيد من تصرفي)

لا أَظنُّ أياً من فلاسفةِ اللغة أو اللسانيين المعاصرين يَشُكُّ ولو لِلَحظةٍ في أنَّ ما يتكلَّمُ عليه الإمامُ هنا هو الافتراضُ المُسبَقُ وثباتُه عِندَ النفي. ليس ثَمَّةَ اختلافٌ بَينَ ما قالَه وما يَقولُه اللسانيون المعاصرون إلَّا في المصطلح؛ لا بل حتَّى المصطلح مُتشابه كما تُبيِّنُ الأجزاءُ التي أكَّدتُها في النصِّ أعلاه، مثل (نَفيتَ عنكَ فِعلاً ثَبَتَ أنَّه مَفعول)؛ أي بتعبيرٍ آخَر، أنَّ الافتراضَ المُسبَق ثابتٌ وهو خارجَ حَيِّزِ النَّفي scope of negation. وحتَّى هذا المصطلح الأخير (حَيِّز النَّفي) إستعمَلَه الإمامُ عندَ كلامِه على معنَى السُّور المنطقي الكُلِّي (كُلّ) (الدلائل ص 219)؛ وكان يُفترَضُ به أن يَستعمِلَه في هذا النصِّ أيضاً، وإن كانَ فَحوَى كلامِه يُشيرُ إلى المفهومِ نفسِه. فإنَّكَ إذا نَفيتَ فقُلتَ: (ما أنا فَعَلتُ)، كُنتَ نَفيتَ عنكَ فِعلاً ثَبَتَ أنَّه مفعول، أي أنَّ حَيِّزَ النَّفي لم يَشمل حُصولَ الفِعل، فهو مُفترَضٌ مُسبَقاً أو ثابتٌ حسبَ تَعبيرِ الجرجاني، وإنَّما شَملَ كونَ المتكلِّمِ هو الفاعل.

وتطبيقاً لتفكيرِه المُنظِّم يَستعمِلُ الجرجاني هنا أيضاً اِختباراً عِلميَّاً ومنطقياً لتشخيصِ الافتراض المُسبَق وتمييزِه عن الخَبَرِ وكأنَّه أَحَدُ اللسانيين المعاصرين في الغَرب. يقول (الدلائل ص96-97):

> ومن أجلِ ذلك صَلُحَ في الوَجهِ الأوَّلِ أن يكونَ المنفيُّ عامًّا كقولكَ: (ما قُلتُ شِعراً قَطُّ) و(ما أكلتُ اليومَ شيئاً) و(ما رَأيتُ أَحداً مِنَ الناس). ولم يَصلُح في الوَجهِ الثاني، فكانَ خَلفاً أن تقولَ: (ما أنا قُلتُ شِعراً قَطُّ) و(ما أنا أكلتُ اليومَ شيئاً) و(ما أنا رَأيتُ أَحداً مِنَ الناس)، وذلكَ لأنَّه يَقتضِي المُحال وهو أن يكونَ ههنا إنسانٌ قد قالَ كُلَّ شِعرٍ في الدنيا وأَكَلَ كُلَّ شيءٍ يُؤكَل ورَأَى كُلَّ أَحَدٍ مِنَ الناس، فنَفَيتَ أن تكونَه. ومما هو مثال بَيِّنٌ في أنَّ تقديمَ الاسمِ يقتضي وُجودَ الفِعل قولُه: (ما أنا أسقَمتُ جِسمي به + ولا أنا أضرَمتُ في القَلبِ ناراً)؛ المعنَى، كما لا يَخفَى، على أنَّ السَّقمَ ثابتٌ موجُودٌ وليس القَصدُ بالنَّفي إليه، ولكن إلى أن يكُونَ هو الجالِبُ له... ومثلُه في الوضوح قولُه: (وما أنا وَحدِي قُلتُ ذا الشِّعرَ كُلَّه)، الشِّعرُ مَقُولٌ على القَطعِ والنَّفيُ لأن يَكُونَ هُوَ وَحدَهُ القائلَ له. (التوكيد لي)

ثم يُضيفُ الشيخُ اختبارَين آخَرَين للتمييز: أحدُهما هو النسخةُ المنفية مِنَ الاختبار الذي استعمَلَه في الجُمَلِ المُثبَتة للتمييز بينَ حالتَي الخَبَرِ في التَّنكيرِ والتَّعريف، إذ في الحالةِ الأُولَى يُمكِنُ إضافةُ مبتدإ ثانٍ بخِلافِ الحالةِ الثانية لأنَّ الأخيرةَ تُفيدُ حَصرَ الخَبَرِ بمبتدإٍ واحدٍ لا يُشارِكُه أَحَدٌ فيه، كما تَقدَّم في حينه. يقولُ الإمامُ (الدلائل ص97):

> وههنا أَمرَان يَرتفعُ معهما الشكُّ من وُجُوبِ هذا الفَرقِ ويَصيرُ العِلمُ به كالضرورة. (أَحَدُهُما) أنَّه يَصِحُّ لك أن تقول: (ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس)، و(ما ضربتُ زيداً ولا ضربه أحد سواي)، ولا يَصِحُّ ذلك في الوَجهِ الآخَر. فلو قُلتَ: (ما أنا قُلتُ هذا ولا قالَهُ أَحَدٌ سِواي)، و(ما أنا ضَربتُ زيداً ولا ضَرَبَهُ أَحَدٌ سِواي)، كانَ خَلفاً مِنَ القول وكانَ في التناقُض بمنزلة أن تَقولَ: (لستُ الضارِبَ زيداً أمس) فتُثبِتُ أنّه قد ضُرِبَ ثم تَقولُ مِن بَعدِه (وما ضَرَبَه أَحَدٌ مِنَ الناس)، و(لستُ القائلَ ذلك)

> فتُثبِتُ أنّه قد قِيلَ ثم تَجيءُ، فتقولُ: (وما قالَه أَحَدٌ مِنَ الناس). و (الثاني) مِنَ الأمرَين إنكَ تَقولُ: (ما ضَربتُ إلّا زيداً) فيكونُ كلامًا مستقيمًا؛ ولو قُلتَ: (ما أنا ضَربتُ إلّا زيداً)، كانَ لَغواً مِنَ القَول، ذلك لأنَّ نَقضَ النَّفي بـ (إلّا) يَقتضي أن تكونَ ضَربتَ زيداً وتقديمُك ضميرَك وإيلاؤُهُ حرفَ النفي يَقتضي نَفيَ أن تكونَ ضَربتَه فهما يتدافعان، فاعرفه.

إنَّ هذا التحليلَ لظاهرةِ الافتراضِ المُسبَق في النَّفي لا يَحتاجُ إلى أيِّ إيضاح ولا يرقَى إليه الشكُّ. والتحليلُ نفسُه يَنطبِقُ في حالةِ تقديمِ المفعول به وتأخيرِه. يقولُ (الدلائل ص98):

> ويَجيءُ لكَ هذا الفرقُ على وَجهِه في تقديمِ المفعول وتأخيرِه، فإذا قُلتَ: (ما ضَرَبتُ زيداً) فقدَّمتَ الفعلَ، كانَ المعنَى إنَّكَ قد نَفَيتَ أن يكونَ قد وَقَعَ ضَربٌ منكَ على زيدٍ ولم تعرض في أمرٍ غَيرِه لنفيٍ ولا إثباتٍ وتَركتَه مُبهَماً مُحتملاً. وإذا قُلتَ: (ما زيداً ضَرَبتُ) فقدَّمتَ المفعولَ، كانَ المعنَى على أنَّ ضَرباً وَقَعَ منكَ على إنسانٍ وظُنَّ أنَّ ذلك الإنسانَ زيدٌ فنَفيتَ أن يكونَ إياه. فلَكَ أن تقولَ في الوَجهِ الأوَّلِ: (ما ضَرَبتُ زيداً ولا أَحَداً مِنَ الناس)، وليس لكَ في الوَجهِ الثاني. فلو قُلتَ: (ما زيداً ضَرَبتُ ولا أَحَداً مِنَ الناس)، كانَ فاسِداً على ما مضَى في الفاعِل.

ويُضيفُ الجرجاني ملاحظةً مهمَّةً أيضاً، وهي أنَّكَ إذا قَدَّمتَ المفعولَ به في الجُملة المَنفيةِ لا يُمكِنُ أن تُعقِّبَ الفِعلَ بإثباتِ فِعلٍ هو ضِدُّه لأنَّ الفعلَ مُفترَضٌ مُسبَقًا وهو خارجَ حَيِّزِ النَّفيِ، وإنَّما النَّفيُ يَقتصِرَ على المفعولِ به. يقولُ (الدلائل ص98):

> وممَّا يَنبغي أن تعلَمَه أنَّه يَصِحُّ لكَ أن تَقولَ: (ما ضَرَبتُ زيداً ولكنِّي أكرَمتُه)، فتُعقِّبَ الفعلَ المنفيَ بإثباتِ فعلٍ هو ضِدُّه. ولا يَصِحُّ أن تقول: (ما زيداً ضَرَبتُ ولكنِّي أكرَمتُه)، وذاك أنك لم تُرِد أن تَقُولَ: لم يَكُن الفعلُ هذا ولكن ذاك. ولكنَّك أَردتَ أنَّه لم يَكُن المفعولُ هذا ولكن ذاك. فالواجبُ

إذن أن تَقولَ: (مازيداً ضَرَبتُ ولكن عمراً). وحُكمُ الجار مع المجرور في جميع ما ذَكَرناه حُكمُ المنصوب. فإذا قُلتَ: (ما أَمَرتُكَ بهذا) كانَ المعنَى على نفي أن تكونَ قد أمرتَه بذلك، ولم يَجِب أن تكون قد أمرتَه بشيءٍ آخَر. وإذا قُلتَ: (ما بهذا أَمرتُكَ)، كُنتَ قد أَمرتَه بشيءٍ غيره.

إنَّ مِثلَ هذا النصِّ الخَطير والمُهمّ من الشيخ رُبَّما كانَ نُقطةَ الانطلاقِ لمدرسة براغ اللسانية في النظرية التي وَضَعَها (فاتشك) واشتهرت باسم (مَنظُور الجُملة الوظيفي) (مجو) FSP والمفهوم المرتَبِط بها (الديناميكية التواصُلية) communicative dynamism كما ذَكَرنا آنفاً. وكما وَعَدتُ فلا بُدَّ من وَقفَةٍ قصيرة عِندَ هذا الموضوع المُهمّ الذي يَستحِقُّ أن تُكتَبَ بشأنه أطروحةُ دكتوراه، لنتناول الموضوع في قسم مستقل قريباً بعنوان (تقديمُ ذِكرِ المُحَدَّثِ عنه).

ولكن قَبلَ ذلك، لا بُدَّ من الإشارةِ، ولو في عُجالة، إلى أنَّ بَعضاً من أَحدَثِ البحوث المعاصِرَة في مجال الافتراض المُسبَق قد أكَّدَت بطريقتها الخاصَّة ما ذَهَبَ إليه الأمام عبد القاهر. فهذه اللسانية (بتي بيرنر) Betty J. Birner (2013) تُشيرُ إلى بحوث (دورِت آبش) Dorit Abusch (2002) و(باربرا آبت) Barbra Abbott 2006 التي تقولُ كلاماً وأفكاراً شبيهةً جداً بأفكار الجرجاني وأمثلتِه بشأنِ الافتراض المسبق المتولِّد من التقديم والتأخير والمَوصُول وما يُوازيه في اللغة الإنغليزية مِنَ التراكيبِ المُنشَطِرة. تُعطِينا (بيرنر) المثالَين الآتيين على الافتراض المُسبَق:

(13) (أ) لا نحتاجُ أن نَكُفَّ عن التقليل من قيمةِ العَمَلِ التطبيقي؛ إذ نَحنُ أَصلاً لم نُقَلِّل من قيمَتِه أبداً.

*(ب)[9] ليس هذا الذي مَنَحَني الجرأةَ والثقةَ للذهابِ إلى (نيويورك)؛ إذ لاشيءَ منحني ذلك.

(9) المتعارَف عليه في كتب اللسانيات أنَّ علامة النجمة في بداية الجملة تعني أنها غير مقبولة.

تقول (بيرنر) إنَّ الافتراضَ المُسبَق في (13أ) والذي يُفيدُ أنَّ المتكلمين كانوا يُقلِّلون من قيمةِ العَمَلِ التطبيقي قد اِنتفى بسببِ النَّفي المباشر بَعدَه. في حين أنَّ مُحاولةَ نَفيِ الافتراضِ المُسبَق في (13ب) تَبدو غريبةً وغيرَ مقبولة. والسببُ في ذلك هو أنَّ فِعلَ تَغيُّرِ الحالة (يَكُفّ) هو، بمصطلح (آبش) 2002، من مُوَلِّدات الافتراض اللينة soft trigger التي يَسهُلُ إلغاءُ الافتراض المُسبَق الذي تُولِّدُه، في حين أنَّ التركيبَ المُنشَطِر في (13ب) هو مِنَ مُوَلِّدات الافتراض الصَّلبةِ hard trigger التي ليس مِنَ السَّهلِ إلغاءُ الافتراضِ المُسبَق الذي تُولِّدُه. ولتَفسيرِ هذا الفَرق بَينَ مُوَلِّدات الافتراض اللينة والصلبة، تَبني (باربرا آبت) (2006) على مُقتَرَح من (بيل لاندسو) Landsaw فتذهب إلى أنَّ الفرقَ يَعودُ إلى ما إذا كانَ الافتراضُ المُسبَق لَصيقاً باللفظ، أي انفكاكيّ detachable[10] وبالتالي فإنَّه سيَختفي إذا غَيَّرنا الصيغةَ اللفظية. وبمعنى آخر، إذا كان الافتراضُ المُسبَق انفكاكياً، فإنَّ ذلك يَعني أنَّ السببَ الوحيدَ لصياغةِ الكلامِ «بهذا الأسلوب» هو للتعبيرِ عن الافتراض المُسبَق. وبما أنَّ التركيبَ المُنشَطِر هو مِن هذا النوعِ مِنَ المُوَلِّدات الصَّلبةِ ذاتِ الافتراض المُسبَق اللصيقِ باللفظ أو الصيغةِ اللغوية، فإنَّ مُحاولَةِ إلغاءِ الافتراض في (13ب) أعلاه هي خَلفٌ مِنَ القَول ولَغوٌ وتناقُضٌ حسبَ تعبيرِ الإمام الجرجاني.

تَقولُ (باربرا آبت) كلاماً يكادُ يَكونُ ترديداً لكلامِ الجرجاني المتقدِّم آنفاً فتقولُ إنَّ مِن غَيرِ المعقول أن يختارَ المتكلمُ بالتحديدِ تركيباً لا يَصلُحُ إلا للتعبير عن الافتراض المُسبَق في الوقتِ الذي يَنوِي أن يَنفِي ذلك الافتراضَ في الحال. وكأنِّي باللسانية المُعاصِرة تَقتبِسُ من دلائل الإعجاز النَصَّ في ص97 الذي اقتبسناه آنفاً حيثُ يقولُ: «يَصِحُّ لكَ أن تَقولَ: (ما ضَرَبتُ زيداً ولا ضَرَبَه أحدٌ سواي)، ولا يَصِحُّ ذلك في الوَجهِ الآخر. فلو قُلتَ (ما أنا ضَربتُ زيداً ولا ضَرَبَه أحدٌ سواي) كانَ خَلفاً مِنَ القَول، وكانَ في التناقُض بمنزلةِ أن تَقولَ (لستُ

---

(10) وهذه الخصيصة هي عكس خصيصة التلويح الحواري (عَدَم الانفكاك) كما قدَّمنا سابقاً. يُنظر كتابنا نظرية التلويح الحواري.

الضارِبَ زيداً أمس) فتُثبِتُ أنَّه قد ضُرِبَ، ثم تَقولُ من بَعدِه (وما ضَرَبَه أحدٌ مِنَ الناس)». أي، بتعبيرِ (آبش)، فإنَّ التركيبَ المُنشَطِر في (14-أ) هو مِنَ مُوَلِّدات الافتراض الصلبة ولا يُمكِنُ إلغاءُ أو نفيُ الافتراض المسبق الذي يُولِّدُه من دونِ الوقوعِ في التناقض. وهذا ما يَحصَلُ في (14-ب) التي تَجمعُ بينَ (14-أ) وافتراضِها المُسبَق وبين نَفي ذلك الافتراض المُسبَق نفسه:

(14) (أ) ما أنا ضَرَبتُ زيداً.

>> أحدٌ سِواي ضَرَبَ زيداً.

*(ب) ما أنا ضَرَبتُ زيداً ولا ضَرَبَهُ أحدٌ سِواي.

في هذه الحالة لم تَصدُق (14-ب) بوَصفِها سالبةً لانتفاء الموضوع كما حَصَلَ في كثير من الأمثلةِ التي تناولناها سابقاً، والسببُ هو أنَّ التركيبَ المُنشَطِر في (14-أ) هو مِنَ المُوَلِّدات الصلبةِ للافتراض المسبق. فهو أقوَى من الافتراض المسبق الوجودي الذي يُولِّدهُ الوَصفُ المعرَّفُ لأنَّ هذا الأخير يُلغَى في السالبة لانتفاء الموضوع كما في (7) في القسم الأول:

(7) ملك فرنسا ليس أصلع لأنه لا يوجد مَلِكٌ لفرنسا.

ومما يؤيد ذلك إنَّ (آبش) 2002 تقول "في الحقيقة، ليس من الواضح أن الوَصفَ المعرَّفَ هو مُوَلِّدٌ صَلبٌ، ما دامَ افتراضُه المُسبَقُ قابِلاً للتعليق". ثم تؤكِّدُ (آبت) أنَّ ذلك على العَكسِ من استعمال كلمة (يَكُفُّ) في (13-أ)؛ فهي تُفيدُ ما هو أكثرَ من الافتراضِ المُسبَق (بأنَّ المتكلمين كانوا يُقَلِّلون من قيمةِ العَمَلِ التطبيقي)؛ فهي تُفيدُ أيضاً الكَفَّ عن تلك الحالة. وبما أنَّه لا تُوجَدُ طريقةٌ للتعبيرِ عن الكَفِّ أو الإقلاعِ عن حالةٍ ما إلا بافتراضِ وُجودِها مُسبَقاً، فإنَّ الافتراضَ المُسبَق يكُونُ غيَر لَصيقٍ باللفظِ وبالتالي فهو ليس السببَ الوحيدَ لصياغةِ الكلامِ بهذه الصيغة. لذا ولأنَّ ثمةَ أسباباً أُخرَى لأختيارِ كلمةِ (يكفّ) غَير التعبيرِ عن الافتراض المُسبَق، فإنَّه ليس من غَيرِ المعقولِ إلغاءُ الافتراض المُسبَق.

تقديمُ ذِكرِ (المُحَدَّث عَنهُ) Topicalization, Thematization[(11)]:

يُرَكِّزُ الشيخُ الجرجاني في النصِّ الذي اقتبسناه سابقاً، على موضوع الافتراض المُسبَق الناتِجِ عن عمليةِ التقديم والتأخير، لكنَّ النصَّ في الوقت نفسِه يُزوِّدُنا بأمثلةٍ مُهمَّة للتقديم سَبَقَت ما جاءَ به علماءُ مدرسة براغ في ما يُسمَّى (منظور الجملة الوظيفي). لا بُدَّ من الإشارةِ بإيجاز إلى أنَّ الشيخَ عبد القاهر رُبَّما كان أوَّلَ مَن قال بمفهوم (تقديم ذِكرِ المُحدَّثِ عَنه) ويَقصِدُ بمصطلح (المُحدَّثِ عنه) ما اصطلحتُ على تسميته بـ (المُقدَّم النحوي) theme ويُسمَّى أحياناً topic مع بعض الاختلاف بين المصطلحين، ومِنهُما اِشتُقَّ مصطلحا (التقديم) باللغة الإنغليزية الواردان في العنوان أعلاه. وفي هذه الحالة، يقومُ المتكلمُ بتقديم أَحَدِ عناصرِ الجملة للتنبيه عليه وقد يَكونُ في ذلك عُدُولٌ deviation عن المُتعارَفِ عليه. وهذه الفكرةُ اقترنت في اللسانياتِ الحديثة بمفكري (مدرسة براغ) للسانيات. غَيرَ أنِّي وجدتُ الشيخَ يذكُرُها ويُعطِي أمثلةً عليها ويَذكُر أيضاً أنَّ صاحبَ الكتاب (ويقصد سيبويه) كان على وَعيٍ بها أيضاً.

يقولُ الشيخ إنَّ معنَى التقديم في النفي والاستفهام قائمٌ مثله في الخَبَرِ إلَّا إنَّ المعنَى في هذا القصد ينقسم على قسمين: الأوَّلُ جَليٌّ لا إشكالَ فيه وهو حِينَ يكونُ قَصدُكَ أن تَخُصَّ أَحَدَهم بالفعل فتَجعلَه فاعِلَه دونَ غيرِه أو دونَ كلِّ أَحَدٍ، ومثالُ ذلك أن تقول: (أنا كَتبتُ في معنى فلان) و(أنا شَفَعتُ في بابه) تُريدُ أن تَدَّعي الانفرادَ بذلك وتَرُدُّ على مَن زَعَمَ أنَّ ذلك كانَ مِن غيرِك أو أنَّه شارَكَكَ به وهذا القسم أقرب إلى التركيب المُنشَطِر في وضوح افتراضه

(11) المقصود من هذين المصطلحين الإنغليزيين هو نَقْلُ أَحَدِ مكوِّناتِ الجُملة إلى مقدَّمتِها ليَعمَلَ بوصفه (مُقدَّما نحوياً) theme أو مَوْضُوعاً topic، كما في قولنا: (الجوابُ سأُعْطِيكَ إياه قريباً) و(السمفونيةُ التاسعةُ زيدٌ يُحبُها كثيراً) و(رائحتهُ لا يُمكِنُ أنْ أُطيقَها) و(زيدُ بنُ عمر هو اسمي) و((بأي ذنب قتلت)) و((إياك نعبد وإياك نستعين)). وأحيانا يُستعمَلُ مصطلح (الإزاحة اليُسرَى) left-dislocation بمعنَى التقديم بدلاً من المصطلحين المذكورين وذلك لأنَّ اتجاهَ الكتابةِ في الإنغليزية يَبدأ مِنَ اليسار إلى اليمين، لذا يَجِبُ تسميةُ المصطلح (الإزاحة اليُمنَى) في اللغة العربية.

المُسبَق. أما القسمُ الثاني فلنَدَع الشيخَ يوضِّح لنا ماهيتَه. يقول (الدلائل ص 99):

> والقسمُ الثاني أن لا يكونَ القَصدُ إلى الفاعلِ على هذا المعنَى، ولكن على أنَّكَ أَردتَ أن تُحقِّقَ على السامع أنَّه قد فَعَلَ وتمنَعَه من الشكِّ، فأنتَ لذلك تبدأُ بذِكرِه، وتوقعه أولاً ومن قَبلِ أن تَذكُرَ الفعلَ نفسَه، لكي تُباعِدَه بذلك من الشبهة وتَمنَعه من الإنكار، أو مِن أن يظنَّ بكَ الغَلَطَ أو التزيُّدَ... ومثالُه في الشعر: (هُم يَفرشُون اللّبدَ كُلَّ طِمرَّةٍ + وأجردَ سبَّاح يَبُذُّ المغالبا) لم يُرِد أن يَدَّعي لهُم هذه الصفةَ دعوَى مَن يُفرِدهم بها وينصُّ عليهم فيها، حتَّى كأنه يُعَرِّضُ بقومٍ آخَرين فينفي أن يكونوا أصحابَها. هذا مُحال؛ وإنما أرادَ أن يَصفَهم بأنَّهم فرسانٌ يَمتهدون صهواتِ الخيل، وأنهم يقتعدون الجيادَ منها وأنَّ ذلك دأبُهم، من غيرِ أن يعرضَ لنفيه عن غيرهم، إلَّا إنه بَدأَ بذكرِهم ليُنبِّه السامعَ لهم، ويُعلِم بَدِيًّا قصدَه إليهم بما في نفسه من الصفة، ليمنعه بذلك من الشكّ، ومن تَوَهُّمِ أن يكونَ قد وَصَفَهم بصفةٍ ليست لَهُم، أو أن يكونَ قد أرادَ غيرَهم فغلطَ إليهم... ومِثلُه في الوضوح قوله: (هما يَلبَسان المَجدَ أحسَن لِبسةٍ + شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما)، لا شبهةَ في أنه لم يُرِد أن يَقصِرَ هذه الصفةَ عليهما ولكن نَبَّه لهُما قَبلَ الحديثِ عنهما.

ويستطرد الشيخ فيُعطي أمثلةً توضحية عديدة على كِلا القسمين مع شرحٍ وتحليلٍ للفرق بين النوعين. وفي رأيي إنَّ الموضوع يتعلَّقُ بالبُرُوز أو التَّبرِيز prominence ومن وسائله التقديمُ والتأخير. لكنَّ المشكلة أنَّ في كِلا القِسمَين المتقدِّمين ثمَّةَ تقديماً للاسم (المتحدَّث عنه) فكيف نُميِّزُ بينهما. أَرَى أنَّ التمييزَ سَهلٌ في اللغاتِ التي يُستعمَل فيها النَّبرُ stress كما في الإنغليزية؛ ففي القسم الأوَّل يكونُ النَّبرُ الرئيسُ على اسم (المُتحدَّثِ عنه) أو ضميرِه في حين أنَّ النَّبرَ الرئيسَ في القسم الثاني يكونُ على الفِعلِ أو المَحمُولات predicates. ولأنَّ قواعدَ اللغة العربية ليس فيها نَبرٌ اضطرَّ الشيخُ إلى هذا الشرح والتوضيح لبيان الفرق.

وفي أثناءِ تَحليلِه للموضوع يُعطِينا الشيخُ مثالاً واضحاً جداً على التقديم بالصورة المعروفة في الأدبيات الحديثة وبخاصةٍ عِندَ (فاتشك). يقول الجرجاني (الدلائل ص101):

> وهذا الذي ذَكَرتُ من أنَّ تقديمَ ذِكرِ المحدَّثِ عنه يُفيدُ التنبيهَ له، قد ذَكَرَه صاحبُ الكتابِ في المفعول إذا قُدِّمَ فَرُفِعَ بالإبتداء وبُنِيَ الفعلُ الناصبُ كانَ له عليه وعُدِّيَ إلى ضميره فشُغِلَ به، كقولنا في (ضَرَبتُ عبدَ الله)، (عبدُالله ضَرَبتُه)، فقالَ وإنَّما قُلتَ (عبدُالله) فنَبَّهتَه له ثم بَنَيتَ عليه الفِعلَ ورَفَعتَه بالإبتداء.

إنَّ هذا المثالَ من الشيخ يُشبِهُ إلى حدٍّ بعيدٍ الأمثلةَ التوضيحيةَ التي أورَدناها في الهامشِ السابق وهي مأخوذةٌ مِنَ الأدبياتِ الحديثة بتصرف[12]. وبعد ذلك يذهب الشيخ بتحليلاتٍ وأمثلةٍ متنوِّعة لبيان وجهةِ نظرِه وهي أنَّ قَولَنا (هُمَا يَلبَسان المَجدَ) أبلَغُ في جَعلِهما يَلبسانه من قولِنا (يلبسان المَجدَ) والسببُ أنَّه لا يُؤتَى بالاسم مُعَرَّى مِنَ العواملِ إلَّا لحديثٍ قد نَوَى إسنادَه إليه، فإذا قُلتَ (عبدُالله) فإنَّكَ تَبني تَوَقُّعاً بالحديث عنه فإذا جِئتَ بالحديثِ فقُلتَ مثلاً: (قامَ) أو (خَرَجَ)، فإنَّ المستمعَ يَقبلُه قبولَ المُتَهَيءِ له، وذلك أشدُّ لِثُبوتِه وأنفَى للشُبهَة والشكِّ. فليس إعلامُك الشيءَ بَغتةً مِثلَ إعلامِك له بَعدَ التَّنبيهِ عليه والتَّقدِمة له. ولذلك فإنَّ هذا النوعَ من الكلام يَجيءُ عادةً فيما سَبَقَ فيه إنكارٌ مِن مُنكِرٍ نَحوَ أن يقولَ الرجلُ: (ليس لي عِلمٌ بالذي تَقُولُ) فتقول له: (أنتَ تَعلَمُ أنَّ الأمرَ على ما أقولُ

---

(12) مِنَ الذين أعطَوا المَزيدَ من هذا النوع من الأمثلة نَجمُ الأئمة الشيخُ رضيُّ الدين الإسترابادي (ت686هـ) في شَرحِه على كافيةِ ابن الحاجب (ج1 ص162) تحت بابِ (الإضمار على شريطة التفسير). يقول: «قولُه (الثالثُ ما أُضمِرَ عامِلُه على شريطةِ التفسير، وهو كُلُّ اسم بَعدَه فِعلٌ أو شبهه مشتغلٌ عنه بضميره أو مُتعلِّقه لو سُلِّطَ عليه هو أو مناسبُه لنَصبه نحوَ (زيداً ضَربتُه) و(زيداً ضَربتُ غلامَه) و(زيداً حَبستُ عليه) يُنصَب بفعلٍ يُفسِّرُه ما بَعدَه، أيْ (ضربتُ) و(جاوزتُ) و(أهنتُ) و(لابستُ)». للتفاصيل يُنظر شرحُ الرضي على الكافية.

ولكنَّك تَميلُ إلى خَصمي). ويَكثُرُ أيضاً في المدحِ كقولك: (أنتَ تُعطِي الجَزيلَ)، وذلك أنَّ مِن شَأنِ المادِحِ أن يَمنَعَ السامعين مِنَ الشكِّ فيما يَمدَحُ به. ثم يُزوِّدُنا الشيخُ بدليلٍ واختبارٍ لما ذَهَبَ إليه، فيقول (الدلائل ص104):

> ويُزيدُكَ بياناً أنَّه إذا كانَ الفِعلُ مما لا يُشَكُّ فيه ولا يُنكَرُ بحال، لم يَكَد يَجيءُ على هذا الوَجهِ، ولكن يُؤتَى به غيرَ مبنيٍّ على اسمٍ، فإذا أخبَرتَ بالخروج مثلاً عن رَجُلٍ مِن عادتِه أن يَخرجَ في كُلِّ غداةٍ، قُلتَ: (قد خَرَجَ). ولم تَحتَج أن تَقولَ (هو قد خَرَجَ)، ذلك لأنَّه ليس بشيءٍ يَشُكُّ فيه السامعُ فتَحتاجُ أن تُحقِّقه وإلى أن تُقدِّمَ فيه ذِكرَ المُحدَّثِ عنه.

ويَختمُ الشيخُ بتأكيدِه أنَّ معنَى النَّظمِ الذي بَيَّنَه في الخَبرِ يَسرِي على الاستفهام؛ فالفَرقُ بَينَ قَولِنا (زيدٌ قامَ) و(قامَ زيدٌ) هو كالفَرقِ بَينَ قولِنا (أَزيدٌ قامَ؟) و(أَقامَ زيدٌ؟). وفي الختام، لا بُدَّ مِن ملاحظةِ أنَّ القسمَ الأوَّلَ من تقديم الفاعلِ المُتحدَّثِ عنه يَكونُ الافتراضُ المُسبَقُ فيه أَوضَحَ وهو أَقرَبُ إلى التركيبِ المُنشَطِر في الإنغليزية.

ثالثاً: الافتراض المُسبَق في الجمل الاستفهامية:

قَبلَ أن نَبدأَ بأمثلةِ الإمام الجرجاني وتحليله لها، لابُدَّ أن نَذكُرَ ما قالَه (لفنسن 1983) حينَ زوَّدَنا بأمثلةِ الافتراض المُسبَق المتولِّد مِنَ الاستفهام في قائمةِ مُوَلِّدات الافتراض التي أقتبسناها منه في القسمِ الأوَّل، ونُعيدُها هنا للتذكير:

(41) هل هناك أستاذُ لسانياتٍ في جامعة (كيمبرج)؟

>> إمَّا هناك أستاذُ لسانياتٍ في جامعة (كيمبرج) أو ليس هناك؟

(42) هل (نيوكاسل) تَقَعُ في (إنكلترا) أو في (أستراليا)؟

>> (نيوكاسل) تَقَعُ في (إنكلترا) أو في (أستراليا).

(43) مَن هو أستاذُ اللسانياتِ في جامعةِ (كيمبرج)؟

>> ثمَّةَ شخصٌ ما هو أستاذُ اللسانياتِ في جامعةِ (كيمبرج).

يقولُ (لفنسن 1983: 184) إنَّ الجُمَلَ الاستفهامية تشتركُ بالافتراضات المُسبَقة مع نظيراتها الخَبَرية؛ غيرَ أنَّ الصيغَ الاستفهاميةَ نفسَها تولِّدُ افتراضاتٍ مُسبَقةً إضافيةً من نوعٍ مختلفٍ نوعاً ما، وهي ما يَهمُّنا هنا. ومِنَ الضروري أن نُميِّزَ بين أنماطٍ مختلفةٍ منَ الأسئلة. فالأسئلةُ التصديقية[13] ***yes/no questions*** تُولِّدُ في العادة افتراضاتٍ مُسبَقةً مفرغة لكَونها تَخييراً بينَ جوابيها المُمكِنَين كما في المثال (41). وهذا هو النوعُ الوحيدُ من الافتراضات المُسبَقة الاستفهامية الذي يَثبُتُ عِندَ النفي. أما أسئلةُ البدائل ***alternative questions***، كما في المثال (42)، فهي تَفترِضُ مُسبَقاً اختيارَ أَحَدِ جوابيها البديلين، لكن ليس بصورةٍ مفرغة في هذه الحالة. وأما الأسئلة التصوُّرية ***WH-questions*** فهي تولِّدُ افتراضاتٍ مُسبَقةً نَحصَلُ عليها مِنَ التعويضِ عن كلمة السؤال WH-word بالمُتغيِّرِ الوجودي المُناسِب، مثلاً التعويض عن كلمةِ الاستفهام (مَن؟) بالمُتغيِّر (أحدٌ ما، شخصٌ ما)، وعن (أين؟) بالمتغيِّر (في مكانٍ ما)، وعن (كيف؟) بالمتغيِّر (بطريقةٍ ما)، إلخ، كما في المثال (43). وهذه الافتراضاتُ المُسبَقةُ الاستفهاميةُ لا تتميزُ بالثباتِ عند النفي.

والآن نأتي إلى تَحليلِ الإمامِ الجرجاني للافتراض المُسبَق في الجُمَلِ الاستفهامية، فنتوقَّعُ تحليلاً مشابِهًا لِمَا تَقَدَّمَ في حالَتَي الإثباتِ والنفي، ولا سيَّما بَعدَ أن عَلِمنَا من (لفنسن) أنَّ الجُمل الاستفهامية تُشارِكُ الجُملَ الخَبَريةَ المثبتةَ في افتراضاتِها المُسبَقة. لكن سنَحصَلُ من الجرجاني على فِكرةٍ جديدةٍ فيما يَخُصُّ الاستفهامَ المجازيَّ ولاسيَّما النوع الإنكاري. لِنَستمع إليه أوَّلاً يوضِّحُ الافتراضَ المُسبَق في الاستفهام وأَثَرَ التقديمِ والتأخيرِ فيه. يقول (الدلائل ص87):

وهذه مسائل لا يستطيع أَحَدٌ أن يَمتنعَ مِنَ التفرقةِ بَينَ تقديم ما قُدِّمَ فيها

(13) الأسئلةُ التصديقيةُ هي التي يكوْنُ جوابُها بـ(نعم) أو بـ(لا)، وفي العربية تبدأُ بـ(هل) أو همزة الاستفهام. أمَّا الأسئلةُ التصوُّرية فهي التي تبدأُ بكلماتِ الاستفهام مثل: ماذا what، ومَن who، ومتى when، وأين where، ولماذا why، والبعضُ يُسمِّيها (الأسئلةَ الميمية) لأنَّ أغلبَها تبدأُ بحَرْفِ الميم في العربية.

وتَركِ تقديمِه. ومن أَبيَنِ شيءٍ في ذلك الاستفهامُ بالهمزة. فإنَّ موضعَ الكلام على أنكَ إذا قُلتَ: (أَفعلتَ؟) فبدأتَ بالفعلِ كانَ الشكُّ في الفِعلِ نَفسِه وكانَ غرضُكَ من استفهامِك أن تَعلَمَ وُجودَه. وإذا قُلتَ: (أَأنتَ فَعَلتَ؟) فبَدأتَ بالاسمِ، كانَ الشكُّ في الفاعِلِ مَن هُوَ وكانَ الترددُ فيه. ومثالُ ذلك أنَّكَ تقولُ: (أَبنَيتَ الدارَ التي كُنتَ على أن تَبنِيَها؟). . . تَبدأُ في هذا ونحوِه بالفعلِ لأنَّ السؤالَ عن الفعلِ نَفسِه والشكُّ فيه لأنَّكَ في جميعِ ذلك مُتردِّدٌ في وُجودِ الفعلِ وانتفاؤه. . . وتَقولُ (أَأنتَ بنيتَ هذه الدارَ؟). . . فتَبدأُ في ذلك بالاسمِ ذلك لأنكَ لم تَشُكَّ في الفعلِ أنه كانَ. كيفَ وقد أَشَرتَ إلى الدارِ مَبنيةً. . . وإنَّما شَككتَ في الفاعلِ مَن هُوَ. فهذا مِنَ الفَرقِ لا يدفعُه دافعٌ، ولا يشكُّ فيه شاكٌّ. (التوكيد لي)

ثمَّ يَستعمِلُ الاختباراتِ التي سَبَقَ أن استعملَها في حالتَي الجُمَل المَنفية والجُمل المُثبتة. يقول (الدلائل ص 87-88):

ولا يَخفَى فسادُ أَحَدِهما في مَوضِعِ الآخَر. فلو قُلتَ: (أَأنتَ بنَيتَ الدارَ التي كُنتَ على أن تَبنيَها؟)، خَرَجتَ مِن كلامِ الناس. وكذلك لو قُلتَ: (أَبنيتَ هذه الدارَ؟)، قُلتَ ما ليس بقولٍ، ذاك لفسادِ أن تقولَ في الشيءِ المشاهَدِ الذي هو نُصبَ عينيكَ (أموجودٌ أم لا؟) ومما يُعلَمُ به ضرورةً أنَّه لا تكونُ البدايةُ بالفعلِ كالبدايةِ بالاسمِ إنكَ تقول: (أَقُلتَ شعراً قط؟) و(أرأيتَ إنساناً؟) فيكون كلامُكَ مستقيماً. ولو قُلتَ: (أَأنت قلتَ شعراً قط؟) و(أَأنتَ رأيتَ إنساناً؟)، أخطأتَ. وذاك أنَّه لا معنَى للسؤالِ عن الفاعِلِ مَن هُوَ في مثلِ هذا لأنَّ ذلك إنَّما يُتَصَوَّرُ إذا كانت الإشارةُ إلى فعلٍ مخصوص نحو (مَن بَنَى هذه الدارَ؟) وما أشبَهَ ذلك ممَّا يُمكِنُ أن يُنَصَّ فيه على مُعيَّنٍ، فأمَّا قِيلُ شِعرٍ على الجُملةِ ورُؤيةُ إنسانٍ على الإطلاق فمُحال ذلك فيه لأنَّه ليس مِمَّا يختصُّ بهذا دُونَ ذاك حتَّى يُسئل عن عَينِ فاعِلِه. ولو كانَ تقديمُ الاسم لا يوُجِبُ ما ذَكَرنا من أن يكُونَ

السؤالُ عن الفاعلِ مَن هُوَ، وكانَ يَصِحُّ أن يكونَ سؤالاً عن الفعلِ أكانَ أم لم يَكُن، لكانَ ينبغي أن يستقيمَ ذلك.

إنَّ تَشابُهَ نتائجِ التحليل في الحالات الثلاثةِ: الإثبات والنفي والاستفهام يَعودُ إلى أنَّ الإمامَ تَناولَ ظاهرةَ التقديم والتأخير بالذات. ولأنَّه تَناولَ هذه الظاهرةَ، كانت أمثلةُ الاستفهامِ التي ساقَها مِنَ النوعِ التصديقي؛ لكنَّه حِينَ تَحوَّلَ إلى موضوعِ الاستفهامِ المجازي الذي يَخرُجُ إلى أغراضٍ مجازيةٍ غيرِ الاستخبار، مِثل التقرير والتوبيخ والإنكار[14] نَراهُ يَستَعمِلُ بعضَ الأمثلةِ من الاستفهام التصوُّري مثل (مَن أمَرَكَ بهذا مِنَّا؟ وأَيُّنا أَذِنَ لك فيه؟) و(مَتَى كانَ هذا أَفي ليلٍ أم نهار؟) فَضلاً عن الأسئلةِ التصديقية. إنَّ تحليلاتِ الجرجاني في هذا المَجال تَندرِجُ تحت مفهوم (أفعال الكلام غير المباشرة) indirect speech acts حيثُ يَخرُجُ الاستفهامُ إلى أغراضٍ غيرِ الغَرَضِ الذي وُضِعَ له، أي الاستخبار أو طَلَبُ المعلومة. لكنَّ هذا لا يؤثِّرُ في موضوعِ بَحثِنا (الافتراض المُسبَق)، ذلك لأنَّ الافتراضَ المُسبَقَ لا يُمثِّلُ الهدفَ الرئيسَ مِن سَوقِ الكلام، بل هو استدلالٌ عَرَضيٌّ لا يَتأثَّرُ بتغيُّرِ الفعل الكلامي speech act أو القُوَّة البِكلامية[15] illocutionary force ويَبقَى كما هُوَ على المستوَى الدلالي لكنَّه يُصبِحُ إحدَى الخطوات الاستدلالية التي تُساعِدُ المستمعَ في التوصُّلِ إلى المعنَى المجازي المقصودِ أو الفِعلِ الكلامي غيرِ المباشر. فالمثالُ الأولُ الذي يَسوقُه الجرجاني على الاستفهام المجازي هو قَولُ قَومِ سيدِنا إبراهيم (عليه السلام): ((أَأَنتَ فَعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟)) الذي خَرَجَ لثلاثةِ أغراضٍ مجازية حسبَ كلامِ الجرجاني هي تقريرٌ بفعلٍ قد كانَ،

---

(14) لم أُعطِ الإمامَ الجرجاني حَقَّهُ في كتابي نظرية الفعل الكلامي، لكنَّه أبدعَ في تحليله لظاهرة الاستفهام المجازي في هذه الأمثلة (**الدلائل** ص89-96). ولا بُدَّ من تنبيهِ القاريء إلى أنَّ ما يُسمَّى بالاستفهام المجازي والطَلَب المجازي والخَبَر المجازي في البلاغة العربية هو (أفعال كلامية غير مباشرة) بالمصطلح اللساني المعاصر في الغرب. ينظر كتابي (نظرية الفعل الكلامي).

(15) لتفاصيل مصطلحات نظرية الفعل الكلامي ينظر كتابي **نظرية الفعل الكلامي** أو ترجمتي لـ **معجم أوكسفورد للتداولية**.

وإنكارٌ له لِمَ كانَ، وتوبيخٌ لفاعِله عليه. لكنَّ هذا لم يُلغِ الافتراضَ المُسبَق بأنَّ الفِعلَ (كَسرَ الأصنام) قد كانَ، كما يقولُ الجرجاني.

غَيرَ أنَّ الإمامَ الجرجاني يَجُودُ علينا بفكرةٍ جديدة وهيَ أنَّه في بعض السياقاتِ يَختَفي الافتراضُ المُسبَقُ مِنَ الاستفهام الإنكاري حيثُ يكونُ الإنكارُ للفِعلِ مِن أَصلِهِ على الرَّغم من أنَّ مُوَلِّدات الافتراضِ المُسبَقِ موجودةٌ، مثلاً، (تقديمُ الاسم) و(الأسئلةُ التَصوُّرية). لِنَستَمع إليه يوضح الفكرةَ فيبدأُ بمثالٍ لا يَحصلُ فيه إلغاءُ الافتراضِ المُسبَق بوجودِ الفِعلِ، ثم يَتَحوَّلُ إلى الأمثلةِ التي يُلغَى فيها الافتراضُ المُسبَقُ بوجودِ الفِعلِ وذلك عن طريق قَصدِ المتكلمِ إنكارَ الفِعلِ مِن أَصلِهِ. يقول (الدلائل ص 89-90):

> وإذا قُدِّمَ الاسمُ في هذا، صارَ الإنكارُ في الفاعل، ومثالُه قَولُكَ للرَّجلِ قد انتَحَلَ شِعراً: (أَأَنتَ قُلتَ هذا الشعرَ؟ كَذِبٌ، لستَ مِمَّن يُحسِنُ مِثلَهُ). أَنكرتَ أن يَكونَ القائلَ ولم تُنكِرِ الشعرَ. وقد تكونُ [أي همزةُ الاستفهام] إذ يُرَادُ إنكارُ الفِعلِ من أصلِهِ ثم يُخرَجُ اللفظُ مَخرَجَه إذا كانَ الإنكارُ في الفاعِلِ. مثالُ ذلك قولُه تعالى ((قُل آللهُ أَذِنَ لَكُم؟))... ومَعلومٌ أنَّ المعنى على إنكارِ أن يكونَ قد كانَ مِنَ اللهِ تعالَى إذنٌ فيما قالوه مِن غَيرِ أن يكونَ هذا الإذنُ قد كانَ مِن غَيرِ اللهِ فأضافُوه إلى الله. إلَّا أنَّ اللفظَ أُخرِجَ مَخرَجَهُ إذا كانَ الأمرُ كذلك لأن يُجعَلُوا في صورةِ مَن غَلِطَ فأضافَ إلى الله إذناً كانَ مِن غَيرِ الله، فإذا حُقِّقَ عليه ارتَدَعَ. ومثالُ ذلك قَولُكَ للرجُلِ يَدَّعِي أنَّ قَولاً كانَ مِمَّن تَعلَمُ أنَّه لا يَقولُه: (أَهوَ قالَ ذاك بالحقيقةِ أم أنتَ تَغلط؟). تَضَعُ الكلامَ وَضعَه إذا كُنتَ عَلِمتَ أنَّ ذلك القَولَ قد كانَ مِن قائلٍ لِينصرِفَ الإنكارُ إلى الفاعِلِ، فيكونَ أَشَدّ لنفي ذلك وإبطالِه. ونَظيرُ هذا قولُه تعالى ((قُل آلذَكَرَين حَرَّمَ أم الأُنثيين أمَّا اشتملت عليه أرحامُ الأُنثيين)). أُخرِجَ اللفظُ مَخرَجَه إذا كانَ قد ثَبتَ تحريمٌ في أَحَدِ أشياء ثُمَّ أُرِيدَ معرفةُ عَينِ المُحرَّم مع إن المُرادَ إنكارُ التحريم مِن أَصلِهِ ونَفيُ أن يكونَ قد حُرِّم شيءٌ مِمَّا ذَكروا أنَّه مُحرَّم. وذلك أن كانَ الكلامُ وُضِعَ على أن يُجعَلَ التحريمُ كأنَّه قد كانَ. ثم يُقالُ لَهُم: أخبرونا

> عن هذا التحريم الذي زَعمتُم، فِيمَ هُوَ؟ أفِي هذا أم ذاك أم في الثالث؟ لِيتبيَّنَ بُطلانُ قَولِهم ويَظهرَ مكانُ الفِرية منهم على الله تعالى.

لا شَكَّ أنَّ كلامَ الجرجاني يُشيرُ إلى المَغزَى البِكلامي أو القُوَّة البِكلامية المقصودة مِنَ المتكلم. ففي سياقِ هكذا أفعالِ كلاميةٍ غيرِ مباشرة يَختَفي الافتراضُ المُسبَقُ بوجودِ إذنٍ مِنَ الله، بوُجودِ قَولٍ من قائلٍ، وبوجود تحريمٍ في أحَدِ الأشياء، على التوالي، وإنَّما قَصدُ المتكلمِ هو نَفيُ وُجودِ أيٍّ مِن تلك الأشياءِ أَصلاً. وهذا الإلغاءُ للافتراضِ المُسبَقِ في سياقِ بعضِ الأفعالِ الكلامية هو مِن اكتشافِ الجرجاني ولم يُعرَف في الأدبيات الحديثة للافتراض المُسبَق، ويحتاجُ إلى أن يُركَّزَ عليه ويُعطَى قيمتَه الحقيقيةَ السابقةَ لزمانها. واقترح تسميته بـ (الافتراض المسبق المجازي) non-literal presupposition.

ويُعطِينا الجرجاني مِثالَين على إلغاءِ الافتراضِ المُسبَق المتولِّدِ مِنَ الاستفهام التصوُّري، أَحَدُهما باستعمالِ كلمةِ السؤال (متَى) للاستفهام عن الوقت، والآخَرُ باستعمال كلمة السؤال (مَن) للاستفهام عن الفاعِل. يقول (الدلائل ص90-91):

> ومِثلُ ذلك قَولُك للرجل يَدَّعي أمراً وأنتَ تُنكِرُه: (متَى كانَ هذا؟ أفِي لَيلٍ أم نَهار؟) تَضَعُ الكلامَ وَضعَ مَن سَلَّمَ أنَّ ذلك قد كانَ ثم تُطالِبُه ببيانِ وَقتِه لِكَي يَتبيَّنَ كذبُه إذا لم يَقدر أن يَذكُرَ له وَقتاً ويَفتَضِح. ومِثلُه قولُك: (مَن أَمَرَكَ بهذا مِنَّا؟ وأيُّنا أَذِنَ لكَ فيه؟) وأنتَ لا تَعنِي أنَّ أمراً قد كانَ بذلك مِن واحِدٍ مِنكُم، إلَّا إنَّكَ تَضَعُ الكلامَ هذا الوَضعَ لكي تُضَيِّقَ عليه ولِيَظهرَ كذبُه حِينَ لا يَستطيعُ أن يقولَ: فلان، وأن يُحِيلَ على واحد.

هذه الأمثلة المتنوعة على إلغاء الافتراض المسبق من الجرجاني سبقت (مقاربة الإلغاء) عند (غازدر) وهَيَّأت لها، ويمكن أن نضيفها إلى أمثلتي (72-76) في (الملاحظات الختامية) في نهاية القسم الأول من الكتاب.

خُلاصةُ كلامِ الشيخ في موضوعِ الافتراض المُسبَق المُتولِّدِ مِنَ التقديم والتأخير أنَّه يَعِمُّ الحالاتِ الثلاثةَ: الاستفهام والنفي والإثبات. يَقولُ «واعلَم أنَّ هذا

الذي بانَ لكَ في الاستفهام والنفي مِنَ المعنَى في التقديم قائمٌ مِثلُهُ في الخَبَرِ المُثبت».

سَبقُ الجرجاني في تحليل ظاهرة الفعل الكلامي غير المباشر:

لقد ظَلَمتُ الشيخَ عبدَ القاهر في كتابي (نظرية الفعل الكلامي) حيثُ زَعَمتُ أنَّ الشيخَ لم يُولِ ظاهرةَ الأفعال الكلامية كثيراً من اهتمامه لأنَّه كانَ مُنشغِلاً بنظريةِ النَّظم. إنَّ التفاصيلَ التي يُورِدُها الشيخُ بشأنِ المعاني المجازيةِ المختلفة التي يَخرُجُ لها الكلامُ سواء أكانَ في حالةِ الاستفهامِ أم النفي أم الخَبَرِ المثبتِ وتحليلاته الدقيقة لكيفيةِ حُصُولِ المعنَى المجازي للكلام (أي الفِعل الكلامي غَيرِ المباشِر حسبَ المصطلح المعاصر في الفعليات) كُلُّها سابِقةٌ لزمانها. فقد بَيَّنَ الجرجاني في تحليلاته الفعلياتية الخطواتِ الاستدلاليةَ التي يُفترَضُ بالمستمعِ أن يَتَّبِعَها لكي يَتوصَّلَ إلى المَغزَى الكلامي غير المباشر (أو المجازي) المقصود من سَوق الكلام. لقد أعطى الشيخُ الموضوعَ حَقَّه مِنَ العنايةِ والاهتمام وإن كانَ ذلك قد وَرَدَ في سياق المعاني المختلفةِ للتقديم والتأخير. نُورِدُ الآنَ مِثالاً واحداً من عشراتِ الأمثلةِ التي يُحلِّلُها الشيخُ تحليلاً لا يَليقُ إلَّا بأَحَدِ عُلَماء الفعليات المعاصرين. يقول (الدلائل ص93-94):

> واعلَم أنَّا وإن كُنَّا نُفَسِّرُ الاستفهامَ في مثلِ هذا بالإنكار فإنَّ الذي هو مَحضَ المعنى إنَّه ليتنبَّه السامعُ حتَّى يَرجِعَ إلى نَفسِه فَيخجَلَ ويَرتدعَ، ويَعيَ بالجواب، إمَّا لأنَّه قد ادَّعَى القدرةَ على فِعلٍ لا يَقدِرُ عليه، فإذا ثَبتَ على دَعواه، قِيلَ له: (فافعل) فيَفضحُه ذلك، وإمَّا لأنه هَمَّ بأن يفعلَ ما لا يُستَصوَب فِعلُه، فإذا رُوجِعَ فيه، تَنبَّهَ وعَرفَ الخطأَ، وإمَّا لأنَّه جَوَّزَ وجودَ أمرٍ لا يوجَدُ مثلُه، فإذا ثَبَتَ على تجويزِه، وُبِّخَ على تَعنُّتِه وقِيلَ له: فأَرِناه في موضع وفي حال وأَقِم شاهداً على أنه كان في وقت. ولو كان يكون للإنكار وكان المعنى فيه من بَدءِ الأمر، لكانَ يَنبَغي أن لا يَجيءَ فيما لا يَقولُ عاقلٌ إنَّه يكونُ حتى يُنكَرَ عليه، كقولِهم (أتصعدُ إلى

السماء؟ أتستطيعُ أن تَنقُلَ الجِبال؟ أَإلى رَدِّ ما مَضَى سبيل؟). . . وإذ قد عَرَفتَ هذا فَمِما هو مِن هذا الضَّرب قولُه تعالى: ((أفأنتَ تُسمِعُ الصُّمَ أو تَهدي العُميَ؟)). ليس إسماعُ الصُّمِ مما يَدَّعيه أَحَدٌ فيكونَ ذلك للإنكار، وإنَّما المعنى فيه التمثيلُ والتشبيهُ، وأن يُنزَلَ الذي يَظنُّ بهم أنَّهم يَسمعون أو أنه لا يَستطيعُ إسماعَهم مَنزِلةَ مَن يَرَى أنَّه يُسمِعُ الصُّمَّ ويَهدي العُميَ. ثمَّ المعنى في تقديم الاسم وأن لم يَقُل (أتُسمعُ الصمَّ) هو أن يُقالَ للنبيّ (صلى الله عليه وسلم): ((أأنتَ خصوصاً قد أُوتيتَ أن تُسمِعَ الصمَّ؟)) وأن يجعل في ظنِّه أنه يَستطيعُ إسماعَهم بمثابةِ مَن يَظُنُّ أنه قد أوتيَ قُدرةً على إسماعِ الصُّم.

إنَّ هذا التحليلَ، وأمثالُه كثيرٌ في (دلائل الإعجاز)، هو الذي مَهَّدَ لتَحليلِ الخطواتِ الاستدلاليةِ التي يُفترَض أن يتبعها المُخاطَب للتوصُّل إلى القَصدِ الكلامي غيرِ المباشر والتي فَصَّلَ فيها ابنُ يعقوب المغربي وغيرُه من شُرَّاح التلخيص ومِن قَبلِهم السكاكي[16]. لقد استلهموا جميعاً كلامَهم من كلامِ الشيخ عبد القاهر لِيَصلوا إلى ما وَصَلوا إليه مِنَ الحَذَق في التحليل الفعلياتي للأفعال الكلامية غير المباشرة أو المجازية. وثُمَّ مِن بَعدِ ذلك جاءَ فلاسفةُ اللغة في العصر الحديث من أمثال (أوستن) و(سيرل) و(باخ) و(هارنِش) وغيرهم ليَجِدوا الأفكارَ جاهزةً في التراثِ العربي والإسلامي أو رُبَّما ليُعيدوا اكتشافها بَعدَ قرون. اللهُ أعلم. والحديثُ بعد هذا يطول.

الجُمَيلاتُ المَوصُولةُ والافتراض المُسبَق:

سَبَقَ أن ذَكَرنا الجُمَيلات الموصولة في القسم الأوَّل وبَيَّنا أنَّ (الفنسن 1983: 183) ذَكَرَ تَمييزَ النحو الإنغليزي بَينَ نوعين من الجُمَيلات الوَصلية: التَّحديدية واللاتحديدية restrictive/non-restrictive، وهو يَزعُم أنَّ النوعَ الثاني

(16) للتفصيلات يُنظَر كتابي نظرية الفعل الكلامي.

(اللاتحديدي) هو وَحدَه الذي يُولِّد الافتراضَ المُسبَق كما في المثالين في (38أ-ب) اللذَين ذكرناهما مع مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق؛ وكُنّا في حِينه قد رَدَدنا عليه هذا الزَّعمَ، وقد أبلغني عالمُ النحو البريطاني (برنارد كومري) في تواصلٍ شخصي بأنّه مع ما ذَهَبتُ إليه من أنَّ كِلَا نوعَي الجُمَيلات الوَصلية التحديدية واللاتحديدية يُوَلِّدان افتراضاً مُسبَقاً بصدقِ مضمونها(17).

يبدو لي أنَّ ما يُسمَّى في النحو الإنغليزي (الجُمَيلات الوَصلية اللاتحديدية) له ما يُقابلُه في العربية، وقد تناولَ الأصوليون (علماءُ أصول الفقه) هذا المفهومَ تحتَ بابِ الوَصف أو القَيد إذا جَرَى مَجرَى الغالب «أو الأغلب» في سياقِ تحديد شروط (دلالة مفهوم المُخالَفة)(18). فالجُمَيلات الوصلية اللاتحديدية، كما سبق أن بَيَّنا، هي جملٌ اعتراضيةٌ تُزوِّدُنا بمعلوماتٍ إضافيةٍ عن الموصوف لا دَورَ لها في تقييد الحُكمِ أو تحديدِ المَرجِع المُحالِ عليه أو تشخيصِه، بل يُؤتَى بها، في العادة، لذِكرِ معلوماتٍ إضافيةٍ هامشية تَصِفُ حالَ المَرجِع كما هو في أَغلَبِ الأحيان. ومِن هنا أنا أَربطُ بينَ هذا النوعِ من الجُمَيلات وما يُسمِّيه الأصوليون الأوصافَ التي «تجري مَجرَى الأغلب»، مثل قوله تعالى: ((وربائبُكم اللّاتي في حُجُورِكم)) في معرض ذِكرِ مَن يحرم الزواجُ بِهِنَّ. فالربيبةُ (بنتُ الزوجة) تكون في الأغلب في الحجور، فالجملةُ الوصليةُ ((اللّاتي في حُجُورِكم)) لا تحديدية، أي هي ليست قَيداً اِحترازياً، ذلك لأنَّ الزواجَ بالربائبِ مُحرَّمٌ سواء أَكُنَّ في الحُجُورِ أم لم يَكُنَّ. فهذه الجُمَيلة لو كُتِبَت بالإنغليزية لَوُضِعَت بينَ فارزتين. والأمثلةُ في القرآن الكريم كثيرة، مثلاً ((لا تأكلوا الرِّبا أضعافاً مُضاعَفة)) و((لا تقتلوا أولادَكم خشيةَ إملاق)) إذ هذا لا يعني إباحةَ أكلِ الرِّبا إذا لم يَكُن أضعافاً، ولا قَتلَ الأولادِ من سببٍ آخَر غيرِ خشيةِ الإملاق، ذلك لأنَّ هذه كانَت عاداتُهم في الأَغلَب، وذِكرُها هنا ليس قَيداً لتحديد التَّحريم، وإنَّما هي معلوماتٌ هامشيةٌ اعتراضية (إضافية) ليس لها أَثَرٌ مهمٌ في تحديدِ الحُكم أو الوَصف.

---

(17) انظر الهامش (3) في قِسْم (مُوَلِّدات الافتراض المُسْبَق) آنفاً.

(18) يُنظَر الشرط الثامن في كتابنا نظرية التلويح الحواري، ص225-226.

ما أَوَدُّ أن أقولَه هو إنَّ الجُمَيلة الوَصلية (اللآتي في حُجُورِكم)) سواء أكانت تحديديةً أم لا، وسواء أكانت قيداً اِحترازياً للحُكم بالتحريم أم لا، فهيَ في كِلتَا الحالَتين تُوَلِّدُ افتراضاً مُسبَقاً بأنَّ الربائبَ في الحُجُور. وبالطبع فإنَّ الجُمَيلة في الحالَتين خارِجَ حَيِّز النفي، وهي ثابتةٌ عِندَ النفي. فلو نَفَينا الجُملةَ الحاضنةَ وقُلنا: (لم تُحَرَّم عليكم ربائبُكم اللآتي في حجوركم) فإنَّ الافتراضَ المُسبَق بكَونِ الربائبِ في الحجور باقٍ كما هو لم يَتأثَّر. ولا يفوتنا أن نُبَيِّنَ أنَّ الجُمَيلات الوصلية تَقومُ مقامَ الوَصفِ أو الصِّفَةِ فهي وَصفِية بطبيعتها، لذلك فهي تُوازي (المُرَكَّبَ التقييدي) من ناحيةِ تَوليدِ الافتراض المُسبَق. فإذا أخذنا مِثالَ المُرَكَّب التقييدي الذي ذَكَرَه سعد الدين التفتازني (أَقبَلَ زيدٌ الفاضلُ) وحَوَّلنا الصفةَ إلى الجُمَيلة الوصلية الموازية لها (أَقبَلَ زيدٌ الذي هو فاضلٌ) لحَصَلَ لدينا الافتراضُ المُسبَقُ نفسه وهو (أنَّ زيداً فاضلٌ) وهو ثابتٌ عِندَ النفي كما هو واضح. وفي هذا السياق لا بُدَّ مِنَ التذكيرِ بِنَصَّين مُهمَّين اِقتبسناهما مِنَ الجرجاني في قسم (الافتراض المُسبَق الوجودي)، أعني النصَّ من (دلائل الإعجاز ص288-289) الذي يبدأُ بقوله «الإثباتُ والنفيُ يَتَناولان الخَبَرَ دُونَ الصِّفَةِ...»، والنصَّ من (ص289) الذي يَبدأُ بقوله «لأنَّه إذا وَقَعَت الحاجةُ في العَلَم إلى الصِّفَةِ كانَ الاحتياجُ إليها من أجلِ خِيفةِ اللَّبسِ على المخاطَب». وفيهما يُؤَكِّدُ الجرجاني أنَّنا نُلحِقُ الصفةَ باسم العَلَم لإزالةِ اللَّبسِ، فإذا كان في السِّياقِ أكثرُ من شَخصٍ باسمِ (زيد) فإنَّكَ تُلحِقُ وَصفَ (الظريف)، مثلاً، لِكَي تُبيِّنَ للمخاطَبِ أيَّهم تَقصِد. وهذه الوظيفةُ هي نَفسُها في الجُمَيلة الوصلية سواء أَقُلتَ (جاءَني زيدٌ الظريفُ) أم قُلتَ (جاءني زيدٌ الذي يَتَّصِفُ بالظرف). ففي الحالتَين لا بُدَّ من عِلمٍ سابقٍ للمخاطَب والمتكلم بِكَونِ زيدٍ ظريفاً، وبالتالي فهو مُفترَضٌ مُسبَقاً.

يَنقُلُ الإمامُ عبد القاهر (الدلائل ص154) قَولَ النُّحاة بشأنِ وَضعِ ضَميرِ الوَصلِ (الذي)[19] فيقولُ:

(19) في النحوِ العربي يُسمَّى (اسماً موصولاً)، وثمةَ حروفٌ موصولة. أما الجُمَيلة التي تَرِدُ بعدَ الاسمِ الموصولِ فتُسمَّى (صلةَ الموصول) أو (جملةَ الصِّلة). وهذه الاختلافات بين اللغاتَ في المصطلح النحوي لا تخفى على القارئ.

فَمِن ذلك قولُهم: إنَّ (الذي) اجتُلِبَ ليَكُونَ وَصلَةً إلى المَعارفِ بالجُمَل كما اجتُلِبَ (ذو) ليُتوصَّلَ به إلى الوَصفِ بأسماءِ الأجناس، يَعنُون بذلك أنكَ تَقولُ: (مَرَرتُ بزيدٍ الذي أَبوهُ مُنطلقٌ وبالرَّجُلِ الذي كانَ عِندَنا أمس). فتَجِدُكَ قد تَوصَّلتَ بـ (الذي) إلى أن أبنتَ زيداً مِن غَيرِه بالجُملةِ التي هي قَولُكَ (أبوه منطلقٌ)، ولولا (الذي) لم تَصِل إلى ذلك.

ثم يُبيِّنُ الشيخُ السببَ المعروفَ لامتناع وَصفِ المَعرِفَة بالجُملةِ، وهو أنَّ الجُمَل تُعَدُّ نَكِراتٍ والنَّكِراتُ يُمكِنُ أن تَصِفَ النَّكِراتِ كما في قولِنا (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أبوهُ منطلقٌ)، لكنَّها لا يُمكِنُ أن تَصِفَ المَعارفَ فلا يَجوزُ أن نَقولَ: (مَرَرتُ بالرجُلِ أبوه منطلقٌ) إلَّا إذا استعمَلنا ضَميرَ الوَصلِ (الذي)؛ عِندَها يَجوزُ وَصفُ المعارفِ بالجُمل فنقول: (مَرَرتُ بالرجُلِ الذي أبوه منطلقٌ). وبعد هذا العرض يوضحُ الشيخُ القولَ المبين في الموضوع مُبَيِّناً أنَّ ضميرَ الوَصلِ (الذي) هو مِن مُوَلِّدات الافتراضِ المُسبَق لأنَّه لا يُستعمَلُ إلَّا إذا كانَ مضمونُ الجملةِ أو الجُمَيلةِ التي يَصِلُها مُفتَرَضاً مُسبَقاً ومَفرُوغاً منه وقد سَبَقَ مِنَ السامع عِلمٌ بِهِ. وبالطبع فإنَّ هذا يَصدُقُ أيضاً على سائرِ ضمائرِ الوَصلِ سواء الاسمية أم الحَرفية، المُذَكَّرة أم المُؤنَّثة، المُفردة أم الجَمع مثل (التي واللواتي والذين واللذان، مَن، مَا، إلخ). لِنَستمع إلى الشيخ يُبيِّن ذلك فيقولُ (الدلائل ص154-155).

والقَولُ المُبينُ في ذلك أن يُقالَ: إنَّه إنَّما اجتُلِبَ [الذي] حتَّى إذا كانَ قد عُرِفَ رَجُلٌ بِقِصَّةٍ وأَمرٍ جَرَى له فتَخصَّصَ بتلك القِصَّةِ وبذلك الأمرِ عِندَ السامع، ثم أُريدَ القَصدُ إليه، ذُكِرَ (الذي). تفسيرُ هذا أنَّكَ لا تَصِلُ (الذي) إلاَّ بجملةٍ من الكلام قد سَبَقَ من السامعِ عِلمٌ بها وأمرٍ قد عَرَفَهُ له، نَحوَ أن تَرَى عِندَه رَجُلاً يُنشِدُه شِعراً، فتقول له مِن غَدٍ: (ما فَعَلَ الرجلُ الذي كانَ عِندكَ بالأمس يُنشِدُكَ الشعرَ؟). هذا حُكمُ الجُملةِ بَعدَ (الذي) إذا أنتَ وصفتَ به شيئاً. فكانَ معنَى قولِهم: إنَّه اجتُلِبَ لِيَتوصَّلَ به إلى وَصفِ المعارفِ بالجُمَلِ أنه جِيءَ به لِيَفصِلَ بَينَ أن يُرادَ ذِكرُ الشيءِ بجملةٍ قد عَرَفَها السامع له وبينَ أن لا يَكونَ الأمرُ كذلك. (التوكيد لي)

الكلماتُ الأُولَى التي أكَّدتُها من كلام الشيخ تُبَيِّنُ أنَّه يَتكلَّمُ على الجُمَيلات الوصلية التحديدية بمصطلح النحو الإنغليزي وهي التي يُقصَدُ منها تَمييزُ المَرجِع المُتحدَّثِ عنه وتَخصيصُه بالذِكرِ دُونَ غَيرِه. وشرطُ ذلك أن يكُونَ قد عُرِفَ بذلك الوصفِ أو القصَّةِ أو أيِّ شيءٍ يَختصُّ به ويُميزُه مِن غَيرِه. وإذا كان المخاطَبُ على عِلمٍ بذلك المضمونِ المُخصِّص الواردِ في جُمَيلة الوَصلِ، فهذا يَعني أنَّه مُفترَضٌ مُسبَقاً مِن قِبَلِ المتكلمِ سواء حقيقةً أم ادعاءً. وفي هذه قد أصابَ الجرجاني فيما وَهِمَ (لفنسن) حينَ ظنَّ أنَّ الافتراضَ المُسبَقَ يَقتَصِرُ على الجُمَيلات اللاتحديدية. والتحقيقُ أنَّ كِلَا النوعين مِنَ الجُمَيلات الوَصلية يولِّدُ الافتراضَ المُسبَق بمضمونهما.

أما الكلماتُ الأخيرةُ التي أكَّدتُها في النصِّ المتقدّم فهي تُبيِّنُ تفريقَ الجرجاني بينَ (الخَبَر) و(الافتراض المُسبَق). فبحسبِ الجرجاني، في الافتراضِ المُسبق يُرَادُ ذِكرُ الشيءِ بجملةٍ قد عَرَفَها السامعُ له، في حِين أنَّ الأمرَ في الخَبَرِ ليس كذلك. أي إنَّكَ في الخَبَرِ تُفيدُ السامعَ حُكماً أو أمراً لم يَكُن قد عَرَفَه.

وبَعدَ هذا يَذكُرُ الجرجاني إعتراضَ البعضِ على كلامِه المتقدِّم والمتضمِّنِ أنَّ مضمونَ الجُمَيلة الوصلية مُفترَضٌ مُسبَقاً وأنَّ السامعَ لا بُدَّ أن يكونَ عالِماً به، بخلافِ الذي يُفيدُ السامعَ بمعلوماتٍ لم يَكُن يعلمُها مُسبَقاً. لكنَّ هذا الاعتراضَ يحتوي مُوارَبةً بالمصطلح أو تلبيساً باللفظ equivocation إذ يَتلاعَبُ المُعترِضُ بمصطلح (الخَبَرِ) الذي له معنيان مختلفان: الأوَّلُ بمعنى الجملة الخبرية assertion في ثنائية الخبر والإنشاء أو الخبر والافتراض المسبق، وهي النسبةُ أو الحُكمُ بإسنادِ المُسندِ إلى المُسندِ إليه، والمعنى الثاني هو المصطلح النحوي المقابِلُ للمبتدأ في ثُنائيةِ المبتدأ والخبر. لكنَّ "الخبرَ" بالمعنَى النحوي قد يحتوي على معلوماتٍ مُفتَرَضَةٍ مُسبَقاً وليست أخباراً جديدةً، كما في حالة الجُمَيلة الوصلية التي يُشترَطُ أن يكونَ معناها مَعهوداً مُفَصَّلاً للمخاطَب[20].

(20) أي كما يقول عباس حسن (1966 ج1: 338) أن يكون «معروفاً له تفصيلاً، لا إجمالاً، =

يقول عباس حسن (1966 ج1: 338) «والجملةُ الخبريةُ التي تَقعُ صِلَةً إنما تُسمَّى خَبَرِيةً بحسبِ أَصلِها الأوَّلِ فقط، قَبلَ أن تكونَ صِلَةً، فإذا صارت صلةً فلا تُسمَّى خَبَرِيةً، لِخُلوِّها مِنَ المعنَى المُستقلِّ بنفسِه؛ إذ لا يكونُ فيها حُكمٌ بالسلبِ أو الإيجابِ يَقتصِرُ عليها وَحدَها» هذا الكلام من عباس حسن هو مصداق لقول علماء السلف «الأوصاف قبل العلم بها أخبار، والأخبار بعد العلم بها أوصاف». لِنَستمع إلى الشيخ الجرجاني يُبيِّنُ الاعتراضَ المذكورَ فيقولُ (الدلائل ص155):

> فإن قُلتَ: قد يُؤتَى بَعدَ (الذي) بالجُملة غَيرِ المَعلُومَةِ للسامعِ وذلك حيثُ يكونُ (الذي) خَبَراً كقولِكَ (هذا الذي كانَ عِندَكَ بالأمس)، و(هذا الذي قَدِمَ رَسُولاً مِنَ الحضرة)، أنتَ في هذا وشِبهه تُعلِمُ المخاطبَ أَمراً لم يَسبق لَهُ به عِلمٌ وتُفيدُه في المُشارِ إليه شيئاً لم يَكُن عِندَه ولو لم يَكُن كذلك، لم يَكُن (الذي) خَبَراً إذ كانَ لا يكونُ الشيءُ خَبَراً حتَّى يُفادَ به.

إن المغالطة في هذا الاعتراض تَكمُنُ في اعتبارِ الجُمَيلةِ الوصلية (الذي كانَ عِندَكَ) خَبَراً ليس بمعنَى الخَبَر النحوي المقابلِ للمبتدأ، وإنَّما بمعنى الجُملةِ الخَبَرية، لذلك بِحَسبِ هذا الزَّعمِ تُعَدُّ الجُمَيلة الوصلية جُملةً خَبَريةً قابلةً للتصديق أو التكذيب، وهي بالتالي تُعلِمُ المخاطبَ بِخَبَرٍ لم يَكُن يَعلَمُهُ مُسبَقاً. لكنَّ الحقيقةَ هي أنَّ الجُمَيلةَ الوصليةَ هي خَبَرٌ بالمصطلحِ النحوي، إذ يُمكِنُ الاستعاضةُ عنها بالاسمِ أو الصفةِ فتقول (هذا زيدٌ) أو (هذا ضَيفُك). إنَّ (زيد) و(ضيفك) و(الذي كانَ عندك بالأمس) هِيَ ليست جُمَلاً خَبَريةً وإنما هي أخبارٌ (بالمعنى النحوي) للمبتدإ (هذا). أمَّا الجملةُ الخبريةُ التي تحتوي معلوماتٍ لم يَعلَمها السامعُ فهيَ تَشملُ مَجمُوعَ المبتدإ والخَبَرِ، أي (هذا الذي كانَ عِندَكَ بالأمس)، حيثُ يَقومُ المتكلمُ بإسنادِ صفةِ الكينونةِ عِندَ المخاطبِ بالأمسِ إلى

= وأنه يختص بشيء معين لأن الغرض من الصلة أن توضح للمخاطب اسمَ الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجيء اسم الموصول، من اتصافه بمضمون الجملة».

الشخصِ المُشارِ إليه بكلمة (هذا)[21]. وفي هذه الحالةِ يَحصَلُ إخبارٌ للمخاطبِ بمعلومةٍ تُشخِّصُ الرجُلَ المُشارَ إليه بكلمةِ (هذا) بوَصفِه الشخصَ الذي كانَ عِندَ المخاطبِ بالأمس، وهيَ معلومةٌ يُفتَرَضُ أنَّ المخاطبَ لم يَكُن يَعلَمُها حقيقةً أو ادعاءً. إذن، التشخيصُ أو الإسنادُ الخبري الذي يربط بين المبتدإ والخبرِ هو المعلومةُ الجديدةُ للمخاطب، وليست المعلومةُ الجديدةُ للمخاطبِ هي وُجودُ ضَيفٍ عِندَهُ بالأمس؛ بل هذه الأخيرةُ هِيَ افتراضٌ مُسبَقٌ مفروغٌ مِنهُ ومُسلَّمٌ به يَعلَمُهُ المتكلّمُ والمخاطبُ تَبادُلياً mutually، ذلك لأنَّ صِلَةَ الموصولِ هيَ واحدةٌ من مُوَلِّدات الافتراضِ المُسبَقِ في الأدبياتِ اللسانيةِ الحديثةِ وفي التراثِ العربي والإسلامي[22].

والآن قَبلَ أن أذكُرَ رَدَّ الجرجاني على الاعتراضِ المتقدِّم، سأُورِدُ نَصّاً يُؤيدُ ما ذَهبتُ إليه مِن شرح جلال الدين المَحَلِّي على (جَمع الجوامع) لتاج الدين السُّبكي وحاشيةِ الشيخ حسن العطار عليه، حيثُ يميِّزُ بَينَ ما يُسمِّيه (النسبة التقييدية) و(النسبة الإسنادية). فالأُولى تُمثِّل مضمونَ الوَصفِ أو القَيدِ المُخصِّصِ سواء أكانَ باستعمالِ الصفَةِ أم الجُمَيلةِ الوصلية. ومضمونُ هذه النسبةِ التقييدية هو افتراضٌ مُسبَقٌ بالمصطلح الحديث. وهو يَتَّسِمُ بأنّه ليس مقصوداً أصلياً من سَوقِ الكلام، وإنّما مقصودٌ تَبعاً. وأحياناً يَعُدُّه الأصوليون (غيرَ مقصودٍ) أو هُوَ ليس الهدفَ الرئيسَ مِنَ الكلام، أو كما يُقَالُ بالإنغليزية ***It is not the point of the utterance***. أمّا النِّسبةُ الثانيةُ (الإسنادية) فهيَ المقصودُ أصالةً من سَوقِ الكلامِ وهيَ

(21) هذا التمييزُ في الحقيقة هو ما يُسمِّيه النحويون التمييزَ بينَ النسبةِ الأساسيةِ (الكُلِّية) والنسبةِ الجُزئية (الفَرْعية)، أو بينَ (النسبةِ الإسنادية) و(النسبة التقييدية)، أو بينَ (المُركَّب الخَبَري) و(المُركَّب التقييدي). وفي كلِّ زوجٍ من هذه المصطلحاتِ يُشيرُ المصطلحُ الأولُ إلى التركيب الذي يُولِّدُ الخبرَ، ويُشيرُ المصطلحُ الثاني إلى التركيب الذي يُولِّدُ الافتراضَ المُسْبَق.

(22) بالطبع يُمكِنُ تفسيرُ مذهبِ المعترضين الذين يرفضون أنْ يكوْنَ مضمونُ الافتراض المُسبق في الجُميلة الوَصْلية معلوماً من قِبَلِ المخاطَب مسبقاً، على أنه صورة سابقة لنظرية التكييف للافتراض المُسبَق، لكن المعترضين لم يُفَصِّلوا في الموضوع بشكل واضح يدعم هذا التفسير.

«مَوردُ الصدقِ والكذبِ» في الخَبَرِ على حَدِّ تعبيرِ الأصوليين. يقول الجلالُ المَحَلِّي في شَرحِه على (جمع الجوامع ج2 ص143):

> ومَوردُ الصدق والكذبِ في الخَبَرِ النسبةُ التي تَضَمَّنَها ليس غير، كـ (قائم) في (زيدٌ بنُ عمرٍو قائمٌ) لا بُنُوَّةُ زيدٍ لعمرٍو؛ وأيضاً فـ (قائمٌ) المسندُ إلى ضميرِ (زيد) مُشتمِلٌ على نِسبةٍ هيَ قِيامُ (زيد) وهيَ مَورِدُ الصدقِ والكذبِ في الخَبَرِ المذكورِ لا بُنُوَّةُ زيدٍ لعمرٍو، فيه أيضاً إذ لم يُقصَد به الإخبارُ بها (ومِن ثَمَّ)، أي مِن هنا وهو أنَّ المَورِدَ النسبةُ، أي من أجلِ ذلك (قالَ) الإمامُ (مالكٌ وبعضُ أصحابِنا: الشهادةُ بتوكيلِ فلانٍ بنِ فلانٍ فلاناً شهادةٌ بالوكالة) أي التوكيل (فقط) أي، دُونَ نَسَبِ المُوَكِّلِ، ووَجهُ بنائه على ما ذَكَرَ أنَّ مُتعلِّقَ الشهادةِ خَبَرٌ، كما سيأتي (والمذهبُ) أي الراجحُ عندنا أنَّها شهادةٌ (بالنَسَبِ) للموكِّلِ (ضِمناً والوكالةِ) أي التوكيل (أصلاً) لِتَضَمُّنِ ثُبوتِ التوكيلِ المقصود لثُبُوتِ نَسَبِ الموكِّلِ لغيبته عن مَجلسِ الحُكم. (التوكيد لي)

هذا الكلامُ من الجَلالِ المَحَلِّي يَتوافقُ تماماً مع رَدِّي على المُعتَرِضين في نصِّ الجرجاني والذين يَخلِطُون بينَ النسبةِ الإسنادية في الخَبَرِ والنسبةِ التقييدية في المُرَكَّبِ التقييدي أو في صِلَةِ الموصول (جُملة الصِّلَة)، الذي يكُونُ مُفتَرَضاً مُسبَقاً لأنَّه ليس الهدفَ من الجُملة الخَبَرية بل هو دلالةٌ تَبَعيةٌ لا تُمثِّلُ مَورِدَ الصدق أو الكذب. لنستمع إلى الشيخ حسن العطَّار يوضِّح هذا التفريقَ في حاشيته على (جمع الجوامع ج2 ص143-144):

> النسبةُ المقصودةُ بالأصالةِ التي هِيَ النسبةُ الحُكميةُ هيَ المُرتَبطةُ بَينَ (قائم) و(زيد). وأمَّا نسبةُ (قائم) إلى ضَميرِه فغَيرُ مُتلفتٌ إليها لأنَّ النسبة المُعتَبَرَةَ في الصفاتِ نِسَبٌ تقييديةٌ غيرُ تامَّةٍ لا تقتضي انفرادَ المعنى عن غيره، وأيضاً هيَ نِسَبٌ غيرُ مقصودةٍ أَصالَةً مِنَ التركيب. . . (قولُه وهيَ مَورِدُ الصدق) فإن طابَقَ الخارجَ فصِدقٌ، وإلَّا فلا (قوله: ووَجهُ بنائه على ما ذَكَر إلخ) قد يَتوجَّه عليه أنَّ النسبَ الواقعةَ في أطرافِ الخَبَرِ وإن

لم تَكُن ملحوظةً بالذات حتّى لم تَكُن مَورِداً للصدق والكذب لأنها ملحوظةٌ بالتَبَع لتعيينِ الأطرافِ فهيَ قُيودٌ للخَبَر، والقائلُ بالخَبَرِ قائلٌ بقُيودِهِ المذكورةِ فيه ضرورةَ أنّه قَصَدَ الإخبار على الوَجه المَخصُوصِ الواقعِ عليه ذلك الخَبَر، فخروجُها عن كَونِها مَورِدَ الصدقِ والكذبِ لا يَقتضي عَدَمَ الإخبارِ بها بالتَبَع بل يَقتضي كَونَها قيوداً للخَبَرِ كما تَقرَّر. وبهذا يَظهرُ وَجهُ المذهب الآتي.. (قولُه متعلِّقُ الشهادةِ خَبَرٌ) أي، والخَبَر إنّما يَتعلَّقُ بالنسبِ الإسناديةِ دُونَ التقييدية. (التوكيد لي)

أودّ أن أنبّه إلى هذا التمييز المهم بين النسب الإسنادية والنسب التقييدية التي تَحِلُّ الإشكال في الاعتراضِ الذي حَصَلَ على كلامِ الجرجاني الذي مَيَّزَ فيه بَينَ الخَبَرِ وصِلَةِ الموصول باعتبار الأخيرةِ مُفتَرَضة مُسبَقاً ومعلومة مُسبَقاً مِنَ المخاطَب. والنقطةُ الثانية المُهمَّةُ هي تأكيدُ المَحَلِّي والعطّار أنَّ المعلومةَ المتضمَّنة في الوَصفِ أو المُركَّبِ التقييدي أو صِلَةِ الموصول (جُملة الصلة) هِيَ غَيرُ مقصودةٍ أصالَةً وإنَّما هِيَ مَلحُوظةٌ بالتَبَع. فهيَ دلالةٌ تَبَعيةٌ وليست أصليةً، أي هِيَ لا تُمثِّلُ المقصودَ الأساسيَّ مِنَ الخَبَرِ وهيَ بالتالي ليست مَورِدَ الصدقِ والكذبِ في الخَبَر. وهذه واحدة من أهمِّ خصائص الافتراض المُسبَق، وهي موضوع الجدل الذي دار بَعدَ قرون بين (رسل) و (ستروسن). إن هذا النص الخطير من تاج الدين السبكي وشُرَّاحه فيه ما فيه من الفكر اللساني والفلسفي السابق لزمانه والذي يختصر المناظرات التي حَصَلَت في القرن العشرين. فالإمام مالك وبعض أصحاب السبكي (أي الشافعية) هم أقرب إلى مذهب (ستروسن) الذي لا يرى في الوَصفِ المعرَّفِ خَبَراً، في حين أن الآخرين يرون أن في الوصف المعرَّف خَبَراً ضِمنياً بالتبع، أي ليس بالأصالة فهو قَيدٌ للخبر لكنّه ليس مَورِدَ الصدق والكذب، لكن هذا لا يقتضي عَدَمَ الإخبارِ به بالتبع وهذا الرأي قريب من رأي (رسل) مع الفارق ذلك لأن (رسل) عدَّ الوصف المعرَّف (ملك فرنسا) خبراً مفادُه وجودُ ملك لفرنسا، وبما أن هذا الخبر كاذب لعدم وجود ملك لفرنسا، فإنَّ (رسل) عَدَّ الجملة الكاملة (ملكُ فرنسا أصلع) كاذبةً، أي هو، بخلاف السبكي

وشراحه، يرى أنَّ الوصفَ المعرَّفَ هو مَورِدٌ للصدق والكذب. ويمكن النظر إلى جَعلِ (رسل) الوصفَ المعرَّفَ خَبَراً باعتبار ما كان عملاً بالقول الأصولي الشهير (الأوصاف قبل العلم بها أخبار كما إنَّ الأخبار بعد العلم بها أوصاف). وهكذا فإنَّ موقف السبكي وشراحه يُعدُّ موقفاً ثالثاً وسطاً بين موقف (رسل) وموقف (ستروسن)، فهُم مع (رسل) في عَدِّهم الوصفَ المعرَّفَ خبراً لكنهم مع (ستروسن) في رفضهم أن يكون الوصف المعرَّف موردَ التصديق أو التكذيب لأنَّه خبرٌ ضمني أو تبعي فهو مجرد قيد للخبر الرئيس ذي النسبة الإسنادية. وبالإمكان اختصار هذه المقارنة بين المذاهب في الجدول الآتي: (الشكل 3)

الشكل (3)
جدول لآراء العلماء بوظيفة المركَّب الخَبَري والمركَّب التقييدي

الجملة	وظيفة الجملة	آراء العلماء
(1) زيدٌ بنُ عمرو قائمٌ.	(أ) الإخبار بقيام زيد (ب) الإخبار ببنوَّة زيد لعمرو (ج) الإخبار الضمني ببنوة زيد لعمرو	(ستروسن) ومالك والشافعية: (أ) (رسل): (أ) + (ب) السبكي وشراحه: (أ) + (ج)
(2) أشهد أنَّ فلاناً بنَ فلانٍ قد وَكَّلَ فلاناً.	(أ) الشهادة بتوكيل فلان (ب) الشهادة ببنوة فلان لفلان (ج) الشهادة الضمنية ببنوة فلان لفلان	(ستروسن) ومالك والشافعية: (أ) (رسل): (أ) + (ب) السبكي وشراحه: (أ) + (ج)
(3) ملك فرنسا أصلع.	(أ) الإخبار بِصَلَعِ ملك فرنسا (ب) الإخبار بوجود ملك لفرنسا (ج) الإخبار الضِّمني بوجود ملك لفرنسا	(ستروسن) ومالك والشافعية: (أ) (رسل): (أ) + (ب) السبكي وشراحه: (أ) + (ج)

والآن بعد هذا الاستطراد، نَعودُ إلى الإمام الجرجاني لنستمع إلى رَدَّه على مَن يَرفضون أن يكونَ مضمونُ الصلة معلوماً دائماً بصورةٍ مُسبَقة (مفترضاً مُسبَقاً) مِن قِبَل المخاطَب. يقول (الدلائل ص155):

> فالقولُ في ذلك أنَّ الجملةَ في هذا النحو وإن كانَ المخاطبُ لا يَعلمُها لعَينِ مَن أشرتَ إليه، فإنه لابُدَّ من أن يكونَ قد عَلِمَها على الجُملة وحُدِّثَ بها. فإنَّكَ على كلِّ حال لا تقولُ: (هذا الذي قَدِمَ رسولاً) لمَن لم يَعلَم أنَّ رسولاً قَدِمَ ولم يَبلُغه ذلك في جُملة ولا تفصيل. وكذا لا تَقولُ: (هذا الذي كانَ عِندَكَ أمس) لمَن قد نَسيَ أنَّه كانَ عنده إنسانٌ وذَهَبَ عن وهمه، وإنما تقولُه لمَن ذاك على ذِكرٍ منه إلّا أنه رَأَى رَجُلاً يُقبِلُ من بعيد فلا يَعلَم أنَّه ذاك ويظنه إنساناً غيره. (التوكيد لي)

إنَّ رَدَّ الإمامِ الجرجاني على الاعتراض مُشابِهٌ لرَدِّنا عليه، لكن بمصطلحاتٍ مختلفة، فهو لم يَستعمِل المصطلحَ الحديث (الافتراض المُسبَق)، لكنَّ مضمونَ كلامِه أوضحُ من أن يحتاجَ إلى توضيح، فهو حينَ يُريدُ أن يُشيرَ إلى الافتراض المُسبَق يَستعملُ عباراتٍ مثل (الإشارةُ إلى شيءٍ قد عَلِمَهُ المخاطبُ أو إلى شيءٍ قد كانَ أو إلى فِعلٍ قد صَدَرَ مِن فلان، إلخ). وهذه كلُّها تُفيدُ أنَّ ما نُسمِّيه اليومَ (الافتراض المُسبَق) هو معلوماتٌ أو أمورٌ معلومةٌ ومُسلَّمٌ بها، وهي لا تَنتَفي بنَفي الجملةِ الرئيسة أو الحاضنة.

كما يلاحظُ على رَدِّ الجرجاني أنه يبدو كما لو أنَّه لا يُوافقُ على (نظرية التكييف) للافتراض المُسبَق التي أسَّسها (لويس) و(غرايس) وطوَّرَتها (هايم) و(هانس كامب) وآخرون، تلك النظرية الحديثة التي لا تَشترِطُ لحصول الافتراض المُسبَق أن يكونَ مِنَ المعلومات التي سَبَقَ للمخاطبِ عِلمٌ بها قَبلَ التكلُّم، وإنما يُمكِنُ تكييفُ المعلومات الجديدة على المخاطب وإدماجُها بالمعلومات الموجودة مُسبَقاً كما في المثال (67) الذي استعرناه من (غازدر) في القسم الأول، فهل كان الجرجاني يَرفضُ ما يُسمَّى الآن بـ (نظرية التكييف)؟ لم أَجِد عندَه ما يُبيِّنُ تأييدَه للنظرية، إذ ثمةَ تعابيرُ تَرِدُ دائماً على ألسنةِ البلاغيين، مثلاً قولُهم إنَّ

الشاعرَ يَنسِبُ إلى ممدوحِه الصفةَ حقيقةً أو إدعاءً أو إنه «يُنزِلُ المخاطبَ مَنزِلَةَ مَن ظَنَّ ذلك» وما إلى ذلك من التعابير. فلو كانَ الجرجاني يُؤمنُ بنظريةِ التكييف لقالَ، مثلا، إنَّ المتكلمَ قد يقولُ للمخاطبِ (هذا الذي كان عندك) سواء أكانَ المخاطبُ على عِلمٍ سابق بكينونة المُشارِ إليه عندَه «حقيقةً أم إدعاءً» أو إنَّ المتكلمَ «أنزَلَ المخاطَبَ منزلةَ مَن له عِلمٌ سابقٌ بذلك». لكنَّ الجرجاني لم يفعل ذلك. بل يؤكِّدُ دائماً وجوبَ عِلمِ المخاطبِ بالمفترض مُسبَقاً. وهو يختمُ كلامَه على موضوع الافتراض المُسبَق في صِلَةِ الموصول والفَرقِ بينه وبين الخَبَر، فيقول (الدلائل ص155):

> وعلى الجُملة فكلُّ عاقلٍ يَعلَمُ بَونَ ما بين الخَبَرِ بالجملة مع (الذي) وبَينَها مع غَيرِ (الذي). فليس مِن أَحَدٍ به طِرقٌ إلا وهو لا يَشكُّ أن ليس المعنى في قولك: (هذا الذي قَدِمَ رسولاً مِنَ الحضرة) كالمعنى إذا قُلتَ: (هذا قَدِمَ رسولاً من الحضرة)، ولا: (هذا الذي يَسكُنُ في محلَّةِ كذا) كقولك: (هذا يَسكُنُ محلَّةَ كذا). وليس ذاك إلّا أنكَ في قولك: (هذا قَدِمَ رسولاً من الحضرة) مُبتديءٌ خَبَراً بأمرٍ لم يَبلُغ السامعَ ولم يُبلِّغه ولم يَعلَمه أصلاً، وفي قولك: (هذا الذي قَدِمَ رسولاً) مُعلِمٌ في أمرٍ قد بَلَغَهُ أنَّ هذا صاحبه فلم يَخلُ إذن من الذي بَدأنا به في أمرِ الجُملةِ مع (الذي) من أنَّه يَنبغي أن تكونَ جملةً قد سَبَق من السامع عِلمٌ بها.

وهذا الكلام مُهمٌّ للتفريق بينَ وظيفةِ الخَبَر وطبيعته وبينَ وظيفةِ الافتراض المُسبَق وطبيعته. وهو مِنَ الأفكار الأساسية في موضوع البحث. ويبدو أنَّ أغلبَ النُّحاةِ العرب يتفقون على أنَّ صِلةَ الموصول أو جُملة الصلةِ تحتوي معلوماتٍ مُفترَضةً مُسبَقاً، أي معلومة للسامع في اعتقادِ المتكلم[23]. فهذا نَجمُ الأئمة الشيخ الرضي الاستراباذي يؤكِّدُ ذلك، فيقول (شرح الكافية ج2 ص36):

(23) من العلماء الذين تناولوا الموضوع بعمق القونوي الحنفي (1195هـ) في حاشيته على تفسير الإمام البيضاوي (685هـ) وحاشية ابن التمجيد (880هـ) حيث يناقش =

> إنَّ الصلةَ ينبغي أن تكونَ معلومةً للسامعِ في اعتقادِ المتكلِّم قبلَ ذِكرِ الموصولِ على ما تقدَّم أنَّ الحُكمَ الذي تضمنه الصلة ينبغي أن يَعتقِد المتكلمُ في المخاطَبِ أنَّه يَعلمُ حُصولَه للموصول، فلا يُقال: (أنا الذي دَوَّخَ البلادَ) إلا لِمَن يَعتقِدُ أنَّه يَعلَمُ أنَّ شخصاً دَوّخَها. وقال بعضُهم: لا يَجِبُ أن يكونَ الموصولُ معلومَ الصلةِ إلَّا إذا كان مُخبَراً عنه فقط، قالَ: لأنَّ المُخبَرَ عنه يَجبُ تعريفُه. وليس بشيء، أمَّا أوّلاً فلأنَّ وَضعَ الموصولِ، كما ذكرنا، على أن يكونُ مضمونُ صِلَتِه معلوماً للمخاطبِ في اعتقادِ المتكلمِ وهذا مطَّرِدٌ في المُخبَرِ عنه وغيرِه... (التوكيد لي)

وقَبلَ هذا يؤكِّدُ الشيخ الرضي بأنَّ دلالةَ الموصول دلالةٌ وضعية والموصولات معارف وَضعاً لأنَّ تركيبَها النحوي يُوجِبُ على المتكلم أن يُطلِقَها على ما يَعتقِدُ أنَّه معلومٌ (أو مفترض مُسبَقاً) عِندَ المخاطب، وهذه خاصِّيةُ المعارف.

ولا بُدَّ هنا من أن نَذكُرَ أنَّ النصَّ الذي اقتبسناه من الجرجاني في أعلاه من (الدلائل ص155) كانَ سابقاً، واللهُ أعلَم قد يكونُ مصدرَ إلهامٍ، لبَعضِ اللسانيين المعاصرين، كما ذكرنا سابقاً فيما يَخصُّ النص الذي اقتبسناه من (الدلائل ص97) بشأن الجملة (13-ب). فقد ذَكَرَت اللسانيةُ (بتي بيرنر) (2013:162) أفكارَ اللسانية (دورِت آبش) (2002) واللسانية (باربرا آبت) (2006) بخصوص التمييز بين المُوَلِّدات اللَّينة والمُوَلِّدات الصَّلبة للافتراض المُسبَق، وذَكَرَت المثالين الآتيين للتوضيح:

(15) أ. هذا الذي مَنَحَني الجرأةَ والثقة للذهابِ إلى (نيويورك).

ب. هذا منَحَني الجرأةَ والثقةَ للذهابِ إلى (نيويورك).

الجملةُ (15-أ) فيها تركيبٌ مُنشَطِر باستعمال الموصول (الذي) في حِين أنَّ

= الاسم الموصول (الذي) في الآية (21) من سورة البقرة قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ لكن المجال يضيق بالتفصيل.

الجملةَ (15 ب) خَبَرٌ عاديٌّ ليس فيه موصولٌ ولا تركيبٌ مُنشَطِر. سَبَقَ أن بيَّنا تَفسيرَ (آبت) للفَرقِ بَينَ المُوَلِّدات اللينة والصلبة. فإذا كانَ الافتراضُ المُسبَق انفكاكياً (لصيقاً باللفظ)، فذلك يَعني أنَّ السببَ الوحيدَ لصياغةِ الكلامِ بهذا الاسلوب هو للتعبير عن الافتراض المُسبَق. ولأنَّ التركيبَ المُنشَطِر هو من المُوَلِّدات الصلبة فإنَّ الافتراضَ الذي يولِّدُه هو مِن هذا النوع الانفكاكي اللصيق باللفظ، وبالتالي فإنَّ السببَ الوحيدَ لاستعمالِ الجُملة (15-أ) دونَ الجملةِ (15-ب) هو بالذات الافتراضُ المُسبَق الذي يُفيدُ أنَّ شيئاً ما مَنَحَ المتكلمَ الجرأةَ والثقة للذهابِ إلى (نيويورك). وهذا هو السببُ في أنَّ مِن غَيرِ المعقول أن يَختارَ المتكلمُ استعمالَ التركيبِ المُنشَطِر في غِيابِ الافتراضِ المُسبَق. وهذا الكلامُ من (آبت) مُطابِقٌ تماماً لكلام الجرجاني والرضي الاستراباذي المُتقدِّم آنفاً، فليس مِنَ المعقولِ أن تُساويَ بينَ قولكَ: (هذا الذي يَسكنُ محلَّةَ كذا)، وقولك: (هذا يَسكنُ محلَّةَ كذا)، ففي الأول أنتَ مُعلِمٌ في أمرٍ قد سَبَقَ مِنَ السامع عِلمٌ به، كما يقول الجرجاني؛ وأنت لا تَقولُ (أنا الذي دَوَّخَ البلاد) إلا لِمَن تَعتقِدُ أنَّه يَعلَمُ أنَّ شخصاً دَوَّخَها، كما يقول الرضي الإستراباذي. وبمصطلح (آبت) فإنَّ ما يقولُه الجرجاني والاستراباذي هو انَّ التركيبَ المُنشَطِر (باستعمال الموصول) هو مِنَ المُوَلِّدات الصَّلبةِ للافتراض المُسبَق.

وعلى غرار كلام (آبت) يُمكنُ أن نوضح أفكارَ الجرجاني والإستراباذي السابقةَ لزمانها بالجُمل الآتية في (16-17):

(16) (أ) هذا الذي يَسكنُ محلَّةَ كذا.

>> يُوجدُ شخصٌ ما يَسكنُ محلةَ كذا.

(ب) هذا يَسكنُ محلةَ كذا .

~>> يُوجدُ شخصٌ ما يَسكنُ محلةَ كذا.

(17) (أ) أنا الذي دَوَّخَ البلاد.

>> يوجد شخصٌ ما دَوَّخَ البلاد

(ب) أنا دَوَّختُ البلاد

~>> يُوجدُ شخصٌ ما دوَّخَ البلاد

التاريخُ يعيدُ نَفسَه. خَمرَة الجرجاني والإستراباذي القديمةُ في زُجاجاتِ (آبْش) و(آبت) الجديدة.

ملاحظات ختامية:

بَعدَ عَرضِ موضوعَي (التقديم والتأخير) و(التعريف والتنكير) وعلاقتهما بتوليد الافتراض المُسبَق، لابُدَّ من بيانِ حقيقةٍ مهمَّةٍ وهي أنَّ هذين التركيبين لوحدِهما قد يُعادلان التركيبَ المُنشَطِر في الإنغليزية، لكن لابُدَّ أن يرافقَهما ضميرُ الفَصل أو ما يُعادلُ ضميرَ الفَصل من الضمائر المنفصلة التي تُستعمَلُ للتوكيد مثل (إنَّا نَحنُ، إنِّي أنا، إنَّكَ أنتَ، إنَّهم هُم، إنَّكم أنتُم، إنَّه هُوَ، إنَّها هِيَ... الخ). فأغلبُ الأمثلة التي قدَّمَها الجرجاني لا يُمكنُ المحافظةُ على المقصودِ منها إذا أرَدنا ترجمتَها إلى الإنغليزية، مثلاً، إلَّا باستعمال التركيبِ المُنشَطِر أو شِبهِ المُنشَطِر أو النَّبر. لِنُجرِّب فنُحاولُ ترجمةَ عيِّناتٍ مُنَوَّعةٍ من أمثلةِ الشيخ إلى الإنغليزية لكي نَرَى نتيجةَ محاولتنا. ويُلاحَظُ أنَّ التبئيرَ يَحصَلُ بطريقتين في العربية هما طريقةُ التقديم والتأخير، وطريقةُ ضميرِ الفَصل التي توازي التركيبَ المُنشَطِر باستخدام الضمير (it) ويُسمَّى بالإنغليزية (it-cleft). وفي الحالتين لابُدَّ من أن يكونَ الاسمُ أو الوصفُ مُعرَّفاً لكي يُولِّدَ الافتراضَ المُسبَق. إذا كانَ مُنَكَّراً فسيُوَلِّدُ خَبَراً لا افتراضاً مُسبَقاً. وهذا ما بَيَّنه الجرجاني بالأمثلة كما في (زيدٌ منطلق) و(المنطلقُ زيدٌ). وفيما يأتي ترجمةٌ لثلاثةِ أمثلةٍ من الجرجاني على التقديم والتأخير مع ضمير الفصل في حالات الإثبات والنفي والاستفهام على التوالي:

(18) زيدٌ هُوَ الجواد.

It is Zaid who is generous.

(19) ما أنا قُلتُ هذا.

It was not me who said that.

(20) أَ أَنتَ بَنَيتَ هذه الدار؟

Was it you who built this house?

الافتراضُ المُسبَق في (18) هو وُجودُ شخصٍ جوادٍ، وفي (19) هو وُجودُ شخصٍ قالَ هذا، وفي (20) هو وُجودُ شخصٍ بَنَى هذه الدار. يُلاحَظُ أنَّ مولِّد الافتراض في (18) هو ضميرُ الفصل (هُوَ) الذي ذُكِرَ توكيداً للاسم الصريح (زيد)، وفي (19) ضميرُ المتكلِّم المنفصل (أنا) الذي ذُكِرَ توكيداً للضمير المتصل (تاء المتكلم)، وفي (20) هو ضميرُ المخاطَب المنفصل (أنتَ) الذي ذُكِرَ توكيداً للضمير المتصل (تاء المخاطَب). وهذه الضمائرُ تكادُ تكونُ متساويةً في توكيد المرجع الذي تُحيلُ عليه. وهي مُساوِيةٌ للتركيبِ المُنشَطِر باستعمالِ الضمير (it) في الإنغليزية. والدليلُ على ذلك احتياجُنا إلى استعمالِ هذا التركيب الأخير عِندَ ترجمتها إلى اللغة الإنغليزية، كما هو واضحٌ في الأمثلة الثلاثة المتقدِّمة.

وفيما يخصُّ الصيغةَ الخَبَرِيةَ المُثبَتة، نستحضِرُ هنا تقسيمَ البلاغيين العرب الخبرَ على ثلاثة أنواع هي:

(أ) <u>الخبر الابتدائي</u>: إذا كانَ المخاطَبُ خاليَ الذهن يَستقبِلُ الكلامَ بلا تردُّد. ويَكونُ هذا النوعُ خالياً من أساليب التوكيد، مثال ذلك قولُنا (الله غفورٌ رحيم).

(ب) <u>الخبر الطَلَبي</u>: إذا كانَ المخاطَبُ شاكاً أو متردِّداً في مضمون الخبر. ويكونُ هذا النوعُ مؤكَّداً بمؤكِّدٍ واحدٍ، كما في قولنا (إنَّ اللهَ غفورٌ رحيم) باستعمال أداة التوكيد (إنَّ).

(ج) <u>الخبر الإنكاري</u>: إذا كانَ المخاطَبُ مُنكِراً لمضمون الخبر. ويكونُ هذا النوعُ مؤكَّداً بمؤكِّدين أو أكثر، كما في قوله تعالى ﴿إنَّا نَحنُ نزَّلنا الذكرَ وإنَّا له لحافظون﴾ باستعمال المؤكِّدات: (إنَّ)، وضمير الفَصل (نحن)، و(لام التوكيد).

وتَمسُّ الحاجةُ أيضاً إلى استحضارِ أنواع القَصر الإضافي الثلاثة التي تُشبِهُ أنواعَ الخبر الثلاثة في حالةِ المخاطَب المَعرِفية؛ وكُنَّا قد ذكرناها آنفاً، ولا بأس من التذكير بها. فمثلاً إذا قُلنا: (الحكيمُ هو المتنبي لا البُحتُري) يكونُ القَصرُ كالآتي:

(أ) قَصرَ إفرادٍ: إذا كانَ المخاطَبُ يَعتقدُ اشتراكَ المتنبي والبحتري في الحكمة، فنَحجبُها عن أحدِهما ونَقصرُها على الآخَر.

(ب) قَصرَ تعيينٍ: إذا كانَ المخاطَبُ مُتَردِّداً لا يدري أيّهما الحكيمُ، فنُعيِّنُ الحكيمَ فيهما.

(ج) قَصرَ قَلبٍ: إذا كانَ المخاطَبُ يَعتقِدُ عَكسَ ما نَقولُ، فَنَرُدُّ عليه بعكس ما كان يَعتقِدُ من نِسبةِ الحكمةِ إلى البحتري.

إنَّ حالاتِ القَصرِ الثلاثةِ تُترجَمُ باستعمالِ التركيب المُنشَطِر وتُوَلِّدُ الافتراضَ المسبق في كلِّ الحالاتِ وكالآتي:

(21) الحكيمُ هو المتنبي لا البحتري.

>> ثمة شخصٌ ما يَتَّصفُ بالحكمة.

It is Al-Mutanabbi, not Al-Buhturi, who is wise.

أما أنواعُ الخبر فالأنسَبُ لِأنْ يُتَرجَمَ باستعمالِ التركيب المُنشَطِر هُوَ الخبرُ الإنكاريُّ وبِشَرطِ أن يكونَ موضوعُه التشخيصَ، وهو في هذه الحالة يُمثِّلُ إحدى حالاتِ القَصر كما في الآية الكريمة التي ذكرناها ﴿إنا نحن نزَّلنا الذِكرَ وإنَّا له لَحافظون﴾. لذلك تكونُ ترجمتُها الصحيحةُ باستخدام التركيب المُنشَطِر وكما يأتي:

(22) إنَّا نَحنُ نزَّلنا الذِكرَ وإنَّا له لَحافظون (سورة الحجر الآية 9)

It is we who sent down the Quran, and it is we who will be its guardian.

فالآيةُ الكريمةُ هي خبرٌ إنكاريٌّ وقَصرٌ في آنٍ واحدٍ. لكن مما يؤسَفُ له أنَّ أغلبَ

ترجماتِ القرآن الكريم لا تَستعمِلُ التركيبَ المُنشَطِر الذي يُفيدُ القَصرَ، وتكتفي باستعمالِ أدوات التوكيد مثل indeed و verily كما لو كانت الأيةُ الكريمةُ هي مُجرَّدَ خَبَرٍ إنكاريٍّ من دُونِ قَصر.

ومما لاحظتُهُ في الجُمل العربية التي أستَعمَلتُها لترجمةِ التركيب المُنشَطِر من الإنغليزية وجودَ بعضِ المؤكِّدات أحياناً مثل (إنَّ) و(ليس) و(لقد كان) وكذلك الأسماء الموصولة مثل (الذي) و(مَن) و(ما) فَضلاً عن ضمير الفَصل، كما في الجملة (34) التي استعملتُها في القسم الأول لترجمة التركيب المُنشَطِر:

(34) لقد كانَ/لم يكُن (هنري) هو مَن قَبَّلَ (روزي).

It was/ wasn't Henry who kissed Rozy.

وفي المثال (21) أعلاه بالإمكان استعمالُ (إنَّ) أو (ليس) في حالة النفي لتكونَ الجُملةُ أقربَ إلى التركيب المُنشَطِر كما يأتي:

(23) إنَّ الحكيمَ هو المتنبي لا البحتري.

(24) ليس الحكيمُ هو البحتري وإنما هو المتنبي.

وهكذا فإنَّ المعادلةَ الأنموذجيةَ لترجمةِ التركيبِ المُنشَطِر بمعناه الوظيفي والذي يُحافِظُ على الافتراض المُسبَق هي كما يأتي:

(25)	إنَّ ليس لقد كان لم يَكُنْ .... إلخ	الشخص الفلاني الشيء الفلاني الموصوف الفلاني .... إلخ	هو	الذي مَنْ ما .... إلخ	فَعَلَ كذا.

لكنَّ استعمالَ هذه المؤكِّداتِ ليس واجباً، وإنَّما هي تأكيدٌ إضافيٌّ لمعنَى القصر الموجودِ في الجُمَل. فالتعريفُ والتقديم مع ضمير الفصل يكفيان للقَصر، بل إنَّهما يَستغنيان حتَّى عن ضمير الفَصل في القَصر شَريطةَ وجودِ النَّبر الذي يُعوِّضُ

عنه. وبالمناسبة، فإنِّي تصرَّفتُ في النص الأصلي لجواب أبي العلاء المعرِّي حين سُئِلَ: (أيُّ الثلاثةِ أشعَرُ؟) فأجابَ (المتنبي وأبو تمام حكيمان، وإنَّما الشاعرُ البُحتُريُّ). وفي قولهِ (الشاعرُ البحتريُّ) قَصرُ إفرادٍ أو قَصرُ تعيينٍ حسبَ حالةِ المخاطَبِ المعرفية. وهذا يؤيِّدُ قولَنا إنَّ التعريفَ مع التقديم أو النَّبر قد يكفي وَحدَهُ للقَصر ومن ثمَّ لتوليد الافتراض المُسبَق (وجود شخصٍ ما هو الشاعر). وهذا يُوازي مثالَي الجرجاني (المنطلقُ زيدٌ) و(زيدٌ المنطلقُ). وتفسيرُ هذه الظاهرةِ هو أنَّ فِعلَ الكينونةِ أو الرابطَ ليس له وُجودٌ في اللغة العربية لذلك يُمكِنُ الحَصرُ بجُملة المبتدأ والخبر عن طريق التَّعريف والتقديم والتأخير (اللذَينَ يُعوِّضان عن النَّبر) حتَّى مِن دُونِ اللجوءِ إلى استعمالِ ضميرِ الفَصل الذي يُستعمَلُ أحياناً للتعويض عن انعدام فِعل الكينونة أو الرابط في العربية. ومع ذلك إذا أرادَ المتكلمُ توكيدَ الحَصرِ يُمكِنُه استعمالُ ضمير الفَصل. ففي بعض الروايات كانَ جوابُ المعري باستخدام ضمير الفصل هكذا (إنما الشاعر هُوَ البحتري). وفي الحالتين تَحسُنُ ترجمتُهُ باستخدام التركيب المُنشَطِر أو شبه المُنشَطِر. والموضوعُ بَعدَ ذلك فيه كلام كثير يضيقُ به المجال. ومثلُ هذه الموضوعات مهمة وساخنة وبها حاجة للبحث على مستوى الدراسات العليا، أعني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والقَصر وعلاقتها بالتركيب المُنشَطِر وتوليد الافتراض المُسبَق.

من الأعمال المعاصرة المهمة التي تفيد الباحثين في موضوع التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير definiteness/indefiniteness وبنية المعلومات information structure والنحو غير المعياري non-canonical syntax، أعمال اللسانيات (ألن برنس) Ellen Prince، و(باربرا آبت) و(آيرين هايم) و(بتي بيرنر)، واللساني (غريغوري وورد) Gregory Ward. وهذه الموضوعات كلّها وثيقة الصلة بالافتراض المسبق.

الفصل العاشر

الافتراض المُسبَق المُعجَمِي في التُّراثِ العربي

فيما تقدَّم تناوَلنا الافتراضَ المُسبَق الوُجودي ثم تناولنا الافتراضَ المُسبَق البِنيَوي أو النَّظمي مُمثَّلاً بالتقديم والتأخير وما يُقابِلُ الجُملَ المُنشَطِرة في النحو العربي، وفي هذا الفصل نتناوَلُ الافتراضَ المُسبَق المُعجَمي الذي يَعتمِدُ على مفرداتٍ معجمية مُعيَّنة سواء أكانت أفعالاً أم أسماء أم صفات، إلخ. وسنتجاوزُ التفريقَ بينَ الافتراضِ المُسبَق المُعجَمي واليَقيني، ونتناولُ الأخيرَ أيضاً في هذا الفصلِ لأسبابٍ تنظيمية وليس لرَفضِنا ذلك التفريق.

الافتراض المُسبَق الفئوي في التراث:

قَبلَ أن نَذكرَ إسهاماتِ المتكلمين والمناطقةِ العرب والمسلمين لا بأس من أن نُذَكِّرَ القارئَ بالمثالين على الافتراض المسبق الفئوي في (57 أ-ب) من القِسم الأول وهما:

(57) (أ) هذا الرجل أعمَى/ليس أعمَى

>> من شأن الرجل أن يُبصِر

(ب) هذه المرأة عاقر/ليست عاقراً.

>> من شأن المرأة أن تحمل وتُنجِب

ولابُدَّ من أن نُضِيفَ إلى ما تَقدَّمَ في القِسم الأول بشأنِ الافتراض المُسبَق

الفِئَوي أنَّ (قيودَ الانتقاء) selectional restrictions التي تَقَعُ في أساسِ هذا النوع مِنَ الافتراض المُسبَق يُمكِنُ مخالفتُها في بعضِ السياقات حِينَ تكونُ الجملةُ تَكمِلَةً محضونةً لبعض الأفعال التي صُنِّفت بوَصفِها (سَدَّادات) plugs مثل (قالَ، إدَّعَى، إعتَقَدَ، حَلَمَ). تُعطِينا (كمبسن 1975: 5) الأمثلة:

(26) قالَ (جون) إنَّ الصُّخورَ تُصابُ بداءِ السُّكَّري.

(27) ادَّعَى (جون) إنَّ الرجالَ يُمكِنُ أن يكونوا حوامل.

(28) إبنُنا ذو الخمس سنواتٍ أخبَرَ (ميري) بأنَّ الصخورَ تَلِدُ أطفالاً.

وبالطبع فإنَّ السَّدَّادات تُلغِي الافتراضَ المُسبَق المتولِّدَ من قُيُودِ الانتقاء. إنَّ موضوعَ الافتراض المُسبَق الفِئَوي المتولِّد من قيودِ الانتقاء مَعروفٌ في المَنطِق العربي الإسلامي تَحتَ باب (تَقابُل المَلَكَة وعَدَمِها)، وهو بابٌ معروفٌ في كُتُبِ المنطق الإسلامي. ولِنَبدأ بنصٍّ واضحٍ من أَحَدِ العلماء المعاصرين، وهو بالطبع يَنقُلُ أفكارَ المناطِقةِ المسلمين في العصورِ الوُسطَى. يقولُ الشيخُ المظفر (المنطق ص43):

> (تَقابُلُ المَلَكَةِ وعَدَمِها): كالبَصَرِ والعَمَى، والزواج والعُزوبة. فالبَصَرُ مَلَكَةٌ والعَمَى عَدَمُها، والزواجُ مَلَكَةٌ والعُزوبةُ عَدَمُها. ولا يَصِحُّ أن يَحِلَّ العَمَى إلَّا في موضعٍ يَصِحُّ فيه البَصَرُ؛ لأنَّ العَمَى ليس هو عَدَم البَصَر مُطلقاً، بل عَدَمُ البَصَر الخاص، وهو عَدَمُه فيمَن شَأنُه أن يكونَ بَصيراً. وكذا العُزوبة لا تُقالُ إلَّا في مَوضعٍ يَصِحُّ فيهِ الزواجُ، لا عَدَم الزواج مطلقاً. فهما ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان، بل هما يرتفعان وإن كانَ يَمتنعُ اجتماعُهما. فالحَجَرُ لا يُقالُ فيه أعمَى ولا بَصير، ولا أعزَب ولا مُتزوِّج؛ لأنَّ الحَجَرَ ليس مِن شَأنِه أن يكونَ بصيراً، ولا مِن شَأنِه أن يكونَ مُتزوِّجاً. إذن، المَلَكةُ وعَدَمُها أمران: وُجوديٌّ وعَدَميٌّ، لا يجتمعان ويَجُوزُ أن يَرتَفِعا في مَوضعٍ لا تَصِحُّ فيه المَلَكَةُ. (التوكيد من تصرفي)

لا أظنُّ الموضوعَ يحتاجُ إلى توضيحٍ أو تعليق، فالحديثُ هنا هو بِشأنِ الافتراض المُسبَق الفِئَوي المُتولِّدِ من قُيودِ الانتقاء. وفي الموضوعِ نَفسِه يقول جلال الدين المَحَلِّي في شرحه على (جمع الجوامع لابن السُّبكي ج1 ص312) مُتحدِّثاً عن أنواع دلالةِ الالتزام: «وكدلالةِ العَمَى، أي عَدَمِ البَصَر عَمَّا مِن شَأنِه البَصَرُ، على البَصَرِ اللازمِ للعَمَى ذِهناً المُنافي له خارِجاً. ويُعلِّقُ الشيخ حسن العطار في حاشيته على شرحِ المحلّي فيقول:

(قولُه: أي عَدَم البَصَر) إشارةٌ إلى أنَّ العَمَى هو العَدَمُ المقيَّدُ بالبَصَر، والقَيد خارج وليس من جُملةِ المُسمَّى، وإلَّا كانت دلالتُه عليه تَضَمُّناً. فالتقابُلُ بَينَ العَمَى والبَصَر تقابلُ العَدَمِ والمَلَكَةِ، . . . وقال (مير زاهد الهندي) في حاشيته على (الدواني): العَمَى صِفةٌ بسيطةٌ قائمةٌ بالأعمَى وحقيقتُه عَدَمٌ خاصٌّ يُعبَّر عنه بعَدَم البَصَر، وقد اشتهرَ الفَرقُ بَينَ جُزءِ الشيءِ وجُزءِ مفهومِه، فالتقييدُ بالبَصَرِ داخِلٌ في مفهومِ العَمَى العُنواني وخارجٌ عن حقيقتِه البسيطة، ولمَّا كانت الألفاظُ موضوعةً للمعاني دُونَ عنوانِها، كانت دلالةُ العَمَى على البَصَر دلالةً على خارجٍ عن الموضوع له، وكانَ إسنادُه إليه على سبيلِ الحقيقة غير تجريد أو مجاز.

هذا جزءٌ من مناقشةٍ طويلةٍ تَتَّسمُ بدرجةٍ عالية من التَّقَنيةِ والحَذَقِ، والذي يَهمُّنا في الموضوع هو الافتراضُ المُسبَق الفِئَوي المتولِّدُ من هذه الحالة، وكذلك يَهمُّنا أنَّ المتقابلَين في المَلَكَةِ والعَدَم يَجوزُ أن يَرتفعا في موضعٍ لا تَصِحُّ فيه المَلَكَةُ. وهذا معناه وُجودُ مَنطقٍ ثلاثيِّ القِيَم ليُغَطِّي الحالةَ الثالثةَ. وهي اللاصدق واللاكذب، كما في الأمثلةِ المتقدِّمة. فقولُنا (الحَجَرُ أعمَى) هو كلامٌ خالٍ من قِيمةِ الصِّدق، أي إنَّه لا صادق ولا كاذب، لأنَّ فيه إخفاقاً في الافتراضِ المُسبَقِ لا يَختَلِفُ عن الإخفاقِ في قولِنا (مَلِكُ فرنسا الحالي أصلع)، فكِلاهُما غيرُ قابلين للتقييم بمعاييرِ المنطقِ الثُّنائيِّ القِيَم[1].

(1) يُنظَر الشكل (1) في القِسم الأوَّل آنفاً.

أفعالُ المُقارَبة وأفعالُ الشُّرُوع وأفعالُ القُلُوب:

لاحَظنا في القِسمِ الأول عِندَ استعراض مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق تَنَوُّعَ فِئاتِ الأفعالِ التي تُولِّدُه مثل (الأفعال اليقينية)، و(الأفعال الاستلزامية)، و(أفعال تَغَيُّر الحالة)، و(الأفعالُ اللايقينية)؛ وهذه الفئاتُ مِنَ الأفعال تَناولَها النحويون والبلاغيون العرب في أبواب مشابهة لها مع بعض الاختلاف في التصنيف. فأفعالُ القُلوب، مثلاً، تُغَطِّي الأفعالَ اليقينيةَ واللايقينية في النحو الإنغليزي. ومن ناحيةٍ أُخرَى فإنَّ (أفعالَ تَغَيُّرِ الحالة) في الإنغليزية تُغَطِّي أفعالَ المُقارَبَة وأفعالَ الشُّروع في العربية. وأفعالُ الشَّرطية المُمتَنِعة هي نَفسُها في اللُّغَتين.

واللغويون العرب لم يكونوا مُنضَبِطين دائماً في تَبويبِ المفاهيم وتقسيمها، فمصطلحُ (أفعال المقاربة)، مثلاً، استُعمِلَ ليُغَطِّي أنواعاً مُختلفةً من الأفعال مثل (أفعال الشُّروع) و(أفعال الرَّجاء) و(أفعال المُقارَبة)، وقد سُمِّيَ المجموعُ بذلك الاسم تَغليباً لنوعٍ واحدٍ على غَيرِه لشُهرتِه وكثرةِ استعماله. يقولُ التهانوي في (الكشاف ج1 ص237) ناقِلاً كلامَ صاحبِ (شرحِ التسهيل) على ابن مالك: «وقال شارِحُه سُمِّيت (أفعالَ المقاربة) لأنَّ فيها ماهو للمُقاربة من باب تَسمِّية المجموع ببعض أفرادِه لأنَّ بعضَها للشروعِ وبعضَها للترجِّي، واختارَه الرضي». ومِنَ الأمثلةِ على أفعال المُقاربة (كاد) وأخواتها مثل (كَرَبَ) و(أوشكَ). ومن الأمثلة على أفعال الشروع (شَرَعَ، أَنشأ، طَفِقَ، أَخذَ، عَلِقَ، هَبَّ، قامَ، هَلهلَ، جَعل). أما أفعالُ الرَّجاء فمنها (عَسَى، حَرَى، اخلولق). وقد حاولَ بعضُ اللغويين تَسويغَ جَمعِ هذه الفئات في بابٍ واحدٍ بالبحث عن المُشتَرَكِ الذي تَمتازُ به عن باقي الأفعال، يقولُ التهانوي (الكشاف ج1 ص237):

> وعُرِّفَت بما وُضِعَ لدُنُوِّ الخبر رَجَاءً أو حُصُولاً أو أَخذاً فيه. . . والدنوُّ الذي اِعتَقَدَه المتكلمُ قد يكونُ سَبَبُه ومَنشأُه رجاءَ المتكلم وطمعَه بحصولِ الخَبَر للفاعل، وقد يكونُ جزمَه بإشرافِ الخبر على الحُصُول من غيرِ أن يَشرَعَ فيه، وقد يكون جزمَه بشُرُوعِ الفاعل في الخَبَر. فالدنوُّ يتنوَّعُ أنواعاً

ثلاثةٌ باعتبار مَنشأه وسَبَبِ حُصولِه في ذهن المتكلم، والأوَّلُ مَدلولُ (عَسَى) في قولك: (عَسَى زيدٌ أن يَخرج)، فإنه يَدُلُّ على قُربِ حُصولِ الخُروجِ لزيدٍ بسببِ أنَّكَ تَرجُو ذلك وتطمعه، لا أنَّكَ جازِمٌ به. والثاني مَدلولُ (كاد)، فكاد في قولك: (كادَ زيدٌ أن يَخرج) يدُلُّ على قُربِ حصولِ الخُروجِ لزيدٍ لجَزمِكَ بقربِ حصوله. والثالثُ مَدلولُ (طَفِقَ)، فطفق في قولك: (طَفِقَ زيدٌ أن يَخرج) يدُلُّ على قُربِ حصولِ الخروجِ لزيدٍ بسبب جَزمِ المتكلم بشروعه في الخَبَر، أي فيما يُفضي إليه.

وهذه المحاولَةُ للتسويغِ ليست على درجةٍ عالية مِنَ المَقبُولية، فمَوقِفُ المتكلم مِنَ الخبر يَختلفُ في كُلِّ واحدةٍ من مجموعاتِ الأفعال، ولاسيما في (أفعالِ الشروع)، فهيَ لا تدُلُّ على «قُربِ حُصُولِ الخروجِ لزيد» كما وَرَدَ في النص أعلاه، وإنَّما هي تَدُلُّ على البدءِ بحُصُولِ الخروج، إذ كما يُؤكِّدُ الرضيُّ في الاقتباسِ القادِمِ «إنَّ قُربَكَ مِنَ الفعل لا يكونُ إلَّا مع اِنتفاء الفعلِ مِنكَ».

لكن رُبَّما كانَ الأجدرُ رَبط هذه الأفعالِ بالافتراضِ المُسبَق. فأفعالُ المُقارَبةِ تُولِّدُ افتراضاً مُسبَقاً بعَدَمِ حُصُولِ الخَبَرِ أو الشيءِ المقصود في وَقت التَّكلُّمِ (في حالة أفعالِ المُقارَبة والرَّجاء) وقَبلَ وَقتِ التَّكلُّمِ (في حالة أفعالِ الشُّرُوعِ). ومِنَ الغريبِ أنَّ النحويين العربَ لم يُبيِّنوا بشكلٍ صَريح explicitly دَورَ هذه الأفعال في توليدِ الافتراض المُسبَق، والسببُ، في رَأيي، هو أنَّهم عَدُّوا ذلك تَحصيلَ حاصلٍ ومِنَ المُسلَّمات التي لا تَحتاجُ إلى توضيح، وذلك اعتماداً على قُدرَةِ القاريء على الاستدلال. لكن يَتوجَّبُ على العالِم الذي يَضَعُ القواعدَ أن يُبيِّنَ كُلَّ الخصائصِ بشكلٍ صريحٍ من دُونِ الاعتمادِ على قابلياتِ المُتلقِّي الحَدسية والاستدلالية. غَيرَ أنَّ ذلك لا يَعني أنَّ النحويين العربَ لم يكونوا وَاعين لتلك الخصائص، بل أنَّهم لم يُكَلِّفوا أنفُسَهم عَناءَ التوضيح. والدليلُ على ذلك أنَّهم كانوا يَذكُرون ما يُفيدُ إدراكَهم للافتراضِ المُسبَقِ في هذه الأفعال حِينَ يُضطَرُّون في سِياق الجَدَل، للبَحثِ عمَّا يَسنِدُ ويُعضِّدُ ما ذهبوا إليه. فعَلَى سبيل المثال، اضطرَّ الرضيُّ الاستراباذي إلى ذِكرِ الافتراض المُسبَق الذي تُولِّدُه (كادَ)

وأخواتُها من أفعال المُقارَبة، وذلك في سياق رَدِّه على مَن ادَّعَى أنَّ نَفيَ (كادَ) إثباتٌ وإثباتُه نَفيٌ. يقول (شرح الكافية ج2 ص306):

> قالَ بعضُهم في (كادَ) إنَّ نَفيَه إثباتٌ وإثباتَه نَفيٌ، بخِلافِ سائرِ الأفعال. أمَّا كَونُ إثباته نفياً، فإن أرادُوا به أنَّكَ إذا قُلتَ: (كادَ زيدٌ يقوم) وأثبتَّ الكَودَ، أي القُرب فهذا الإثباتُ نَفيٌ، فَهوَ غَلَطٌ فاحِش. وكيفَ يكونُ إثباتُ الشيءِ نَفيَه؛ بل في (كادَ زيدٌ يقوم) إثباتُ القُربِ مِنَ القِيام بلا رَيب. وإن أرادوا أنّ إثباتَ (كادَ) دَالٌّ على نَفي مَضمونِ خَبَرِه، فهو صَحيحٌ وحَقٌّ، لأنَّ قُربَكَ مِنَ الفِعل لا يكونُ إلا مَعَ إنتفاءِ الفعلِ مِنكَ، إذ لو حَصَلَ منكَ الفعلُ لَكُنتَ آخذاً في الفِعلِ لا قَريباً مِنهُ. وأمَّا كَونُ نفيه إثباتاً فَنقُولُ أيضاً: إن قَصَدوا أنَّ نَفيَ الكَودِ، أي القُرب، في (ماكِدتُ أَقُومِ) إثباتٌ لذلكَ المضمونِ، فهو مِن أفحَشِ غلط. وكيف يكونُ نَفيُ الشيءِ إثباتُه؟ وكذا إن أرادوا أنَّ نَفيَ القُربِ من مضمون الخَبَر إثباتٌ لذلكَ المضمونِ، بل هو أفحَشُ لأنَّ نَفيَ القُربِ من الفعل أبلَغُ في انتفاءِ ذلك الفعل من نَفيِ الفعل نَفسِه. فإنَّ (ما قَرُبتُ مِنَ الضربِ) آكَدُ في نَفيِ الضربِ مِن (ما ضَرَبتُ). (التوكيد لي)

يَتَّضِحُ من النصِّ المتقدِّم إدراكُ الشيخ الرضي لمفهوم الافتراض المُسبَق المُتَوَلِّدِ مِنَ الفعلِ (كادَ)، وهو يُفيدُ أنَّ الفعلَ المُتعلِّقَ بـ (كادَ) أو خَبَره لم يَحصَل مِنَ الفاعل. وهذا افتراضٌ مُسبَقٌ يَعتمِدُ على المعنى الدلالي لهذه اللفظة المُعجَمية. وهذا يَصدُقُ على (أَوشَكَ) وكُلِّ أفعالِ المُقارَبة. فإذا قُلنا (أوشَكَ البِناءُ أن يَنهَدمَ) فإنَّ ذلك يَعني أنا نَفترِضُ مُسبَقاً أنَّه لم يَنهَدِم في وَقتِ التَّكلُّم أو قَبلَه، وإلَّا لاستَعمَلنا بَدلَ فِعلِ المُقاربةِ فِعلاً من (أفعال الشروع) ولَقُلنا (أَخَذَ البناءُ ينهدم) كما ذَكَرَ الشيخُ الرضي.

وكُنتُ أَظنُّ أنَّ الرضيَّ (686هـ) قد انفرَدَ بهذه الإضاءةِ لكن يبدو أنَّ (ابنَ يعيش) (553-643هـ) قد سَبَقَه فيها، وإن كانت إشارتُه ليست بوضوحِ كلامِ الرضيِّ وتَفصيلِه. يقول ابن يعيش (شرح المُفَصَّل ج7 ص119):

وقالَ الشارحُ: ومِن قولِه ومِنها، يَعني مِن أفعالِ المُقارَبة، (كَاد) .تقولُ (كادَ زيدٌ يفعل)، أي قارَبَ الفِعلَ ولم يَفعَل، إلا أنَّ (كادَ) أبلغُ في المقارَبةِ من (عَسَى)، فإذا قُلتَ: (كادَ زيدٌ يفعل)، فالمرادُ قُربُ وُقُوعِه في الحال إلا إنَّه لم يَقع بَعدُ لأنَّكَ لا تَقولُه إلاَّ لِمَن هو على حَدِّ الفعلِ كالداخِلِ فيه لا زمانَ بَينَه وبينَ دُخُولِه فيه. قال تعالى ﴿يكادُ سَنا برقه يذهب بالأبصار﴾. (التوكيد لي)

ويُكَرِّرُ عباس حسن كلامَ النحويين العربِ فيقولُ (النحو الوافي ج1 ص560):

(كادَ) كغَيرِها مِنَ الأفعالِ في أنَّ معناها ومعنَى خَبَرِها مَنفيٌّ إذا سَبَقَها نَفيٌ، ومُثبَتٌ إذا لم يَسبِقها نَفيٌ، خِلافاً لبعض النُّحاة؛ فَمِثل: (كادَ الصبيُّ يقع) معناه: قارَبَ الصبيُّ الوُقوعَ. فمُقاربةُ الوقوع ثابتةٌ، ولكنَّ الوُقوعَ نَفسَه لم يَتحقَّق. وإذا قُلنا: (ما كادَ الصبيُّ يقع) معناه: لم يُقارِب الصبيُّ الوقوعَ. فمُقارَبةُ الوقوعِ مُنتَفيةٌ، والوقوعُ نَفسُه مَنفيٌّ من باب أَولَى.

ويبدو أنَّ الإنغليزيةَ تَفتقرُ إلى أفعالِ المقاربة، ويُستَعاضُ عنها بفعلِ الكينونة (to be) مَتبُوعاً بكلماتٍ مثل (about to) و(close to) لأداءِ وظيفةِ أفعالِ المقاربة فيُقَالُ مَثَلاً The boy was about to fall لترجمةِ الجملة الواردةِ في الاقتباسِ السابق. ولهذا السببِ لم تَرِدْ أفعالُ مقاربةٍ في قوائمِ مُوَلِّدات الافتراضِ المُسبَق في الأدبياتِ الغربية للموضوع.

أما فيما يَخصُّ (أفعالَ الشُّرُوع) فهي، كما لاحظنا في القسم الأول، موجودةٌ في قائمةِ مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق ضِمنَ مجموعةِ (أفعال تَغَيُّر الحالة) التي تَشملُ أفعالَ الشُّروع وأفعالَ الكَفِّ وأفعالَ الاستمرارِ والمواصَلَةِ وبعضَ أفعال الإشارية مثل (يذهب، يأتي، يدخل، يخرج، يَصِل...)، وقد تقدَّمت بعضُ الأمثلة عليها في القسم الأول. ويجدُرُ الذكرُ أنَّ النحويين العربَ تناولوا أفعالَ التحويل تحت باب (ظَنَّ وأخواتها) التي تُقسَم على قسمين: الأول (أفعال القُلُوب)، والثاني (أفعال التحويل).

يُزَوِّدُنا الرضيُّ الإستراباذي (شرح الكافية ج2 ص305) بتوضيحٍ بشأنِ أفعالِ الشُّرُوع فيقول:

واستُعمِلَ أيضاً الأفعالُ التي للشروع في الفعل اِستعمالَ (كانَ) وهي (طَفِقَ وأَخَذَ وأنشأَ وأَقبَلَ وقرَّب وهبَّ وعلق وجَعَلَ) وكانت بذلك أولَى مِن (كادَ) وأخواتِها لأنَّ أخبارَها حاصلةُ المضمون كأخبار (كانَ) بخِلاف خَبَر (كادَ). وكانَ أصلُ استعمالِها أن يُقالَ (طَفِقَ زيدٌ في الفعل) و(أَخَذَ في الفعل) و(جَعَلَ الفعل) من قوله تعالى: ((وجعل الظلمات والنور)) أي أوجَدَ.

والجملةُ التي أكَّدتُها في كلامِ الرضي تُبَيِّن إدراكَه للفَرقِ بَينَ (كادَ) وأخواتِها وأفعالِ الشُّروع. فالأُولَى تَفترِضُ مُسبَقاً عَدَمَ حُصُولِ الخَبَر لأنَّ مَن قَربَ مِنَ الفِعل لم يَفعَله ولم يَتلبَّس به في حين أنَّ الثانية، أي أفعال الشروع تُخبِرُ بحُصُولِ الخَبَر لأنَّ مَن شَرَعَ بالفعل فقد اِبتدأَ بتنفيذِه لكنَّها، وهذا مُهمٌّ، تَفترِضُ مُسبَقاً أنَّ الفاعلَ لم يَكُن يُمارسُ الفِعلَ قَبلَ النُّطقِ بالجملة. وأما (ابن يعيش) فقد كادَ يَخلط بينَ المجموعتين، لكنَّه عادَ وأوضحَ أنَّ أفعالَ الشروع تُفيدُ الدخولَ في الفعل. يقول (شرح المُفصَّل ج7 ص127):

و(أخذَ وجعلَ وطَفِقَ) كُلُّها بمعنًى واحدٍ وهو مقاربةُ الشيءِ والدخولُ فيه ولا يكونُ الخَبرُ فيها إلّا فِعلاً مَحضاً. ولا يَحسُنُ دخولُ (أن) عليه لأنهم أخرَجوا الفعلَ فيه مَخرَجَ اسمِ الفاعلِ ولم يذهَبوا به مَذهبَ المَصدَر. فإذا قُلتَ (أَخَذَ يَفعلُ) أو (جَعَلَ يفعل) كانَ المعنى أنه داخِلٌ في الفعل فهو بمنزلةِ (زيدٌ يفعل) إذا كانَ في حالِ (فِعلٍ وأخذٍ وجَعلٍ) لتحقيقِ الدخول فيه. يُقال (طَفِقَ يفعلُ كذا) بمعنى أَخَذَ في فِعلِه. (التوكيد لي)

وممَّا تَجدُرُ ملاحظتُه أنَّ الافتراضَ المُسبَق المتولِّدَ من أفعالِ الشروعِ بحسبِ الأدبيات هو أنَّ الفِعلَ لم يَكُن حاصِلاً قَبلَ وَقتِ النُّطقِ بالجُملة كما في المثال (21) الذي أوردناه في القسم الأول. ونُعيدُه هنا للتذكير:

(21) (ميري) بَدَأَت/لم تبدأ بِضَربِ زوجها.

>> (ميري) لم تَكُن تَضرِبُ زوجَها.

وهذا هو الصوابُ بموجبِ اختبار (الثبات عِندَ النفي)، فعِندَ نفي الجملة يَبقَى الافتراضُ المُسبَق الذي يُفيدُ أنَّ (ميري) لم تَكُن تَضرِبُ زوجَها في الوقتِ السابقِ للنطقِ بالجملة، في حين أنَّ النفيَ يَشملُ خَبَرَ بَدءِ (ميري) بضربِ زوجها وشُرُوعِها أو تَلبُّسِها بالفعل، لأنَّ ذلك خَبَرٌ فهو داخِلٌ في حَيِّزِ النفي، بخِلافِ الافتراضِ المُسبَق. لكن ممَّا يُؤسَفُ له أنَّ النحويين العرب لم يُشيروا إلى هذا الافتراض المُسبَق، بل اِكتفوا بالإشارةِ إلى دُخُولِ الفاعلِ بالفعل، وسَببُ إغفالِهم ذلك هو اِعتبارُه تَحصيلَ حاصل لا يحتاجُ إلى ذِكر.

و(أفعالُ تَغيُّرِ الحالة) لا تَشملُ (أفعالَ الشروع) فحسب، وإنَّما تَشملُ أيضاً (أفعالَ الكَفِّ أو التَّركِ والإقلاعِ) و(أفعالَ المواصَلةِ أو الاستمرار) و(أفعالَ الإتمام) كما في الأمثلة (20-23) التي تقدَّمت في القسم الأول. فقولُك: (تَوقَّفَ زيدٌ عن ضَربِ ابنِه) يفترضُ مُسبَقاً أنَّه كانَ يَضرِبُه سابقاً، وكذلك قَولُك (وَاصَلَ زيدٌ ضَربَ ابنِه) و(اِنتَهَى زيدٌ مِن ضَربِ ابنه) كُلُّها تَفترضُ مُسبَقاً أنَّ زيداً كانَ يَضرِبُ ابنَه. وهذا الافتراضُ المُسبَق باقٍ حتَّى عِندَ نَفيِ هذه الجُمَل.

أما فيما يَخصُّ (أفعالَ القُلُوب)، ففي النحوِ العربيّ كلامٌ كثير، فيه خَلطٌ وتَشابُك وأغلبُه يَتركَّزُ على جوانبِ الإعراب أكثرَ مِنَ الاهتمامِ بجانبِ المعاني الفعلياتية والاستعمالية مثل الافتراض المُسبَق. ومع ذلك فهناك قَدرٌ لا بأسَ به مِنَ الأفكار المتعلِّقة بالافتراض المُسبَق، لكنَّها ليست معروضةً بشكلٍ مُنظَّمٍ بل نحتاجُ أن نَبذلَ جهداً لاستخلاصِها ممَّا يقولُه النحويون.

يُقسِّمُ النحويون العرب (ظَنَّ) وأخواتِها على قِسمَين: (الأفعال القَلبية) و(أفعالَ التَّحويل)، ثم يُقسِّمون الأفعالَ القلبيةَ على قسمين هُما: (أفعالُ اليقين) و(أفعالُ الرجحان) كما هو مُبيَّنٌ في الشكل (4).

- ظَنَّ وأخواتُها
  - أفعال قلبية
    - (أفعال يقين): عَلِمَ، رَأى، وجد، ألفى، جعل، تَعلَّمْ (اِعلَمْ)
    - (أفعال رجحان): ظنَّ، خالَ، حَسِبَ، زعم، عدَّ، حجا، جعل، هب
  - (أفعال تحويل): صيَّرَ، جعلَ، اتَّخذَ، تَخِذَ، تركَ، ردَّ، وهبَ

الشكل (4)

ويُقسِّمُ بعضُ النحويين الأفعالَ القلبيةَ على أربعةِ أقسام وذلك بِفَرزِ مجموعتين إضافيتين: الأُولى للأمرَين (اليقين والرُّجحان) والغالِبُ اليقين، وتَشملُ اثنين هُما (رأى) و(عَلِمَ)، والثانية للأمرَين والغالبُ الرُّجحان وتَشملُ ثلاثةً هي (ظَنَّ) و(خَالَ) و(حَسِبَ).

وقد نُسَرُّ حِينَ نَرَى هذه التقسيمات التفصيلية والدقيقة، لكن، للأسف، هي ليست مَبنِيةً على مَبدإٍ فعلياتيٍّ مثل الافتراض المُسبَق مثلما كُنَّا نَتوقَّع ونَتمنَّى، وإنَّما أَغلبُها مَبنيٌّ على وَضعِ المتكلمِ النَّفسي أو القَلبي على حَدِّ تعبيرهم. ومن زاويةِ الافتراض المُسبَق، فيها خَلطٌ كثير. فالأفعالُ اليقينيةُ لا تُطابِقُ المقصودَ بهذا المصطلح في الفعليات الغربية، وهو من مُوَلِّدات الافتراض المُسبَق كما لاحظنا. أمَّا (أفعالُ الرُّجحان) ففيها شيءٌ مِن مَفهومِ (الأفعالِ اللّايقينية) التي تَقدَّمَ ذِكرُها في القسم الأول. وأمَّا (أفعالُ التَّحويل) ففيها شيءٌ مِن (أفعال تَغيُّرِ الحالة).

لقد جَمَعوا هذه الأبوابَ المتنوعةَ من الأفعال تَحتَ بابٍ واحد ومِعيارُ الجَمعِ هو معيارٌ نحويٌّ، أي أنَّها نواسِخُ في الغالب، تَدخُلُ على المبتدأ والخَبَر فتنصُبُهما مَعاً وتُغيِّرُ عنوانَهما إلى (المفعولِ به) للناسخ. يقولُ النُّحاة أن ليس مِنَ الضروري أن يكونَ المفعولان أصلُهما المبتدأُ والخَبَرُ حقيقةً بل قد يكونان كذلك تأويلاً كما في (أفعال الرُّجحان) مثل (حَسِبتُ الكَلبَ ذِئباً) فالكلبُ هو ليس الذئب، وكما في (أفعال التحويل) مثل (صَيَّرتُ الخَشَبَ سريراً). وهذه تُفيدُنا إذ إنَّ في الأُولى افتراضاً مُسبَقاً بعَدَمِ صِدقِ القَضيةِ لأنَّها (أفعالٌ لايقينية) بالمصطلح الفعلياتي الحديث، وكذلك في الثانية افتراض مُسبَق بأنَّ الخشبَ لم يَكُن سريراً مِن قَبلُ لأنَّها من (أفعالِ التحويل).

وقد لا تَدخُلُ الأفعالُ القلبية على المبتدأ والخَبَر مباشَرةً، بل تَدخُل على (أنَّ) ومعموليها أو الفعل وفاعِلِه فيسدُّ المَصدرُ المؤوَّلُ مَسَدَّ المفعولَين، ففي قولنا (عَلِمتُ أنَّ الضَّيفَ قد وَصَل) يُقدِّرون: (عَلِمتُ وُصُولَ الضيفِ). وهذه الحالةُ هي الأكثرُ شيوعاً في لُغةِ اليوم. إذ قلَّما نَسمعُ اليومَ جُمَلاً مثل (عَلِمتُ الضيفَ واصِلاً). فالدخول على (أنَّ) أو على المصدر المؤوَّل هو السائدُ المستعملُ في لُغةِ اليوم.

لكن ههنا مشكلةٌ أصعبُ، إذ على الرغم من هذه التبويبات التفصيلية لهذه الأصناف من الأفعال، هناك تَداخُلٌ فيما بَينِها مِنَ الزاويةِ الفعلياتية التي نَنظُرُ منها، ولاسيَّما زاوية الافتراض المُسبَق. وفَضلًا عن ذلك، ثمةَ تَعدُّدٌ لمعاني الفعلِ الواحدِ واستعمالاتِه مما يُزيدُ الأمرَ تعقيداً. وحتَّى في النَّحوِ الإنغليزي ثمةَ تَداخُلٌ بَينَ الأبوابِ، ففي بابِ أفعالِ (الأحوال الفِكرية) intellectual states يُزَوِّدُنا (كويرك 1987 وآخرون ص203) بمجموعةِ أفعالٍ بَعضُها يَقينيٌّ مثل (know, realize) أي (يُدرِكُ ويَعلَمُ) والبعضُ الآخر لايقيني مثل (think, believe, imagine) أي (يَتخيَّلُ ويَعتقدُ ويَظُنُّ). فالوَضعُ متشابهٌ وعلى علماءِ الفعليات أن يُعيدوا تبويب الأفعالِ بحسب معاييرِ المفاهيم الفعلياتية مثل الافتراض المُسبَق.

ومِنَ المشاكلِ التي تُواجِهُ الباحثَ العربيَّ أنَّ أغلبَ الأمثلةِ التي يسوقُها النحاةُ

على الأفعالِ القَلبية (اليقينية والرُّجحانية) يكونُ الفاعلُ فيها هو المتكلمُ، في حين أنَّ الفاعلَ في أغلبِ أمثلةِ التحويلِ هو الغائبُ أو الشخصُ الثالث. وهذا يُذكِّرُنا بالمثالِ الذي أورَدناه من (لفنسن) في القسم الأول على إلغاءِ الافتراض المُسبَق في الفعل اليقيني (يَعلَم) know حِينَ يكونُ الفاعلُ هو المتكلِّمُ. أَضِف إلى ذلك تمييزَ النحاةِ العرب بين الفعلين (عَرَفَ) و(عَلِمَ). وبعضُهم يميز بين استعمالاتٍ ومعانٍ مختلفةٍ للفعل (عَلِمَ) الذي يكونُ بمعنى (عَرَفَ) ومعنى (اِعتَقَدَ)، وهو، بحسبِ كلامِهم، قد يكونُ كذلك بمعنى (ظَنَّ). ومِن ناحيةٍ أُخرى فإنَّ الفعل (رأى) أيضاً يُستعمَلُ بمعنى (اِعتَقَدَ) وبمعنى (ظَنَّ). وبعضُ (أفعالِ الرُّجحان) قد تَنتَقِلُ من بابِها إلى بابِ (أفعالِ اليقين) كما في الأفعالِ (خَالَ وظَنَّ وحَسِبَ). وهكذا نَرَى أفعالَ القُلُوب في النحو العربي تَنتقلُ من بابٍ إلى آخر بِحُرِّيتها.

وأكبرُ المشاكلِ في (أفعالِ القُلُوب) في النحو العربي هو أنَّها مُصنَّفةٌ بموجبِ مِعيارٍ واحدٍ هو الحالة النفسية أو الاعتقادية للمتكلم حَصراً دون المخاطَب أو الشخص الثالث (الغائب). وهذا هو السببُ الذي جَعَلَ الأمثلةَ كُلَّها تقريباً على لسانِ المتكلم وهو فاعلُ الفعلِ القَلبي. وهذا هو سببُ تسميةِ الأفعالِ باليقينية والرجحانية أو الظنّية، فالمقصودُ هو يقينُ الفاعلِ المتكلِّم أو ظنُّه؛ وهذا لا يَعني بالضرورة صِدقَ القضيةِ أو الخَبَرِ الواردِ في الجُملة بالنسبة للأفعالِ اليقينية. أمَّا فيما يَخصُّ أفعالَ الظنِّ والرُّجحان، فالموقفُ أفضلُ لأنَّها في الأساس تُبيِّنُ أنَّ مضمونَ الخَبَرِ غيرُ يقيني وهذا يشكِّلُ افتراضاً مُسبَقاً بعَدَم صِدقِ الخَبَرِ، كما لاحَظنا مع الأفعالِ اللايقينية في القسم الأول مثل (تَخَيَّلَ، حَلَمَ، تَظاهَرَ).

إنَّ الميزةَ الأساسيةَ في الأفعالِ اليقينية من زاويةِ الافتراضِ المُسبَق هو أنَّها تُولِّدُ الافتراضَ المُسبَق بصدق مضمون الخبر بِغَضِّ النَّظَرِ عن توجُّهاتِ الفاعِلِ. فقولُ القائِلِ: (عَلِمَ زيدٌ أنَّ اللصوصَ قد سَرَقوا الدارَ) ونَفيُه (لم يعلَم زيدٌ أنَّ اللصوصَ قد سَرَقوا الدارَ) في كلتا الحالتين يُولِّدُ الافتراضَ المُسبَق بأنَّ اللصوصَ سَرَقوا الدارَ. والفَضلُ في ذلك يَعودُ إلى الفِعلِ اليقيني (عَلِمَ). فلو وَضَعنا الفعلَ (اِعتَقَدَ) مكانَ الفعلِ (عَلِمَ) لاختفَى الافتراضُ المُسبَق بحصولِ الخَبَر. والأمرُ يَصدُقُ أيضاً في حالةِ استعمالِ المصدرِ المؤول كما في (عَلِمَ زيدٌ سَرِقَةَ اللصوصِ

للدارَ). لكن عندي حَدسٌ أو إحساسٌ بأنَّ التركيبَ الذي يُرَكّزُ عليه النُّحاةُ، هو دخولُ الفعلِ على مفعولَين والفاعلُ هُوَ المتكلمُ، كما في (عَلِمتُ الدارَ مسروقةً) لا يُوَلِّدُ الافتراضَ المُسبَق في الأحوالِ الاعتيادية، كما لو كانَ المتكلمُ يقولُ (على حَدِّ عِلمِي فإنَّ الدارَ مسروقةٌ). وهذا الموضوعُ يحتاجُ إلى بحث لتأكيده أو لنفيه. وهذا يصدق على كلِّ استعمالات الفعل (عَلِمَ) إذا كان فاعلُ الفعلِ (عَلِمَ) هو المتكلمُ والجملةُ منفية، وهو يذكِّرُنا بمثال (لفنسن) (50 -أ-ب-ج) الذي أوردناه في القسم الأول، حيث يؤكّدُ (لفنسن) أن (50-ب) بخلاف (50-أ) لا تولِّدُ الافتراضَ المسبق بصِدقِ مضمونِ الخبر، والسببُ هو أنَّ الفاعلَ للفعل (يعلم) في (50-ب) هو المتكلمُ وليس الغائب أو المخاطب. والإشكالُ هنا هو أنَّ الفاعِلَ في كُلِّ أمثلةِ (ظنَّ وأخواتها) عِندَ النُّحاةِ العرب هو المتكلِّمُ. إنَّ تحديدَ أمثلةِ هذه الأفعال بفاعلٍ واحدٍ هو المتكلم شيءٌ يدعو إلى الاستغراب ويحتاج إلى بحث.

خلاصةُ القولِ إنَّ الأفعالَ القلبيةَ (أفعال اليقين والرجحان) مُتداخِلةٌ فيما بَينِها لاستعمالِ بعضِ الأفعال بمعانٍ مختلفة تَنتَقِلُ من بابٍ إلى آخر؛ لكن المفروض، بحسب العنوانات، أنَّ أفعالَ اليقين تَفترِضُ مُسبَقاً صِدقَ أخبارِها أو مطابقتها، وأغلب أفعال الظنِّ مثل (ظنَّ وخالَ وحسبَ وزعمَ) تَفترِضُ مُسبَقاً كَذِبَ أخبارِها أو عَدَمَ مطابقتِها لأنَّها أفعالٌ لايقينية. لكنَّ مِعيارَ تسميةِ هذه الأصناف من الأفعال هو يَقينُ المتكلم (الفاعل) أو عَدَمُ يقينهِ وليس صدق (مطابقة) الخَبَر أو عَدَم صدقه أو مطابقته. وكذلك فإنَّ معيارَ جَمعِها تَحتَ بابٍ واحد معيارٌ نحويٌّ وليس فعلياتياً، وهو كَونُها جميعاً مِنَ النواسخ التي تَدخُلُ على المبتدأ والخَبَر فتُحيلهما مفعولين به للنواسخ. وفَضلا عن ذلك، فإنَّ الكلماتِ اليقينيةَ في قائمة مُوَلِّدات الافتراض لا تَقتصِرُ على الأفعالِ فقط، كما لاحظنا في القسم الأول، وإنَّما تَشملُ الصفاتِ أيضاً مثل (كانَ مَسروراً أن؛ كانَ حزيناً أن؛ كانَ غيرَ مبالٍ أن؛ كان آسِفاً أن؛ كانَ فخوراً أن؛ ومِنَ الغريبِ أن . . . إلخ). وبإمكاننا أن نختبرها باختبار (الثبات عند النفي) للتأكُّد من توليدِها الافتراضَ المُسبَق. فمثلاً قولُنا (كانَ/لم يَكُن زيدٌ مسروراً أن أكمَلَ دراسةَ الدكتوراه) يَفترِضُ مُسبَقاً أنَّ زيداً كانَ قد أكمَلَ دراسةَ االدكتوراه.

أما (أفعالُ التحويل) فهيَ أيضاً نواسخُ، وشأنُها شأن (أفعالِ تَغيُّر الحالة)، تَفترِضُ مُسبَقاً أنَّ الوضعَ لم يكن كذلك قبل التحويل، فقَولُ القائل (جَعَلَ الصائغُ الذَهبَ سِواراً) يَفترِضُ مُسبَقاً أنَّ الذهبَ لم يَكُن سواراً مِن قَبلُ. وهذا يصدق في حالة نفي الجملة أيضاً، أي أنَّ الافتراضَ المُسبَق ثابتٌ عند النفي. والسبب يعود إلى طبيعة الفعل في قولنا (جعل) أو(صَيَّر) المفعولَ على وَصفٍ ما؛ فهي تفترضُ مُسبَقاً أنَّه لم يَكُن على ذلك الوَصفِ قَبلَ الجَعلِ والتصيير. ولو نَفَينا الجملةَ السابقةَ فقُلنا (لم يَجعَل الصائغُ الذهبَ سواراً) لَبَقيَ الافتراضُ المُسبَق بأنَّ الذهبَ لم يَكُن سواراً من قَبلُ، وإلَّا فلا معنى للحديثِ عن جَعلِه سواراً إذا كانَ هو بالأصل كذلك. وقد كانَ الشيخُ الرضي الإستراباذي على وَعيٍ لهذه الميزة في أفعالِ التحويل أو التصيير. يقول (شرح الكافية ج7 ص287):

> [أفعالُ القُلوب] هي أفعالٌ باطِنةٌ بخِلافِ التصيير فأنَّه يظهر أثره في الأغلب كـ (جَعَلتُه غنياً) فهو أمرٌ ظاهرٌ للعيون إذ هو **إحداثُ الشيءِ بَعدَ أن لم يَكُن** . . . وأمّا (أكانَ) فهو قليلُ الاستعمال، لكنَّه لا يجيءُ إلا بمعنى (صَيَّرَ) وذلك لما ذكرنا أنَّ معنى (صارَ): كانَ بَعدَ أن لم يَكُن، ومعنى (أكانَ): جَعَلَهُ كائناً، فَحَصَلَ مِنَ الهمزة **معنى نقل غَيرِ الكائن إلى الكَونِ وهو معنَى التصيير**. (التوكيد لي)

مِسكُ الخِتَام بـ (حَتّى):

ارتأيتُ أن أختمَ بالكلامَ على (حتّى)[2]، فقد أربَكَت النحويين حتى نُسِبَ إلى أَحدِهم (الأرجحُ أنَّه سيبويه) أنَّه قالَ (سأموتُ وفي نَفسِي شيءٌ مِن حَتَّى). اختلفَ اللغويون الغربيون بشأنِ (حتَّى) even. فمنهم مَن تناولَها بمعاييرِ الافتراضِ المُسبَق. من هؤلاء (هورن) Horn 1969، و(فريزر) Fraser 1971. ومنهم مَن عَدَّها مِن مولَّداتِ التلويح العُرفي (الوَضعي) conventional implicature، مثل

(2) الكلمةُ موضوع البحث هي (حتَّى) بمعنَى even بالإنغليزية، وليست حَرفَ الجَرِّ (حتَّى) الذي يأتي بمعنَى (إلى) أيْ until بالإنغليزية، كما في ((حتى مطلع الفجر)).

(غرايس). وهذا يَعودُ إلى التفسيراتِ التي تُقتَرَحُ للتمييز بينَ ما يَفترضُه المتكلمُ وما يُخبِرُ به. فَمِن ذلك أنَّهم قالوا إنَّ مَن يقول (29): "حتَّى (ماكس) جَرَّبَ لِبسَ السروال"، فإنَّه يُخبِرُ بأن (ماكس) جَرَّبَ لِبسَ السروال، ويَفترِضُ مُسبَقاً: (29-أ) أنَّ أُناساً آخَرين جَرَّبوا لِبسَ السروال، و(29-ب) أنَّه كانَ مِنَ المُستَغرَب أو غَيرِ المُتوقَّع أن يُجرِّبِ (ماكس) لِبسَ السروال

(29) حَتَّى (ماكس) جرَّبَ لِبسَ السروال.

>> (أ) أنَّ أُناساً آخَرين جَرَّبوا لِبسَ السروال.

>> (ب) أنه كان من المستَغرَب أو غير المتوقَّع أن يُجرِّبَ (ماكس) لِبسَ السروال

لذلك، كما يقولُ (فريزر) 1971، ستَبدُو الجُملةُ المذكورةُ أعلاه غَريبةً إذا ظَهَرَ أنَّ (ماكس) كانَ الوحيدَ الذي جَرَّبَ لِبسَ السروال.

ومن ناحيةٍ أُخرَى تقولُ (كمبسن 1975)، بأنَّ خصائصَ (حتَّى) غريبةٌ بحيثُ لا تُناسِبُ الإطارَ الفعلياتي الغرايسي أيضاً. قد يَظنُّ البعضُ أنَّ الاستدلالَين في 29 (أ) و(ب) آنفاً هما من حالاتِ التلويح العُرفي، وخصوصاً لأنَّ الاستدلالَ لا يَحصَلُ عن طريق قواعدِ (غرايس) الحِوارية the maxims. لكنَّ (كمبسن 1975 ص201) تُزوِّدُنا ببعض الأمثلةِ، كما في المثال (30)، التي يُمكِنُ فيها إلغاءُ التلويحَين إلى حدٍّ ما. وهذه ليست من خصائص التلويح العُرفي الذي لا يُمكنُ إلغاؤه بحسبِ كلامِ (غرايس).

(30) كُلُّ الأطفال جرَّبوا لبسَ شيءٍ ما. (ميري) جرَّبت سروالاً. (سو) جرَّبت شالاً. حتَّى (ماكس) جرَّبَ ربطةَ عنقٍ مزركشة. لكن ذلك ليس مُفاجِئاً تماماً. الآن وقد تزوَّجت أمُّهُ ثانيةً، فهو يشارك في أشياء أكثر.

تقولُ (كمبسن) (201: 1975) إنَّ ما تُسهِم به كلمة (حتَّى) في جُملةِ ((حتَّى (ماكس) جرَّب رَبطةَ عنقٍ مزركشة)) غيرُ واضحٍ أبداً. فالقولة لا توحي بأنَّ المتكلِّم يَفترضُ أنَّ الآخرين جرَّبوا ربطة عنق مزركشة ولا حتى بأنَّه يفترضُ أنَّ من غَيرِ المتوقَّع من

(ماكس) أن يُجرِّبَ ذلك. بل إن المتكلم بالأحرى يفترض افتراضاً ضعيفاً أنَّ بعض الناس (بِمَن فيهم المستمع؟) قد لا يتوقعون منه أن يجرِّب ذلك.

أَعتقِدُ أنَّ (كمبسن) لم تكن دقيقةً جداً في هذا الإشكال. ففي سياق القولة (30)، المفترضُ مسبقاً في جملة (حتى ماكس جرَّبَ ربطة عنق مزركشة) هو ليس أن الآخرين جربوا ربطة عنق مزركشة، وإنما أنَّ الآخرين جرَّبوا شيئاً ما، وبذلك يكون ما فعله (ماكس) هو بعض من مجموعة الأشياء التي فعلها الآخرون على مستوى أكثر عموميةً وأقلّ تحديداً. والبَعضِيَّة من المجموع قد لا تكون بعضيةً حقيقية، فهي قد تكون بعضية بالشبه أو بعضيةً بالتأويل. وهذا ما أوضحه النحويون العرب ببراعة كما سنبين بعد قليل.

لا نُريدُ أن نَدخلَ بتفصيلات الجِدال التي حَصَلَت بشأنِ (حتَّى) في أدبيات اللسانيات الحديثة في الغَرب، ولكن ما يَهمُّنا هو هل كانَ العربُ على وَعيٍ تامّ بخصائص (حتَّى). مِنَ المصادر النحوية المتوافرة عِندي لاحَظتُ أنَّ أَغلبَ النُّحاة العرب كانوا مُنشغلين بالجوانبِ الشكلية لـ (حتى)، مثل وظائفها النحوية ومواقعِها المتنوِّعة من الإعراب، كما في الجُملةِ الشهيرة (أَكَلتُ السَمَكَة حتَّى رأسها) بنَصبِ كلمة (رَأس) أو جَرِّها أو رَفعِها، على أساس أنَّ (حتَّى)، قد تكونُ حَرفَ عطفٍ أو حَرفَ جَرٍّ أو حَرفَ ابتداءٍ. وهُم لا يَمُرُّون على معانيها واستدلالاتها إلَّا مَرَّ الكِرام. وفي الأغلب يَكتفُون بالتفريق بَينَ معناها وهي حرفُ جَرٍّ ومعناها وهي حرفُ عَطف. ففي الحالة الأُولَى تكونُ بمعنى (إلى) وهذا يعني أنَّ الرأسَ لم يُؤكَل، في حين أنَّ معناها في الحالة الثانية هو معنى الواو العاطفة، وهذا يعني بالتالي أنَّ الرأسَ مأكولٌ مع بقية السمكة. وقد جَمَعُوا الحالاتِ الثلاثةَ في بَيتِ (أبي مروان النحوي) بشأنِ صحيفة المُتلَمِّس وحكايتها الشهيرة، حيثُ يقول:

(31) أَلقَى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحلَهُ + والزادَ حتَّى نَعله أَلقاها

فالحالاتُ الثلاثةُ تَنطَبِقُ على كلمةِ (نَعله). ثم إنَّ بَعضَ النحويين فسَّروا البيتَ على تَقديرِ: أَلقَى نَعلَه مع جُملة أثاثِه، ليَصِحَّ كَونُ ما بَعدَ (حتى) جُزءاً مما قَبلها أو

بَعضاً مِنَ الجمع. وفيما يأتي بعض التأويلات البارعة من النحويين العرب تجيب عن تساؤلات (كمبسن) المذكورة آنفاً.

في (شرح الاشموني وحاشية الصبان ج3 ص73) يقول: «(قولُه أن يكونَ المعطوفُ بعضاً مِنَ المعطوف عليه) بأن يكونَ جُزءاً منه أو فَرداً أو نَوعاً، وقوُله أو كبَعضِه أي في شدَّة الاتصال قوله فعَلَى تأويل (ألقَى الصحيفةَ والزادَ) بـ (ألقى ما يُثقله) ونَعلُه بعضُ ما يُثقلُه، فالمعطوف بعضٌ تأويلاً». ويُميِّز (عباس حسن) بينَ ثلاثةِ أنواع من البَعضِيَّة هي (1) البعضُ الحقيقي (ويكون إما جُزءاً من الكُلّ، أو فَرداً في المجموع، أو نوعاً من جنس) و(2) شبيه البعض، و(3) البعض بالتأويل. فمثالُ الأولِ (بالرياضةِ تقوَى الأعضاءُ حتى الرِّجل)، ومثال الثاني (أعجبني العصفورُ حتى لونه)، ومثال الثالث (نَزَلَ المسافرون حتى الحقائب). ينظر (النحو الوافي ج3 ص468). فاللون ليس بعضاً من العصفور ولا الأثاث بعضاً من المسافرين على وجه الحقيقة.

لكنَّ أغلبَ النحويين قلَّما تناولوا التلويحَين أو الافتراضَين المُسبَقَين في (29-أ) و(29-ب) اللذين ذَكَرَهما اللسانيون المحدثون في الغرب. وهُمَا، بحسب (كمبسن 1975)، اللذان يُفيدان أنَّ الاسمَ الذي يَرِدُ بَعدَ (حتَّى) هو جُزءٌ من مجموعة one of a group وليس وَحدَه؛ وكذلك أنَّ ثمةَ عنصرَ استغرابٍ surprise، إذ إنَّ الفعلَ المَذكورَ لم يَكُن مُتوقَّعاً أو أنَّه مُستغرَبٌ من قِبَلِ المتكلم أو المخاطبِ أو أيِّ شخصٍ آخر. ومِنَ الاستثناءات لهذا التقصيرِ العام، النحويُّ (ابنُ يعيش) في (شرح المفصَّل ج8 ص17) حيثُ يُبيِّنُ بما لا يَدَعُ مجالاً للشكِّ بأنَّه كان واعياً تَمامَ الوَعي للاستدلالَين المذكورَين آنفاً. يقول:

> إنَّ بابَ (حتَّى) في الأسماءِ أن يكونَ الاسمُ الذي بَعدَها مِن جُملةِ ما قَبلَها وداخِلاً في حُكمِه مِمَّا يُستبعَدُ وُجودُه في العادة كقولِنا: (قاتلتُ السباعَ حتَّى الأُسُود)؛ فقِتالُه الأَسَدَ أَبعَدُ من قِتالِه لغيرِه. وكذلك (اجترَأَ عَلَيَّ حتَّى الصِّبيان) لأنَّ اجتراءَ الصبيان أَبعَدُ في النُّفوسِ من اجتراءِ غيرِهم. (التوكيد لي)

هذا الكلامُ من (ابنِ يعيش) لا يَختلفُ عن كلامِ الأدبياتِ اللسانية الحديثة بشأن (حتّى). فهو قد ذَكَرَ الاستدلالَين (29-أ) و(29-ب) لكن بألفاظٍ مختلفةٍ قليلاً. فأن «يَكونَ الاسمُ الذي بَعدَها مِن جُملةِ ما قَبلَها» هو عَينُ الاستدلالِ (29-أ) الذي يقول إنَّ الاسمَ بَعدَها هو جُزءٌ مِن مَجمُوعةٍ (قد تكونُ مذكورةً قَبلَها وقد لا تَكُون). أما عُنصرُ الاستغرابِ وكُونُ الفعلِ مُستَبعَداً وغَيرَ متوقَّع، أي الاستدلال (29-ب) فهو مَوجُودٌ في قَولِه «مما يُستَبعَدُ وُجودُه في العادة» وكرَّره في قولِه إنَّ قِتالَه الأسدَ «أبعَدُ من قِتالِه لِغيرِه» وكذلك قَولُه «لأنَّ اجتراءَ الصِّبيانِ أَبعَدُ في النُّفُوسِ من اجتراءِ غَيرِهم». ففي هذين المثالين وَضَعَ (ابنُ يعيش) إصبَعَه على الاستدلالَين العامين المستفادَين من (حتّى)، وهذا كلامٌ سابقٌ لزمانه. وأنا هنا أُركِّزُ على عُمُومية الصياغةِ وقُوَّتِها التفسيريةِ الشاملةِ لكُلِّ حالاتِ استعمالِ (حتّى) بهذا المعنى. والسببُ في تَركيزي على القُوُّةِ التفسيريةِ للصياغة هو أنَّ بَعضَ النحويين لم يَرقَوا إلى هذه الدَّرَجةِ من العمومية في تفسيرِ الاستدلال. فمثلاً (ابنُ السرَّاج) (ت 316هـ) الذي سَبَقَ (ابنَ يعيش) بثلاثةِ قرون أَدرَكَ تمامَ الإدراكِ الاستدلال (29-أ) الذي يُفيدُ أنَّ الاسمَ بَعدَ (حتى) هو جُزءٌ مِن جَماعة، لكنَّه أَخفَقَ في توصيفِ التلويح (29-ب) بالعمومية والقوة التفسيرية التي وَصَفَه بها (ابنُ يعيش). لِنَستمِع إلى (ابن السراج) يوضح رَأيَه (الأصول في النحو ج1 ص424):

(حتى) مُنتَهًى لابتداءِ الغايةِ بمَنزِلةِ (إلَى)، إلا أنَّها تَقعُ على ضَربَين. احداهما: أن يكونَ ما بَعدَها جُزءاً ممَّا قَبلَها وينتهي الأَمرُ به. والضَّربُ الآخرُ أن ينتَهي الأمرُ عِندَه ولكنَّها قد تكونُ عاطفةً وتَليها الأفعالُ. . . فأمَّا الضَّربُ الأولُ: وهو ما ينتهي به الامر، فإنه لا يَجُوزُ أن يكونَ الاسمُ بَعدَ (حتى) إلاّ مِن جَماعة، كالاستثناء، لا يجوز أن يكونَ بعد واحدٍ ولا اثنين، لأنّه جزءٌ من جماعة. وإنّما يُذكَرُ لتحقيرٍ أو تعظيمٍ، أو قوّةٍ او ضَعفٍ، وذلك قولُك: (ضَرَبتُ القومَ حتّى زيدٍ)، فزيدٌ مِنَ القومِ وانتهَى الضربُ به، فهو مضروبٌ مفعول، لا يَخلُو أن يكونَ أحقَرَ مَن ضربت أو أعظَمَهم شأناً، وإلّا فلا معنًى لذِكرِه، وكذلك المعنى إذا كانت

عاطفةً، كما تعطف الواو، تَقولُ: (ضَرَبتُ القومَ حتى عَمراً). فعَمرو مِنَ القوم بهِ انتهَى الضربُ، و(قَدِمَ الحاجُ حتى المَشاة والنِّساء). فهذا في التحقير والضَّعفِ، وتقولُ: (ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياء والملوك)، فهذا في التعظيمِ والقوَّةِ، . . . وإذا قُلتَ (العَجَبُ حتَّى زيدٌ يَشتمُني)، فالمعنى: العَجَبُ لسبِّ الناسِ إياي حتى زيدٌ يَشتمُني. (التوكيد لي)

كما ذَكَرنا قبل قليل إنَّ صياغةَ (ابن السراج) للاستدلال (29-أ) جيدة ومطابِقة لكلامِ اللسانيين المعاصرين في الغرب غَيرَ أنَّ صياغتَه للاستدلال (29-ب) قاصرة وضعيفة القوة التفسيرية. فهي لا تُفسِّرُ كُلَّ حالاتِ استعمالِ (حتى) بهذا المعنى، أي هي ليست جامِعة مانِعة. التوصيفُ الصحيحُ للاستدلال هو أنَّه استغرابٌ أو استبعادٌ أو تَعَجُّبٌ من شيءٍ غَير مُتوقَّع . أمَّا أسبابُ الاستغراب وعَدَمِ التوقُّع فمتنوِّعة، وما التحقير أو التعظيم أو القوة أو الضعف أو غيرها إلَّا أسبابٌ قد تكونُ وراءَ بعضِ حالاتِ الاستغرابِ وقد لا تكُون، فهيَ لا تَصلُحُ لتفسيرِ كُلِّ الحالات. وقولُ القائل: (ضَرَبتُ القومَ حتَّى زيداً) يُستدَلُّ منه أنَّ مِن غَيرِ المتوقَّع أن يُضرَبَ زيدٌ سواء أكانَ لتحقيرٍ أو لتعظيمٍ أو قوةٍ أو ضعفٍ أو لغيرها. فمثلاً، في السياق الذي يكونُ فيه القومُ كُلُّهم مذنبينَ باستثناءِ زيدٍ البريء، أو أنَّ زيداً هو ابنُ المتكلم العزيز، فإنَّ سَبَبَ الاستغرابِ لا علاقَةَ له بتحقيرٍ أو تعظيمٍ أو قوةٍ أو ضعفٍ، وإنَّما يَعودُ إلى بَراءةِ زيدٍ أو مَعزَّةِ زيد (ابن المتكلم). والمعزَّةُ والصداقةُ هي التي دَعَت (يوليوس قيصر) أن يخاطِبَ (بروتس) بعد أن طَعَنَه فيقول: (وحتَّى أنتَ يا بروتس). وبالإمكان إيرادُ عشرات بل مئات السياقات التي لا يكونُ فيها التحقيرُ أو التعظيمُ هو التلويح أو الافتراض المُسبَق المقصود، ولا حتى يَكُونا سَبَباً له. مثلاً، قولُنا (حتى الصليبيون أشادوا بشهامة صلاح الدين) و(حتى الغُرَباء بارَكوا للعريس). والأمثلةُ كثيرة، فمثلاً، في السياق الذي يكونُ زيدٌ فيه مريضاً، ما الاستدلالُ أو الافتراضُ المُسبَق المُستفادُ مِن قولِنا: (كُلُّ المدعوين حَضَرُوا الحفلةَ حتَّى زيد)؟ الجواب إنَّ حُضورَ (زيد) لم

يَكُن متوقَّعاً لأنَّه مريضٌ، ولا علاقة لذلك بالتعظيم أو التحقير. وكذلك قولُنا: (أفشَى زيدٌ السرَّ للجميع حتى الصحفيين) و(طَلَبَ زيدٌ المساعدةَ مِنَ الجميع حتى الأعداء) و(قرأ زيدٌ كُلَّ المجلداتِ الموجودةِ على الرفِّ حتى دليلَ الهواتف) و(زيدٌ فَكَّرَ حتى في الاستقالة) و(هو يتاجرُ بكُلِّ شيءٍ حتى المخدِّرات) و(هو يَقتَني كُلَّ الحيوانات حتى الأفاعي)، وغيرُها كثير.

ويبدو أنَّ تفسيرَ ابن السرَّاج للاستدلال (29-ب) قد تَبنَّاه كثيرٌ مِنَ النحاة مِن بَعدِه من دُونِ تدقيق. فهذا السيدُ الشريف الجرجاني في حاشيته على مُطوَّل التفتازاني (ص436) يقول: «وأمَّا كلمةُ (حتى) فلأنَّ شرطَها أن يكونَ ما بَعدَها جُزءاً مما قبلَها إما أضعَف أو أقوَى». والكلامُ نفسه يَرُدّ أيضاً في حاشيةِ الصبَّان على شرح الأشموني على الألفية (ج3 ص73). ومما يَدعو إلى الاستغرابِ أنَّ (ابن يعيش) نفسَه أيضاً، وهو الذي زَوَّدَنا بصياغةٍ للاستدلال (29-ب) فيها العموميةُ والقوةُ التفسيرية للصياغة المعتمدة في الأدبيات الغربية الحديثة، يَعودُ ويُكَرِّر كلامَ (ابن السراج) القاصِر. وتوصيفُ (ابن السراج) لا يناقِضُ توصيفَ (ابنَ يعيش) لكنه يُقصِّرُ عن تفسير كُلِّ الحالات، أي إنه ليس جامعاً مانعاً. يقول ابن يعيش (شرح المفصل ج8 ص16):

> وإنما وَجَبَ أن يكونَ ما بَعدَها جُزءاً مما قَبلَها من قِبَلِ أنَّ معناها أن تُستعمَل لاختصاص ما تقع عليه إمَّا لرفعته أو دناءته كقولك (ضَربتُ القومَ)، فالقومُ عند مَن تخاطبُه معروفون وفيهم رفيعٌ ودنيء. فإذا قُلتَ (ضربتُ القومَ حتى زيد) فلا بُدَّ مِن أن يكونَ زيدٌ إما أرفعَهم أو أدناهم لتدلَّ بذِكره أنَّ الضربَ قد انتهى إلى الرُّفَعاء أو الوُضَعاء. فإن لم يَكُن زيدٌ هذه صفتُه، لم يَكُن لذِكرِه فائدةٌ، إذ كانَ قولُك (ضربتُ القومَ) يَشتملُ على زيدٍ وغيرِه، فلمَّا كانَ ذِكرُ زيدٍ يُفيدُ ما ذَكَرناه، وَجَبَ أن يكونَ داخِلاً في حُكمِ ما قَبلَه وأن يكونَ بعضاً مما قَبلَه، فيُستدَلُّ بذِكرِه أنَّ الفعلَ قد عَمَّ الجميعَ. ولذلك لا تَقولُ: (ضربتُ الرجالَ حتَّى النساء) لأنَّ النساءَ ليست مِن جِنسِ الرجال، فلا يتوهم دخولهنَّ مع الرجال، وإنما

> يُذكَرُ بَعدَ (حتى) ما يَشتملُ عليه لفظُ الأولِ ويَجوزُ أن لا يقع فيه الفعلُ لرفعتِه أو دناءتِه فيُنبَّه بـ (حتى) أنَّه قد انتهى الأمرُ إليه. (التوكيد لي)

يُلاحَظُ من الجُزءِ الذي أكَّدتُه أنَّهم يَعُدُّون هذا التوصيفَ «مانعَ الخُلُو» بالمصطلح المنطقي، لكنَّه كما قُلنا ليس كذلك، فبالإمكان أن نُورِدَ عليه أمثلةً كثيرةً لا علاقةَ لها برِفعةِ الاسم الوارِدِ بعد (حتى) أو دَناءتِهِ، كما لاحظنا في الأمثلةِ التي أورَدناها آنفاً.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

ابن الأثير، ضياء الدين. المثل السائر. مطبعة الحلبي، مصر، 1939.

ابن الزملكاني، كمال الدين. التبيان في علم البيان، مطبعة العاني، بغداد، 1964.

ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

ابن سينا. كتاب الشفاء-العبارة. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، (1970).

ابن الشاط. إدرار الشروق على أنواء الفروق، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

ابن الشجري، أبو السعادات. الأمالي الشجرية. حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، 1349هـ.

ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت.

الاسترابادي، رضي الدين. شرح كافية ابن الحاجب. الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ.

الإسفراييني، عصام الدين. الأطول في شرح التلخيص. المطبعة السلطانية، استانبول، 1284هـ.

الاشموني، علي بن محمد. شرح ألفية ابن مالك، مطبعة السعادة، القاهرة، 1343هـ.

التفتازاني، سعد الدين. حاشية على مختصر المنتهى الأصولي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983.

التفتازاني، سعد الدين. المطول على التخليص. مطبعة أحمد كامل، اسطنبول، 1330هـ.

التفتازاني، سعد الدين. حاشية على شرح العضد. المطبعة الاميرية، بولاق. 1316هـ.

التفتازاني، سعد الدين. مختصر السعد على التلخيص، مطبعة السعادة بمصر، 1342هـ.

التهانوي، محمد علي الفاروقي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996.

التهانوي، محمد علي الفاروقي. كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط، بيروت، 1966.

الجاحظ، ابو عثمان. البيان والتبين، مكتبة الخانجي بمصر، 1960.

الجرجاني، السيد الشريف. التعريفات. دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، 1986.

الجرجاني، السيد الشريف. حاشية على المطول. مطبعة أحمد كامل، اسطنبول، 1330هـ.

الجرجاني، السيد الشريف. حاشية على كشاف الزمخشري. دار المعرفة، بيروت، د. ت.

الجرجاني، عبد القاهر. **أسرار البلاغة.** المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1932.

الجرجاني، عبد القاهر. **دلائل الاعجاز.** تحقيق محمد عبده. دار المعرفة – بيروت، 1978.

جمال الدين، مصطفى. **البحث النحوي عند الأصوليين.** وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد، بغداد، 1980.

حمودة، عبدالعزيز. **المرايا المقعرة،** مطابع الوطن، الكويت، 2001.

حسن، عباس. **النحو الوافي،** دار المعارف بمصر. 1966.

حسين، طه. **مستقبل الثقافة في مصر،** دار المعارف بمصر، 1938.

الخليفة، هشام إبراهيم عبد الله. **نظرية الفعل الكلامي.** مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان. 2007.

الخليفة، هشام إبراهيم عبد الله. **نظرية التلويح الحواري.** مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان. 2013.

الدسوقي، محمد بن أحمد. **حاشية الدسوقي على شرح السعد،** مطبعة السعادة بمصر، 1342هـ.

الدمنهوري، أحمد. رسالة في المنطق: **إيضاح المبهم في معاني السلَّم.** مكتبة المعارف، بيروت، 1996.

الرازي، فخر الدين. **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،** القاهرة، 1317هـ.

الزمخشري، ابو القاسم جار اللّه. **الكشاف.** دار الفكر بيروت، د.ت.

السبكي، تاج الدين. **الابهاج في شرح المنهاج.** دار الكتب العلمية. بيروت 1984.

السبكي، تاج الدين. **جمع الجوامع.** المطبعة التجارية الكبرى، مصر، 1244هـ.

سبيربر و ولسن. **نظرية الصلة أو المناسبة،** ترجمة هشام الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2016.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف. **مفتاح العلوم.** مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1937.

الشربيني، الشيخ عبد الرحمن. **تقرير على جمع الجوامع،** المطبعة التجارية الكبرى، مصر، 1244هـ.

الصبان، محمد بن علي. **حاشية على شرح الأشموني،** مطبعة السعادة، القاهرة، 1343هـ.

عبد الجبار، القاضي أبو الحسن. **المغني في أبواب التوحيد والعدل.** وزارة الثقافة والارشاد القومي، مصر، 1960.

العطار، الشيخ حسن. **حاشية على جمع الجوامع،** المكتبة التجارية الكبرى، مصر. 1244هـ.

العلوي، يحيى بن حمزة. **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة.** دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1914.

الغزالي، أبو حامد. **معيار العلم،** دار المعارف بمصر القاهرة. 1961.

فاخوري عادل. **منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث.** دار الطليعة، بيروت 1981.

الفارابي، أبو نصر. كتاب الحروف، دار المشرق، بيروت، 1990.

القرافي، شهاب الدين. أنوار البروق في أنواء الفروق. دار المعرفة، بيروت، د.ت.

القزويني، جلال الدين محمد. تلخيص المفتاح، مطبعة أحمد كامل، اسطنبول 1330هـ.

القزويني، جلال الدين. الإيضاح في شرح التلخيص، مطبعة السعادة، مصر، 1342هـ.

قصاب، د. وليد. التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، دار الثقافة، قطر -الدوحة، 1985.

المالكي، محمد علي. تهذيب الفروق والقواعد السنية، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

المبرد، أبو العباس. الكامل في اللغة والأدب، وزارة الشؤون الاسلامية، المملكة العربية السعودية 1998.

المحلي، جلال الدين. شرح جمع الجوامع، المطبعة التجارية الكبرى، مصر. 1244هـ.

المظفر، محمد رضا. المنطق. مطبعة الزهراء، بغداد، 1957.

مندور، د. محمد. النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر، القاهرة، 1969.

ناصف، مصطفى. نظرية المعنى في النقد العربي، دار الأندلس، بيروت، د. ت.

هوانغ، يان. معجم أوكسفورد للتداولية، ترجمة هشام الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2020.

المصادر الاجنبية.

Abbot, B. (2004). *Definiteness and Indefinitness*. In Horn, L. R. & Ward, G. (eds.), The Handbook of Pragmatics. Blackwell, PP. 122-49.

Abbot, B. J. (2006) *Where have some of the presuppositions gone?*. In Birner, B. J. and Ward, G. (eds), Drawing the Boundaries of Meaning. John Benjamins, PP.1-20.

Abdulla, H. I. 1989. *A pragmatic analysis of Robert Bolt's A man for all seasons*. Unpublished MA disseratation. Lancaster University.

Abusch, D. (2002) *Lexical alternatives as a source of pragmatic presupposition*. In Jackson, B. (ed.) Proceedings of Semantics and Linguistic Theory (SALT) 12:1-19.

Ali, A. Y (2003) *The Meaning of the Holy Quran*. U.K: The Islamic Foundation.

Allwood, J. et al 1977. *Logic in Linguistics*. Cambridge: Cambridge Universty Press.

Atlas, J. and Levinson S. 1981. *It-clefts, informativeness, and logical form*. In Cole, P. 1981. Radical pragmatics. New York: Academic Press.

Austin, J.L. (1962) *How to Do Things with Words*. Oxford: Clarendon Press.

Bach, K., and Harnish, R.M. (1979) *Linguistic Communication and Speech Acts*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Birner, B. J. (2013) *Introduction to Pragmatics*. Wiley-Blackwell.

Black, M., (1955) *Metaphor*. Proceedings of the Aristotelian Society. OUP.

Burton-Roberts, N. (1989). *The Limits to Debate*. Cambridge. CUP.

Carrol, L., (1865) *Alice's Adventures in Wonderland.* Macmillan.

Chomsky, N. (1972) *Studies on Semantics in Generative Grammar*. The Hague: Mouton.

Cole, P. and Morgan, J.L. (eds.) (1975). *Syntax and Semantics 3: Speech Acts*. Academic Press, New York.

Cruse, D. A. 1986 *Lexical Sematics*. CUP.

Donnellan, K. (1971) *Reference and definite description*. In Steinberg, D & Jacobovits, L. (eds.) Semantics: An Interdisciplinary Reader. Cambridge: CUP.

Fairclough, Norman (1989) *Language and Power*, Harlow: Longman.

Fillmore, C. (1971) *Verbs of judging*. In Fillmore, C. & Langendoen, D.T (eds.) (1971) Studies in Linguistic Semantics. NY: Holt, Rinehart & Winston, P.P 273-90.

Fraser, B. (1971) *An analysis of "even" in English*. In Fillmore, C.J. and Langendoen, D.T. (eds.) Studies in Linguistic Semantics. 151-78. Holt.

Frege, G. (1952) *On sense and reference*. In Geach, P.T. & Black, M. (eds.) Translations from the Philosophical Writings of Frege. Oxford: Blackwell: 65-78.

Gazdar, G. (1979). *Pragmatics: implicature, presupposition and logical form*. London: Academic Press.

Grice, H. P. (1981) *Presupposition and conversational implicature*. In Cole, P. (ed.): 269-82.

Grice, H.P. 1989. *Studies in the way of words*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Halvorsen, P. (1978) *The syntax and Semantics of Cleft Constructions*. Texas Linguistic Forum 11, Austin: University of Texas.

Heim, I. (1983). *On the projection problem for presuppositions*. Proceedings of the West Coast Conference on Formal Linguistics 2: 114-25.

Heim, I. (1992). *Presupposition projection and the semantics of attitude verbs*. Journal of Semantics 9:183-221.

Heinämäki, O. (1972) *Before*. Proceedings of the Eighth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society, P.P 139-51.

Horn, L. R (1969) *A presuppositional analysis of "Only" and "even"*. In Binnick, R. L. et. Al. (eds.) Papaers from the Fifth Regional Meeting of the Chicago Linguistics Society, 98-107. Chicago University.

Horn, L.R. 1985. *Metalinguistic negation and pragmatic ambiguity*. Language 61.

Horn, L.R. and Ward,G. (eds) 2004 *The Handbook of pragmatics*. Oxford: Blackwell. Jespersen, O. 1922.

Kadmon, N. (2001). *Formal Pragmatics: Semantics, Pragmatics, Presupposition and Focus*. Oxford: Blackwell.

Karttunen, L. (n.d) *Presuppositional phenomena*. Memo. Dept. of Linguistics, Texas University: Austin.

Karttunen, L. (1971). **Implicative verbs**. Language, 47, 340-58.

Karttunen, L. (1973). *Presupposition of compound sentences*. Linguistic Inquiry 4:169-93.

Karttunen, L. (1974). *Presupposition and linguistic context*. Theoretical Linguistics, 1:182-94.

Karttunen, L. and Peters, S. (1979). *Conversational implicature*. In Oh, C. and Dineen, A.D. (eds.) Syntax & Semantics II: Presupposition. London: Academic Press. 1-56.

Katz, J. (1972). *Semantic Theory*. New York: Harper and Row.

Keenan, E. L. (1971). *Two Kinds of presupposition in natural language*. In Fillmore & Langendoen (eds.) Studies in Linguistic Semantics. NY: Holt, P.P 45-54.

Kempson, R. (1975). *Presupposition and the Delimitation of Semantics* Cambridge: CUP.

Kiparsky, P. & Kiparsky, C. (1971) *Fact*. In Steinberg & Jacobovits (1971: 345-69).

Kripke, S. (1977) *Speaker's reference and semantic reference*. Midwest Studies in Philosophy, 2: 255-76.

Leech, J.N. (1981). *Semantics*, 2nd edition. Harmondsworth: Penguin.

Leech, J.N. (1985) *Principles of Pragmatics*. Longman, England.

Levinson, S.C. (1985) *Prgmatics*. Cambridge: CUP.

Levinson, S.C. 2000. *Presumptive meanings*. Cambridge, MA: MIT Press.

Lewis, D. K. (1979). *Scorekeeping in a language game*. Journal of Philosophical Logic, 8: 339-59.

Lyons, J. (1977) *Semantics* Vol. 1,2, Cambridge: CUP.

Prince, E. F. (1978) *A comparison of wh-clefts and it-clefts in discourse*. Language, 54: 893-906.

Quirk, R. & Greenbaum, S. (1988) *A University Grammar of English*. Longman: Essex.

Quirk, R. et al., 1987. *A comprehesive Grammar of the English Language*. NY: Longman.

Richardson, J. (2007) *Analysing Newspapers*. Plagrave Macmillan. Hampshire.

Russel, B. (1905) *On Denoting*. Mind, 14: 479-93.

Saunders, F. (1999) *Who Paid the Piper?*. Granta Books. London.

Sellars, W. (1954) *Presupposing*. Philosophical Review, 63, 197-215.

Short, M. (1981) *Discourse analysis and the analysis of drama*. In Applied Linguistics, Vol.2, no.2.

Simpson, Paul (1993) *Language, Ideology and Point of View*, London: Routledge.

Smith, N., and Wilson, D. (1979) *Modern Linguistics*. Harmondsworth: Penguin.

Soames, S. (1989) *Presupposition*. In Gabbay, D. and Guenthner, F. (eds.) Handbook of philosophical logic. Vol. 4. Dordrecht: Reidel. 553-616.

Sperber, D. and Wilson, D. (1986, 1995) *Relevance*. Blackwell, Oxford.

Stalnaker, R. (1974) *Pragmatic Presupposition*. In Munitz, M. & Unger, P. (eds.) Semantics and Philosophy. NY: New York University Press. 197-214.

Steinberg, D. and Jakobovits, L. (eds.) (1971) *Semantics: an Interdisciplinary Reader*. Cambridge: CUP.

Strawson, P.F. (1950) *On Referring*. Mind, 59: 320-44.

Strawson, P.F. (1952) *Introduction to Logical Theory*. London. Methuen.

Wilson, D. (1975) *Presupposition and Non-Truth Conditional Semantics*. NY: Academic Press.

Wilson, D. and Sperber,D. (1981) *On Grice's Theory of Conversation*.In Werth, P. (1981), Conversation and Discourse.

Yule, G. (1996) *Pragmatics*. Oxford: OUP.

فهرس الأعلام

فهرس المصطلحات

المحتويات

القسم الثاني
الافتراض المُسبَق في التراث العربي والإسلامي